

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحریر سلیط

مع

الحق الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف
الماهر المولوی حافظ محمد شعیدی

مکتبہ اشیا کبیرا

سیڑگی روڈ، ککوٹہ

فون: ۶۶۲۲۶۳

اللَّهُ يُجِيبُ إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ
الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى طَبْعِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْوَافِيَةِ فِي حُلِّ مَقَامَاتِ
الْكَافِيَةِ لِلشَّهِيرِ الْوَاحِدِ مُلَّا أَحْمَدَ أَعْنَى

تَحْرِيرُ سَنَبِطِ

مَعَ

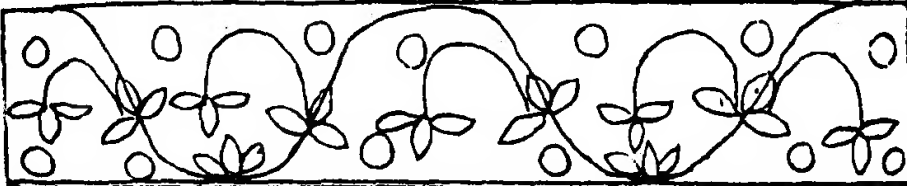
التَّحْفَةِ الْخَادِمِيَّةِ

لَا دَيْبِ الْكَامِلِ وَالْأَرْيَبِ الْفَاضِلِ الْعَرِيفِ
الْمَاهِرِ الْمَوْلَوِيِّ حَافِظِ مُحَمَّدٍ شَعِيبِ صَالِحِ

النَّاشِرِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سِرْكِي رُودُنْ كُونْتَه ○ فُون: ٦٣ ٣٢ ٨٢



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا وسيلة نبي الرشاد وزين اعمالنا باقتضال الادامه والنواهي والاستعا
ونورنا ماننا بتخليق الولي المتقادر ومن علينا بخلافة سيد الاولياء والاوتاد الموسوم باسم حيا
السكن في السواد والصلوة على من توفقه سراج الهداية بتبليغ الرسالة الى العباد وعلى اله
واصحابه الذين نالوا درجات النضر والجهاد خصوصاً على الخلفاء الراشدين البشيرين في
الجنة ونعم المهاد اللهم ابشئنا ناضرة الوجه من مرقه نايوم للعباد واخضطنا من كيد الشيطان
عند وداعة الارواح من الاجساد واجعلنا من زمرة من يضي على الاسلام من يعرب الخلل
في الاعتقاد ويعبد لما التمس عن طائفة من الطالبين المخلصين ان الكتب عدة سطو
تكشف بها مغلفات الكافية لقصو فهمنا عن درك المقاصد من الشروح للماضية فشرعت
واسعاف مرهم توفيقا من الله الكريم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله الكلمة قيل عليه
لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى ومنذ السلف حيث لم يصدر رسالة بحمد الله بمجمل جزء
من كتابه فاقول انما لم يصدر رسالة بحمد الله بمجمل جزء من كتابه هفتاً لنفسه فان قيل
الحمد جباراً وهضم النفس اتيانه بالعباد لا في تركه فاقول ان الحمد على قسمين تركه من حيث

سلكه قوله الموسوم باسم آه الذي ذكر مات باجر مرات عالية المقيم بالشرعية المصطفوية المؤيد له باب محفنة الكاسر لرس
المخالفين المحلل لشكوك العلماء الراجح عند مناوكرنا الاعظم استاذنا ومرشدنا الانعم اسمه الشريف عبد المصطفى رضا الله يوم
من القبول وانني حضرت كدته بمراتب عديدة وشرعت من الكافية وما حصل لي شيء الا بدعاية السجادة عن رب الارباب كره الله
اليمان وحرره من ليل النيران وحل وجهنا فراعندنا الرمان اللهم اجعل لي رافع السلك الامام عند عداة الرد من الخان
قوله من بني الاسلام آه اقول لا يخفى فيه من عن براة الاستسلام ١١٥ قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور
كسر الكاف فتحه وسكون اللام على نبح غير مسطور ١١٦ قوله لم يصدر آه اقول لا بد ان يقع انما لم يصدر كما ذكرنا لا يخفى فيه
مخاطبة شريفة تافهة من لانا جدي ١١٧ قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بحمد الله الكريم وعلماً باحدث المشهور
من السواد العظيم اتباعاً للكتب السلف وان كان كتاب غير قيم في ذم المصنف لكنه في نفس الامر من حيث الاهتمام به فقيم ١١٨

انہ عبادۃ و تروک من حیث ان کتابہ ہذا الیس ککتب السلف فلا یلیق بالحمد فالاول مستغلا
والثانی مضم والمراد ہما الثانی کا اشارہ الیہ الشارح بقولہ بتخیل ان کتابہ ہذا الیس
ککتب السلف حتی یصد ربہ علی سنہا فان قیل ان جواب الشارح وان کان دافعاً
للاعتراض الوارد علی المقص بحالفتہ عن کتاب اللہ تعالیٰ وسنن السلف لکنہ لا یكون دافعاً
للاعتراض لواحد علی المقص بحالفتہ عن الحدیث المشہور وهو قولہ کل امری بالی لم یبدأ بحمد اللہ
فہو اقطع واجزء قلنا لا یلزم المخالفة عن الحدیث المشہور لان المأمور بہ مطلق الحمد سولہ
کان بالقول وبالفعل والمنفی ہما الحمد بالفعل انتقاء الخاص لا یستلزم انتقاء العام
فان قیل ان المقص فی علم النہو انما ہو البعث عن احوال الکلمۃ والکلام من حیث لا یراہ
والبناء وکیفیۃ ترکیب بعضہا مع بعض اما الاشتغال بتعریفہما فاشتغال بلا یعنی قلنا
البعث عن احوال شیء موقوف علی معرفۃ ذلک الشیء وما یتوقف علیہ المقصوت فہو مقصود
فمتلہم یعرفنا کیف یبعث عن احوالہا فان قیل لما کان موضوع علم النہو الکلمۃ والکلام فلم
قدّم الکلمۃ علی الکلام والاولی العکس لان الکلام یفید المخاطب فائدۃ تامۃ والکلمۃ غیر مفیدۃ
قلنا ان افراد الکلمۃ جزء من افراد الکلام ومفہومہا اجزء من مفہوم الکلام والجزء مقدم

قوله وانتقاء التام لا یمکن انتقاء الخاص ان کان لا یستلزم انتقاء العام لکن لا یستلزم وجود العام بل یفنی فیہ الیسلم انانی جہتی
لا یلزم التام لان انتقاء التام لا یمکن انتقاء الخاص لان انتقاء الخاص لا یمکن انتقاء التام لان انتقاء الخاص لا یمکن انتقاء التام لان انتقاء الخاص لا یمکن انتقاء التام
قد اندست ہینا کا لایحی لا ناقل ہذا اذا کان بالفعل الثانی مستوفیاً بشرط المطابقة ومنہا لم تستوف لان منہا ان لا یکرر بالفعل
الثانی انہ تم تخیل مختلف من مثل وہینا لکن لکنہ سمی تحقیق فی بذیل قول المصنف لفظ ۱۲ **قوله** لما کان الخ اعم انہم قد اختلفوا فی
موضع النہو قال بعضہم ہر لفظ الموضوع العربی وقال بعضہم لکنہ والکلام والبعث عن غیر ہما راجع الیہما وقال بعضہم لکنہ فقط
والبعث عن غیر ہما راجع الیہما بارجع بحث الجزء الی کل ما قول الاول اسلم وجوبہ الشرع فحق المذہب کما لان البعث عن
احوال لکنہ والکلام اما لانا موضوعان او قسمان منہ او لکن احد ہما راجع الی الآخر لکن الاشارة للعلم ضیق العین للزم میث
صرح بان موضوعہ لکنہ والکلام کا لایحی علی ذوی الایہام اللہم الا ان یتع بالنبأ ۱۲ **قوله** لیس فیہ القاطب وقال البعض
ینید لکنہ وقال بعض ینید لکلمہا ۱۲ **قوله** ومفہومہا جزء آء اقول ان اردین مفہوم لکنہ الجزء جزء من مفہوم الکلام الجزء کل
وان اردین مفہوم لکنہ لکلمہ جزء من مفہوم الکلام لکنہ کلان معنی قولنا الکلام باضمن آء باضمن لکلمہ موضوعین مفہومین مفہومین
استدھاہا الی الآخر وقا ہر ان مفہوم لکنہ لکلمہ ای لفظ وضع آء جزء من کلان لکلمہ موضوعین جزء الجزء جزء مفہوم لکنہ لکلمہ
جزء من مفہوم الکلام لکنہ ولا تفتت الی ما قال جمال الناطق ۱۲ تحفہ خاومیہ -

على الكل في الفهم فقد في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من
 الاسماء الموضوعية ليس بها لان مدلالة اشتقاق على ارتكاب لتكلمات البعيدة وقيل هما
 مشتقان من الكلام بنسكين اللام لان مدلالة اشتقاق على رعاية التناهي بين الكلمتين
 وهو امر اعم في كلامهم فان قيل لا بد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه
 في اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى
 الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بلا سناد ومعنى الكلام المجرى
 قلنا المناسبة على ثلاثة اقسام مناسبة في المعنى للطابق ومناسبة في المعنى التضمني مناسبة
 في المعنى الاتزامي وههنا وان لم توجد المناسبة في المعنيين الاولين لكنها وجدت في
 المعنى الاتزامي اعني التأثير لتأثير معانيها في النفوس كتأثير المجرى في المجرى ولهذا عذر
 بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالمجرى كما في قول الشاعر شعري حواش السانط التيا ولا يندأ
 ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلام بكسر اللام قلنا هذا الاحتمال باطل
 لان اشتقاق المفرد من الجمع وان كان على ضعف مخالف في الكلام بكسر اللام بدو التاء جنس ومع التاء فرد
 الجنس كقوله بدو التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب بدليل

له قوله تأثير معانيها آه اقول اعم من ان يكون بالذات كما في الكلام او بالفضل كما في الكلمة فلا بد ان لا تأثير للكلمة لان التأثير
 فرع النسبة والنسبة في الكلمة اقول قال البيضاوي في كلامه هو التأثير المندك باحد الحائسين السمع والبصر قول فلي في الصحيح الاشتقاق بالكسرة
 فافهم **له قوله** جراحات آه لم يسم فائدة لكن معنونه البيت من قول سيدنا علي كرم الله وجهه ونظر القائل وليس ينظوم عنه ربح
 فانه قد قال مولانا عاصم في التيام بالمشاة والهزجة جاق شدة وبهم آمدن زخم وعاد ماخذون اى ما جرحه يعني زخمهاى شدة
 جاق شدة وبهم آمدن است وبني مشدود ان زخم كروا است آزارا بان **له قوله** بدون التاء آه علم ان كل ما يميز بالتاكيد
 مشغول وكل من جرح عند البصر من لوجه اما اول ثانيا فلما قال الاستاذ العلامة دام انفسه على الانام واما ثانيا فلما يصغر على نسبة
 ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس يجمع كثرة ولا قلة لعدم مساهمة انتهيها واما رابعا فلما يطلق بغير التاء على الواحد ايتم
 وان كان بجمعها لم يجر فيه ذلك بحسب الاستعمال ودون الوضع فاما خامسا فلما لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد واما سادسا
 فلما لو كان جمعا لم يجر فيه التاء الى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اصل الصلح يرفع سواء كان المسكن في
 يرفع للكلمة البارز للعلل أو العكس ولقوله تعالى يرفعون الكلم من مواضع فالتقدم مشدود وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه
 ان اراد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اراد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز
 ان يكون من حيث الاستعمال **له قوله** خادمية لفظ محو شيب ولا يتى من ثلاثة مولاتا محبدا

انہ یقع تميز العداد و قيل انه يجمع بديلانہ یقع على ثلثة فصاعدا وهذا امانة الجمعية
 فان قيل لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالفرع اعني الطيب قلنا الكل ما دل ببعض
 اى اليه يصعد بعض الكل الطيب كما يدل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب
 من المحسنين فان قيل ان الله في الكلمة لا يخلو اما اسحق او حرفي ولا دل بطلان
 الاسم اما يدخل على اسم الفاعل والمفعول الكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا
 فايض لا يخلو اما زائد او غير زائد ولا دل بطلان لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثاني
 فايضا لا يخلو اما جنسي او استغراقي او عهدي خارجا او عهدي ذهنا والكل باطل اما
 بطلان الاول والثاني فلان الجنسي ما يشار بها الى ماهية الشيء من غير ملاحظة الوحدة
 والكثرة والاستغراقي ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشيء والتاء فيها للوحدة ولها منافاة
 بها وايضا ان التعريف بما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارج ما يشار
 اليه فمعه ويزن المتكلم الخطاب ليس ههنا فروع معروفة حتى يشار بها اليه ايضا ان التعريف
 انما يكون للماهية لا للفرع واما بطلان الرابع فلان الذهني ما يشار بها الى فرع معهود
 في ذهن المتكلم هي في قوة النكرة فيلزم تكرار المبتدأ قلنا اللام للجنس التاء للوحدة
 ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي وتوحي وصنف وفرع والمنافاة انما يكون
 بين الجنس لوحدة الفرعية لا بينه وبين باقي الوجودات لهذا يجوز ان يشار بها بالاحكام
 يقال هذا الجنس احد ذلك الواحد جنسي ونقول ان اللام للعهد الخارج والمعهودها الكلمة الخارج
 على السنة النفاة قوله لفظ اللفظ في اللغة الرمي مطلقا اى سواء كان من اللفظ او من غير اللفظ لفظا او
 لفظا قال في اللفظ من اللفظ المتكلم بقوله زيد قائم ومثال الرمي غير اللفظ من اللفظ نحو كلمة التمر وال
 النواة ومثال الرمي غير اللفظ من غير اللفظ نحو لفظت لرمي الدقيق فان قيل ان الكلمة مبتدأ ولفظ
 خبره والخبر محمول على مبتدأ ههنا لا يصح المحل والالزام محل خبر الوصف على الذات وهو باطل
 ١٥ قوله كما يدل آء اقول بين السامعين فرق كما لا يخفى على من يربط الحق ١٦ قوله الرمي مطلقا قال القاسمي
 في الشرح للرسالة الضمنية للضمنية للضمنية في عرف اللغة بامور صادرة عن الغير من الصوت المعتمد حرفا واحدا واكثر
 ههنا او مستغلا يقال لفظ الشبل يقال كلمة الشد انتهى ١٧ تحفة خادمية الى افظ محمد شبيب ولايتي -

قلنا ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي ليس كذلك بل هو
محمول على معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول ما ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى
ما يتلفظ به الانسان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراة لانه خرج منه المنوي
لانه ليس مفعول الانسان وايضاً خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع واللفظ
خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان مفعول الانسان اعم من ان يكون
حقيقة او حكماً هملأ او موضوعاً مفرداً او مركباً فالحقيقة مثل زيد ضرب الحكمة كالنوى
في زيد ضرب لانه ليس من مقولة الحرف الضيق فالتقيل لما لم يكن مقولة الحرف الضيق
فينبغي ان يكون معنى قلنا المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصوداً باللفظ لانهم وضعوا له
لفظاً فان قيل المنوي موضوع له لفظ هو مثله لان النفاة يعتبرون عن المثوبة كما
يقال زيد ضرب هو قلنا انما اعتبروا عن المستتر بنحو هو باستعارة لفظ المنفصل له
فان قيل لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف الضيق ولم يوضع له لفظ فالدليل على
جعله لفظاً حكماً قلنا ان الدليل على كونه لفظاً حكماً ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ
وهي كونه مسند اليه المبدل منه او المؤكد الى غير ذلك فالتقيل ان تعريف اللفظ لا يكون
جامعاً لافراة لانه خرج منه المحذوف لانه ليس مفعول الانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقيقة
لانه مفعول الانسان في بعض الاحيان فالتقيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراة

سأله قوله ما يتلفظ به أي حرف ضا عدا فلا يرد ان تعريف الكلمة لا يكون ما في من يخلو الخ لا يدخل فيه الحركات الاعرابية مع ان
الجمهور على انها ليست بكلمة حتى ادعى بعضهم الاتفاق على ذلك كما قال الفاضل اللاري من ان في هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح
او حكماً يخلو ليس من شأنه لانه اراد بالتلفظ حكماً ما يكون حارضاً وتاباً للغير مع ان القوم معروون ان المراد بالتلفظ حكماً
ما يجري عليه احكام اللفظ من الانشاء وغيره واداة كليهما محال ليس اليه مجال كما لا يخفى على صاحب الكمال ولا يقل بان المراد
بما يتلفظ به احواله كما قال مولانا عبد الرحمن وغيره لانه على هذا التقدير يخرج التنوين عن الملكة والجواب الذي اردت مولانا
عبد الرحمن لرفع هذا الاعتراض من ان ما يتلفظ به من ان يكون بشخصه او بغيره والثاني متحقق في التنوين وان لم يكن الاول
ليس بشي لان كونه من نوع الحرف فرع دخوله تحت الجنس أي الكلمة وهو لم يثبت بعد وقد عرفت هذا التقدير على الاستدلال
مولانا عبد الحمي فنه ١٢ فان قيل آه اقول الاول ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض الاصح به لا شتر كلها في التقرير كما
البحر ابدع ان قول الاستدلال من شأنها دفع الاعتراض الوارد بالمحذوف بالوجهي كس لا يخفى ١٣
تحفة خادمية لفظ محمد شبيب ولا يتبي من تلامذة مولانا عبد الحمي رحمه الله تعالى

لأنه خرج منه كلمات الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمات الملكة كقول جبرئيل
 ان في الجنة نهار من لبن + لعل وحسين وحسن + وكلمات الجن كقول الجن شعر
 قد حارب مكان قفر + ليس بقبر حرق قبره قلنا ان كلمات الله تعالى داخله في اللفظ
 بمقتضى هذا التعريف لأنها ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنها ان
 يتلفظ بها الانسان أو لأنها ما يتلفظ بها حكما كالمثوبات وعلى هذا القياس كلمات الملكة
 والجن فان قيل لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الدال الاربعة اعني الخطوط
 والآشادات النصبة الصقو قلنا ان اخراج الشيء يقتضى سبق دخوله في الجنس الدال
 الاربعة ليست داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد أنه يخرجها فان قيل لم خالف للمصّر
 عن صاحب الفصل وقال لفظي من التاء وصاحب الفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة
 من المفصل قلنا ان صاحب الفصل قصد لوحدة في الكلمة فقال لفظاً بالتاء تنبيهاً على
 الوحدة والمصّر لم يقصد الوحدة فقال لفظ به ون التاء فعبد الله علماً كلمة عند المصّر لا عند
 صاحب الفصل فان قيل ان المصّر وان يقصد الوحدة لكن الى ج عليه ان يقول لفظه
 بالتاء للزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بالتشروط
 الخمسة أحد ما كون الخبر مشتقاً فلا يرد بنحو الكلمة لفظ وثانيها كوز المبتدأ والخبر اسمين
 ظاهرين فلا يرد بنحو اسم وفعل وحرف ثالثها كون الخبر حائلاً لصير المبتدأ فلا يرد بنحو
 زينة سقر ما وجور متمم وثانيها ان لا يكون الخبر صفة يستقيم فيها المذكر والمؤنث فلا يرد
 بنحو المرأة جرحاً او بنحو الصلوة خير من النوم لأن اسم التفضيل المستعمل في استقامة المذكر التانيث
 وخامسها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يرد بنحو المرأة حائض فاقبل اربعة الشرط شرط
 للزوم المطابقة فعند فواتها وان لم يكن المطابقة لازمة لكن لم تكن مخففة فالمطابقة دعماً لها وتثبيتاً

له قوله كقول ابن قتال في مثنوية حرب بر الجاهد والولاء لجليلين للوحدة كقوله اسم الرجل الذي تملكه الجن والقفر القاف والقاد و
 الرداء الجاهل كقوله من البلاد والبلاد والبلاد كقوله اسم ليس مضاف الى قبر وهو مضاف الى حرب القبر الثاني بالخبر خبر ليس اي
 خبر مضاف من البلاد للضرورة ولاحظ ان القافية يعني قبر حرب ثابت مستدعي خالي ذاب وگياة ذيت زدك قبر حرب قبر ١٢
 له قوله فلا يرد بنحو زيب ومقرآه اقول وكذا لا يرد بنحو زيب ومقرآه اي لا تنافي في الشرط لان عدم كون الصفة جارية على غير
 من هي الشرط مستقل كما قال بعض المشايير بهذا الكتاب ١٢ مخففة خادمية

فایراد لفظ ترجیح بلامرجح قلنا المرجح کون لفظ اختصا بحال قول خیر الکلام ما قل مدل
ولم عمل قوله ووضعه الوضع فی اللغة جعل الشئ فی حیز شئ آخر فی الاصطلاح تخصیص
الشئ بالشئ بحيث متى اطلق احد الشئ الاول فمعه الشئ الثاني فان قيل **تفعلوا**
لا یكون جامعاً لفراد کانه خرج منه ضم الحرف لا معناه لا یفهم مجرد الاطلاق بل انضم ضمیمه
قلنا ان المرجح بالاطلاق الصبیح واطلاق الحرف بل انضم ضمیمه غیر صحیح وبقول
المراء باطلا فما ان یستعملها أهل اللسان فی محاوراتهم لیان مقاصدهم الامتناع فیها لا یكون
بدلاً للضمیمه قوله **لغة المعنی** ما یقصد بشئ فان قيل ان المعنی لا یخلو اما صیغه ظرف
او مصدر مبین فالعنی علی الاول الكلمة لفظ وضم لکاز المقصد علی الثاني الكلمة لفظ وضم
لتفسر المقصد وليس كذلك بالکلمة لفظ وضم لمقصود المتکلم قلنا ان المعنی صیغه ظرف
او مصدر مبین معنی المفعول بطریق المجاز والعلاقة بین الظرف والمفعول ازک واحد منهما
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بین المصدیة والمفعولیة هو الکلیة فالعنی
او نقول ان المعنی فی الاصل معنوی علی صیغته اسم المفعول فاعلی عال فهو معنوی فصار معنوی
لکرمی ثم خفف علی خلا القیاس فصفاً معنی فأنقیل ان المعنی دخل فی معنی الوضع فذكر المعنی بعد الوضع
متدرک قلنا ذکر المعنی بعد الوضع مبنی علی تجرید الوضع علی المعنی فأنقیل تعریف الکلمة لا یكون

س قوله الوضع فی اللغة آء فسر الوضع مع ان المذکور یفعل لان الخفاء فی المشتق انما هو باعتبار صیغ الاشتقاق وقد مر انهم
على ان الافعال المستقلة فی الترفیقات مجردة عن الزمان ماضیا او مستقبلاً **س** قوله تخصیص الشئ بالشئ آء الشئ الاول الموضوع
والثانی فی الموضوع له فاقول تخصیص هو ان یوجد فی شئ ولا یوجد فی غیره وکن ذکره ههنا مبنی علی التجرید من الجزء البسی فلایرد اللفظ
المراد منه ان كانت البدل واحدة علی المقصود كما هو الاوضح او الالفاظ المشتركة ان كانت البدل واحدة علی المقصود علی کما هو المشهور
فانهم **س** قوله فمعه الشئ آء ای بعد العلم بالوضع فلایرد فی فهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لکن الاستاذ لم یذكر نظیره واما
واورد علیها فان رقت فهم المعنی من اللفظ علی العلم بالوضع فاعلم بالوضع مستوفیاً کما ذکرنا من الظرفین ای اللفظ والمعنی وعلی المعنی
مستوفی علی العلم بالمتشبهین فیلزم الدور واجیب بان الموقوف علی العلم بالوضع هو فهم المعنی من اللفظ وعلی العلم بالوضع انما یوقوف
علی فهم المعنی فی الجملة لا علی فهمه من اللفظ اقول هذا الجواب انما یکنی لوقوله وعلی الشئ المذکور ولزمین علی شرط غیر مستطرد بان
اعلم بالوضع موقوف علی فهم المعنی وفهم المعنی موقوف علی العلم بالوضع والموقوف علی فهمه لوقوف علیه موقوف علی الشئ واما
المذکور فغیر واجب كما لا یکنی علی من له ذهن غیر جانب لا **س** قوله مبنی علی التجرید آء انما اتی به للاحتیاج الی تعریف المعنی بلامفراد
الافعال فیسر بكون المفرد قید المعنی وقال جمال الناظرین انما اتی بکثیر اللفظة وهو جعل قوله مفرداً مع اللفظ والمعنی فافهم

الافراد لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعه بازاء بعض آخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمود
 وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب ولفظ الخبر الموضوع بازاء من والى
 وحقق قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان
 تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعه بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
 الجملة والخبر للموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيدا قائم وان كان مركبا بالنسبة الى
 معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعني الجملة واجيب عن اصل
 الاعتراض باننا لا نسلط ان بعض الالفاظ موضوعه بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة
 بل للفظ موضوع المفهوم كلى افراد الالفاظ فان قيل هذا الحكم مقصور بامثال
 الضمائر لانها موضوعه بازاء الجزئيات المحصورة قلنا ان في امثال الضمائر مذ هب
 المتقدم ومنه المتأخرين فمذ هب المتقدمين انما موضوعه المفهوم كلى بشر استعماله
 في الجزئيات ومذ هب المتأخرين انما موضوعه الجزئيات متعددة متكررة ملاحظة
 المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذ هب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد
 مجزئ على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل
 ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يومهم منه كوز المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع
 بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدق كغيرهم من ذلك الشئ
 المقيد القيد قبل تعلق المعنى بالمصدق كذا الشئ كما في جاءني زيد راكبا وليس كذلك
 لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبينة على الوضع قلنا ان
 توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع يجوز باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله عليه الصلوة والسلام
 من قتل قتيله سلبه او كما في قول الفقهاء اذا جاء المصل فليتوضأ او مرفوع على انه صفة
 اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزءه على جزء المعنى فان قيل ما النكته في ايراد احد
 الوصفين جملة فعيلة ولاخر مفرد قلنا كان النكته فيه التبيه على تقدم الوضع على
 الافراد ولهذا التبيه بصيغة الماضي او منصوب على انه حال من الضمير المستكن في وضع
 على قوله من قتل قتيله الا ان القول مجازا ولفظية على ان الضمير يعمى الفعل دون الفاعل ان الضمير اذا كان مستكنا
 من المتعدي يعمى الفعل وانما يعمى كذلك كما لا يخفى فاحفظه فان اصل شريف ١٢ تحفة خواص ميمية -

او من المعنى فان قيل ان نصبه على الحالية مخالفاً عن قاعدة رسم الخط لان اللفظ المنصوب
يكتب في آخره الف في الخط ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما عتبت فيه النصب وهو
محمول الجور والرفع ايضا كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال
اما عن الفاعل وعن المفعول والمعنى ليس احدهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى متعلق
بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان
بين الحال عامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع الافراد بالوضع مقدم
على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقداً على الافراد بحسب الذات لكن بينهما
مقارنة في الزمان هذا القدر كاف لصحة الحالية اعلنا ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس
شامل للمهمات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع
خرجت المهمات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج
حرف الهجاء الموضوع لغرض التركيب بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعاً
لافراد لانه خرج منها الرجل قائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها
مفردات بدليل انها معربة باعراب واحدة ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدى
على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعريفها باعراب واحدة
فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعاً عن حوال الغيرية لانه دخل
فيه عبد الله في حين العملية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

له قوله ليس يعني وانما لم يقدم مع ان صاحبها مكره وهي تقتضي الجواب كما ينبغي من المصنف لا من غيره لا يقتضيانها الوجوب كما ينبغي
اي من المعنى قوله مخالفاً عن قاعدة رسم الخط لان اللفظ المنصوب يكتب في آخره الف في الخط ولا الف في آخره قلنا هذه القاعدة فيما عتبت فيه النصب وهو
محمول الجور والرفع ايضا كما عرفت فان قيل ان النصب على الحالية عن المعنى لا يصح لان الحال
اما عن الفاعل وعن المفعول والمعنى ليس احدهما بل هو مجرور باللام قلنا المعنى متعلق
بواسطة اللام فان قيل ان نصبه على الحالية من الضمير او من المعنى لا يصح لان
بين الحال عامل ذي الحال لا بد من المقارنة ولا مقارنة بين الوضع الافراد بالوضع مقدم
على الافراد بحسب الذات قلنا الوضع وان كان مقداً على الافراد بحسب الذات لكن بينهما
مقارنة في الزمان هذا القدر كاف لصحة الحالية اعلنا ان اللفظ في تعريف الكلمة جنس
شامل للمهمات والموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرها فبقيد الوضع
خرجت المهمات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وقوله لمعنى لاخراج
حرف الهجاء الموضوع لغرض التركيب بازاء المعنى وقوله مفرد لاخراج المركبات
مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعاً
لافراد لانه خرج منها الرجل قائمة وبصري لان جزءها يدل على جزء المعنى مع انها
مفردات بدليل انها معربة باعراب واحدة ووحدة الاعراب تدل على وحدة اللفظ وتعدى
على تعدده قلنا لو خرجت عن حدها لا ضير فيه لانها مركبات واما تعريفها باعراب واحدة
فلشدة الامتزاج فان قيل ان تعريف الكلمة لا يكون جامعاً عن حوال الغيرية لانه دخل
فيه عبد الله في حين العملية لان جزءه لا يدل على جزء المعنى مع انه مركب بدليل انه معرب

بأعرابين قلنا لو خل فيه فلا ضير لانه كلمة واما تعريده بأعرابين فلان المقبر في الإعراب
 حال الوضع السابق فان قيل ان نظر النحوي في احوال اللفظ من حيث الاعراب البناء
 وكيفية التركيب الا فراه والرجل وامثاله مفرد باعتبار اللفظ ومركب باعتبار المعنى وعبد الله
 مركب باعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى فلو كان الامر بالعكس لكان انسب قلنا
 نظر النحوي في احوال اللفظ الموضوع للمعنى فلا بد من اعتبار المعنى وعلى تقدير رعاية
 المعنى مثل الرجل وامثاله مركبة فخرجت عن حدها وعبد الله مفرد فدخل في حدها
 قال صاحب المفصل الكلمة هي اللفظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فأن قيل الدلالة اما
 مقبر في مفهوم الكلمة ولا قطع الا دل يلزم القصور في عبارة المص لا لانه لم يذكر الدلالة في تعريف
 الكلمة وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدكا قلنا الدلالة معتبر
 في مفهومها ولا يلزم القصور في عبارة المص لانه ذكر الوضع في تعريفها والوضع مستلزم للدلالة
 فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع فأن قيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة فالدلالة
 ايضا مستلزمة للوضع فلا حاجة الى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب المفصل قلنا
 الوضع مستلزم للدلالة والدلالة لا تستلزم الوضع لان الدلالة توجد بدون الوضع كالقوله
 العقلية الطبيعية قوله هي اسم وضع وحرف فأن قيل ان الضمير اذا دل على الجرم والضمير
 فرواية الخبر اولى فينبغي ان يقول هو اسم قلنا نعم لكن خبره محذوف في منقبة قوله
 لانها اما ان تدل على معنى في نفسها فأن قيل ان دليل المص دليل المحصر المسمى غير مذكور في عبارة
 فيلزم كون الدليل بلا مدعى قلنا ان دليل المص دليل المدعى المتعالي مخصص لانها انما تدل
 ان دليل المص دليل حصص اقسام الكلمة في الثلاثة والماخوذ في الدليل للدلالة وهي غير
 مذكورة في تعريف الكلمة فيلزم المخالفة بين الدليل المدعى قلنا الماخوذ في تعريف الكلمة
 الوضع والوضع والمستلزم للدلالة فان قيل في هذا المقام اعتراض مشهور هو
 ان خبره ان محمول على اسمها وهو هنا لا يصح المحمل لان اسمها ضمير راجع الى الكلمة ومخبرات
 وخبرها ان تدل بتأويل الدلالة فحينئذ يلزم حمل الوصف على الذات قلنا
 قوله مستلزم الاول ان يرد اي ضمير يكون خبر المبدأ والمثلى شيئا واحدا المتعالي الذي لا يربط عليه فائدة مستدكة لا يخرج عن امره

ان جملته المص على تقدير من صفتها في جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها امان صفتها
 كدلالة الخ فالدلالة اما فاعله لظرف او مبتدأ ومن صفتها خبره للمقدم عليه وهذه الجملة
 في محل لرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه
 للكلمة وهذا بعينه معنى قوله ان تدل الخ فيلزم التكرار في عبارته قلنا المراد بكون
 المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة
 اخرى اليها والمفهوم من قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة مطلقاً فلا
 يلزم التكرار في عبارته قوله او لا فان قيل ان قوله او لا يشتمل على قسمين احدهما كدلالة
 على معنى اصلاً كالمهل وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كالخبر فنقول
 الثاني ان حرف يصدق على المهمل ايضاً قلنا المنع في قوله او لا هو الدلالة بنفسها
 لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها قوله الثاني ان حرف
 ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

له قوله ان عبارة المعراج اول الفرق انما هو في دفعه الاوخر من الشبهة التي كل واحد منهم يقول من المقبول والمنظور
 فقال بعضهم بتقدير للصفات في جانب الخبر اي ذات من تدل قال بعضهم بتقدير في جانب الاسم اي لان علمها قال بعضهم بخزان في قول المؤلف
 بالصدر باسم الفاعل اي والله ولا يلزم الجواز في الجواز لان الفعل لما قبل بالصدر وصحة حقيقة بالوضع الكلي وقال بعضهم بخزان في قول المؤلف
 المؤلف بالصدر مبتدأ وخبر ومخبر وفاعلي ثابت او شئت الجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم بخزان يكون فاعلاً للظرف المحذوف اي ثانياً
 من شأنها ان تدل او مبتدأ وخبر او المحذوف خبر مقدم كما قال الاستاذ العلامة فينبغي على الدوام اقول اولى التقادير الاول على الثاني
 يلزم تقدير الشيء قبل الحجة الالهية على الثالث يلزم حذف شبه الجملة او الجملة حقيقة كما لا يخفى على من لم يفرجه سيلة وعلى الرابع اما حذف
 الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او الجملة حقيقة فافهم كذا قال مولانا الفاضل الا ان عهد لغو تليد الشارح المبرور واما
 تقدير الذات في مخالفت ما اقتضاه زيادة ان وقال في بعض حواشيلها نقض ملاحظة النسبة العتبية في مفهوم ما دخلت هي عليه لذات
 نقض عدم ملاحظة نسبت المصدر المضادة هي اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات من يربها بل هند ذات من يربها انتهى وقال السيد
 الشريف ان النظر الى المعنى يعني من هذه التقادير ان ليس في المعنى الصدقية حقيقة انتهى يعني ان كلمة ان اذا دخل على الفعل كجعل
 في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية كعوض دخول حرف الجر عليه وعطف المفرد عليه لان يجعل في تاويله باعتبار المعنى بان يعقد
 المعنى الصدقي ولكنه من هذا التقدير ظهر ما من عدم لزوم الجواز من الفراء وقال ان المصدر لا يقع خبر عن الجملة اي الذات ان كان
 صريحاً واما المؤلف فبفتح كذا في الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة واقتضان ايسر الخ فغاديه **له** قوله او لا محطوف على
 تدل حذف المحطوف مع بقا العاطف لما يتبع عند عدم القرينة ولجاء بعض متعلقاته والمحمذ مجدداً بها او كليها فاجاز وذهبنا وجعلناهما متعلقين

قلنا نعم لكن الكلمة مأولة بتأويل القسم أي القسم الثاني الحرف وإنما سمي هذا القسم
 حرفاً لأن الحرف في اللغة الطرف كما يقال فلان في حرف الوادي أي في طرفها وجوف
 طرفه فالتقيل الحرف قد يقع في الوسط أيضاً نحو أريد أن تحسن إلى قلنا المراد
 بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فإن قيل الحرف غير مستقل الاسم والفعل
 مستقلان فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلتهما فيما يقعان عند التأويل
 وهو لا يقع قوله والأول ما أن يقتنر فالتقيل والضمير في يقتنر ما راجع إلى الأول
 المعنى وكلامه لا يصح أما الأول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والأول عبارة عن
 الكلمة وأما الثاني فلان المعنى غير مذكور فيلزم الأضمار قبل الذكر قلنا الضمير إلى المعنى
 وإن لم يكن مذكوراً حقيقة لكنه مذكور بمعنى من حيث أنه مدلول الأول كما في قوله تعالى اغدوا
 هو أقرب للتقوى فان قيل لا نسلم أن معنى الفعل مقتنر بأحد الأزمنة الثلاثة
 والأول فيلزم اقتران الزمان بالزمان لأن الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد
 بمعناه المعنى لتضمني معنى الحرف فان قيل إن معنى المصادرايض مقتنر بأحد الأزمنة
 الثلاثة في الوجود فينبغي أن تكون أفعالا قلنا المراد بالأقتران في الفهم والوجود
 فان قيل ان معنى ضارب في زيد ضارب أس مقتنر بأحد الأزمنة في الفهم ان لم يكن
 فعلا قلنا المراد بالأقتران الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه والأقتران في زيد
 ضارب أس عن الأمر الخارج وهو أس قوله بأحد الأزمنة الثلاثة فالتقيل معنى الضمير
 والغو أيضاً مقتنر بأحد الأزمنة المطلقة مع أنها ليسا فعلين قلنا المراد بأحد الأزمنة
 الثلاثة أحد الأزمنة الثلاثة المخصوصة أعني الماضي الحال والمستقبل لا مطلق الزمان فالتقيل

له قوله قلنا الضمير إلى أس أو أول من يرجع إلى الأول ولا فرق بين أن يكون بالذات أو بالواسطة وفي الكلام ان لم يوجد الأول
 لكن يوجد الثاني أو تخذ فادس **س** قوله بأحد الأزمنة الثلاثة هو من عليه ان الأزمنة موصوف والثلاثة موصوف أسما
 العدد في الحقيقة يميز لها والقاعدة في تميز عدد الأقل على خلاف القياس فينبغي ان يميز بأحد الأزمن الثلاثة بغير اشتراط اجتناب عن تذكير
 التميز وتأتي باعتبار التميز وهو مفرد منها فكذا في الزمان كذا في الفراءة فنية عبارة عن موافق القاعدة لا تخالف منها كما قال بعض
 اللغاة في صفة بلاغية حيث قال إنما لم يراع القاعدة رعاية لجانب التركيب انتهى معنى **س** تخذ فادس **س** قوله أعني الماضي
 والحال والمستقبل لا مطلقاً معناها مطلق لأن معنى الضمير شرب خردن ووقت صبح وتحتي الغروب شرب خردن ورشبا
 كذا في بعض كتب اللغة ويجب عنيف أن معنى اقتنر ان الفعل بالزمان ان يدل بأحد وجهين على الحدث وبشيء على الزمان وكما يصح في جوف
 كس على أن الذي يدل على ما بهارة **س** تخذ فادس **س** لفظ محطوب **س** المراد به المصاحب بها بل في شرح المقدمة ۱۲

ان معنى لفظ الماضي الحال والمستقبل مقتدر بلحد الازمنة الثلاثة المختصة بها
ليست افعالا قلنا معنى الاقتران ان يفهم ذلك الحشد عن الفعل فيفهم احد الازمنة الثلاثة
مقتدر له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحشد المقترن بها قوله اول الثاني الاسم
وهو مأخوذ من البسم هو العلو ولا شك انه عال على اخويه فان قيل المراد باستعماله
لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول ممنوع لان ليس واحد عال على
بعض افراد الاسم كمن وقا والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا
المراد بالاستعلاء انها هوبا للنسبة الى كل فرد الاسم بمعنى الاستعلاء ان من جنس حدة
يتركب الكلام دون اخويه لا بالاستعلاء بمعنى قلة الحروف كثرة قبل من الوسم وهو الترتيب
العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتا على شيئا
قوله والاول لفعل مع الفعل به لان الفعل في اللغة الحشا والفعل الاصطلاح هو مشقرا لميل
فيكون تسمية الكل باسم الحذف قول وقد علم بذلك حد كل منها فاقبل ان ذلك اشارة الى
الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الخ وهي الجملة فلا يحصر المطابقة بين الاشياء
المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الخ فاقبل الحد الثامن
الشئ بجميع ذاتياته والمفهوم من وجه الحصر ليس لامفهوت جامعة الافراد ومانعة عن الانفراد
الغيلة الذاتية تكون بعضها ذاتيا والعلم لا يكون ذاتيا للشئ قلنا المراد بالحد هنا
التعريف الجامع لما كان مجازا من قبيل ذكر الخاص اذ قد العام وان الحد عند امر هذا اللفظ هو الشئ
فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منهما فلم ينب عليه قبول وقد علم ثوصهم بغير ما بعد
قلنا قد زل لنصف حيث اشار الى اتفاق مراتب الطبائع فلا شارة في وجه الحصر بالنسبة الى الازمنة الثلاثة
بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الفعل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد فاقبل
ان كلمة ما تخلوا ما عبارة عن اللفظ والشئ او الكلمة او الكلام والكل بطراما لا ولا يعرف
الكلام يصعد على نعم الواقع في جواب من قال قام زيد لانه لفظ تضمن كلمتين
له قوله من غير ان يرش يد بان الشئ يلزم من الحدث وهو نفس نوع الفاعل كبسرنا بما سار يشين ان ليس فعلا لا فاعلا
بان نفس كبر الفاعل على احد من حال كذا في التوضيح في بحث الحسن والتصحح اي تحدد ويشي نافية فانظر مفتاحه خادما

ولیس بکلام واما الثاني فلان تعريف الكلام يصدق على القرطاس المنقوش فيه يد قاشع
 لانه في تضمين كلمتين ليس بكلام واما الثالث فلانه يلزم حمل الجزء على الكل ايضا
 يلزم تضمين الكلمة للكلمتين واما الرابع فلانه يلزم اخذ المحذوف في المحذوف قلنا ان كلمة
 ما عبارة عن اللفظ والمراد بالتضمن تضمن الكل للاجزاء ولفظ نعم مأول بمفعول الكلمتين
 لانه متضمن للكلمتين بالمعنى المذكور فان قيل ان تعريف الكلام لا يكون جامعاً لفراجه
 لانه خرج منه زيد قائم ابوه وابوه قاشع وقام ابوه لان كل واحد منها متضمن للكلمات
 الاخرى لا للكلمتين قلنا المراد من الكلمتين اعم من كونها حقيقتين او حكيتين في الاخبار
 فيها وان كان مرادها ما دل بئنا ويل المفرد اعني زيد قائم الابن ليقيل ان تعريف الكلام
 لا يكون جامعاً لفراجه لانه خرج منه مثل جسي مهمل ودين مقول بزيد لا النسب اليه
 فهما مهمل ليس بكلمة قلنا المسند اليه فيهما وان لم يكن كلمة حقيقة لكنه كلمة حكما لانه ما دل
 بهذا اللفظ فان قيل الكلام ما تضمن كلمتين فما عني الكلام فيلزم الاتحاد بين المتضمنين
 والمتضمنين قلنا المتضمن على صيغة اسم الفاعل هو المجموع من حيث الجموع والتصرف
 على صيغة اسم المفعول كل واحد منهما ولا شك ان المجموع من حيث المجموع مغاير لكل واحد
 منهما فان قيل قوله بالا سناد جار مجرور بالجار والمجرور اذا وقع في جملة الفاعل لا بد
 فيه من الاعراب المحلى فالاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب المحلى ههنا التعريف على المصدرية
 فان قيل الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل شتم الكل على الجزم
 ومعنى تضمن من قبل على تضمن لا على قوله بالا سناد قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوفين
 المحذوفين عن ضمنا فان قيل ان وصفيته الجار المجرور باعتبار التعلق ومتعلقة اما
 الفعل المذكور اعني تضمن او المصدر المحذوف اعني تضمننا فعلى الاول يلزم تقديم الصفة
 على الموصوفين في الثاني يلزم ان الاتحاد بين الصفة والموصوفين قلنا ان متعلقة حكم لا الامرين

له قوله لا بد من تضمين قول ان كان بالواسطة فلان هذا او رد على ۱۲ تحفة خادمية له قوله فان قيل ان
 تعريف الكلام لا يكون جامعاً لفراجه لا على قول الاول او ما ج هذا الامر من في الامر من الامور بل هو من ذكر ۱۲ تحفة خادمية
 له قوله على المصدرية قوله على ان مفعول تضمين على ان مفعول تضمين او على ان صفة الكلمتين والاولى مما قلنا
 وما قال الاستاذ العلامة ايضا كما لا يخفى على ذوي الافهام ۱۳ تحفة خادمية

ان كلمة ما تخلوا ما عبارة عن الشيء او اللفظ او الكلمة او الاسم الكل باطلا ما لا يكون
لو كان كلمة ما عبارة عن الشيء يصدق تعريفه لاسم على له والاربع لو كان عبارة
عن اللفظ يصدق تعريفه لاسم على المركب لو كان عبارة عن الكلمة لا يجي مطابقة بين
الراجع اعني الضمير المستتر في ما دل والجور في نفسه المرجع لو كان عبارة عن الاسم يلزم
اخذ المحد وفي الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتدل الضمير باعتبار لفظ الموصوف
فان قيل التبادر ارجاء الضمير الجور والى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشيء لنفسه قلنا
لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ان كلمة في بمعنى الاعتبار اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه
فان قيل كان معنى الاسم معتبرا في نفسه كذلك معنى الحرف اي معتبرا في نفسه لان الاعتبار
يجري في المتعدي فلا يحصل الفرق بين المعنى لاسم والحرف في قلنا المراد يكون المعنى
معتبرا في نفسه كون المعنى منظورا اليه في نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظورا اليه
في نفسه ومعنى الحرف غير منظورا اليه في نفسه فان قيل ان كون في بمعنى الاعتبار
دعوى مجرد عن البرهان قلنا البرهان عليه قوله الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار
ذاتها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اي لاجل كون في بمعنى الاعتبار في الحرف
بكلمة تدل على معنى في غير ما باعتبار غيره لا باعتبار في نفسها اعلم ان محصل ما قال
المصنف في شرح الفصل ما ذكره بعض المحققين هو ميرسيد شريف في حواشي شرح المطالع
وحواش المتوسط وهو كما ان في الخارج يمكننا موجدا قائما بذاته يسمى بالجوهر مكنيا موجودا
قائما بالغير ويسمى بالعرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد او ملحوظ وذاته
يصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مدرك تبعا والى الملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما
والغرض من المحصول تشبيه المعقول بالمحسوس لا يفصح المعقول يعني ان الموجود
على قسمين موجود خارجي وموجود ذهني والموجود الخارجي على قسمين قائم بذاته
القول ما ذكره بعض المحققين انما بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره
بل من غيره او على سبيل النقل لانه قدس سره اخذ من كلام المصنف انتهى اقول فيه شبه كثير من اراد الاستدلال بغيره الى التفسير
المعقول في بيان المحصول لمولانا خادم احمد الكنوي رحمه الله فادريه لفظ محمد شيعب ولايتي.

كالجوهر قائم بغيره كالعرض الموجو الذي على قسمة مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي و
 غير مستقل في الفهم كالمعنى المحر في فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى المحر في مشابه بالعرض
 قال ابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً وبالأذا ان كان معنى مستقلاً بالمفهومية يصح ان يحكم
 عليه به وهذا المعنى بمذ الاعتبار لول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء
 الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير البصرية وهذا المعنى هو المراد بقوله لا اسم
 والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل من حيث هو حالة
 بين السير البصرية وجعل العقل له لتفرد حالها كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصح
 ان يحكم عليه به هذا المعنى بمذ الاعتبار لول لفظ من ويحتاج لفظ من الدلالة عليه
 ضم كلمة اخرى كالسير والبصر وهذا هو المراد بقوله ان لللف معنى كائناً في غير فأن قيل
 لا نسلم ان الابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً وبالأذا ان كان معنى مستقلاً بالمفهومية كان
 الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدء وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا ان كل النسبة
 على قسمين اجمالي وتفصيلي فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين
 والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل
 الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي
 الشروع عن شيء محض ولفظ من موضوع لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين بشئ معين فأن قيل
 ان الضمير المحر في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم
 والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع
 كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد هو الاستقلال
 بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المحر في عبارة محملاً للمعنيين فالظاهر ان الضمير
 المحر في عبارة الفصل ايضاً محتمل للمعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة
 المفصل ظاهر المعنى الاخير لعدم مسبوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
 الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراد واحد الحرف لا يكون

له قوله فان قيل ان الضمير المحر في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة الاولى ان يقال انه اذا كان الامر كذلك لزم ان يجعل
 الضمير الى المعنى فيلزم ان الضمير يبرز في تفصيل المعنى له قوله الاسم اذن على معنى في نفسه والاجمال اي وجهاً ١٢ فمحرر خاد

مانعاً عن خول الغير فيه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعريف الاسم ودخلة
 في تعريف الحرف لانها محتاجة في الدلالة على معانيها الى ما اضيفت هي اليه قلنا ان
 الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في تعريف الحرف لان معانيها
 مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لزومها لتقل متعلقاتها اجمالاً وبعاً من غير حاجة
 الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها في متعلقها خصوصاً
 ولا يستعملونها في متعلقات عامة قلنا عادتهم جدلية باستعمالها في مفهوماتها مضافة
 الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
 لانهم اصل المعنى فان قيل المراد بكيونة المعنى في نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معن
 مطابقاً او تضمينياً او التزامياً او معنى مطلقاً والكل باطل فالاول فلانه لو كان المراد
 بالمعنى المعنى المطابق يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالتقيد الاول لان معناه المطابق لم
 كما ثا في نفسه فاخرجه بالتقيد الثاني يخرج المخرج وهو باطل اما الثاني فلانه لو كان
 المراد بالمعنى معناه التضميني يخرج من تعريف الاسم الاسماء البسيطة معن كل فظ النقطه و
 المصلد لانه ليس لها معنى تضميني اما الثالث فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه الالتزامي فاحذر
 في التعريفات متشعب لانه بعيد عن الفهم اما الرابع فلانه لو كان المراد بالمعنى مطلق المعنى
 فورد عليه ما ورد على المقيد لان المطلق لا وجوله الا في ضمن المقيد قلنا المراد بالمعنى
 مطلق المعنى لكن المتحقق في الفعل ان معناه التضميني كما ث في نفسه وما قيل ان الواحد
 على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجوله الا في ضمن المقيد فنقول كلامنا في الا
 لا في الوجود واردة المطلق به والمقيد ممكن فان قيل المراد بمعناه التضميني اجمالاً والنسبة
 او الزمان او الحد فان كان المراد النسبة فهو ليست كاشنة ونفسها وان كان الزمان فيجئذ يلزم
 اقتران الزمان بالزمان ان كان الحد يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضميني المشكوك
 يلزم الترجيح بلا مرجح لان معنى الفعل موصوف بالكيونة ولا اقتران النسبة ليست كاشنة
 لا علم ان قوله اجنس شامل للاقسام كلها والمقيد الاول يخرج الموصوف بالكيونة وبقولنا بحسب الوضع هو
 خرج الافعال المنسوبة ودخل اسماء الافعال في تعريفه حاد ميه.

في نفسها والزمان ليس مقترنا والحد كائن في نفسه ومقترن باحتمال زمنة الثلاثة فتعين
 بالارادة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لمعاً لفراد كانه خرج منه اسماء الافعال
 لان معانيها مقترنة باحتمال زمنة الثلاثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع
 الاول ولا شك ان معانيها غير مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران
 بعارض الاستعمال انما منقولة عن المصدرية او الظرفية او الصوتية الى معنى اخر مر
 او الماضي فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون مانعاً عن دخول لغدي لانه دخل
 فيه الافعال المنسوخة لان معانيها مقترنة باحتمال زمنة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران
 ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض
 لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال ولا نسلخ فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون
 مانعاً عن دخول لغدي لانه دخل فيه المضارع لان معانيها غير مقترنة باحتمال زمنة
 الثلاثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا ان المضارع على تقدير اشتراكه
 بين الحال والاستقبال ال على الزمانين المعينين من الزمنة الثلاثة والدلالة على الزمانين
 المعينين متلزم للدلالة على واحد واحد في ضمن المتعدد فان قيل لما كان
 المضارع دالاً على الزمانين لزم عموم الاشتراك وهو باطل قلنا عموم الاشتراك باطل في ال
 لا في الدلالة ولهمنا في الدلالة فان قيل ان مقصود النقص بيان احوال العجلة والكلام
 واما تعريفها فلانه موقوف عليه للمقصود واما الاشتغال ببيان الخواص اشتغال بمالا
 يعني لانه ليس مقصود اول موقوف عليه للمقصود قلنا ان للاسم وجودين وجود ذهني
 وجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلا بد من معرفة الثاني ببيان الخواص
 لزيادة الايضاح لكان زيادة ايضاح الشيء مفيدة لزيادة البصيرة في الشيء فقال ومن
 خواصه خول الاسم والجزم والتنوين الاسناد اليه الاضافة لأخصاص الاسم اما لفظية
 ١ قوله من المصدر كترقيت او الظرفية كما ملك وملك او الصورية كصه وده ١٢ تحفه خادمية
 ٢ قوله لان خاصة الاسم اه اقول ليس غرض الاستاذ الاعلام من الضوابط التي ذكرها في اول كل مرام ايراد
 الدليل على ما ذكره في المرام بل تنطيط لاذعان الطلاب الكلام ١٣ تحفه خادمية

وأما معنوية فاللفظية أما محل ورودها أول الاسم أو آخره فالأول لازم الثاني أنقص
 الحركة أو تابع لها فالأول الجرح والثاني التنوين والمعنوية أما في ضمن المركب التام أو غير التام
 فالأول هو الاستاد والثاني الإضافة فإن قيل المقص في صدر الاختصاص ما لماسب
 أن يقول وخواصه دخول اللام قلنا أو من تنبيهنا على أن ما أوردناه منها هو بعض
 الخواص كلها فإن قيل المذكور منها خمسة فلما أورد جمع الكثرة قلنا المقص
 أورد صيغة جمع الكثرة تنبيهنا على كثرة الخواص الواقعة فإن قيل إيراد المقص
 هذا البعض ترجيح بلا مرجح قلنا إنما أوردناه لكونها الخواص المعظمة للكثرة فإن
قيل لا نسلم أن دخول اللام من خواص الاسم لأن كثيرا من أفراد الاسم يستغنى
 دخول اللام عليها كاسم الإشارة والموصولات والمضمرات والأعلام قلنا الخاصة
 قسما شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى جميع أفراد
 الشيء كالكتاب بالقوة للإنسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى بعض
 أفراد الشيء كالكتاب بالفعل للإنسان فالمراد منها مطلق الخاصة لا الشاملة فإن
قيل لا نسلم أن دخول اللام من خواص الاسم لأن اللام كما يوجد في الاسم كذلك
 يوجد في الفعل كلام الأمر لام الابتداء قلنا المراد باللام لام التعريف فإن قيل
 كان اللام للتعريف كذلك الميم أيضا للتعريف كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس
 من أمراء مصياف في أسفر كذا حرف النداء أيضا للتعريف نحو يا رجل إذا قصد به
 معين فينبغي أن يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف لشمسها قلنا إنما لم يتعرض
 للميم لعدم شهرته في التعريف ولكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهوره
 اختصاصه بالاسم لأن المنادى لا يكون إلا اسما فإن قيل المقص كما يحصل بقوله
 دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختص اللام على حرف التعريف
 قلنا في هذا المقام مذهب ثلثة مذاهب سيوية ومذهب الخليل ومذهب المبرد فذهب
 سيوية أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيد عليها همزة الوصل والتعذر لا بداء
 له قوله كافي قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير في جواب حمير من قال يا من امرأ سياف في أسفر فافهم

بالسكون وهذه التحليل فما أُلْ كهل رَمَدَ جَلْبَدَاغَا الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
 عليها اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام والمخارج عند المصنف من هجسيو
 فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وإنما اختص اللام بالاسم لأنه لتعيين معنى مستقل
 بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل الفعل يدل
 عليه تضمنه مطابقة قوله والجحر وإنما اختص حوال الجحر بالاسم لأنه اختص الجحر
 وحرف الجحر بخص بالاسم لأنه لا فضاء معنى الفعل إلا بالاسم فكذلك الثرة مختص بالاسم
 يلزم وجوده لا ثبوت التثنية فإن قيل إن الدليل لا يطابق المدعى لأن المدعى أن
 مطلق الجحر من خواص الاسم والدليل أن على أن الجحر الذي هو أثر الجحر مختص بالاسم
 فيجب الجحر الذي لو يكن أثر حرف الجحر كما في المضاف إليه بالاضافة اللفظية قلنا في
 الجحر من أن يكون لفظاً أو تقدير أو المضاف إليه بالاضافة اللفظية وإن لم يكن مجرداً في
 الجحر اللفظي لكنه مجرد في الجحر التقديري وإن سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرد
 لا يخالف أصل قوله والتنوين المختص معنى التنوين الأربع بالاسم سواء تنوين
 الذم قوله والاسناد إليه فإن قيل إن الظاهر أن قوله والاسناد بالجحر عطف على
 مدخول له دخول لا على نفسه والاي لزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون اللفظ
 ومن خواصه حوال الاسناد وهذه المعنى فاسد لأن المدخول ما ذكر الشئ في أول الشئ
 أو نحو في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ليس قابلاً للذكر في الأول ولا للمخوف
 في الآخر قلنا أن قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس المدخول لا على مدخوله الفصل بين
 المعطوف والمعطوف عليه متمم بالاجنبي المضاف إليه ليس اجنبياً عن المضاف من تمامه فإن
 قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند إليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فيجب أن يكون
 له قوله لانتقام من أن لا يوجب الانقطاع عما بعده والفعل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنان وفيه نظر لأن
 الصفات تقتضي الفاعل أيضاً مع ذلك يدخل التنوين عليه واجب بان اقتضاه الفاعل فرعي فلا يعتد به كذا في غاية التحقيق و
 التنوين بخلافه على المشهور يحتمل قول الشاعر تنوين يرخ قسم شديداً من كبرية أول لكن مت وروض تائش كبرية كبرية
 است ورتب بلامهم ١٢٠٠ يرخ يادكن كوشى شاميه نظير اعلم انه لو قال الاسناد والاسلام تنوينات الحسن بالاسم سوى الخ لان اول المدخول

المسند والمسند اليه ايضاً من خواص الاسم ليس كذلك بل المسند قد يكون فعلاً قلنا
 المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه انما هو من قبيل الاعراض قلنا
 المراد بالمسند اليه كون الشيء مسند اليه انما كان كون الشيء مسند اليه من خواص الاسم
 كل لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لا بد ان يكون مستقلاً والحرف ليس مستقلاً
 والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسنداً فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه
 قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة
 من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضاً من خواص الاسم
 وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلاً نحو يوم ينفع الصديقين صه فهم
 قلنا المراد بالاضافة المضاف فان قيل المضافات والخواص من قبيل الاعراض قلنا
 المراد بالمضاف كون الشيء مضافاً فان قيل لا نسلم ان كون الشيء مضافاً من خواص الاسم
 لان خاصية الشيء ما يوجده فيه لا يوجد غيره وهذا كما يوجد الاسم كذلك يوجد الفعل
 كما في قوله مرت بزيد قلنا المراد بكوز المضاف من خواص الاسم بتقدير خرج البحر بذكره
 او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله
 تعالى يوم ينفع الصديقين الخ بتأويل المصداق اي يوم ينفع الصادقين الخ وما كون الشيء مضافاً
 من خواص الاسم فلا اختصاص لازم للاضافة بالاسم اعني التخصيف والتخصيص والتعريف
 كون الشيء مضافاً اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل في المضاف اليه كخروج البحر من خواص الاسم فلذا
 المضاف اليه من خواص الاسم قوله هو معز ومبنى لانه اما مركب مع غير اوله الثاني مبنى لاسمه
 المعد في اوله اما مشابهي لاصل اوله الاول مبنى والثاني معرب قدم المعرب على المبنى لان الاصل
 في الاسماء الاعراب لا في الالفاظ موضوعها فانما في الضمير هذا المعنى موجود في المعرب
 ٥ قوله لانه اما مركب مع غيره او لانه اوله واوله كذا من اوله ليس غرض الاستاذ ايراد الدليل انه ينفع ما يتوهم من ان يخرج
 منه ما يكون مركب مع غيره ولم يشي بمبنى الاصل لانه لم يكن مركب مع ما له خفاه زيد ان امكن الجواب عن بان المراد من
 التركيب مع غيره تركيب يتحقق معه ما له ولو قال اما ان يختلف آخره لانه الاسم الاول فالاول معرب الثاني مبنى لانه
 واخره لا يرد في جملته في زيد عند حدوث الاعراب لتحق الاختلاف ولو من السكون انما خذ حاديه.

لا في المبنى قوله فالمعرب المركب الذي لو يشبه منه الاصل فان قيل ان تقسيم
الاسم الى المعرب والمبنى لا يصح لان قسم الشيء اخص منه والمعرب والمبنى اعم منه
قلنا الامر في المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم
فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في
ضرب زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل عينه قلنا المراد بالمركب الاسم
المركب ضرب في ضرب زيد فكل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب
من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعرب في مفهوم الكلمة افراد وبنو الافراد
والتركيب من اقسامه قلنا المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع
المضمومين فالمراد بالمركب هنا هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى
الثاني فان قيل لما كان المركب مشتركاً بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو
غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدنا القرينة
وهي ان المركب اذا عُدَّ يعلل براديه المعنى الاول واذا عُدَّ بمن يراد به المعنى الثاني
وههنا عُدَّ به فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه
الابتداء والخبر لان المتبادر من التركيب تركيب مع العامل هالم يتركب مع العامل لان
عاملها معقود وتركيب اللفظي بالمعقود محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غير سواء
كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه فان
قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلامه
لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل مع انه مبنى الاصل مع انه مبنى قلنا المراد بالتركيب تحقيق مع عامل
فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد في يا زيد
لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم
الناسبة فان قيل فلهذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز في التعريف
شنيع بل ان القرينة وههنا وجدنا القرينة هي المعنى مقابل للمبنى والمبنى يقيد بقيد المناسبة
لان قال المعرب المركب الذي لم يشبه منه الاصل فلو كان المراد بالتركيب التركيب مع غير العامل لكان
المراد بالتركيب التركيب مع غير العامل لكان المراد بالتركيب التركيب مع غير العامل لكان

اي حكم المعرب الناشئ عن العامل الثابت في المعربان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً او
تقديرًا اي يختلف خروج حركته باختلاف العوامل ذاتاً او صفة حقيقة او حكماً لفظاً او
تقديرًا فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من
احكام المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل ليس لامركز ذلك لان للمعرب حكماً ما
كثيرة سكت اختلاف آخره قلنا اضافة الحكم الى المعرب للعهد والمعنى بما بعض الاحكام
اي من جملة احكام المعرب فان قيل ان اضافة الحكم الى المعرب لا يصح لان الحكم عبارة
عن اسناد احد الامر الى الاخر ايجاباً او سلباً وهو انما يتصور في المركب والمعرب من اقسام
المعرب قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الاثر المترتب على الشيء فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بحركة نحو فلا يصح لانه اختلاف في آخر المعرب ليس بحكم قلنا المراد بالحكم
ما هو حكم المعرب من حيث انه آخر المعرب وهذا الاختلاف ليس من حيث انه آخر بل من حيث
انه ما قبل ايام المتكلم فان قيل ان اختلاف الاخر انما يستقيم في المعرب الذي هو معرب
بالحركة فيما هو معرب بالحركة قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان يكون ذاتاً او صفة فالمعرب
بالحركة وان لم يختلف ذاتاً لكنه يختلف صفة والاختلاف الذاتي ان يتبدل حرف نحو والصفة
ان يتبدل حركة بحركة فان قيل ان الاختلاف الذاتي منقوض لكل واحد من التثنية و
المذكر السالم في حالة النصب الجرح لانها معربان بالحرف مع انه لم يختلف آخرهما من حيث
الذات قلنا اختلاف الذاتي اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فقيها وان لم يوجد للاختلاف
حقيقة لكنه وجد حكماً لان البيع بعد خول لنا عبادة النصب حكماً كما انما بعد خول الجرح
علامة الجرح حقيقة فان قيل ان الاختلاف في الصفة منقوض بما هو معرب بالحركة كونه جاء
زيد ورأيت زيد او مرتب بزيد لان آخره اعني النون الساكنة ليست بالتثنية لم يختلف باختلاف
العوامل قلنا ان آخره الدال التثنية هو كونه براسها فان قيل ان الاختلاف في الصفة منقوض
بغير المنصوب في حالة النصب الجرح انه معرب بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة قلنا

١٥ قوله من حيث آخر المعرب اقول لو كان هذا المقيد لم يغير قولهم باختلاف العوامل فتذكر ما مر من اني فائدة ١٢

١٦ قوله لا ينافي معرب بالحركة لان الحركة ليست بآخر المعرب كما هو الظاهر في قوله فادرسه لما قلناه في شيب -

ان الاختلاف المصنف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة
لكن وجد حكما لان الفقه بعد دخول الجملة الجرح حكما كما ان بعد دخول لنا صلبه النصيب
حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف اخره بدخول العامل في العامل
قلنا المراد بالعوامل جنس العامل بطلان الجمعية باللام فان قيل ان حكم
المعرب منقوض بمن في جاء في رجل منو ورايت رجلا متا ومريت برجل مني لان
اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب قلنا المراد باختلاف
الاختلاف لحاصل بدخول عامل عليه بالذات وهما العامل اخل على المستفهم عنه
لا على الاستفهام فان قيل ان زيدا في مثال زيدا ضروريا في ضربت زيدا او انضاض
زيد اخل عليه العوامل المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخره لم يختلف
باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافا في العمل لا في الاسمية الفعلية
والحرفية فان قيل ان حكم الشيء خاصة له واختلاف الاخر ليس خاصة المعرب بل بعض
الاسماء المعدودة للركبة مع العامل بقاء حكمه احدثا للاعراب لا خلافا لآخر قلنا هذه
حكم اخر من احكام المعرب واختلاف الاخر حكم اخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين في
الاخر لا فساد فيكون للمعرب احكاما كثيرة سواء اختلف الاخر فان قيل ان نصب لفظا او نقية
لا يخلو اما على التميز او على المصداقية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التميز عن النسبة اما
فاعل ومفعول ففاعل قوله يختلف اخره لفظا لا لفظا ولا نقية او اما الثاني فلان الشرط
في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل استعمال الكل على الجزء ومعنى يختلف
مشتل على الاختلاف لا على لفظا ولا نقية بل قلنا انه منصوب على التميز ولا شك
انه فاعل بعد رد العبارة الى الاصل فيكون نقديا وحكما ان يختلف لفظا اخر او نقية
اخر او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فنقدية ان يختلف
له قوله بطلان الجمعية باللام يعني ان اللام للجنس لا للاستراق كما فهم المسترض تحفه خادمية
قوله جاءني جرس منو او قول الاول حكايه عن الرفع والثاني حكايه عن النصب الثالث حكايه عن الجر وان اشبهت
التفصيل فارجع الى الفتية ابن مالك وشروحه ۱۲ تحفه خادمية -

فان
دع
م
ب
ل
ن

أخره اختلاف لفظ وتقدير قوله **الأعراب** ما اختلف خوة به ليدل على المعاني المتعقبة
 فان قيل ان تعريف الأعراب لا يكون مانعا عن خوال لغير فيه لانه دخل فيه
 العامل **المعنى** المقصود لانه يختلف بما اختلف العرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والكتابة
 والعامل **المعنى** المقصود ليس من الحرف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف
 لانه دخل فيه الحرف والعامة فلا دلي ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشيء والباء في
 السببية والمتبادر من السبب السبب لقريب العامل **المعنى** المقصود من لا سبب
 البعيدة **فان قيل** المقصود من التعريف الجمعية والمنفعة وما صلتان بالعبارة السابقة
 فلا حاجة الى قوله ليدل على المعنى المتعقبة قيل هذا ليس جزء من التعريف ليدل
 اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد بل جملة متأنفة وقبيل جواب سوال السائل كما
 سأل الفائدة في وضع الأعراب انما وضع ليدل على المعنى المتعقبة لانه في قوله ليدل
 بالوضع المفهوم من خروج الكلام لكنه ليس ضيما للشارة لانه بعيد عن الفحوى البعد **والله اعلم** انه جزء

قوله الأعراب اى حركة احرف من حروف الهجاء فانفع ما قال لانه لا تارة في العالم فيما يسمى من قول لكن بل الجواب ضعيف
 آخره اى آخر الاسم مطلقا للعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاءهم انه يوم الدين فانفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم ان
 لان معرفة العرب يتوقف على معرفة العامل يتوقف على معرفة الأعراب لانه ما حوز في تعريف الأعراب فمعرفة العرب يتوقف على
 نفسه وهو الجواب الذى اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة العرب يتوقف على معرفة العامل مطلقا الاسم من الاسم والفعل
 فان المذكور في تعريف العرب يشبهه العامل الذى فيها بعد هو عامل الاسم فلا بد وليس على ما ينبغي لان العامل المذكور في تعريف
 العرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الله تعالى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عالم والظاهر ان الفهم في عالم
 راجع الى الاسم عند معرفته هذا التعريف على لساننا هو الذى رئيس الاكيد وقا فاولن القيد خارج عن المعنوي والمعلوم
 داخل في العلم والتعريف في العامل مطلقا فاول في حق التامل لا يرد على ما قلنا انه على هذا التعديل على تقدير ارجاع التفسير
 الى الاسم المطلق بل من ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والحدود يخرج كحركة غلامى وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم العرب يخرج
 بتدريج كذا كذا لانه مع ان عبارة المقام في شرحه يتبادر على ان قوله ليدل لا دخل له في الجملة والمناظرة حيث قال ليس هذا
 عن تمام الحد خارج عن الحد لانه يخرج بتدريج الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم موقفا تارة ومغصوبا تارة ومجروا تارة لا يتصل من
 السكون الى الحركة والحق في نحو غلامى الثاني وحصل مراد المصنف هو الاول فهو ما جنى شامل للحدود وغيره وقوله
 اختلف آخره يخرج مسمى العرب واما احرار العرب من العرب مع ان هذا التعديل لا يشتق منه فيكون املا والاصل فيه
 التقديم لان العرب محل والاعراب محل والحل مقدم على المحال فافهم وكن من يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ثم قد غاب
 لولا انه عيب ولا يمتري من تلاه هو لانه عيب لى رجبها الله تعالى -

من التعريف ولا نسلم ان القبول المأخوذة في التعريف للجمعية والمنع بل بما ذكره القيد
 في التعريف لفائدة التحويد للجمعية والمنع كما في قول صاحب الزنجاني التصريف في اللغة
 التحويد وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لما ان مقتضى الاختصاص
 الالهي وهذه المعنى مراد بقوله في شرح اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد انه ليس
 جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من نحو الكلام بل هو متعلق بقوله باختلاف
 فان قيل ان المعنوية على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته
 بعل قلنا ان تعديته بعل لتضمنه معنى الورد والاستيلاء فان قيل ان تعدد
 الاعراب لغو يجوز ان يكون الاعراب الواحد الاعلى للمعنى المتعد قلنا ان المعنى العارضة
 على المعرب متعاقبة غير مجمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علامتها ايض
 كذلك فان قيل ان للاسم محلة ثلثة فلم تعين اخر للاعراب قلنا ان الاسم دال على
 نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخوة عن الموصوفينغ ان يكون
 الدال عليها متأخر عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب مأخوذ عن الاعراب هو الايضاح
 او من عربيت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية العربيا المعرب يصح على المعنى الاول
 لاعلى المعنى الثاني لان المعرب مضموم للمعنى المقتضية لا انه مفصل لها قلنا لو كان المعرب على
 المعنى الثاني فالهزبة في السلب معناه سلب الفساد لا شذوذا فربما القياس لبعض المعاني
 بعضها قوله ان اوله فم ونصبه جزا لاننا ما دل على العلة اعلى الفضلة فالاول رفع والثاني
 له قوله تضمنته ههنا ان لا حظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة اخرى فربما ذكره تعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول
 والثاني قيداً على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليه ومستولية عليه كما قال جبال المنظرين بزيادة يسيرة لا تخفى عليه
 قال انما اسى الزاع اعراب الاسم رفع سمي الرفع رفعا لارتفاع الشدة المعنى عند التلفظ بالرفع مرتبة بين اخويه لكنه علما
 لما هو معدوم الكلام وهو الفاعل والنصب سمي النصب لان تصاحب الشفتين طبع عند التلفظ به اوله في نصب الفضلة اي بعضها في الكلام
 من غير ان يحتاج اليه الكلام وجري مجرى الجر لان ما لم يجز الفصل الى الاسم اولان الشدة المعنى في الارتفاع الاسفل عند التلفظ بها انما
 في الثالثة لان وضع للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها اي ثلثة ليكون الدال على حسب السؤل انما يذكر ان الدال
 والياد مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يقع على الحركات والحروف جميعا ١٢ متف

اما دال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب الثاني جر فان قيل
 انحصر انواعه في الثلاثة باطل لوجوه القسم الرابع وهو انجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة
 الى اعراب الاسم انجزم اعراب الفعل فان قيل لم يذكر عن الحركات الاعرابية بالرفع والنصب
 والجر بالاضمة والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالجر وفي الحركات
 الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضم والفتحة والكسرة فانها مستعملة
 في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة قوله فالرفع علم الفاعلية
 فان قيل لان لم ان العلم الفاعلية لانه كما يوجد في الفاعل كذا يوجد في غيره
 كالمبتدأ والخبر وغيرهما قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فالحقيقة
 ظاهر الحكمي وجد فيه خصلة الفاعل من كوز الشيء مسند اليه كون الشيء جزءاً ثانياً
 من الجملة والنصب علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولاً فان قيل لان لم ان العلم
 المفعولية لانه كما يوجد في المفعول كذا يوجد في غيره كالمفعول كذا يوجد في غيره
 كالحال والتمييز والمستثنى قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فالحقيقة ظاهر الحكمي
 ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اي علامة
 كون الشيء مضافاً اليه فان قيل لم الحقت الياء المصدية بالفاعل والمفعول بالاضافة قلنا
 الاضافة مصد بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء بالمصدية بالفاعل والمفعول لانها الياء مصدبة
 بنفسها فيحتاج الى الحاق الياء بالمصدية فان قيل لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
 والجر علم الاضافة ولم يعكس قلنا الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطى الثقيل للرفع والليل رعاة للتعادل
 والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير رعاة للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
 غير الجر فجعل الجر علامة العامل بما به يتقوم المفعول المقصود للاعراب فان قيل المعنى المقصود

له قوله وفي الحركات الاعرابية على ثلاثة ما بالضم والفتح والكسرة مجزومة عن اسماء مخصوصة بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية
 اصلاً ثم قال العامل آء اقول هذا تعريف لعامل الاسم ما اقترن بطلق العامل فما اوجب اثبت كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
 وفيه ان يطلق الوجه المخصوص فيه نحو زيد غلامى مان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدلالة على قول من اخذ العامل في حد
 الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يابى ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل اجيب باعادة وجه مخصوص مما يقتضيه المقتضى او
 اثبت التام لا غير كذا قال القاصي شهاب الدين وانما آخره من الاعراب لازم بسبب بعيد للاختلاف والاعراب بسبب قريب لم يقتض

ان نصب قوله رفعا أه لا يخلو أما على الظرفية أو على المصدية أو على الحالية والحال باطل
 أما الأول فلان الظرف فإزمان أو مكان والرفع والنصب الجبر ليس بزمان ولا مكان وأما
 الثاني فلان الشرط في المصداق يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل شتمنا آل الكل على الجرم
 ومعنى يعرب مشتقا على الأعراب لا على الرفع والنصب الجبر وأما الثالث فلان الحال المحمول
 على ذي الحال ههنا لا يصح الحمل لأنه يلزم حمل صرفا لوصف على الذات قلنا أنه منصوب
 الظرفية بتقدير المصداق أي يعربان بالاضمة حالة الرفع أه أو على المصدية بتقدير المصداق أي
 يعربان بالاضمة أعراب الرفع أه أو على الحالية لكن المصداق مبنى للمفعول أي يعربان بالاضمة
 مرفوعا أه جمع المؤنث لسالم بالاضمة والكسر لأنه فرع للجمع المذكور السالم والنصب في بناء
 للجر فكذا في جمع المؤنث لا يلزم مخالفة الفرع عن الأصل فإن قيل كثير من جمع المذكور
 مفعول بهذا النوع من الأعراب كالمرفوع والمنصوب والجمعيات النحائية فيختص
 هذا الصنف من الأعراب بجمع المؤنث لسالم قلنا المبدأ بجمع المؤنث لسالم ما جمعه لا لف
 التام سواء كان مفردة مذكورا أو مؤنثا غير المنصوب بالاضمة والفتحة لأنه يشبه الفعل في وجوه
 فامتنع فيه ما هو مختص بالامم اعني الجرم التنوين اخو واخوان وجمود وهو لا وفوا فيقول
 مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم يخالف الجمع عن الأخوات بكسر الكاف قلنا
 الجمع قريب الياء من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لم يقدم الناقص على الجاء
 له قوله قال جمع المؤنث أي جمع المؤنث اسالم الاصطلاح في بعضها حق بخلافه سواء كان مفردا أو مؤنثا لعمري ما ذكره
 السمع في هذا المصباح من جوناكوفين نصب بالفتحة ومثما من اصل قطعا أو قد على المنفرد تركه في الكثيرين فيها لا أكثر فلا بأس من
 جمع المؤنث حيث ترك فيها إحدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في كتابه
 مسلمات اضربان هذه مسلمات اضربان ذلك المرأة رسمت بها الضمة وذلك لان هذا التام اصارت في النسب الجبر أو اجبت في
 الياء التي في السليمان والياء التي في طين حاصرت التنوين بمنزلة التنوين لا تسمى الى ان عرفات مفردة في كتابه شدي مفردة الذيل على
 ذلك قول العرب هذه عرفات مباركا فيها وديك لا يعلى على معرفتك فتدخل فيها التام لانها انتهى وذكر في بعض شرح الفلاحة لا يعرف
 بالاضمة صرفا على الأصل بعضهم نصب بالكسر ويحذف من التنوين فاعلم في هذا المسألة قوله لا يلزم مخالفة الفرع عن الأصل وكل
 الفرع على الأصل واجب ان كان ممكنا فلا بد ان لم يحمل على طريقة أصل في الأعراب بالجر لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف ص في آخرها
 نحن قلنا لا يجوز رفعه عن من ان يكون مفعولا وحل فلا يراد جمع المؤنث اسالم حال الحلية فانه غير منصرف كذا ذكرنا في بعض
 مع انه ليس يجب بالفتحة سال الجوهري في قوله قرب المرأة أه من إلى زوجها واخيه ولغيره بالفتح على أقارب الزوجة أو أخواته

واللغیف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللغيف العزة للشاكر فان قيل المبالغ
 ذو عن الاخوان باضافته الى لظاهرون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف
 باسم الجنى لضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع
 من الاعراب في حالة التثنية والجمع التصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العم قلنا
 المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مذكورة لانها لو كانت مشي او محمولا كان اعرابها
 كاعراب سائر التثنيات والجمع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحر كالتثنية في الاحوال
 التثنية فان قيل لما كان هذا ان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم يذكرهما قلنا
 انما لم يذكرهما الكفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتب بالامثلة في خواصها في ايض
 قلنا لو كتبه بالامثلة في حق الاضافة وتوهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع
 من الاعراب ليس كذلك فان قيل اخواته بالواو او مشتمل بالفتحة ولا استحالة الالف
 بالنسبة الى الواو ولا استحالة بالنسبة الى الالف وايضا قلنا المراد بالالف واو الاسماء
 الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والمخاذا بما يحكم على قوم معين يراد به الحكم على نوعه
 كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاجمل في المفردات هو
 الاعراب بالحر كة فلم اعربت هذه الاسماء بالحر قلنا لما كان اعراب المفردات بالحر كات
 واعراب التثنيات والجمع بالحر جعلنا اعراب بعض المفردات بالحر كة لئلا يلزم للمنافرة
 والوحدة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل ليس حصرا في الستة قلنا
 لما كان كل واحد من التثنية والجمع احوال ثلاثة جعلنا في مقابلة كل حال سماعا على حدة فان
 قيل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابهة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون اخر

لنوع
على اللغو

له قوله ولو كانت مصغرة لان المصغر منها يحرك ميده ولامه وجوبا ليرى من قبل حررت العلة الجهر ليعرب بالاجيب سكون
 اي ثاب الحركة واظم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء التكلم فيها اربعة مذاهب الاول
 انها معربة بالحركات تقديره الثاني انها مبنيّة للمضافة الى المبني والثالث انها ليست بمعربة ولا مبنيّة والاربع انها معربة بالرفع
 وبالغيب تقديره او الجمل لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء التكلم المعربة بالحركات لفظا كما قال صاحبنا في الحق
 اقول على الاستاذ العظام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيده بالحركات كبرها لفظا فافهم ما تحفه خادمية-

حرفاً صالحاً للاعراب وإنما معني فلان معانيها منبثقة من التقديس كمعني التثنية والجمع فان قيل يكاف في آخرها حرفاً صالحاً للاعراب كذا في اخريه وديم فينبغي ان يعزوه التويع من الاعراب لم يكن لك قلنا قد سمع من العرب إعادة الحرف والمخذوفة عند الاعراب في الاسماء لا في غيرها المثني وكلا مضافا الى مضمرا اثنتان اثنتان بكلا لف والياء فان قيل ان ذكر كلا واثنتان اثنتان بعد المثني مستدرج لانه ليس المراد بالمثني لفظه بل المراد افراده وهذه الالفاظ من افرادة قلنا لا نسلم انها من افرادة بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلا مام انه في حكمه قلنا انه فرع كلا وذكر الاصل معنى عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنها فينبغي ان يكون اعراب المثني بكلا لف والياء مقيداً بقيد الإضافة الى المضمور وليس له مركب ذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنها فينبغي ان يكون غير كلي فان قيل لم قيد اعراب كلا بكلا لف والياء بقيد الإضافة الى المضمير قلنا ان كلا لا يعبأ باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثني فلفظه يقتضي اعراب بالحركة ومعناه يقتضي اعراب بالجر فروع فيه كلا اعتباراً من حيث لو كان مضافاً الى مظهر اعراب بالحركة لان الإضافة الى المظهر اصل اعراب بالحركة اصل ايضاً فاعطى الاصل للاصل رعاية للناسب ولو كان مضافاً الى مضمور اعراب بالحرف لان الإضافة الى المضمور خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضاً خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاء في كلا الرجلين ومريت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر ليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركته تقدر يريته

له قوله اذ فرع كلا آية تجوز عليان الفرع قد ثبتت اعراب اعراب الاصل جميع المؤنث السالم فازدفع جميع الذكر السالم اعراب بالجر والاعراب بالجر بالحركات الا ان يتجمل قائل لم كيف يذكر اثنتان مع انه اصل اثنتان لكنته وهي ان حكم التثنية والاثنتان في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح لفظ الذكر والمؤنث فيها التثنية على ان التذكير والاثنتان فيها على اعراب جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه ذكر في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انما نسخ من الاصل ولا يلزم علينا جميع كل نسخة قلنا قال الجاهل صفي بن نصر

والبناء مشتركة بينهما حالة الجرفان قيل ح لزم الالتباس بينهما في حالة الجرف قلنا
 الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسوفان قيل
 لم يحل على الرفع قلنا بئس النصيب للجرف ناسبة لكون كل منهما دلالة على الفضلة بخلاف الرفع
 لانه دال على لغة التقدير فيما تعدد كعصا وفلاحة مطلقا فان قيل الاعراب في الماض
 والامر الجاهل فمتعذر وليس بمقد قلنا ان كلمة ما عبادة عن الاسم في ليست باسما
 فان قيل الضمير في تعدد لا يخلو وانما راجع الى الاعراب اولا الاسم فعلى الاول بقى الوهم
 بلا عائد وعلى الثاني يلزم في المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير في اجمع الى الاعراب والعائد في
 اعم فيه فان قيل بالنقد لا يمكن الوصول اليه لا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا
 وفلاحة لا يمكن الوصول اليه الا قلنا للمراد بالتعددها المتعدي فان قيل لما امتنع
 الاعراب فيهما فلم جل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا المتعدي فيهما ظاهر الاعراب
 في اللفظ لا تقديره والمبني ما امتنع فيه كلاهما والمعاد بعضا كل اسم كان في آخر الف
 مقصوبا ياقية او محذوفه لا لقاء الساكنين وانما قد راء اعراب فيه لان الالف الساكن
 وضع لا يقبل الاعراب اصلا والمعاد بفلاحة كل اسم مضى الى ياء المتكلم انما قد راء الاعراب فيه لانه
 لما امتنع الخبز بالحركة لا قضاء الياء امتنع عليه نحو احريرة او كانت مخالفة او موقوفة
 او استقر كما في رفاعا وجراد والمعاد به كل اسم كان في اخيرة ياء قبلها كسر وانما قد راء الاعراب فيه في
 الرفع الجرف في حالة النصب الضمة والكسر فقلنا على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو
 مسلي رفاعا والمعاد كل جمع مذكور ماض مضى الى ياء المتكلم انما قد راء الاعراب فيه في حالة الرفع

التقدير فيما تعدد كعصا والمعاد به كل اسم في آخره الف سواء كان ثابتا كالعصا او ساقطا كعصا واختار بالمشال هذا وفي ذلك
 تحقنا الامر في هذا دون ذلك ونفلاي والمعاد به كل اسم سوى جمع المذكور السالم مضى الى ياء المتكلم قول في ثلثة ذهاب الاول انه معرب بالرفع
 التقدير في الاحوال كلها فالتثنية في الاعراب حالة الرفع والنصب تقدير في حالة الجرف لفظ والثالث انه مبني والتمنا عند هذه الاول
 ولينما قال مطلقا اي اعرابه تقدير في الاحوال الثلثة ١٢ قوله المتعدي فيها اه نقاش ان يقول معنى التقدير الغرض فخرج الحال
 جائز في اي موضع فرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب في التقدير والحال الا ان في التقدير يمتنع آخر الكلمة من الاعراب
 والحال يمتنع جميع الكلمة من الاعراب قال مولانا كعصا م قول في الفرق اصطلاح لان استعمال الاعراب في الاول نفس الامر في المشا في
 فانهم فالاعراب في الجواب ان يقال انما كعصا مبنيين لعدم النسبة الوشقة في البناء وبين البناء على هذا دون ذلك ١٢ تحفه غاوية

سواء كان ثابتا
 او ساقطا
 في التقدير
 في الاحوال
 في الماض
 في الامر
 في النصب
 في الرفع

لا النصب الجملان في حالة الرفع قلبا والواو ياء والقلب يخرج الشيء عن حقيقة في حالة النصب
والجملان غمت الياء في الياء والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل كثيرا ما قدم
الاعراب بالحرف في الاحوال لثلاث نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومترابي القوم
فلو لم يجعل صنفان اصنافه قلنا هذا التقدير بعارض لا ضافة والعوارض لا تعتبر
واللفظ في ماعده فان قيل الاعراب اللفظ اصل بالنسبة الى التقدير فلو قدم
التقدير على اللفظ قلنا مواضع التقدير قليلة ومواضع اللفظ كثيرة والقليل
بمنزلة الجزم والكثير بمنزلة الكل والجزم مقدم على الكل في الفهم فقدم في الذكر مطا
للموضع بالطبع غير المنصهر ما فيه علتان من تيم او واحدة منها تقوم مقامهما فان قيل
ان ضربت بما وجد فيه علتان التانيث ونز الفعل مع انه منه لا غير المنصهر قلنا كلمة ما عبارة
عن الاسم لا عن اللفظ حتى يرد ما قيل فان قيل ان حضا ما وجد فيه علتان العلمية التانيث
مع انه منه قلنا المراد بالاسم الاسم المعنوي وحضار مبتدئ فان قيل ان جلي ومصابيح
اذا هما علمين لشخصين جد فيهما علتان كما ترى فينبغي ان يكونا من قبيل القسم الاول منهما
من قبيل القسم الثاني وهو ما وجد في فعله واحدة تقوم مقامها قلنا المراد بالعتين ان تكونا
مؤثرتين العلمية لا تؤثر مع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان قيل ان نوحا
ما وجد فيه علتان مؤثرتان الجمة والعلمية مع انه منصهر على المختار قلنا المراد بالعتين
ان تكونا مؤثرتين استجماع شرائطها بشرط الجمة فخر الا لادسوط والزيادة على الثلاثة وليس في
نوح واحدة فان قيل قيام العلة مقام العتين لا يصح لان القيام انما يتصور في الاجزاء
والعلل من قبيل الاعراض قلنا المراد بقيامها مقامهما ان تؤثر تانيثها وهو عدل وصفه تانيث
مفرد وعجمة ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الفاء ووزن فعل في هذا القول اقرب فان
قيل الحكم على العلل لتسم بكل واحد من هذه الامور لا يصح لانه يلزم حمل الواحد على المتعدد
له قال غير المنصهر ما فيه علتان اي اسم مركب في علتان مؤثرتان مع اجتماع شرائطها الصادرة منها تقدم مقامها بان يؤثر تانيثها
تأثيرا جسيما يؤثر في علتان اوله انما قلنا قوله في عدل والبيان لا في سائر الانباء او لها من مرائع العرب تسع
كلما اجتمعت وتجانس منها فالعرب تسميه او انا من هذا الموضع من هذا الموضع لا في سائر الانباء او لها من مرائع العرب تسع
العتين اسم من ان تكون حقيقيتين او كثرتين انما قلنا خافه خادمية لحافظ محمد شبيب.

وهو باطل قلنا هذا انما يرد لو كان الربط مقدا على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما
اشارة اليه الشاعر بقوله في اي العلة لتسم مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة تعريفيد
التراسي فعلم منه ان علية الجمع التركيبي عينية من علية النسخة وليس كذلك قلنا
العدل في هاتين البيتين عن الواو الى ثولجدهم محافظة الوزن لا للتراسي فان قيل
ازدادة لا يخلوا انما مرفوع على انه صفة النوز او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والوصف في التعريف والتذكير اما الثاني فلان
الحال ما عن الفاعل وعن المفعول النون في هذا التركيب فاعل لا مفعول بل هو مبتدأ
قلنا انه حال عن النون فاعل في المعنى اي تمنع النون الضمة زائدة من قبلها
الفقوله الف فاعل لظرفه ومبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا
التوجيه يفهم زيادة النون فقطع من الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنها بالالف والنون
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادة ثولجدهم
لكن تقدم الالف على النون في وصف الزيادة كما في جامعي زيد راكبا من قبله نحو قوله هذا
القول تعريب اي ذكر العلة على نحو النظر في الحفظ لان حفظ النظر اسم من حفظ النشأ
القول ايكون العلة تسعة قريبا للحق او القول يكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة فالحق ان
الحققة اذ العلة والحققة اثان منها قوله كبر لم يجر طلبة وزينب وابراهيم مساجد معد يكر ب عمران
له قوله فان قيل على انه ليس بغير الوصل بل انما كان متعلقا بغيره من افعال العموم فاما اذا كان من افعال الخصوص كازدادة فترى ان
فلا يمكن ان يجاب بختيا لثقل الاول بالمعجزة سبحانه لان اللام في النون زائدة ويدل عليها ذكره في السبب ابيسن ذكره في السبب
على طين امر من الاستاذة العلم ومنها باختيا لثقل الثالث بانه مبتدأ مخذول اي هي زائدة وقيل نصب على يد حكايه على ان ثولج
تولجدهم العرف كذا وكذا والنون زائدة او لانهما ليس بغيره اسل قوله او القول يكون العلة تسعة قريبا الى الحق لان في الالف
خلا فاقبال بعضهم اثان الحكماء في ذلك الفصل من اجل الى الاسم كبر زيد وشعره وشعره فان امتناع الصرف بطريق الحكماء
للفعلية مني انما لم يخل عليه كسر النون بل قبل تقدم الفعلية بل الاسم كبر لم يخل عليه الفعل لا يخل عليه ان هذا لا يجرى في هذا
فانهم متركيب فيما سواه تركيبا لثقل التركيب الذي هو المفعول في اي التركيب بين اثنين كتركيب العجمه وهما انكر في العجمه
والعربي او تركيبها من طرية كذا في الباقي وقال بعضهم ان التسعة المذكورة ومما علة الوصف الاسمية بعد التكرير في نحو امره وشبابه
التاثير المتصورة وهو كل العلية التي لا يثبت في آخر الاسم من كبر اسم الله تعالى كاطي اسم حمود لا يغير في اسم
من لا يخل عليك اجماعا احل في التاثير الوصف كمال بعضهم في عشره عشره كونه وادوم تاثيره في التاثير في العان فهم من الاجاد

كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سَلَامًا وَأَعْلًا (الزمر ١٧) لانّه منون من غير ضرورة شعرية فاجاب لمصنف بقوله او للتأنيب مثل سَلَامًا وَأَعْلًا فان قيل ان صرح غير المنصر للضرورة واجب للتأنيب كما في كيف يصح قوله ويجوز صرحه للضرورة قلنا المراد بالجواز بمعنى الامكان العام المقيد بحاجب الوجود يعني لا يكون منع صرحه ضروريا كما في ضرورة شعرية اذ كما في التأنيب شعر الامكان على قسمين خاص و عام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين و العام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما الامكان العام المقيد بجانب الوجود و ثانيه الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب لعدم سواء كان وجوده ضروريا او لا والثاني ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا او لا فان قيل ان غير المنصر عند المصنف ما فيه علتان واحدة تقوم مقامها ابداع خال لكسر التثنية لا يخرج عن حقيقة فكيف يصح قوله ويجوز صرح للضرورة قلنا المراد بجواز الصرح جعل غير المنصر في حكم المنصر فلا جعله منصرفا حقيقة فان قيل لا احتراز عن الزحافات لا يكون ضروريا عند الشعراء فكيف يشقل قوله ويجوز صرحه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات بهذا الامكان ضروري عند الشعراء قوله ما يقوم مقامها الجموع فان فيه تكرار الجموع سواء كان تكرار الجموع فيه حقيقة كما كالتبذير انا عيم او حكما كالمسجد و مصابيح الفان التانيث لان فيها انصر التانيث و لزومها للتانيث و ضمها لهذا بمنزلة تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التاء لازمة للكلمة بعارض كالعلية فينبغي ان تكون قائمة مقام السبين قلنا التاء غير لازمة للكلمة

له قوله فان قيل لو غير المنصر آه قد كسر بهذا الكلام اقره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤشيتان مع انهما على شرطهما اذ ان هو جواز التانيث لا في الاول بل في جميعه و ان الاثر و بطلانها هو في الثاني لا في الاول فربما غير المنصر على فليت القول بما قاله كسر آه كذا قال المصنف مع قوله لا تخفى من ان هذا اليراد اللهم لان قيل ان معنى على ظاهر كلام المصنف في الآية و لا فلا محال في دفعه للتضاد ٥٢ قال و ان التانيث آه و التانيث في الهمزة ايضا عموم المطلق التانيث او باعتبار المصلح فلا يراد من غيرهم من جهة الهم ان حلا التانيث في الاسم الممدود التانيث الاول و الامر ليس كذلك كما حق في موضع ٥٣ فخره خادمية

بحسب اصل الوضع بل وقعت فارقة بين المذکر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض
لا يقوى قوة اللزوم الوضع فان قيل الجمع مجرد الجمع كالجعم بلفظ الجمع فيكون المعنى
ان الجمع والى التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما
سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة النص محمولة على حذف التانيث أى ان
الجمع ثانياً فالألف التانيث أى كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يردان عبارة تشعران الى التانيث
كلاهما قائمان مقام السببين وليس كذلك قوله فالعدل خروج من صفة أصلية
تحقيقاً كالثلاث ومثلث وأخرى مجمعة أو تقدير أكرم فان قيل العدل صفة المتكلم
والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتبانيين على صفة مبان آخر هو باطل
قلنا العدل مصدر مبنى للمفعول أى فالعدل خروج الخ وفيه نظر من وجهين
الاول المعدول ذات مع الوصف والخروج صرفاً لوصف فلزم حمل صرف
الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الضر من
قبيل لاوصاف المعدول ذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم
معدولاً وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولاً متعدياً والخروج
لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولاً
حاصل بالمصدة والخروج نفس المصدة فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل
بالمصدة وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجاً فان قيل ان الضمير
خروجه اتمراجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني
يلزم اخذ المحدود في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه سراجم الى
الاسم لا يلزم الحد ودقيرينة ان هذا المقام مقام حيث الاسم فان قيل
قال فالعدل خروج الاسم أى خروج الاسم عن صفة الأصلية مع بقائه المادة الأصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون
تحت مثل وقاعدة فتخرج الاسم من شاكل الشقائق وفيه خروج بقوله من صفة الأصلية باسمى المحدود وانما لم يهرت
المصنف من اسباب عدم الضر الا العدل لكونها معلومة مبنية في موضعها بخلاف العدل فإنه ليس ببيان موضع من نظام
معين فيه فمثل فيه وانما قد مر على سائر العلل لا في غير مشروط بخلاف البدائي وانما يتجه على الترتيب المذكور لراية الاجل فيه
ارعاية الوزن الجمال فانهم اخذوا مبدءاً لمحمد شبيب ولا يسي من تلامذه مولانا عبد الحميد

ان الصیغة عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عينها فاعلم هذا يلزم اخراجه الكل
 عن الكل هو باطل قلنا المراد بالصيغة الهيئة فان قيل على هذا يلزم اخراجه الكل
 عن الجزء وهو باطل قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريفه لعدل يصح على
 المشتقات لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقا خارجة عنها باضافته
 الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغيرها في المعنى
 فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز كنية دم لانها ايضا مخرجة
 عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة ونائبه
 ليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلث مثلث لعدم
 بقاء المادة فيها بمحذوف التلوه عن ثلثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحروف
 الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المتغيرات القياسية
 كدائم ودائم لانها ايضا مخرجة عن صيغته الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه عن
 عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة آخر متغيرة عن الاولى بدخول الاول تحت
 اصل وقاعدة لا الثانية وهما كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل
 تعريف العدل يصدق على المتغيرات الشاذة كاقومين ائيب لان اقوم جمع القوم وان
 جمع نائبها عن الاجوف والقاعدة فيه ان يجمع على افعال فعلم انها معد لان اقوم اصل
 قولنا ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول نقاش ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن
 الهيئة فقط كما هو صريح في تعريفنا من ان الصيغة هيئة ماضية للكلمة آه وتفسير الشارح للصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير الشهير
 بالشهر اجاب سائل كما هو المفسر ولهذا اقل ما لا يبعد التفسير بالشراح للبرهان ان ادبها التام للصورة فكيف يمكن خروج
 من الصورة الحقيقية اذا دخل فيها ثم يدخل في صورة الحكمية لان الامم بمنزلة جزء الحكمية ولهذا لا يجوز الفصل
 بينها وبين مدخلها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة من الاضافة ولهذا العيب التغيير كانه خروج مما هو محقق من
 الصيغة ما استلزام كلمة اخرى وفيما في هذا التفسير ان يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في محذوف من صحت في يوم
 الجمعة المحذوف بلغة في لان يوم الجمعة منصوب يصدق عليه ان يخرج مما هو محقق من استلزام في ظاهر داي ما ذكر من الايراد على
 تفسير طرم او ليس في مدخل في الصورة الحكمية لما لا انفصل بينها وبين مدخلها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك يخرج عن
 تام لان المقدور في حكم المفعول انتهى مع زيادة ما تحفه خادمية لحفظ محمد شعيب.

وايناب قلنا هذه النمايرد لو اعتبر جميعها ما دل على اقواس اينا يشترع اعتبارا واحدا
 منها الى اقواس ائني ليس كذلك بل لقوس جميع ابتداء على اقواس اينا على ائني ولذا
 سميت بالجموع الشاذة والمعدل لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون للمعدل
 قاعدة ويكونان مخالفتين عن هذه القاعدة فلذا سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس للمعدل
 قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فلما علم ان تسميتها بالجموع الشاذة
 لكونها جمعا على خلاف لقياس فان قيل لا حاجة الى ايراد كتاب تلك الكثافات لان
 المقص من التعريف تميزا للمعرف عن بعض ما عداها وهو حاصل فهنا لا تميزا عن سائر
 العلل واما امتيازها عن جميع ما عداها فليس بلازم قلنا ان في مقام التعريف تمييز
 مذهب المتقدمين من مذهب المتأخرين فلهذا المتقدمين ان الشروط في التعريف امتياز
 المعارض عن بعض ما عداها ومذهب المتأخرين ان الشروط في التعريف امتياز المعارض
 جميع ما عداها والمختار عند المصنف من مذهب المتأخرين قوله تحقيقا او تقدير اشار الى
 تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيق وتقدير وكذا في تفسيرها خلاف بين العامة
 والمحققين فمن مذهب العامة ان العدل التحقيق خروج محقق عن اصل محقق والتقدير خروج
 اعتباري عن اصل اعتباري بوجوب ثلاثة الاول ان قوله تحقيقا او تقدير اضافة لخرج
 وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقا وفي الثاني اعتباريا والثاني المخرج
 في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو
 باطل والثالث ان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجو الأصل فيرضع للصرف
 ووجو الدليل على وجو الأصل بعينه دليل على وجو الفرع ووجو الدليل على وجو الفرع
 بعينه دليل على وجو الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيق وفي الثاني اعتباري ومذهب
 المحققين ان العدل التحقيق خروج اعتباري عن اصل محقق والتقدير خروج
 ١٥ قوله امتياز للمعرف اكثر من الانسان بالاشياء ١٦ قوله امتياز للمعرف اكثر من الانسان بالاشياء
 ١٧ قوله فذهب السامراء الى ان الشيء الذي يثبت قل نفس بالعدل المحقق بالحق ما لا يدل عليه غير كون
 بحيث لو وجدنا ما لا يثبت في العلم بانك لا تخرج من تحت لا يمكن الا اعتبارا لاصل
 الحق فلذا قال من اصل الحق ١٨ قوله الثاني انه كمال مذهب التحقيق ١٩ قوله من اصل الحق

اعتباري من اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيما اعتبرت لكن الفرق باعتبار الاصل
 فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيق وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقدير
 العدل من الاستصحاب الاعتبارية الضرورية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا على العلم بالحكم
 فلو كان الخروج في العدل التحقيق حقيقيا لا يكون العدل اعتباريا لا اعتبارية الضرورية
 اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا او تقدير اصفة الخروج باعتبار حاله غير الثاني
 ان تقسيم العدل الى التحقيق والتقدير بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله هو
 الخروج حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وعن الثالث نعم ان العدل التحقيق
 فيه دليل على وجود الاصل غير منصرف وجود الدليل على وجود الاصل بعينه
 دليل على وجود الفرع ولكن لا نستلزم وجود الدليل على وجود الفرع بعينه بل على وجود
 الخروج لجواز ان يكون الاصل والفرع موجودين لا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في قوله
 وايضا قوله كذا ثلاث مثلك مثال لعدل التحقيق لا نهما لما وجد في كلاهما غير منصرف
 ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصبر فاضطررنا
 الى اعتبار سبب اخر لما يصح للاعتبار سبب اخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيق
 لان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منصرف الصبر ولا شك ان فيهما
 الصبر وجد الدليل على وجود الاصل غير منصرف الصبر وهو ان معناه مكرر وتكرار اللفظ
 يدل على تكرار اللفظ ولفظها غير مكرر فعملها معا لان عن لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة
 فان قيل المعتبر في نسبة من الصبر الوصفية الاصلية لا صالها العينية لغروها
 والوصفية فيهما عارضة لغرضها في العدل عنه قلنا ان وصفية وان كانت عارضة
 في العدل عنه لكن صالها اصلية في العدل لان العدل بمنزلة الوضع الثاني وهو مثال اخر للعدل
 التحقيق لانهم لما وجد كلاهما غير منصرف ولم يوجد فيه سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد
 في منصرف الصبر فاضطررنا الى ان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منصرف الصبر ولا شك
 ان ههنا ايضا وجد هو ان اخرجهم اخرجهم مؤنثا خروا هم التفضيل والقاعدة حقيقة ان يستعمل
 له قوله بحيث يكون اسلم بالادلة او قولنا انان لما به الصبر من علم الصبر فاهم ان تحفه خادمية

على احد ثلثة اوجه اللام أو الاضافة أو من هو لم يستعمل بواحد منها فعلم انه معدل عن
 الآخر وعن آخر من فلم يذهب الى الاضافة احد لان المقضا اذ قطع عن الاضافة وجب
 البناء على الضمة قبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ او
 اضافة آخر مثل الاولى مثل يا تيم تيم عليه وهنالم يوجد شئ منها فاعلم انه معدل على اصل
 الامر من الاولين فان قيل لا نسلم ان اخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا على
 زيادة موصوف على ما اضيف اسم التفضيل اليه اخر بمعنى غير نحو جاء في آخر القوم اعني
 القوم قلنا ان اخر الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير جارح في الاستعمال والعوان
 لا تقبل قوله وجه هذا ايضا مثلا العدل الحقيقي لانه لما وجد في كلامهم غير منضم لم يوجد فيه
 سبب غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الضم فظهر ان اخر الالعدل الحقيقي ما وجد
 فيه دليل على وجوب الاصل غير منضم وهو ان جمعه جمع جمعا مؤنثا جمع قيات فاعلم ان كان

قوله من اعد الامر لا قيل معدل عن اللام لو كان من مقدرة كافي ان لا يلزم ان يتم نسوة آخر على هذا بل لان
 التفضيل ما هو مصوب بالجملة ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقة لمن يبدل بحسب افراده ومنع ابدل من كون آخر معدل عن ذي اللام مثلا
 بان لو كان كذا الوجه كونه معرفة كاسم سحر المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للتكرات كافي قوله كافي من اللام آخر واجب
 بان معدل عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التثنية الى التثنية ومن اين لانه لا يجوز تحالف المعدل المعدل عنه فكريفا
 وتثنية لو كان مقتضى اللام في المعدل عن ذي اللام واجبا لوجب بناءه على ما ذهب اليه بعضهم فتنه معنى الحرف فترت سحر ليس كونه
 معدل عن ذي اللام بل كونه علما وذهبا بن مني الى ان القياس في آخر لما تجر عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن وغيره لفظا في
 جميع الاحوال فاحترق في تلك نسوة آخر معدل عن آخرين ويلزم على هذا القول ان يكون آخران فآخران واما آخر واهرى واهرين
 معدلات اية عن لفظ آخر الا ان اخرى فاما آخر فنيان من اعتبار العدل بالثاني والجمعي والمشتق والمجموع بالواحد
 والنون لا تبين فيها حكم منع الصرف في موضع آخر من اجماعهم واما اخرات فاستعملها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم
 يكن ايضا لم يسم فبما منع الصرف لكونه كمرفات هذا في ادعاء كون ظهور اللفظ المؤنث والمشتق والجمعي من معدلة عن لفظ
 الواحد لانه بعد الاول ان لا يذم كونه آخر وتصاريف معدلة عن احد لوازم فعل التفضيل على التبيين بل نقول هي معدلة
 عما كان عنها ولازنها في الاصل اعني اعد الاشياء الثلاثة مطلقا كذا في الرمي ١٢ تحت خامسة **قوله** وقياس فخله الاول
 ان يقول ان جمع جمع جمعا مؤنثا اجمع غير صفة وقياس فخله غير صفة ان يجمع على فعال او فعلاوات كسحر على محاري وصحراوات
 فلما يجمع على واحد منها لم يعدل عن واحد منها كما قال صاحب المتوسل لان فخله ههنا اسي كما فيهم من قول الشاعر وما لا اخر
 الصفة الاصلية فلا حاجة فيما نحن فيه الى شقيه بالتحسين خامسة -

صفة ان يجمع على فعل كجرء على نحو ان كان اسم ان يجمع على تعالى او فعلاوات كصحاء
على صحاك وصحاوات وهو لم يجمع بواحد منها فعلم انه معدول عن واحد الامر بان
يجمع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المعنوي فكيف يكون وصفا لان
بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في الاصل وصف ثم غلب استعماله
في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله
او تقدير كبره لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب
الواحد لا يكفي في منع الضم فاضطررنا الى اعتبار سبب اخر لما لم يصلح للاعتبار سبب اخر
غير العدل فاعتبروا فيه العدل لتقدير لان العدل لتقديرى ما لم يوجد فيه
دليل على وجو الاصل غير منع الصرف لاشك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجو
الاصول غير منع الضم ففرضوا ان عمر معدول من عامر قوله باقظام في تيم فان قيل الظاهر
ان المراد بياها كل اسم على وزن فاعل ليس كذلك لان كثير من اوزانه يند كزال ونجار
وقسا وحصار قلنا المراد بياها كل ما يكون على فعال علم لا غنيا المؤنثة من غير ذوات
الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية في كلامهم
ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتائيد السبب الا يوجب البناء ففرضوا فيها
العدل لتقدير لما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عدل حاملا عليها ثم اورد عليهم ان ذكر
باب قظام في هذا المقام غير مناسب الكلام في الاسم الذي اعتبر فيه العدل السبب
الضم والعدل فيها ليس بسبب من الضم بل للحل على النظائر واجيب باننا لان لم نكل
في الاسم ان اعتبر فيه العدل لسبب من الضم بل اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء
كان لسبب من الضم او للحل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع
الضم لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم ال على فاح جهة ما خذ مع بعض صفاتها وهو
والاسباب من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم الا الح سواء كان الدلالة
له قوله ثم اورد عليهم انه قال صاحب التوسل ما وجدت نسخة لهذا الكتاب مرقومة على اسم ولم يكن فيها لفظ قظام
فلذلك تارة ما نقل هذه الصفحة عند قراءة بعض المتفحصين عليه عدم مطابقة القصور انتهى عبارة ١٢ تخلفا

بحسب الوضوح كما في آخر ابعاد من الاستعمال كما في آرنج لكن المقترن في سببية منع الضم
الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها كما قال المص شرطه ان يكون في الاصل
فان قيل ان الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهو هذا المعنى ثابت في
الوصف لعارضه يقع فينبغي ان يكون سببا للمنع الضرايف وليس كذلك قلنا المراد
بالاصل الوضوح فان قيل ظرفية الوضوح للوصف لا يحتمل لان الظرف اما زمان او مكان
والوضوح ليس منهما قلنا كلمة في بمعنى عند اي شرطه ان يكون عند الوضوح بان يكون وضعه
للوصفية قوله فلا ننظر الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا نسلم ان
الغلبة لا تقتضي بل تنصير لان الوصفية تنزل بالغلبة قلنا المراد بعدم الضم عند خروج
عن سببية منع الضم فان قيل على هذا الوصفية بالاسماء والرجال لا يبيح ان يكون
غير منصروف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلية ووزن
الفعل اجيب عنه ان المراد بالغلبة اختصاصا لا سم ببعض افراد الرجال لا بغير
ليس من افراد الاسماء قيل عليه لو معنى بالاسماء والرجال لا يبيح ان يكون غير منصرف
لو وزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسماء وليس كذلك بل هو
غير منصرف للعلية ووزن الفعل اجيب عنه بان معنى الغلبة اختصاصا لا سم
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في التلا لعلية الى انضمام قرينة وهو محتاج الى قرينة
وهي اما ذكر الموصوف نحو بقرا سوا او امر اخر نحو عندك اسد من الرجال قوله فلذلك
فان قيل المذكور فيما سبق امر ان اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضى الغلبة وذلك

له قوله المراد بالاصل الوضوح آه انما كان الوضوح اصلا لشرع الدلالات اشك عليه في باب الاقادة والاستغناء فصار الوضوح
اصلا لان الاصل ما يشي على الشيء والدلالات اشك متفرقة على الوضوح لا اعتبار الوضوح في غيرها بانها اتخذ له قوله معنى الغلبة
اختصاص الاسم المراد ببعض الافراد وبعض الافراد المنزوية لا الشخصية لانه يميز على فلا يؤثر عليه حيث في منع لمصرف لدرهم معنى الغلبة
فريق حيث هو له قال فلذلك لم يرد آه اقول عبارة السخ العينة كذا فلذلك لم يرد موت بسوء الريح فلذلك قال مراد اختصاصا لا
عاطل بالاسم الى ان يشك عليه سامة وليس في تقدير صرف الريح في مرت بسوء الريح لان حذف الفاعل وحذف الجار في مثل ذلك التركيب
اشبه وقال الفاضل الماردي نسب لمعرف الى الكل لانه صفة لجزء كمن لما بين الشارح ان حال البعض على النسخ الشهيرة لا تقدير العبارة لان
فيه محذورا فم الناسون بانها من الصفات فانزاد من الشرعي بالفظ والحركات والهمزة ان تحذفه فادمية .

من الاسماء الإشارة المفردة المذكورة قلنا الامران المذكوران مأولان بتأويل المذكور
 حروف البع في مرتبة بنسوة اربع لعروض الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة
 وهو ما فوق الثلثة وما دون الخمسة لكنه لما جرح على النسوة صار اسم نسوة موصوفة
 بصفة الاربعية قوله واقسم اسودارقم للحجة وادهم للقيدة صالة الوصفية فيها
 مفردة الغلبة قوله وضعف منع افغ كانواهم بعضهم على نعم ان الف مشتق من العفوة وهو
 المحبث ثم صا اسم الحجة واجدل كانواهم بعضهم على ان اجل مشتق من الجدل وهو القوة
 ثم صا اسم للصقة واخيل كانواهم بعضهم على نعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صا
 اسم الطائر كخيلان فانما ضعف منع صفة الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل
 فان قيل كانه لا قطع بكونها اوصافا في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصافا في
 الاصل فلم يجر الانصر على عدم الانصر قلنا اما جرح الانصر على منع الضر لان الانصر اصل
 في الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث لمعنى ايضا بالتاء فكيف يكون مقابلا للتانيث
 بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلم لمعنى التانيث
 لانها الكلمة لان الاعلام محفوفة من التغير بقدر الامكان قوله والمعنى كذلك فان قيل

له قوله لروض الصفة قال الشيخ الضمى لم يعم الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم
 مرت بنسوة اربع مصروف فغيره ان يكون الصرف لعدم شرطه في الضم على ما ذكره عدم قبوله للتانيث فانه يعقبها قولهم اربعة لا العلم
 شرط الوصف وليس قولهم ان التانيث لمعنى بطارية على اربع لان اربعة للذكر واربعا للثلاث والذكر في الرتبة قبل الثلاث بخلاف
 المثل وبنسوة فان يعمله للثلاث فالتاء طارية على عمل ليس بشئ فان وقفا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في بعض كونه
 قد يعرض له بما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في التثنية فكيف يعتد بالوزن العارض في الجمع مع كونه على حالة خرج بها عن
 اعتبار الوزن في الحال حاصلاتها والمخرج عن اعتبار في حالة اخرى فمساو كان تلك الحال قبل وبعد بل العلم على اتصالها بها
 فانما كان الوزن منبسط ان يكون اضحت لانه عارض غير لازم او غير حوز في الاربعة للثلاث مستعمل الاصل هي اربعة المذكورة في
 اثباتي هي يعلم الوزن المعنى لك غير لازم لانه يقال للثلاث يعلم فالوزن ان مساويا في عدم اللازم واربعة يزعمها العروض
 الوزن على ما يتبين وقال السيد في حاشية عليه ليس بشئ ايضا ما قيل ان المانع قبول ثلثة التانيث والتاسعة اربعة ليست للثلاث
 بل للتذكير وذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضا فان ترك اربعة وجال باعتبار التانيث في جميع المذكور وكذا الحال
 في الزيدون الاربعة وان كان جميع سلامة انتهى اقول في اختلاف نصوصها انهم مصرحون بان تميز العدد الاصل على
 خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتأويل جميع المذكور السالم بالجماعة ونحو ما دللنا على انهم جميع المذكور السالم
 فغير ادون ضلت كما يقولون في غير فاعلم ۱۲ مخففة خادمية

تشبيه التانيث المعتوك باللفظ لا يصح لان علامة التانيث في اللفظ ملفوظة وفي المعنوي
مقدرة قلنا ان تشبيه التانيث لمعتوك باللفظ في اشتراط العلمية فان قيل لما كان
التانيث المعتوك مشابها لللفظ في اشتراط العلمية فالعلمية في اللفظ شرط الوجوب فينبغي
ان يكون في المعنوي ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرق في ان العلمية في اللفظ شرط الوجوب وفي المعنوي
الوجوب اما شرط الوجوب فيه فاحدا له هو الثلاثة كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تأثيره الزيادة
على الثلاثة او تحرك الادسطة او العجة لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ما كان الادسطة
حصريا خفة معارضة لتثقل حد السبعين قوله فهند يجوز في لغوات شرط تحتم تأثيره
وهو احدا له هو الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضا فانظر الى وجوب السبعين في زيب يستقر ما
وجوبه من وجوب شرط تحتم التأثير وهو الزيادة على الثلاثة في الاول وتحرك الادسطة في
الثاني والعجة في الثالث قوله فان سمي به مذكور شرطه الزيادة على الثلاثة لتكون الزيادة
قائمة مقام ما فات من التانيث المعتوك قوله فقدم منه لان التانيث المعتوك الزيادة العلمية
للمذكور وليس شيئا قائم مقام ما فات من التانيث المعتوك قوله فقدم منه لان التانيث المعتوك
وان ال علمية للمذكور لكن الحرف الرابع قام ما فات من التانيث قوله المفعول قبل عليه
المفعول من اسبغ منه الضم لا يصح لا السبغ وصف التعريف لذات المفعول اجيب عنه بان
المراد بالمفعول التعريف شرطها ان تكون علمية فان قيل في عبارة المصنف تكرار لكون
احدهما مفعولا من ان الناصبة المصدية وثانيهما مفعولا من الباع المصدية فيكون المفعول
شرطها كونها علما قلنا ان الباع مصلية لكن المراجع بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف

قوله وشرط تحتم اه فان قيل ما بال المفعول محمول احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي في منع الضرر والبيان
والخفة كما تناقض التانيث تناقض العلمية البطلان كان الاصحاب لم يحل شرط تحقق منع الضرر قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث
الاعلان المتعلق الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا والعلمية في الاخير بحث لا لا يلزم البيان الذي ذكره الشارح كذا قال المغاضل
الارادي اراد به قولنا ان يراض ثقل السبعين فان ظاهره عام لا يقتضي تانيث ويكفي ان يقع ان هذا تحقيق المقام وتوجيه الكلام التام ولا يلزم
عدم ما يريه ظاهر الكلام الشارح وكذا الكلام الاستاذ فالعلمية لا تقتضي قوله في النسخ من جنس التعريف اي لان المعنى الثاني للمعنى هو
الاول فيختلفان وعبارة النسخ في هذا المقام على عكس ما ذكرنا عليه هذه النسخ لان عبارة النسخ فلفظ ولعل متشابه ما به الشبه بين علمية
وبارنا من ان ياء النسب بغير المعنى بغير اللكون المندرج وفيه فلفظ فاعرض ان كنت متروكا فليطالعنا فطالعنا فاعرض ان كنت متروكا فليطالعنا فاعرض

اعنی التعریف بالعلیة أو نقول زالیة بالنسبة فلا یورد الاشكال إنما تكون العرصة شرطاً
 بالعلیة لأن اسمها الإشارة والمضمر والموصولات من قبل المبتدأ ومنع الضم من
 احكام المعربات وینبها تناف واللام والاضافة تجعلان غیر المنصرف منصرفاً فلیکن
 سبباً لمنع الضم فتعبد التعریف بالعلیة بالضرورة فان قيل ما الوجه للمنع جعل
 للمعرفة سبباً والعلیة شرطاً ولم یعكس فعله صاحب الفصل قلنا مدار السببية على
 الفرعية وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلیة للنكرة قوله العجبة قيل حد
 العجبة من اسباب منع الضم لا یصح لأن العجبة اسم موضوع لعنی فی اللغة العجبة وهو
 ولا سبباً من قبل الا وضناً قلنا المراد بالعجبة كوز الاسم موضوعاً من غیر ضم العز
 شرطها ان تكون علیة فی العجبة حقيقة کافی ابراهیم أو حکماً کافی قالون لتكون العجبة لایة
 للكلمة لان الاعلام محفوظه من التغير بقدر الامكان قوله تحذف الاوسط والزيادة
 على الثلاثة لانه لو لم یكن كذلك لكان ثلاثياً ساکن الاوسط وحصل فيه خفة معارضة
 لنقل احد السببین اعنی العجبة والعلیة فان قيل حال العجبة كحال التانیة المعنوية والتانیة المعنوية
 جواز الامرین الضم ومنعه فینبغ ان یكون العجبة ایض جواز الامرین قلنا التانیة المعنوية
 امر معنوی الكلی علامة ظاهرة فی اللفظ فی بعض المواد کافی حال التصغیر فلو نوع قویة بخلاف العجبة لانه
 لها علامة ظاهرة فی اللفظ أصلاً فان قيل قد اعتبرت العجبة فی ماة ولجميع سکون الاوسط

له قوله واما كون المعرفة شرطاً أه علم ان العارفة خمسة محیط بها قول الشاعر شعر عارفین هم یخرج اندیزین نه پیش نه کم
 مضان ومضروذ واللام بهم سمت وطم اه قدس قوله تعین التعریف آه یرد علی المحررات قد عرف منهم ان ایه اذا حلت منها بالضمان
 الیست من المصون لتعریفها بالصلة والتانیة او التانیة والتعریف الاضافی وهذا تصریح باعتبار تعریف الابهام والاضافة ایضاً
 نحو سحر فای غیر منصرف التعریف العدل عن السحر فایع باعتبار تحلیل تعریف الاضافة فی اجمع واخواته فی منع الصرف لسقوط المضان الیهام
 وتقرض للضمان لفضل التنوین فیظهر اثره من الصرف والجواب ان المحررات باعتبار الاتقان او امتیاز اللفظ ولا شک ان التعریف التکریدی لا یقتضی
 باللام المقدرة ولا اختلافه فیه کذا اعتبار الابهام فی ایه لمنع الصرف عندانی عند تعریف الاضافة عند ان الکتب تحذف له قوله فزیع
 المعرفة للنكرة اظهر آه لانه بالمقابل التکثیر دون العلیة فتنحذف له قوله شرطاً ان تكون علیة كما هو ظاهر فی سببیه ودرهم شلویین آه
 محضوذة لا یشترط فیها اثر اختلافات فی نحو قالون لیعرف علی الاول لانهم لا یستعملون علیاً واما استعماله فبمعنی حیث ینبغ لعرف علی الثاني لانه
 لم یکن فی کلام لهرس بل ان یسبب کذا فی تصریح اقول لا یخفى علی من طالع کتاب سببیه ان لیس من کلام القولین ان تحذف فایع

وفتور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فواره منصوفا لكونه مع هاء ويكون في وازنة غير
منظرة لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التثنية
حالة الوقف الهاء في فواره اصلية او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤيد اليه قوله
الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء وبياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مائة فان
منظور ان على صيغة فتحة المجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء
النسبة مفرح محض اسم بلدة معينة وجمعه مائة وهو لفظ اخر قوله كساجد الياء
بعد الفتح فان متحر كان قوله مصابيح مثال لما بعد الفتح وثلاثة او سطرها ساكن قوله اما
فوازنة فنظير لفوات شرط تأثيره وهو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع
الجمعية المجموع الوزن شرط فينبغي ان يكون حضا جرم منصوفا لفوات الجمعية فيه
وان كان على صيغة فتحة المجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الضم والجمع
المضمر بقوله وحضا جرم لما للضم غير منظور لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية
اعم من الحال والاصل وحضا جرم وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لان كان
في الاصل جمع حضا جرم عني عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضا جرم بالفتحة
في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في
منع الضم لما عني الجمعية الاصلية لوجوب السببين الآخرين وهما العلمية والتأثير
لانه علم للضم وهو اثر الضم قلنا علمية غير مؤثرة ولا لكان بعد التشكيك منصوفا
والامر ليس كذلك وتأنيثه غير علم لانه علم لجنس الضم مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما
كان الجمعية اعم من الحال والاصل قلنا سبب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف تكون اصلية مقبولة
وقد تكون عارضية غير مقبولة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل
لما تنصبت النفس عن الاعتراض لو اراد على قاعدة الجمع بحضا جرم تعميم الجمعية من الحال

القول تأنيثه غير علم اورد على شاخ الباب حيث قال ويجوز ان يكون من مر من حضا جرم العلمية والتأثير لانه علم للضم
التي هي اعم من التأنيث كما قال جمال السانور في هذا معنى قوله علم لجنس الضم غير علم لجنس الضم كما تقرر في اللغة

والاصح فاقول في سراويل فانه لاجمعية فيه لانه في الحال لا في اصل فاجاب بقوله
وسراويل ذالو نص وهو الاكثر فقد قيل في التقصى عنه انه اعجمي حمل على موازنه
حاصله لان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل ان لم يكن جمعا حقيقة
لكنه جمع حكما كجملة على موازنه من المجموع العربية كاتعيم ومصايير فان قيل على هذا
يلزم بطلان حصو لا شيئا في التسع بل تكون عشرة التسع على المذكورة في البيتزد واحد
الحل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تميم الجمعية من الخفية والحكي لا على زيادة
سبب اخر وهو الحل على الموازن قوله قيل عربي جمع سرالة قد يراد حاصلا ان الجمعية
اعم من الحقيقة ومن الاعتبار وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتبارا ^{باعتبار}
لانه لما وجد كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن هذا الوزن بدن الجمعية
لا يتم الصر فقد روائه جمع سرالة واذا صر فلا اشكال فان قيل ان لانه بالنسبة
فيقتضي في جنس الاشكال ليس كذلك بل لا اشكال اردو هو انما كان سراويل
منصرفا فينبغي ان يكون اتاعيم مصايير منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منصرف
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنع الاشكال الخاص الوارد على قاعدة الجمع لا مطلق
الاشكال فنقول في الجواب ان الجمع انما يخرج عن سببية منصرف بموازنة المفرد العربي
وسراويل مفرد عجمي قوله في نحو جوارب وجرافا وجرافا وجرافا وجرافا وجرافا وجرافا
واوينا كان او ياتيا كالداعي والجوارب فان قيل ان تشبيه جوارب بقاض لا يصح لان جوارب
وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوارب بقاض في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان تشبيه جوارب
بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان صر قاض تفاقى وصر جوارب خلافة قلنا حكم جوارب
حكم قاض بحسب الصورة لا في الصر ومنعه فان قيل لا نسلم ان صورة جوارب
له قوله وحيل عربي اما قال في قوله ان الجمعية مفردة في كل من صرنا اعمادهم ^{باعتبار} قوله ما فاصرت فلا اشكال
قيل لو قال ان صر لكان اصله انما لا تقطع ومنه ليس يتقطع في تقديره جيب بل من فائدة متقطع به كما قال العلوي لكن قال
سنان لما قال هو لنا عبد الغفور من انه لما كان مدد المصنف قائما بالصر منلو بالان لفظا ذاتي الاصل وقع موقر وفي الشا في
وهو قوله ما فاصرت فلا اشكال وقع موقع ان المشاكلة انتهى والمشاكلة تذكر الشيء لفظا غير وقوعه في محبة ما تحفه خادمية

[illegible]

سہ ماہی سرانجامِ غزلی طبری

اللف التانيث في عدم قبول التاء والمشبعة المشبه به وصفه والواجح هو القول الثاني
 قوله ان كائنا في اسم فشرطه العلمية لتكونا لازمتين للكلمة لان الاعلام محفوفة
 عن التغير بقدر الامكان **فان قيل** الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى نفسه
 وهذا المعنى موجود في الصفة ايضاً فنذكر الصفة بعد الاسم مستدرك قلنا ان اللف
 معنيين بمعنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف بمعنى خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد
 ههنا المعنى الثاني **فان قيل** ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى اللف والنون وهما
 امران فلا يحصل المطابقة بين الضمير ومرجعه قلنا نعم لكنه افراد الضمير باعتبار انهما
 سببان حلاً ونقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على اللف والنون لكن هذا الجواب
 لا يخلو عن المسامحة لان الشرط السابقة مضافه الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا
 الشرط مضطرب الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كبر ان اولى صفة
 فانتفاء فعلانه لان المقصود منها كماله التانيث في عدم قبول التاء ولا يحصل
 الا بانتفاء فعلانه **فان قيل** ان قوله فانتفاء فعلانه جاء الشرط وهو لا يكون لجملة
 وهذا الجزء ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلانه خبر مبتدأ محذوف اي
 فشرطها انتفاء فعلانه **فان قيل** ان فعلانه اما بفتح الفاء او بضمها فانها تاء فتنف
 ان يكون عربياً نائياً غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الاو فينبغي ان
 يكون ندماً ان غير منصرف لوجود الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع

قوله فالراجح هو القول الثاني كان وجه الرجحان من الاول محقق في ندائه اليهم من منع فيان المعتبر عرض الزيادة وبعد
 محقق التاء لم يمتح بالاصل قاله الحافظ قل جمال الناظرين وفي بحث اذا لم يمتح بالاصل بعد محقق التاء لم يمتح بالاصل لان معنى اذا كان الناظرين
 محضاً بعد الاسمي وهو منجى اول اصل لما حدث القوي على البحث في اى الحافظ ما ترى ورده من البحث المذكور على ما قاله اى جمال
 الناظرين في وجه الرجحان من ان شرط انتفاء فعلانه على القول الاول غير ظاهر انتهى فافهم **قوله** المراد ههنا آه بقرينة التعليق
قوله او في صفة فانتفاء فعلانه كلة او للتوزيع والتقسيم فلا يراد ان يراد لو ههنا لا يصح لان الالف والنون يوجدان
 في الصفة والاسم جميعاً **قوله** في عدم قبول التاء ههنا المتابع بالنسبة الى الذنب الثاني اما بالنسبة الى الاول
 فلا يوجد والعربية على هذا التقدير ايضا فافهم **قوله** وبى لا تحصل آه او في من غير ظاهر لوزان يوجد بوزنه متبعا
 بالتاء ولا يكون على فعلانه **قوله** خا وميه لحافظ محمد شبيب لا يمتح المحمد

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجو فعل لازم المقصود
 مشابته كل في التانيث في عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصر الوجوه على الارجح
 يستلزم انتفاء فعلانه قوله ممكن ثم اختلف في رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف
 لوجوه الشرطية هو انتفاء فعلانه لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
 غيره تعالى المذكور ولا على المؤنث وعلى المذهب الثاني منصرف لفوات الشرط وهو
 وجو فعل لانه لا يكون مؤنثه دمي لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غير تعالى
 اصلا قوله دون سكران لوجوه الشرط على المذهبين لان مؤنثه مذكر وجو فعل
 يستلزم انتفاء فعلانه وذلك لما كان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه نكرة مائة
 وجو فعلانه يستلزم انتفاء فعله قوله ووزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل
 كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر في منه صوز الامم قلنا المراد بوزن الفعل كون
 الاسم على وزن نفع من اوزان الفعل فهو صفة لا سم مؤنثه قوله شرطه
 ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود في الاسم او لا فعلى
 الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

قوله لاني التانيث في عدم قبول التاء في غير ما ذكره لا يقتضي قوله من ثم نفع الميم لا شارة
 الى اللسان البعيد عن الاشارة الى اللسان الا اعتبارى بزيادة ارساكن عند الوصف ويكتب في الوصل بين الميم واللام
 على كون ان يكتب بصورة تعقبا على تقدير الابداء والوقت عليها وذلك يكتبه زيد وقد عمر اباه لا كما نادى فقلت عليها فقلت
 مرة وقد بذلك كتب بها مع الباء لانه يرتفع عليها وقولهم ثم بال تاء من فاعلا عما سكت في غاية التحقير اخذ قوله من ان
 المراد به ما هو من التاء من الزم لان مؤنثه بالان كما قال النظم قطع زمان منصرف كبر ما نصاد في تانيث اوجابا
 وجو فعل فريم في عدم بوزن وان مؤنثه قابل بالاضراب شدن ليست مستقيمة قوله المراد بوزن آه وبهذا المعنى
 يندفع ما قيل من ان الامانة فيه لا يختص بالفعل فيكون قولنا ان كسب يستند كمال الجواب ان الامانة لا تختص لا
 الاختصاص قال مؤنث عبد الرحمن فانما فسر وزن بالكون بالذى هو المعنى المصدى من ان الوزن هو الحالة والهيئة اما صلا للفظ
 من ترتيب الحروف والامكانات هي غير الكون لان الكون هو انصاف اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة للاسم
 ثم لانه فسر هو على السبق لانه لا يخرج من سائر الخلل بالمعنى المصدى بالدلال على ان الامانة دلي على حالة تامة بالاسم غير المنفرد
 فلذا فسر به وما ذكرنا من وجه ضعف ما ذكره من الامانة من ان في تغيير وزن الفعل يكون الاسم آه ونظر لان الوزن ليس هو الكون
 كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داع الى محله على هذا المعنى انتهى كلامه ١١ انتهى خا وميد لحاظ محمد شبيب

وعلا الثاني لا يكون سبباً لمنع الضم في الاسم قلنا انه موجود في الاسم معنى اختصاصاً
بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على ميسل لتقل من الفعلية الى الاسمية فان
قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد
بلا اختصاص الاختصاص لغة العرب بها من الاسماء الجمعية كشم وضراب ويكون في اوله
زيادة كزيادته اى لا يكون الوزن مختصاً به بل يكون مشتركاً بينه وبين الاسم لكن
في اوله ما يكون مختصاً بالفعل وهو حرف المضارعة فان قيل ان الضمير اول ارجح
الى وزن الفعل هو معنى مصدر فكيف يكون ظمراً للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس
المصدر بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير اوله اجماعاً ما يكون
على وزن الفعل قوله غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست لا متحركة والتاء
المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشاهدة بالفعل
فان قيل ان اربع اقسام اسمية في التاء فكلها غير منصرفة للعربية ووزن الفعل
قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسو قبل
للتاء القياسية لانه يقال الحجة لا تنفست مع انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا
المراد بالتاء على لى تحتب بالاسم من جهة تنقسم في ذلك الجهة ومنع صرفه الوصفية
الاصولية وحرف التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة قوله من ثمة انتم لم يوجد
الترادف المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء اسمرة والضمير هو الذي وجد فيه الزيادة

١٥ قوله كاني ثم شلم ذكر في الصراح ان الاول اسم وضع معروف والثاني لموضع من الشام وقال الرضى ان اسم بيت المقدس
١٦ تحت ١٥ قوله كثر اسم لغزى ذكره الجرجاني يصفه على ضرب من ان كان ثلاثياً لا على صيغة المعلوم والمعلوم ثم على الجرجاني
ولان من الزم من معلوم لا يجهل لا يجهل فثبت ان اذ ليس معلوم من الخواص ولان كثر ما نحن فيه بالفعل وهو جوهراً القوة كما قال الشاعر
جعل على الشبه تحت ١٥ قوله قلنا المراد بالتاء هي التي تحت آه قال الرضى وما الحاق التاء بسورة في احدى قلايفه لان بيت
الحامق حاضر بسبب غلبة هذه اللفظ في الاسماء الاصل ان يقال في مؤنثه سوداء انتهى تحت ١٥ قوله ليس ثم استغنى حمراء
الا يعني ان حمرة شمر على جميع الشرطين فلا بد ان يشترط ان المؤنث من كل شيء ثم الى الجميع فالاول نظر الى جودها وانما في نظر
عدمها لعدم وجودها في الشرطين ولما يقال من ان تحت الشرط لا يستلزم تحت الشرط فثبت ان الشرط اللغوي اما ان لا يعلم منها
الشرط فلا بد ان يستلزم الشرط قلنا قال لما قلنا قول القائل مولانا عبد الرحمن ١٧ تحت

المذكورة لكنه قابل للتكلمان مؤنث يعلمه للناقة القوية على السير العمل قوله ما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرنا الاسم الذي جمع معه العلمية سواء كان اجتماعه
شرطا او تاثيرا معنى الاول ان يكون مؤثرا بنفسه ويكون شرطا للتاثير بسبب اخر
ومعنى الثاني ان يكون مؤثرا بنفسه ولا يكون شرطا للتاثير بسبب اخر وتكثيره على
وجهين أحدهما ان يراد بالعلم المسبب به وثانيهما ان يكون العلم كناية عن الوصف
المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محو قوله
لما تبين اى لدليل ظهر بالا لزام من قوله وما يقوم مقامهما الجموع القا التانيث ان
العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله فلا تضرة الغلبة انها لا تجتمع مع الوصف من
اشتراطها فى التانيث والمعرفة والجمعة والتركيب الالف والنون اذا كانتا فى اسم
تجاءم مع ما هي شرطية ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لا تجتمع مع ما هي غير
اشتراطها قول من انها لا تجتمع مؤثرة الا ما هي شرطية لا العدل ووزن الفعل
نكر بقی بلا سبب في الاول على سبب واحد في الثاني فان قيل فمعلولته تعدل الاستثناء
من المستثنى منه الواحدية ايراد العاطف هو باطل قلنا لان المراد من المستثنى منه احد
بل متعد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثاني مما بقى من الاستثناء الاول
فيكون المعنى انها لا تجتمع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هي شرطية لا تجتمع مع غيرها
شرطية الا العدل ووزن الفعل فان قيل لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف العلمية
والعدل ووزن الفعل فالعلمية وازالت بالتكثير لكر العدل ووزن الفعل باقيا ن
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما لان وزن الفعل قياسية ووزن العدل
غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احدا الا مريين يعنى العدل ووزن الفعل

فان قيل
فان قيل

له قوله واذنان العدل غير قياسية اقول ان اسديا لا وزن له بالتعارف من فعل مثلا فلا معنى لزمان اذ يقال الموزون
غير قياسى لمتنع وان طلبت السنف ارجع الى الرضى فالصواب ان يقال ان اوزان العدل لم يمتنع شي منها بالاستقراء على اوزان النحويين
قال المخرج ويحيط باوزان العدل قول الشاعر شعري اذنان عدل ولباى ترشش شمرة ففعل فعل مثا لها مثلث فمره اسفعل
ست جمل ثلاث به مثل فعال دان توقظام وفعل حمزة وقال الرضى لا سائدة اشغقت فى اوزان الفعل شعري ففعل مثل حمزة
سلمو رد ثلاثى رباعى كرمو حمزة ايس هرو زودو كبرى ارجند ه كرمو مزيدى هوشمند ۱۲ محمد

فان قيل لا نسلم ان بينهما تضاد الا ان اضمت بكسرتين علمنا للمفارقة من اوزان
 الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صمت يصمت قياسه ان محض بضمين فلما
 جاء بكسرتين علم انه امر معدل عنه قلنا لا نسلم انه امر من صمت يصمت بل
 يجوز ان يكون من صمت يصمت بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهر او نقول
 ان مجرد وجو اصل محقق لا يكفي في العدل بدون اقتضاء منع الضر ومنع صرفه
 لا يقتضيه العدل لوجو سببين اخرين وهما العلمية والتأنيث فان قيل المنفوق
 لا يكون اما مطلق السبب او احدهما بل يلزم العدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف
 الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المنفوق لا يكون امر اثنى محض
 ويلزم احدهما فقط لا ما بعده وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحدة
 يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا انكرت بقى بلا سبب ادعى سببا جده فان قيل
 ان العلمية شرط في التأنيث مع ان التأنيث لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد
 بالزوال زال وصف السبب لا زال ذات السبب لا شك ان وصف السبب لا يزال العلمية
 قوله خالف سيبويه الاخفش في مثل امر علما اذا انكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش
 فاستاد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لواله فاقته
 القاعة المذكورة جعله اصلا واستاد المخالفة الاستاذ تبينها على اصالة قوله فان قيل ان المخالفة
 بينهما واقعة في سكون ايضا فمخصص قلنا المراد بمثل اخر كان معنى الوصفية في ظاهر قول العلمية

له قوله فان قيل المنفوق لا يكون آه قد اعترض من بعض الاشاعرين على جارية العلم فلا يكون معها الا احدهما بان في صحيح لان الشيء
 المنفوق الا احدهما فيلزم استثناء الشيء من نفسه اما الشيء العام لا يكون مع العلمية شيء من الاسباب الا احدهما بهذا اللفظ باطل لان العلمية توجب
 التمسك المذكورة كما عرفت اما مجموع العدل وذل فعل بهذا اللفظ باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان
 اراد بالمجموع ذلك ان اريد بالسبب بالنسبة الى كل واحد فلهذا اللفظ باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض في تحرير الجواب ان ههنا
 ثلاثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمستثنى من مفهوم كل واحد من الثلاثة المذكورة فهو عام والثلاثة بعضها
 افرادها يصدق عليهم مفهوم احدهما فقط وذلك لان فلا يراد شيء من افرادها لفهم الكل الا بالافراد وجميعها مضافا الى الاربعة
 الدائرة ذلك المفهوم الكل المستثنى من كل ما قال الحافظ فاذا مفيد لما قال الاستاذ العلامة ۱۱ تحفة خادمية لحظ محمد شبيب ۱۲
 قوله بقى بلا سبب ينابى شرطه في ادعى سببا من ههنا هي ليست بشرط في كمال العدل ووزن العمل ۱۳ تحفة خادمية -

سواء كان على وزن افعال و فعلا و ايضا لا يراد افعال التأكيد لا افعال التفضيل الا
 افعال لتأكيد منفي بالاتفاق بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
 لكونه بمعنى كل و افعال لتفضيل المجرد عن من التفضيلية ايض منصرف بالاتفاق
 بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التفضيلية و افعال التفضيل
 المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التأكيد لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
 التفضيلية قوله اعتبارا للصفة الاصلية بعد التأكيد فان قيل لا يجوز ان
 يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكونه للمفعول
 على الفاعل تعظيما للاستاذ و حينئذ لا يلزم استاذ الخالفة للاستاذ قلنا ان قوله
 اعتبارا منصوب على انه مفعول له الخالف و شرط انصبه تقدير الامر وهو شرط شرط
 ثلاثة احدها ان يكون فاعله فاعل فعله واحدا و فاعل الاعتبار سيبويه فاعله
 الخالف ايض سيبويه و دليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد
 فلان من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما انه لما نمت من اعتبار الوصفية
 الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرف قلنا الباعث
 موجو وهو قياسه على سوادهم مع زوال الوصفية فهما بغلبة الاسمية على الوصفية
 فان قيل ان قياسه عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلية و من
 اجمروا بالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فهما اعتبارا فيه دليل الاخفش ان
 الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد والزائل لا يعو من غير ضرورة ثم اعترض

قوله قلنا ان زوال اعتبار آراءه لما نمت ان يمنع قوله منصوب على ان يكون المفعول لان حال من سيبويه او مصنفه قوله
 سيبويه اسماء معتبر سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي و على ما عرفت اذ غير كما ذكر في غاية التحقيق مما قاله جلال المناظرين ان يجب ان
 يكون اعتبارا منصوبا على ان يكون المفعول هو ما ليس على ما ينبغي لان بيان الال ليس من طلب المتون على ما يجوز ان يكون مفعولا
 على تقدير نصب سيبويه و ما ذكره الاستاذ من حديث الامام و راي جمهور النخاه و ما على راي بعض فليس بشرط وهو الرضي للشيخ الرضي ١٢
 تخفف خامس قوله فان قيل ان قياسه عليها قياس آراءه اوجب من هذا البحث بان يجوز اعتبار رتبة من الوصفية في العلم كما اذا
 سميت بالاحمر من غير الحمر فعلى هذا يستقيم الجواب و بحث العرض على الجواب غير وارد كذا فهم من الحاشية قالوا لئلا نذكر مع ادنى
 تخفف خامس قوله و الزائل لا يعود آراءه قال الاخفش في كتابه الاوسطان خلافا في تخفف خامس من مقتضى القياس
 و اما السماع فهو على منع العرض كذا قال تلميذ الشافعي ١٣ تخفف خامس حافظه شبيب ولا يتي و حماد

على سبويه من جانب الاخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احرى لعل التكرار
 كانت معتبرة في مثل حاتم حال علمية ايضاً والوصفية في مثل حاتم غير معتبرة فلم
 انها في مثل احرى غير معتبرة فاجب بقوله ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار
 المتضادين في حكم واحد وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل احرى بعد
 التكرار اعتبارها في باب حاتم حال علمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار المتضاد
 في حكم واحد هو باطل فان قيل ان اعتبارها في حكم واحد لا يلزم قلنا ان اعتبارها في حكم واحد
 باطل اذا كان فقط واحداً فظن انهم لم يظن فان قيل تضادها العلمية الحقيقة والوصفية
 الحقيقة لاير العلم الحقيقة والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين والاعتبار مثل اجتماع المتضادين
 حقيقة لايجوز للتضاد حقيقة باطل فكذلك في الاعتبار قوله وجميع الباب باللام والاضافة يتخرج
 بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون سبباً فلا يخرج بالكسر قلنا ان
 مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قيل فاقض بقوله المالا حملاً لا يدخل اللام
 مع انهم يخرجوا بالكسر قلنا المراد باللام الترخيف فان قيل فاقض بقوله غلام احمد
 احمد مضاف اليهم انه لم يكن محذورا بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافته الى الغير
 لا اضافة الغدا اليه فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القاء البناء والاعراب
 والكسرة والتاء خاصة بقاء البناء وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول
 بالكسرة قلنا المراد بالكسرة الكسرة لا حقيقة فان قيل ان جعله في مررت
 بالجمع او مجزئاً لم يدخل اللام والاضافة مع انه لم يكن محذوراً بالكسر

بالعلمية

بالاعراب

قوله في حكم واحد هو باطل فظن انهم لم يظن فان قيل تضادها العلمية الحقيقة والوصفية
 لان قول المصنف في حكم واحد متعلق بالاعتبار لا بالتضاد ان كنا قيل قول في هذا التعلق اليه بحث لان اعتدال الزج شكاً من
 الاحكام مع انه اجتماع في المتضادين انما هو كحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فافهم وتامل في تخلفه فله في
 الاعتبار ما قلنا من ان يمنع البطلان كيف لا ولا استواء في اعتبار المتضادين ثم لو قال غير مستحسن لكان اولي كما قال الشيخ الهيم
 الا ان يقال عند الامر غير مستحسن في الشك والعلل في جميع جهات اوجاز اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن في غير جهات فله في تخلفه في غير جهات

قلنا الكسر من النطق التقديرى فان قيل الحاجة الى التقيد بالكسر والناسب
ان يقول ينجر قلنا لا ينجر اريد يكون بالفتح وهو غير مراد فان قيل ينبغي ان يكتب
بقوله ينكر لتبين الجر بالكسر قلنا انما يكتب بقوله ينكر لان الكسر يطلق
على الحركات البناءية ايضا والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغي ان يكتب بقوله
ينصرف قلنا في صرح هذا الاسم خلافا ذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا الى
سواء كان السببان باقين مع اللام والاضافة او لا اما في الثاني فظاهر واما في
الاول فلان اللام والاضافة من الخواص المعظمة المكثرة للاسم فيترجم
بها جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا اما
عند بقاء السببين فظاهر اما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارض لا اعتبار له
فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمنع الكسر عليه كما امتنع التنوين قلنا
المنع من غير المنصرف هو التنوين بالذات امتناع الكسر بتبعية التنوين فلما
ضعف مشابته بالفعل ثرى سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان
الاسم عند بقاء السببين غير منصرف وجهه ظاهر عند عدم بقائهما منصرف
وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع في بيان المقاصد وهي المرفوعات والمنصوبات
والجوريات قدّم المرفوعات على المنصوبات والجوريات لان المرفوعات عمدة والمنصوبات
والجوريات فضلة والعمدة اصل الفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال

المرفوعات

القول من النوازل المظنة آيد عليان اسناد حروف الجر اليها من منطلات النوازل كما مر على علم لا يخبر دخلها ما جيب بان
اللام والاضافة من بين المعطولات يترشحان في اللفظ المعنى لها اتوى من البراقى فمثل فيه **تختص** قوله في غير منصرف مطلقا آيد
عليان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف معين الانصراف كما ان وجهه العطين نصف لا يجبال الاسم غير منصرف ثم لم يلبس الاختلاف
ثمة ام لا قبل لاثمة فيا قول بل فيه ثمة لان قال بعد من الانصراف فجز الفتح توههم القبح فيه وتفسير ذلك كثير في كلام العرب
هذا قال الحافظ القائل هو لانا عصام اقول له ثمة ظاهرة خصوص في الاحكام الشرعية فان من جلت لا تخلف باسم غير منصرف
فان تخلف بالاسم الذي نحن في صدوره فلا يبحث على الاول يبحث على الثاني ومثل هذا قال الاستاذ فيس الاذكياء في شرحه للرسالة المختارة
الاسم بالهبة المتعارفة في رخص الذي هو مصنف من الصفات الالهية **تختص** حاد ميه -

سأول التفسير والميلان ناقض لما في النسخة من أن التفسير يكمل ما في النسخة

أما بالرفع علمانه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير بهذا بحث المرفوعات وأما بالرفع على
مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه أو بالوقوف لها واقع موقع
الفصل ولا محل للفصل من الأعراب أعلم أن الأسماء المرفوعة ثمانية بالاسم
وجاء الضبطان عامل الاسم المرفوع لا يخلو أمّا مفعولاً وأما لفظه فإن كان الأول فالعمل
لا يخلو أمّا مسند إليه أو مسند به فالأول هو القسم الأول من المبتدأ وإن كان مسنداً
به فأيضاً لا يخلو أمّا أن يشترط فيه أن يكون واقعاً للاسم الظاهر أو لا فالأول هو
القسم الثاني من المبتدأ أو الثالث الخبر أن كان لفظاً فالمبتدأ لا يخلو أمّا أن يكون فعلاً أو شيئاً
حرراً فالأول لا يخلو أمّا أن يكون قائماً بالاسم أو واقعاً على الاسم فالأول هو الفاعل
والثاني مفعول الميم فاعلة المكان مفعول لا يخلو أمّا مسند إليه أو مسند به فالأول
أما في كلام موجبة أو غير موجبة فالاسم لا فعال لنا قصته سكو ليس لثاني اسم ليس
واسم ما ولا المشبهين بليس أن كان مسنداً به فأيضاً لا يخلو أمّا في كلام موجبة أو غير موجبة
فالأول خبر المحرر المشبهة بالفعل والثاني خبره التي لينة الجنس فان قيل إن لا فعال
الناقصه أفعال فكيف يصح إطلاق الخبر عليها قلنا أنها أفعال أصولها خبر مفعول

سأول أنه مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير بهذا بحث المرفوعات وأما بالرفع على
مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه أو بالوقوف لها واقع موقع
الفصل ولا محل للفصل من الأعراب أعلم أن الأسماء المرفوعة ثمانية بالاسم
وجاء الضبطان عامل الاسم المرفوع لا يخلو أمّا مفعولاً وأما لفظه فإن كان الأول فالعمل
لا يخلو أمّا مسند إليه أو مسند به فالأول هو القسم الأول من المبتدأ وإن كان مسنداً
به فأيضاً لا يخلو أمّا أن يشترط فيه أن يكون واقعاً للاسم الظاهر أو لا فالأول هو
القسم الثاني من المبتدأ أو الثالث الخبر أن كان لفظاً فالمبتدأ لا يخلو أمّا أن يكون فعلاً أو شيئاً
حرراً فالأول لا يخلو أمّا أن يكون قائماً بالاسم أو واقعاً على الاسم فالأول هو الفاعل
والثاني مفعول الميم فاعلة المكان مفعول لا يخلو أمّا مسند إليه أو مسند به فالأول
أما في كلام موجبة أو غير موجبة فالاسم لا فعال لنا قصته سكو ليس لثاني اسم ليس
واسم ما ولا المشبهين بليس أن كان مسنداً به فأيضاً لا يخلو أمّا في كلام موجبة أو غير موجبة
فالأول خبر المحرر المشبهة بالفعل والثاني خبره التي لينة الجنس فان قيل إن لا فعال
الناقصه أفعال فكيف يصح إطلاق الخبر عليها قلنا أنها أفعال أصولها خبر مفعول

لا يتم بالرفع فقط فان قيل لفظ المرفوعة لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوعة وكل واحد منهما
لا يصح ما الاول فلان مفرج جمع المؤنث السالم مؤنث المرفوع مذكروا ما الثاني فلان
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم والاسم مذكروا المرفوعة مؤنث قلنا انه
يجمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعده وهي ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم
والاسم مذكروا لا يعقل وصفة المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطرد في ما كان يام
خاليا في جمال سبلات هو اي جنس المرفوع تدل عليه المرفوعة من قبيل لالة الجمع
على الجنس من قبيل لالة الجمع على لفظ فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى
المرفوعة او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع على الثاني يلزم
الاضمار قبل الذكر قبل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعة وتذكر الضمير بناء على
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر حاية الخبر اولى لكن هذه الجواب ضعيف لا يلزم
تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع
ولا يقال انه ليس بذكر لان المذكر اعم من ان يكون مطابقة او تضمتا ومنها وان لم يكن
مذكورا مطابقة لكنه مذكور تضمتا لان المرفوعة تدل على المرفوع من قبيل لالة الجمع على
المفرد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لا يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون
للجنس بالجنس فارجع الشارح بما حاصله ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعة
من قبيل لالة الجمع على الجنس من قبيل لالة الجمع على لفظ فان قيل لا يلزم الاضمار
ما اي اسم الذي اشتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعله هو الضمة والمفعول

حجۃ

له قوله من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان مرفوعه كونه هي شرط لتوصل المطابقة لان كلامنا في انما هو معنى الاسم لا الاسم
اعني كونه كونه كونه قوله لم يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها انما ان يكون العرف جميع الافراد من حيث هو اما
ان يكون كل واحد مرفوعا ما بان يكون بعضها مرفوعا ومن بعض على الاول ينتج ان التعريف لا يصدق على جميع الاشياء على
علامة كون ذلك الجميع فاعلا اذ فاعلية الجميع من حيث الجميع على الثاني يطل على التعريف لصدة على كل واحد من افراد المرفوع
يكون كل واحد من افراد المرفوع مرفوعا عدم ساداة التعريف لكل فاعله على الثالث يلزم التزم بالجمع مع بطلان الطرداي لما فيه
ولان التعريف انما يكون بالجنس لفصل الخاصة وهي كلمات والافراد من حيث هي افراد لا أشخاص بهذه الكلمات بل انما أشخاص
شخصات جبرية فلا يصح ان تعتبر معرفات سواء كان جسيما او بعثيا ۱۱ تحفه خا وسميه لفظ محمد شبيب

وجمع المؤنث السالم والجمع المذكر المنصور وغير المنصور والالف في التثنيات والواو في
 الاعماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او
 محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن خواله لانه دخل فيه الحرف الذي هو
 محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبادة عن الاسم
 لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقص فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل
 على الجزء فهذا الحد يصح على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة
 قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموضوع على الصفة لا اشتمال الكلمة على الجزء فان قيل على هذا
 يصح والحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل
 في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبار له فان قيل
 اطلاق العلم على الحرف والحد بالحركة لا يصح لان العلم قسم من الاسم الاسم قسم من الكلمة والحد
 في مفهومها الوضوح لا وضع في الحرف والحد كان قلنا المراد بالعلم العلامة فان قيل لا نسلم ان
 الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع منفك عن ذات الفاعل قلنا
 ان الرفع علامة على كون الشئ فاعلا لاعلامه ذاته ولا شك ان الرفع لا تنفك عن كون الشئ
 فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المرفوع فجاء مؤنث
 وجاء في هو لانه لا يكون ناشئاً على علامة كون الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم
 ان يكون لفظا نحو جاء في زيد او تقديرا نحو جاء موسى او محلا نحو جاء في هذا البيت
 من جنس المرفوع على ان يكون الضمير لجعل الحد لانه المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة
 كون الشئ فاعلا على ان يكون الضمير لجعل الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان اصل المرفوع
 من هذين ههنا هو من ههنا البعض قد ههنا هو ان اصل المرفوع الفاعل باعتبار الوجهين

قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله منها المبتدأ لو علم ان المعنى يقتضي الاول واللفظ الثاني وانما قدم الاول على
 الكلام على ما يقتضيه المعنى اول من حصل ما يقتضيه اللفظ ويحمل ان يكون الضمير واجبا الى المرفوعات بتأويل المذكور نحوه ١٢
 نحو خادمية قوله على ان يكون الضمير واجبا الى المحدثين باعتبار ما لا يرد عدم ورود التفسير على مورد ما
 كما قال العلامة لا تحفه خادمية لحافظ محمد شبيب ولا يتي رحمه الله تعالى.

اما الاول فلانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لموافقها غرض المتكلم من الاختصاص
ولا استبعاد عن الحدث الواقع في احد الازمنة الثلاثة واما الثاني فلان العامل في لفظ
والعامل في المبتدأ متفق وقوة العامل تدل على قوة المفعول ومنه ذهب البعض الى اصل
المرفوعة المبتدأ باعتبار الوجهين اما الاول فلانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
التقديم واما الثاني فلانه محكوم عليه بالحكم المطلق سواء كان جامدا او مشتقا بخلاف
الفاعل لانه محكوم عليه بالحكم لا شتمالي فقط لكن يرد عليه افعال المدح
والذم لا فاعلا محكوم عليها بالحكم لجامدا ايضا الا ان يقال ان هذا الحكم باعتبار الالف
لما كان المختار عند المتكلم من هب الجسم فكذا اقدم الفاعل على سائر المرفوعات فقال وهو
ما اسند اليه الفعل وشبهه بقديم عليه على جهة قيامه به مثل قائم يد هذا مثال ما
اسند اليه الفعل وزيد قائم ابوه هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل فان قيل تعجب
الفاعل لا يكون جامعا فلا فاعلا لانه خرج منه الفاعل في مثل هذا التركيب اعجب ان خبر
زيد لانه ليس باسم قلنا لا سم اعم من ان يكون صريحا او توكيلا والفاعل في هذا المثال انما هو

قوله فلان جزء الجملة الفعلية اي ما لها فاعلا مثل باق فترفع جزء من غير جملة فعلية لكونه فاعلا لا اسم الفاعل الصمد والصفة المشبهة
وكونه جزء من جملة اسمية مخزنية قائم ابوه ولذا لا يحد الا ان يحد منه شئ الا انما هو ضرب كرم الا ان لا بد له من رفع النواحي المرفوعة
بجملات المبتدأ ولان عامل المبتدأ يدل في جميع المفاعيل نحو ضربتني يا شديدا ام لا يمر في داره عرقا قائما او نيا بجملات المبتدأ فاذ لائل
الا فيه او فيما هو شدة وهو المجرى من المفعول قوله لموافقها آه ولا شتا لها على ما هو موضع للاسناد وهو المفعول فاذ وضع منه الاعتبار
النسبة الى الفاعل في خبره ١٢ اخذ قوله فلان باق آه ولا شتا وابتاخر العارض لان الاصل في التقديم ولا يحكم عليه بالحكم
متعدية في تركيب واحد ١٣ اخذ مناديه ١٤ قوله وهو آه اي اسم حقيقة او توكيلا اسند اليه الفعل او شبهه اي بالذات لا بالمتبع فاللسان
اعم من ان يكون بالفعل او بتقدير الاسناد فلا يرد تخالف في وقت فقلت ولم يقل او معناه كما قال في الحال فيفضل فيه النظر والجار و
المجرى للرفع بها المضمرة والظاهر لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر مثلا قال انظر انظر والجار والمجرى
وما قال في الحال او معناه لعله جرى كلامه لموافقها آه والجار والمجرى في قوله ما جنس شامل للمحذود وغيره وقوله اسند اليه الفعل
يخرج فلم يسند اليه الفعل اما الاسناد فمتكنا في المفعول الاسناد في قوله ما جنس شامل للمحذود وغيره وقوله اسند اليه الفعل
في زيد قائم لانه ما اسند اليه الفعل لان الاسناد والى خبر شئ اسنادا اليه في الحقيقة وقوله على جهة قيامه به يخرج المسمى فاما ان لا ينفصل
قوله في المثال لما اسند اليه شبه الفعل هذا ليس تضاديا لاحتمال كون قائم خبرا متعبدا على ابوه او توكيلا قال ابوه لكان نصا كذا
قال الرضي وبينما كلام من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى ما شئت به حال الناظرين ١٥ اخذ

اسما صريحا لكنه اسم تاولا نقد يره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون
 مانعا عن خوال الغير لانه دخليه غير الفاعل كالعطوف في مثل جاءني زيد وعم ولا فاعلا
 مما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد الاسناد الالهيه
 فان قيل الاسناد الماخوذ في تعريف المصطلح مطلق وقد اريد به الاسناد بالالهيه وهذا ليس
 اخذ المجازي في التعريف واخذ المجازي في التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجازي في التعريفات
 شنيع بدون القرينة وههنا وجد القرينة وهو كالتوابع فيما ساق فان قيل ان ايراد
 كلمة ادى في تعريف الفاعل شنيع لانها للتشكيك والتعريف لا يباح وبهيه منافاة
 قلنا كلمة او ههنا التقسيم المحدد بقرينة ذكر الفيد التعريف الشامل للشقين فان
 قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن خوال الغير فانه دخل فيه مبتدأ في مثل هذا التركيب
 من يكرك لانه اسم مما اسند اليه الفعل وقدم على اه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه
 وشبهه هو التقديم الوجوه وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كذا
 ما يجب تقديم الخبر على المبتدأ في مثل في الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوه هو
 الوجوه النوعي هذا فردى فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور والجار والمجرور
 اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب
 المحلى ههنا النصب على المصدية فان قيل الشرط في المصداق يشتمل معناه الفعل عليه
 من قبيل اشتمال الحل على الجزء ومعناه اسند مشتمل على الاسناد على جهة قيامه به قلنا
 ان مصداقته مجازيا باعتبار الموضوع المخذوف اعني اسنادا فان قيل ان ظرفية الجار
 والمجرور ومصداقته وحاليتها باعتبار المتعلق فتعلقه لا يخلو اما اسندا المذكور الاسناد
 المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموضوع وعلى الثاني يلزم انصاف الشيء على نفسه
 كلاهما باطلا قلنا ان متعلقه ليس اسندا المذكور ولا الاسناد المحذوف وحتى يتر النقص بل

له قوله النسبة المصدية ولا يلزم فصل من اجل العمل بالابتنى ثم قوله قدم عليه لانه حال من الفعل بتقدير يكون
 ظاهرهما معنويين شي واحد ههنا قول جازان محقق بانسند ولكن اين متعلقه قد مر في يكون نصبه على الغرض اولى على المعانيه من قائل
 قدم ولا حاجة الى فهم الاسناد اعلم كما لا يخفى على ذوي الافهام وان اتلج في صدرك قال تلميذ الشارح العلم من اجل
 لا يكون على طريق القيام فاحتمى ما قال الشارح في معنى طريقة القيام "تخلفه خاد صيه"

متعلقہ امر اخراعتہ واقعاً فیکون تقدیر العبایۃ هكذا ما اسند الیہ الفعل او شبهہ اسناداً واقعاً
 علی جهة قیامہ بہ فان قيل ان تعریف الفاعل لا یكون جامعاً لافراد لا یرجع منہ الفاعل
 نحو ما زید طال عمره لان المتبادر من القیام القیام بمعنی الحدوث والموثوق والطول السیاحاتین
 من الفاعل قلنا المراد بقیام الفعل کونه علی صیغۃ المعلوم سواء کان حاداً ثامناً الفاعل
 قائماً فان قيل ان العبدۃ من الخاتۃ صاحب الفصل وهو لم یدکر ہذا القید اعنی قولہ علی
 جهة قیامہ بہ فلم خالف المصنف عن صاحب الفصل قلنا المختار من ہذا القید من لم یجد
 مفعولاً لم یسم فاعلہ فی تعریف الفاعل کالمصنف بخلاف صاحب الفصل لانا دخل مفعول
 ما لم یسم فاعلہ فی تعریف الفاعل قالوا جعندۃ تراہذا القید الاصل فی الفاعل ان
 یلے الفعل لان الفاعل کالجزم من الفعل لفظاً ومعنی اما لفظاً فبیل اسکون الی لام فی ضمیر
 واما معنی فلان تمام الفعل لا یكون بدون الفاعل وجزء الشیء مما یلے لشیء فان قيل المتبادر
 من الاصل الاصل بمعنی القاعدة فیکون المعنی والقاعدۃ فی الفاعل ان یلے الفعل فینبغ ان
 لا یجوز ضربک زید لوجو الفصل بین الفعل والفاعل بالمفعول قلنا الاصل من ہذا بمعنی
 الراجح لا بمعنی القاعدة فان قيل لان سلم ان الراجح فی الفاعل ان یلے الفعل بل متنعک فی مثل
 ما ضروبہ الاعمر قلنا الراجح فی الفاعل ان یلے الفعل عند عدم المانع وہنا وجب المانع وهو
 وقوع الفاعل بعد لا فان قيل لما کان الراجح فی الفاعل ان یلے الفعل فینبغ ان یرفع ہذا الترتیب
 جاء الراجح لوجو الفصل بین الفعل والفاعل باللام قلنا ان معنی ان لا یلے الفعل والفاعل
 شئی من معجولات الفعل واللام لیس معجولاً للفعل فلذا لا یجوز ضربک زید لان مرجح الضمیر کا مؤخر
 لفظاً لکنہ مقدم رتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً لارتبۃً وهو جائز وافتتح ضروبہ لا یرید الا ان
 مرجح الضمیر کا مؤخر لفظاً ورتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً ورتبۃً وهو جائز وافتتح ضروبہ لا یرید الا ان
 قالہ قلنا السامع الی ہذا القید ما انت تعلم من ہذا لیس جوازا للاعتراض الذکر بل انما یرید ان یلے علی ما مالک الا
 یجوز واللام فی الجواب سہل فافہم ۱۱ قال ان یلے آء ما مالک لیس من لیس معجولاً من الضمیر کا مؤخر لفظاً لکنہ مقدم رتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً ورتبۃً
 حیث یرجع الی احد الامرین وہما الفعل وشبہ لایۃ امكن فی الذکر من الاشارة الی ان الفعل یلے فی ہذا حکم فی الضمیر کا مؤخر لفظاً لکنہ مقدم رتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً ورتبۃً
 المعنى لا شائۃ الی ذلک بل انما یلے من الاصل ان یلے لایۃ لکن فی الذکر من الاشارة الی ان الفعل یلے فی ہذا حکم فی الضمیر کا مؤخر لفظاً لکنہ مقدم رتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً ورتبۃً
 لانا قال مرثیاً عن ہذا من قال ہذا الترتیب بعد فایۃ البصیفات ویرجم حیث ان یرجع من لیس معجولاً من الضمیر کا مؤخر لفظاً لکنہ مقدم رتبۃً فیلزم الاصل قبل الذکر لفظاً ورتبۃً

[illegible]

دال على فاعلية الفاعل مفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون ذكر القرينة شاملاً
 للأعراب وكان مضمراً متصلاً نحو ضربه زيداً فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بمثلية
 ضربت لان الفاعل ضمير متصل بالفعل مع ان تقديره الفاعل على المفعول غير واجب
 قلنا ان وجوب تقديره الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيباً عن الفعل ووقع مفعوله
 بعداً فان قيل هذا ينقض بمثل ما ضرب بالاعمر زيداً لان المفعول ههنا وقع بعد الا
 مع ان تقديره الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط
 الابين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيداً الاعمر او معناه
 مثل ما ضرب زيداً عمراً وجب تقديره اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
 في الاول فلما يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول اما في الثاني فلما فاة الاتصال
 بالا انفصال اما في الثالث فلما لا يفوت الحصر المطلوب لا مقصود التكلم انحصاراً رتبة
 زيداً في مع جواز كون عمر مفعولاً بالشخص اخذنا قلنا بشرط توسط الابين الفاعل
 والمفعول في صورة التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الاتي قال
 ما ضرب الاعمر زيداً فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة
 لان تمام الصفة لا يجي الا بعد كونه مسند اليه هو ليس بمذكور وانما قلنا الظاهر انه لا يحتل
 ان يكون معناه ما ضرب احداً الا عمر زيداً فيفيد الحصر من الجانبيين لا مقصود الحصر
 جانب الفاعل فقط واذا اتصل ضمير مفعول نحو ضربه زيداً علامة او وقع بعد الا نحو ما ضرب
 عمر الا زيداً او معناه ما ضرب احداً ما ضرب عمر زيداً او اتصاله مفعوله نحو ضربه زيداً وهو
 غير متصل وجب تأخير اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلما يلزم الاضمار
 بما لا يلفظاً وتارة ما في الثاني فلما لا ينقلب الحصر المطلوب لا مقصود التكلم انحصاراً رتبة
 جواز كون زيداً ان يكون ضربه بالشخص اخذنا قلنا الفاعل على المفعول كان مفيداً للعكس اما في الثالث
 فلما فاة الاتصال بالا انفصال قد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فالقرينة سواء السائل
 قال ما اذا الفعل بغير مفعول اي بغير رابط الى المفعول كذا لا يفسد بقاء الصفة بغير المفعول عند من لم يحذف الفعل بغير مفعول
 والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدى الذي ضرب غلامه واكرم هنداً رجل ضرب غلامها ٥٢ قال وجب تأخير او عدم التأخير
 وجب تقديره اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقدير يصير الامر بالعكس ٥٣

سواء كان مكفوطا كما في مثل زيد لم يقل قال من قام أو مقدر كما في المثال الآتي فان قيل
 كما يحذف الفعل كذلك لا يحذف فشيء فلم يخص حذف الفعل بالذكور قلنا المراد بالفعل
 ما يكون رافعا للفاعل سواء كان فعلا أو شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل
 ما يكون رافعا للفاعل فلم يخص الفعل بالذكور قلنا إنما خص بالذكور ما لا يخاله فان قيل
 حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المصنف قلنا
 ان الفعل الراجع للفاعل من متعلقا بالفاعل والبعض متعلقا بالشئ يكون اجتماعا لحوال
 ذلك الشئ فان قيل ان قوله جواز مفعول مطلق لقوله يحذف والشروط في المفعول
 المطلق ان يكون معنى الفعل المذکور مشتقا عليه من قبيل اشتغال الحل على الجرح ومعنى
 الفعل المذکور مشتق على حذف فلا على جواز اقلنا ان جواز مفعول مطلق محال باعتبار
 الموضوع المحذو عنه حذفا فان قيل ان الصفة محمول على الموضوع وهذا لا يصح المحل ان
 هذا محل البند اعلى المبدأ وهو باطل قلنا ان جواز امصه مني للفاعل اعني جائزا فان قيل
 ما اوجه ازهد التركيب باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب باب حذف
 الفعل يلزم حذف جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحد اولى
 من الكثرة وليست بزيادة ضارعة كخصومة فاعل لفاعل محذوف وهو ينبغي المقء والقربة
 عليه السؤال المقء وهو من ينبغي كذا لا ينبغي على الصيغة المجعولة والصيغة المجعولة

قوله لو كان هذا التركيب من باب له فان قيل فعل في هذا لا يعاين الجواب السؤال لان السؤال جملة فعلية والجواب جملة اسمية قلنا هذا السؤال
 وان كان في اللفظ جملة فعلية كمن في الواقع جملة اسمية تقديره اقام زيد ام عمر ام كبري من زيد وعمر وكبري الاستفهام من الماخضار وقدا
 لا تقتضيه الصدارة فعلية الجواب من فعلية السؤال **قوله** قال وليك يرياه ويخبط ما يطبخ الطواغيع قد اضطررنا انما لهم في
 قائلة قال بعضهم هو طوارق بن نيشل وبهم قالوا هو عمار بن نيشل وبعضهم قالوا ام مزار بن نيشل يعني بايد که گریه که شود بر زید گریه کند بر آن
 عاجز وذل وعمار از ان جهت که اعدا دشمنان او تنگ می کنند و بخصومت دیش می آیند و متعبد بر زنده بود و در دشمنی دشمنان طوارق بن نیشل
 و ذلیل ما نگهبانی می کردند و هنوز بعد وفات آن کسی مددگاران عاجز باقی ماند پس باید که بجهت این پنج ضایع بکامد گریه کند بر زید و
 گریه کند بر آن نمیدانم بی وسیله و ذلالت بلکه کند همان مال او را و وسیله حاش او را زیرا که بزرگترش سببی که در حال ما برسان همان
 بی وسیله و بی نهایت احتمالات که تعرض الایات و لها اعتدال ان یزید می نادی خدایت حرف مذکور و قوله ضایع مفعول لم یسم فاعل لیک و الثاني
 ان یزید مفعول لم یسم فاعل لیک قوله ضایع بدل من بدل الغلط و الثالث ان ضار عا می نادی خدایت حرف مذکور و الرابع ان ضار عا خبر

منشأ التردد والاهتمام والتردد والاهتمام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليست فيه
 من يبيكه يبيكه ضاراً فان قيل ان اللام في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق ببيكه المقدر
واما متعلق بضاراً فان كان الاول فاللام في قوله لخصومة لام اجلية وهو التي تجعل
مدخوله علة لما قبله لخصومة ليس علة بل علة البكاء فوات يزيد وان كان الثاني
يلزم على اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضاراً وهو صفة للموضوع المحذوف
وهو شخص فيكون التقدير وليست يزيد من يبيكه شخص ضاراً وجوباً في مثل قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجرته والمراد به كل تركيبة فيه الفعل
الرافع للفاعل ثور في لرفع الاهتمام الناشئ عن الحذف ففهمنا الحذف واجب القرينة في
المسند اما القرينة فهي خول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوباً
وليس ههنا الفعل لفظاً فعلم انه مقدر واما مسند المسند فهو اقامة المفسر مقام المفسر
فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجرته واستجارك الاول
واقیم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع بينهما جازم
كما في مثل جاء رجلان زيد قلنا الجمع بينهما ممنوع اذا كان علة تفسير المفسر رفع الاهتمام
من الناشئ عن الحذف وههنا ليس لاهتمام ناشئ عن الحذف بل ناشئ من تكرار رجل وقيد محذوف انما في
مثل نعم لم قال قام زيد ففهمنا الحذف جازم بقرينة سوال لسائل لا واجباً لاعتبار عدم وجود
مسنداً فان قيل ينبغي ان يكون ههنا الحذف واجباً ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان
نعم حرف غير مستقل والفعل الفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل
فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا قام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا
اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل معاً لا يقاس عليه غيره فان قيل لم كان
له قوله قلنا انه متعلق بهما معاً واهم من ايضا بان متعلقه مناجاة ولا حاجة الى تقديم للصور لان للظنون كانه لا حاجة
من الفعل اقول لقال ان يقول ان اللام متعلق ببيكه ان يمنع قول لا سا واللام في قوله لخصومة لام اجلية بل هي بمعنى حوله
بمعنى قوله لان حرف الشرط لا يخلو آه خلافاً للاختلاف فانه جزء من الاسمية بعد اذ بشرط كون الخبر فضلاً عن ان لا يكون
اذ ليس ما نحن فيه لا يمكن ان يكون مخففة عن الشبهة كما لا يخفى على من لم يدرك ما في المعاني من مخففة خادمية لما ظن شعيب

هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية لامن باب حذف الجملة الاسمية قلنا لو كان
 هذا التركيب من باب حذف الجملة الفعلية يكون الجواب مطابقا للسؤال لو كان من باب
 حذف الجملة الاسمية لا يجي المطابقة بين الجواب والسؤال المطابقة اولى من عدم
 المطابقة واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين
 كذلك يجي في غير الفعلين ايضا فلخص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين
 فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين من العاملين قلنا ذكر
 الفعلين للاصالة في العمل فان قيل التنازع كما يجي في الفعلين كذلك يجي في اكثر من
 الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت سلمة فلم تقتصر على الفعلين قلنا ذكر
 الفعلين ليس للمحصول للاقتضاطة بل لانه التنازع وهو لا نشان فان قيل التنازع يتصور في
 ذات الوجود والفعلان ليسا من ذات الوجود قلنا التنازع في اللغة نزاع ساخرين بايديهم ويجزى
 وفي الاصطلاح توجه العاملين نحو المعنى اسم يقع في محراب يصلح المعنوية كل واحد منهما على سبيل
 البدل قوله ظاهر احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اقامتا متصل ومنفصل فان كان متصلا فيجوز
 تعيين افعال الفعل لثلاثه جزء من الفعل الثاني ولا يجوز افعال احد الفعلين في جزء فعل الآخر ان كان
 منفصلا نحو ما ضربك ارم الا انه في ذاته متصل بالتنازع الذي لا يمكن قطعه فهو طريق القطع منه وهو افعال الثاني

له قوله وانما تنازع الفعلان او هذا باب كما يسمى باب التنازع يسمى بالاعمال ايضا المراد بالفعلين المتصرفين والتنازع
 بين حرفين خلافا لابن العلي مستد لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فان ان لم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرفين وغيره خلافا من
 اجاز في اصل موسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للبرقي في فعل الشعب نحو احسن واجل زيد او قوله جذا
 حرف مستقر صفة لقوله ظاهر او لا متعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم وانما زاد الشارح ما قبله اشارته الى انه لا يندرج في التخصيص
 يجري مجرى الصفات لاصفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال المصنف لاجابة الى قوله لجهدهما
 او قد تنازعا ان لم يفرق بينهما اذ كان منفردا نحو زيد ضربت وكنك وبك قتت وتحدثت واما ك ضربت ما كرت لا تخضع
 له قوله لا يمكن ان قال المصنف يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول
 مع احوال الثاني كما هو مذموم على ما يحتمل ويلزم المصنفين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذموم لانهم لم يفرقوا بينهما في
 هذا من باب الخلف لا الاختلاف لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو المنهى لا تخفى خادمية

والاضمار في الاول عند البصريين العكس عند الكوفي لا نك لو اضمر فلا تخلو اما ان تضر
مع الاول ففعل الاول يلزم اضمار الف على الثاني يلزم فسلك المعنى فان قيل كالايمك قطعه
في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا في مثل اضمر واكرم الازيد قلنا الحكم مني على ما هو
اغلب والاغلب في الظاهر مكان القطع في الضمير عدم امكانه فان قيل باب التفاضل لا يقتضي
المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاضل على قسمين احدهما
ما يكون منصوبا من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد الاول يكون متعديا الى مفعول نحو
تجادبنا الثوب والثاني يكون لازما نحو تساءلوا وتناكحوا وتفاصلوا والتنازع من قبيل القسم
الاول قوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما عليهم او متوسطا بينهما لانه تعيين فيه الاعمال
الفعل الاول وهو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع فقد يكون في الفاعلية نحو
ضربني واكرمني يد وفي المفعولية نحو ضربته واكرمت يدا وفي الفاعلية المفعول مختلفين
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين من حيث
الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين الفاعلية والمفعولية
على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان التنازع فيه متعديا نحو ضرب اهان
زيد عمر او التنازع مع اختلاف الاقتضاء اذا كان التنازع فيه احدا نحو ضربني واكرمت يدا
نقله مختلفين لتخصيص القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين الفاعلية
والمفعولية على قسمين فيجوز ان يبطل حصرا قسام التنازع في الثلاثة بلا ضرورة قسام
اربعة قلنا القسم الاول منها مندرج في القسمين الاولين فان قيل اخر ذكر مثالين
للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحا لكنه ذكر

١٥ قوله الحكم مني على ما هو طلب القول لا عليه ولا مفعول به بل هاسيان فان في هذا التركيب كالايمك يقطع التنازع في الحكم كالايمك
لايمك في الظاهر وفي خبر كالايمك في الظاهر يحري في الظاهر يحري في المضارع اضمرته واكرمت الاياك ونحو ذلك قد ثبت بك ونحو اياك ضربت
واكرمت ونحو كبرت وقد ثبت بان تحذف المفعول مع الا في بعض الصيغ وبهذه في بعضها فان المفعول يحذف ويسمى ذكره تفصيلا فانهم
١٦ قوله مختلفين حال من قوله في الفاعلية والمفعولية والمطابقة غير لازمة لكنها معتد بها ومن الفعلين المفعول من الكلام انه هو
في قوة قد تنازع الضمان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء او خبر كان المتعدي اذا كان مختلفين في مقتضاه

ضمناً لا نه اذا اخذ فعل من المثال الاول فعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فيختار البصريون اعمال المثال الثاني للقرب والجوار والكوفيين اعمال الاول للتقدم والسبقية فان اعملت الثاني اختار الفاعل في الاول وان اقتضى الفعل الاول لفاعلية كان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حد فواضمار وذكر فان حذف يلزم حذو الفاعل من غير سد مسد وان ذكرت يلزم التكرار فعيان الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر في الايراد والتشنية والجمع التذكير والتانيث رعاية للمطابقة بين الراجح والمجرب في هذه الامور دون الخلل لئلا يلزم حذو الفاعل من غير سد مسد خلافاً للكسائي فان حذو يحدو الفاعل من التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حد فواضمار وذكر فان اختار يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فعيان التحد بالضرورة قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في العدة جائز ويجازي اعمال لفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول لفاعلية عند الجهمو خلافاً للفراء فان جهمو لا يجوز اعمال لفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول لفاعلية تعين اعمال لفعل الاول لانه لو اعمل التكرار الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجهمو واوحى الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذفت المفعول ان استغنى عنه لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلثة حد فواضمار وذكر فان اختار

قال في اختيار البصريين المبرور فتح الباء وكسرها وضمها كما بين الانه هي بالنسبة بالفتح وكسرها وانما المفعول لا يتيسر بالنسبة الى البصري التي بالشام ثم كسرها فص من فتحها لتمييز عن النسبة الى الحمارة البيضاء كما قال طاعن القاري على الشاطبي ۱۲ ثم قال للقرب الجوار وايضاً اولت الاول في الاول في العطف نحو قام وقعدز يفصلت بين العامل ومفعولها جني بلا ضرورة ولطفت على الشئ وقد ثبتت منه بنية وكلاهما خلاص الاصل ۱۱ ثم قال قوله للتقدم والسبقية يعني لما ناول الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم ۱۲ ثم قال وجاز خلافاً للفراء لهذه العبارة معان اعمد ان جاز اعمال لفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني كما قال الاستاذون في رعاية غير مشبهة وثانيها ان جاز اعمال لفعل الثاني فقط خلافاً للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال الثاني فقط بل يجب عنده تشريك الاثنين في التثنية جاز اعمال لفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل اعمد ان جاز خلافاً للفراء فان جاز الاضمار الفاعل في الاول بل يجب عنده الاضمار بعد الظاهر وهذا الروايتان مشهورتان عن فاهم فانه واثبت وبالنسبة حقيق ۱۳ ثم ختمنا وميم

ان اقتضاء الفعلین ہما واحد اذا لاحظت المفعول لثانی لما اسناد الال على اقتضادات ما
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية ولما استدل لکوفون على ولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القیس شعر ولوانا اسغی لادنی معیثة یکتافولم اطلب قلیل
من المال فیما یتنازع بین کفائی ولم اطلب قلیل فالاول یقتضی رفعه بالفاعلیة والثانی
نصبه بالمفعولیة وهو اعلی الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول کفائی فابجا المصغر عن جانب
البضیین بقوله وقول امرئ القیس کفائی ولم اطلب قلیل من المال لیس منی من باب
التنازع لفساد المعنی علی تقدیر التنازع لان قول امرئ القیس علی تقدیر تنازع کفائی ولم اطلب
فی قلیل من المال یتلزم عدم السعی وعدم کفاية قلیل من المال وطلب قلیل من المال
وآما یتلزم هذا المعنی لان هذا الشعر مصدک بکلمة لو وکلمة لو اذا دخلت علی الشرط والخبر
او علی المعطوف علی احدهما یجعل المثبت منهما منقیا والمنفی منهما مثبتا فعلم ان مفعول
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقرینة البيت الا فی وهو قوله شعر کفائی لم اجد
موثلاً وقد یدر الجدل الموثلاً مثالی مفعول ما لم یسم فاعلة فان قلیل مفعول

قوله ولما استدل الکوفون أنه یرد علیه ان لو کان فی البيت من اعمال الفعل الاول واستدلکم صیرا بکسب مقدما یتلزم ان
یکون حذف المفعول من الثانی ایضاً مختاراً عین ما ذکرتم واللازم باطل عندکم واجب بان الحذف یحذف الاضمار بهما لما یخبر
اکسار الوزن وما سبق من مرجح حذف الحذف انما هو فی السبعة فیکون الحذف للضرورة لاکونه مختاراً ما تحذف قوله وقول امرئ
القیس به معنی هذا البيت الذی ذکره الاستاذ فیما سبائی پس بدستی اگر کسی می کردم برائے بہت درو نہ نام ترزد کفائی کفایت
میکرد مرا اندکے از مال دنیا وطلب میکردم عزت و شہادہ و لیکن کسی میگویم بہت رسیدن بزرگواری و خرافتی کایں صفت داد کہ باطل
و ثابت باشد حال آنکہ تحقیق کہ دریافتہ اند بزرگواری ثابت و اقتران و امثال من تحذف قوله یتلزم عدم الاسی آه
قال الفاضل اللاری ان قلت فلان کان لم اطلب معطوفا علی کفائی فلما اذا کان حاله ادر متضمنه او مطلقه علی الشرط فلا یتلزم
القضاء کلنا لا یجوز الاول للزوم تقدیر الجزاء بنقض الشرط والاخیر ان للزوم حمل الکلام علی التکید مدح ان السیس مع ان ادا
یتمی عن ذلک انما کان التکید ادا و المعطوف فلا اقتضاء الغایة واما الاقتران فلا یقع بین اثین سوی دفع الابهام اقول
کلدی طرأة فی قول للزوم تقدیر الجزاء بنقض الشرط کیف هذا وجد تسلیم ان لو یعیل الشرط والجزاء متغیین ان کما متغیین الزم تقدیر الجزاء
بنقض الشرط فانهم لا یکن من یقول ان قول من یعتقد انما علی بالاعتقاد بل من یظن ان ما قبله لا یظن ان من قال ان تحذف فاد مہ

ما لم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعة فلم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما
 لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول
 حذو فاعله اقيم هو مقامه فان قيل في عبارة النحاة تناقض لان قوله لم يسم فاعله
 يشعر بعدم وجوب الفاعل في قوله حذو فاعله يشعر بوجوده قلنا ان قوله لم يسم فاعله يعني
 لم يذكر فاعله فان قيل كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل للفعل لا فاعل
 المفعول قلنا ان اضافته الى المفعول لا في ملازمة وهو كونه فاعلا للفعل متعلق به
فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل حادث عن الفاعل وواقع
 المفعول من غير انظر في النقيض قلنا ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن خول التغيير لانه خل فيه الفاعل في مثل هذا
 التركيب بنت الربيع البعل لان فاعل بنت محمد وفي هو الله تعالى الربيع ثم مقام
 الفاعل قلنا المراد بالفاعل لفاعل الحق والله تعالى فاعل حقيقة وشرطه اي شرط
 حذو الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويُفعل لان
 معناه غريب فاخترناه وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى فان قيل
 هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغيير صيغة الفعل الى فعل ويُفعل لا يستقيم في
 شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيما اذا كان عاملا فعلا واما اذا كان عاملا شبه الفعل
 فالشرط تغيير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلا صالته فان قيل
 هذا الحد لا يصدق على افعال استفعل فيفعل ويستفعل فيفعل فغيرهما من الافعال المزيدة
 فيها قلنا المراد بقوله فعل ما مضى مجهول وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل
 ذكر العلم وادادة الوصف المشتهر هو به لان فعل ويُفعل علان للمجهول او
 نقول فهماء كوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول الثاني مقام الفاعل
 من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول سندا تاما فلو اسند اليه الفعل
 له قوله ولا يقع الفعل الثاني اه قال ابن مالك ولا اري سندا انما قصد نظره اي من الاسم ولم يكن جملة وطرنا
 جمل خير من الف شهر ليلة القدر لا تخف خا وميه لما فظع شعيب لايتي من ثلاثة مولانا عبد الله

يكون مسند اليه فلزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه مقام كون كل من الاشياء
 تافا فلا يرد نحو اعجبني ضرر زيد بغير ان احل لا سادين وهو اسناد المصدر الى عمر غير تافا
 ولا الثالث من باب اعلت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا
 والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب
 اعلت في عدم صحة اقامته بمقام الفاعل فاما المفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولا
 له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصبة لا شعاعا فان قيل فاقض بنحو ضربت
 للتاديل بانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو به ون اللام وهو اللام
 فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضاً يشعر بظرفيته قلنا
 الظرفية كثيرا ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
 الفاعل مع الواو لان الواو دليل لا انفصال الفاعل كالجزم من الفعل لا بد من الواو فانه
 لو لم يجز ان يكونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي
 يصح توهمها مقام الفاعل عين اى المفعول به اى للقيام مقامه لشدة مشابهة بالفاعل
 في توقف الفعل عليه لان الضرر مثلا كما لا يمكن تعقله بلاضاربك لك لا يمكن تعقله
 بلا مضرب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعيين
 وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعيين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل
 المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع
 المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح توهمها موقع
 الفاعل هما ليسا من هذا القبيل تقول ضرر زيد يوم الجمعة اما لا يضر بانه ياد في
 دارة فتعين زيد وان لم يكن اى المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح توهمها
 قوله المراد بالمفعول به اقول تنحل عدم وقوعه باطل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام وتنحل بانه ليس من ضروريات
 الفعل في ان الشئ لا بد ان يكون ضروريا كالفاعل للنسبة كالشئ الرضى فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التميز خلافا للكمالي
 فقال في طالب يد نفسا طيبة نفسا كذا المشتهى والجمال ما عطف عليه قوله تقول ضرر زيد يوم الجمعة وقائمة تعيد الضرر بان في تنبيه
 على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل اذ لا فائدة فيه لانه الفعل عليه كذا الفائدة في تعريفه لغيره من حيث لم يقابل قوله لانه الفعل عليه كذا

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم ترجيح بعضها على بعض الاول الى المفعول الاول من باب اعطيت اولى في اقامته مقام الفاعل من الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني والمرد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين ثانياً ما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيد عمراً لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامتناع عن اللبس اعند معد فيجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ والخبر فان قيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على كل من المرفوعين فلم يجمعهما في فصل واحد قلنا انما جمعنا في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو اصل ولاشذوذا لهما في العامر المعك فالمتبدا هو اسم المجر عن العوامل اللفظية فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم لانه ليس باسم قلنا ان اسم اعم من الصريح والتاويل فالبمتدأ في هذا المثال وان لم يكن اسماً صريحاً لكنه اسم تاويلي بان المصداقية اي صياكلم خير لكم فان قيل هذا الجواب منقوض في المبتدأ الواقع في قوله الشاعر شعرتهم بالمعدي خير من ان تراه وستغفر قدر ان فتح فاه

قوله لعدم ترجيح آه ورجع بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول ولكن بواسطة ورجع بعضهم الظرفين والمصدر لانهما معا عمل بلا واسطة ورجع ابن عصفور المصدر لان ولاد الفعل عليه اكثر ورجع الراجحان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول بل ان دلالة الفعل عليه بالاتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحكام الى المتكلم فكل ما رجع عنده فنياً بآه اولى بالتحقق قوله منها المبتدأ والبرعطف على قوله من الفاعل وانما قال ههنا منها وفي الفاعل من لان الضمير المرفوع منها كيرجع الى المرفوع الذي في ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ويطول الغفلة للسامع من الضمانيات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو نكد وصرحاً وهو المرفوعات مع ان في تغييره لاسلوب تقضن في الكلام يوجب تشاؤماً سامع المقام التحفة ٥٢ قال فالمتبدا آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى لان يقال انما قال ذلك ون هذا الكاشي المبرج بالخبر قوله الاسم جنب شائل لاسم واولا المشبهين ليس بالقسم الثاني المجرور لا تعقل شائل لاسم ان لا كما قال الشاعر بخبر جهاد ابي لهب لان كلاً في الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد نظربال في ذاتي وقد تفصيل هذا الكتاب عرضت على كثير من الاحبا فلم يأتوا بشي يفتيح به الباب الا ان قد وجدت تقريرا من بعض الافاضل قريبا من سنتي عليك بعد طرة او سطرين وقوله المجرور عن العوامل اللفظية يخرج لاسم ما لا يقول سند اليه يخرج ما سواه من القسم الثاني والخبر التحفة ٥٣ قوله قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام في مرفوعات الاسم الحقيقي فيكون معنى قول للمعد ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومتى قوله فالمتبدا يوفقا لاسم المرفوع المبتدأ او الضمير راجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فالاحاجة الى قسم الاسم من اللفظ والتقدير انتهى هذا ما وعدت التحفة خامسة

24

له قوله او الصفه اذ عطف على الاسم ولكن ان يعطف على قوله سند اليه محمله على حذف المبتدأ أي ههنا الصفه الواحدة وعطف الجملة على الفرضية لعل من الاعراب جائز بهذا الوجه يحصل الجواب عن اعتراض الامام الحديثي ههنا فاعلم من التعريف اعتبار التعريف في صفة وهو ليس سنداً لهم اتفاقاً فقولنا او الصفه مجبوز بقوله الواحدة بعد حرف النفي او البتة الاستغناء به يخرج نحو قائم في زيد قائم وكذلك يخرج نحو قائم في قائم ههنا لان المراد من وقوعه بعد ههنا ان يكون الصفه معتمداً عليها في العمل ههنا ليس كذلك لانه مستند على المبتدأ او الفرضية وقوله رافعة ظاهر يخرج نحو قائم ثمان في قائم ثمان الزيدان فتأمل وبيننا التشكال وههنا احدى الصفتين في اخبار رب وكلمه عمرو بطريق التشايع ان يكون احدى الصفتين رافعة لمستند فلا يصدق التعريف عليه اللهم الا ان يصار الى حذف او التشكيك فانهما كما قال مولانا نور الدين ما تحفه خادوميه **له** قوله خلافاً للسيبويه الاخفش آه وكذا خلافاً في الفخر نحو في الدار السدي العلم ثم عطف في الشرط العمل لكل اسم الفاعل وللفعول خلافاً لها الا ان بينها فرقاً لا يتصوره سيبويه اجاز عليه بالمراد اسم الفاعل لكن بشرط ترجيح المبتدأ بعده ولو قلتم قد يخالفون المخرج ونحو قوله تعالى ومن آياتك ترى الارض اى رديك والاخفش لم يشترط شيئاً فاقبل في خلافاً **له** قوله تسامحاً بقول الشاعر وههنا يربح مصروفه يربح ما يهترى لم از شانه زمره وان ردو قتيكه خوانده كمره گوينده وگويد اى فلان كس يا اينكه اى قوم نيست گر خشتي از جنگ على ان باللام بالفتوح او يا انتم فخذت المتادى وداشيع اللام نصاً وباللام محضاً

لنزم الفصل بين اسم التفضيل ومعمول اعني منكم باجنبه وهو نحن ولا يجوز فعله ان خيرا
 مبتدأ مسند به نحن فاعله سد مسد الخبر فاجوز ان عن جانب الجمهور وان هذا المحمول
 على ضرورة الشعر كلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدأ
 لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه المبتدأ في مثل قوله اقرئني زيد لانه ليس بصفة
 قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجزئاً وهذه الصفة وان لم تكن صفة
 حقيقة لكنها جارية مجزئاً لان في اخره ياء النسبة والمنسوبة على تاء ويا المشتق فليقل ان تعريف
 هذا القسم من المبتدأ لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه المبتدأ في قوله اقرئني زيد لانه ليس بصفة
 الهية يابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس بفاعل للظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان
 يكون حقيقة او جارية مجزئاً والضمير المتفصل ان لم يكن ظاهراً حقيقة لكنه جارية مجزئاً
 قائم وما قام الزيدان واقام الزيدان فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد خبر الفاعل
 الاستفهام مطلقاً مفعلاً اجاز الامر ان كوز الصفة مسند به كوز ما بعد هاء فاعلا سد مسد الخبر
 او كوز ما بعد هاء مبتدأ مسند اليه كوز الصفة خبر اقدم عليه لانه ما نزع من اعتبار الاحتمال
 فان قيل ان الضمير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فاعلا
 ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم زيد ليس كذلك بل تعيين فيه كون ما بعد هاء مبتدأ
 مسند اليه وكون الصفة خبر اقدم عليه على الثاني ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم
 زيد لكونه واقعاً بعد خبر الاستفهام رافعاً لظاهر ليس كذلك بل تعيين فيه كون
 الصفة مبتدأ مسند به كوز ما بعد هاء فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضمير في طابقت لا يكون
 راجعاً الى المطلق ولا الى الموصوف المذكور بل الى الصفة الواقعة بعد خبر الفاعل والاستفهام فقط

٥١ قوله فاجواب من جانب الجمهور آه واجب عن جانبهم ايضا بان نحن توكيد للضمير المستكن في خبر وهو نحن
 الخزون ١٢ تحفة خادم مسير الحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى
 ٥٢ قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول هذا تفسير الكلام بما لا يرخص به احد من الاعلام ١٣ تحفة
 خادم مسير الحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبدالحى رز-

مثلاً قائم زيد بالوقت ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لها
اولاً فالاول ما مطابق في الافراد والثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين في الثاني تعين
كون ما بعد ما مبتدأ مسند اليه وكون الصفة خبراً مقدماً عليه لا يجوز عكس حال الصفة كحال
الفعل والفعل المسند اليه الظاهر يكون موحداً ابتداء المسند اليه الضمير بينة بثنية وتجمع بجمعية
والصفة ههنا ثنية او مجموع فعلم انهم تكرر مسندة الى الظاهر الشرط في المبتدأ المسند بان يكون
رافعاً للظاهر ان لم تكن مطابقة لظاهره فان تكون الصفة مفردة وما بعدها متبوعاً ومجوزاً وبالعكس
والعكس محذور احتمال عقل ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعين كون الصفة مبتدأ مسنداً به كون
ما بعدها فاعلاً مسنداً لا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المحرر عن العول
اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعاً عن دخول الغير
فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المحرر عن العوامل للفظية المسند
به المغائر للصفة المذكورة قلنا المراد بالمحرر الاسم المحرر بقرينة ان كلامنا في مرفوعات
الاسم المضارع من مرفوعات الفعل قوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

قوله مثل قائم زيد بالوقت نفس عليك الحب القصص شيء من الغنى ما نقصت اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلماء
فقدت ان لم يصدق من في بعض القامات التي تقرأ عند من لم يدرك في هذا الفن على الله تعالى مرتبة في دار المحررين
مولانا دسلي اكل صاحب شوكر خفر لاسد خالق البحر والبر فوجدت يراني مستنداً بقوله مثل قائم زيد بالوقت
فطالعت لكن لم افهم من غرض الاستاذ فالعلام فعرضت عليه فقال في كتابه غريبة ودقة بجملة فحجرت وقلت لو بين كان على احاد
دسته فاذا دانه لم يقيد بالوقت وقيل قائم زيد فلما قل ان يقول ان رفع زيد لا يحملوا على الابتدائية او على الخبرية فعلى
الاول تعين كونه مبتدأ وعلى الثاني كونه خبراً فمن اين جواز الامرين فقلت وشي هذا يجري في كل موضع جائز فيه الامران
كانت نزع وغيره فواجبه التخصيص بهذا فقال نعم لكن لم يبين مرجع التخصيص فكنت ذهبت استجبال الاحباب راس
خيات الدين جبل السوجية ناصر ايام الدين المشهور بكامل ملأ ولا اسما حيل ملاعلاء الدين المشهورين بينا شفقة بفرقة من
حصل الله لهما امتياز في الدارين فقالوا ما عجبت فقلت لهم اقال الاستاذ فالعلام فقال بعضهم يعني كابل ملا خفر الله
الذي يدعى من يستمر وفيهم سليم خصوصاً في هذا الفن العظيم ذهبت الى ان تاذكرك ان من قائم لا يجوز تعين تقريره يا ذكرتم في رفع
زيد فلا بد من القول بان قيد الوقت قيد كليها سلكتم اقررتهم برفعها فقلت وعرضت على الاستاذ فالعلام فكنت غضب و
قام فقال سل من يظهر لك فائدة الوقت فان من الله الوقت لا تحضر خاوميه لما نظرت في شيء لا يبي من ثلاثة مولانا عبد المحي

المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله
 المسند به ما يكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المحرور راجعاً
 الى المبتدأ أو على كل من التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل لما خرج به
 القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله
 المغائر للصفة المذكورة تأكيد للاحتراز فان قيل المسند ما خوذ من الاسناد وهو
 متعذر بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء تضمنه معنى الوقوف
 اي ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدأ عامل في الخبر الخبر في المبتدأ فكيف يصح
 قوله المبتدأ والخبر اسمان مجروران عن العوامل للفظية قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب
 قيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ وقيل العامل في المبتدأ معقوف والمبتدأ عامل في الخبر
 وقيل العامل في المبتدأ والخبر معقوف كما هو مذهب البصريين المتأخرين عن المصنفين فان
 قيل العامل في المبتدأ والخبر هو الخبر عن العامل للفظ وهو معقوف فكيف يؤثر قلنا العوامل
 في كلام العرب امارات التأخير المتكلمة لا مؤثرة في الحقيقة والاصل الى الاولى ما ينبغي
 في المبتدأ عند عدم المانع التقديري اي تقدير المبتدأ على الخبر لان المبتدأ اذا في الخبر
 حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل
 على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تأخير عن الفعل

قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد في تحريكه زيادة خبر وليس بمغائر للصفة المذكورة بل هيئة لان الخبر هو
 المجموع دون قائم فقط على انه ليس عين الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفي بل هو العاقل
 بان يكون مستنداً اليها في اصل وبنها ليس كذلك فتدبر فتذكر ان هذه قوله فكيف يصح قول المبتدأ والخبر اسمان ما اقول وان كان
 ما لا فلا يرد ان المصنف لم يقل المبتدأ والخبر اسمان مجروران عن العوامل للفظية بل قوله قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب اقول
 بل خمسة الثلاثة المذكورة والاربع ان المبتدأ الاول يرتفع باسم الخبر ليكا قال قلت في ارتفع الفاعل انما هو ترتيب الكونيين وان
 المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائدين الخبر لا بشرط انهما ضمير في الخبر بل انهما في قوله قيل المبتدأ عامل آه هذا مذهب السيبك
 الكسائي والفرجاء قوله قيل العامل في المبتدأ بمعنى هذا الفعل الاندس في سيبك يرد في ان المبتدأ عامل في الخبر قوله قوله
 فكيف يؤثر ما اقول في خلافاً لغيره بالبعدى بل انما فاعله بالبعدى كما في الخبر الذي قيل في معنى هذا الكلام حقيقة او تقديره الاسناد والبيان

بعارض لا لباس العوارض لا تعتبر فان قيل المتبادر من الاصل هو القاعد فيكون
المعنى والقاعد في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في دارة زيد لتأخير عن الخبر قلنا
الاصل هنا معنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل منعه كما في
الدارجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وظهرنا وجد المانع وهو كونه
المبتدأ ومنه ما لا جمل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينفى في المبتدأ التقديم جان
اي هذا التركيب في دارة زيد لغو الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخر لفظا وامته
اي هذا التركيب صاحبها في الدار لغو الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون
المبتدأ أنكره وان كان الاصل في المبتدأ التعريف لان لا هم الكثير الوقوع في كلام الحكماء
امو معلومة معينة اذا تخصصت بوجه ما اي بوجه من وجوه التخصيص مثل كبت مؤخر
خير من مؤخره بعد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خيرة ورجل في
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
يكون احدهما في الدار على التعيين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ
امر لفظ وعلم المتكلم امره فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهن قلنا ان علم المتكلم
وان كان امرا ذنيا لكنه ما أول بتاويل اللفظ فكانه قال ي من الامور المعلوم
كون احدهما فيها كائنا فيهما وما اخير منك فاحذ مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والتكثرة
الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل اين التخصيص والتعميم منافاة فكيف
قوله من في جازي قوله زيد واستمع صاحبها اما علم ان في بعض الشرح ان قوله من جازاؤه يكون ان يكون اثر الكون كمال
في المبتدأ التقديم كما يشهد كلامهم في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه بعض ما تقرير الاول فظاهره ما تقرير
الثاني فايضا غير محض وهو ان جاز في دارة زيد يتحقق ان زيدا مقدم معنى الاول اخر معنى ماخر لفظا اما متبع عمده الضمير الى المتأخر
لفظا ومعنى كذا لا تتابع صاحبها في الدار بل على الدار كما ماخر معنى ولو تقدم معنى جازاؤه تحتها خادمية ط قوله قد يكون
المبتدأ أنكره اعلم ان المبتدأ اعلان التقديم والتعريف فلما فرغ من الاول عرجه شرح في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد
يكون المبتدأ أنكره بايراد قد الغيرة للتفصيل فلا يروى ان الاول تقديم قوله واذا كان المبتدأ مستملا على ما صدر الكلام المصطنع
القول كما لا يخفى لا تحت ط قوله بقاء لفظا لثمة او صفة وجوه تفسير الاستاذ العلامة بنظير على طلبها كما لا يخفى لا تحت ط

يحصل التخصيص بالتغير قلنا ان للتخصيص معينين تخصيص بمعنى قطع الشركة و
تخصيص بمعنى رفع الالهام والمراد بالتخصيص ههنا المعنى الثانى وهو لا ينافى التميم فان
قيل هذا منقوض بقول عمر بنى خير من جرادة فان النكوة فيه وقعت في الاثبات
انها مبتدأ قلنا ليس المراد بالنكوة مطلق النكوة بل التي قصد بها العموم سواء كان
بالاداة كافي مثال المتن او بطريق المجاز كافي هذا المثال وشرأهرذ انا ب بشرأهرذ انكوة
تخصيصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك اذا قلت ضربت فلان فاعلم منه ان
بعد امر يصلى ان يحكم عليه بالضرب فاذا قلت رجل فهو في قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه
بالضرب انما تخصص بما تخصص الفاعل فيستعمل في موضع هذا التركيب شرأهرذ انا ب لا
شرأهرذ انكوة التخصيص كما يحصل بهذا التركيب شرأهرذ انا ب لا شرأهرذ انكوة يحصل هذا التخصيص
شرأهرذ انا ب فان قيل الحصر يستقيم الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم الثالث
لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجوة في اللفظ لكنها موجوة في المعنى لان
شرأهرذ انا ب في الاصل هو شرأهرذ انا ب شرأهرذ فعل ما في معلوم والضمير المستكن فيه يرجع
الى الغائب الفاعل هو المبدل منه شرأهرذ عنه والمبدل والمبدل منه في الحقيقة شرأهرذ
واحد وتخصيصه جاء باسناد الفعل فتخصيص المبدل يضربى باسناد الفعل ثم قد
شرأهرذ انا ب لاداة الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فان قيل المهر للكل قد يكون
ينساج مقاد وقد يكون ينساج غير مقاد فالاول يحتمل الخير الشر فيصير تخصيصه بالنسبة
الى الخير الثانى لا يحتمل الا الشر فقط ولا يصح تخصيصه قلنا ان المهر للكل اذا كان ينساج غير
مقاد فانما تخصص بالصفة للقداسة شرأهرذ حقيقا شرأهرذ انا ب هذا مثل كلام الفقيه قال الرجل
قوى ادركه العجز في شئ فان قيل لم قال ان شرأهرذ عن الفاعل ولم يقل انه عجز فاعل قلنا ان
قوله منقوض بقول عمر بنى من اهل محس اصا ابو جرادة كانا عمر بنى من اهل محس لا جوارج
يعلم في كل جرادة ووجه احتمال عمر بنى من اهل محس كثير ايا اهل محس من جرادة يعني لو صدق مرة مكان جرادة جاز ان
قوله قصد بها العموم اى بقرينة العام والقرينة ههنا ان الحكم على الطبيعة وهذا لا يمكن الا من حيث الانطباع على وجه
الافراد مثلا يلزم الترجيح بالمخرج قال ٢ تحفه خادمية -

٢٢

لخصه
بمعنى

لو كان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل
 فان قيل لا نسلم ان شر بديل عن ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلا من معرفة الا اذا
 وصفت كافي قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان متصلا
 مذكورا لفظا ومعنى او حكما وههنا ليس مرجعه مذكورا كافي ربه جلا ونعم رجلا فان قيل
 ازالة التخصيص بتقديم الفعل عليه اذا قدم على الفعل فأت حلة التخصيص فلا
 يحصل التخصيص قلنا اذا نظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديم
 الفعل فهو عارض لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان تقديم حقه التأخير في هذا
 لانه مخالف عنده المص قلنا ان هذا من باب السكاك والمص اختيارا له به فان قيل
 يلزم من تقديمه شر على امر تقديم البديل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذه الحكم
 في البديل الواقعي لا في البديل الاعتباري وهذا البديل اعتباري وفي الدار رجل فرجل
 مبتدأ أنكرة تخصصة بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان شأنا كرجل الله
 ما يصح كونه محكوما عليه باستقراره في دائرة فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل
 صلح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ أنكرة تخصصة
 بالاستقرار الى المتكلم اذا صلح سلمت سلاما عليك فسلاما مبدء التأكيد والمؤكد
 والمؤكد في الحقيقة شئ واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم
 عدل من فعليه الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فخذ في الفعل
 وابدال النصب بالرفع لصحة الابتدائية فقال سلام عليك فان قيل كثيرا ما يكون
 المبتدأ أنكرة غير مخصص بوجه من وجوه التخصيص كما في مثل كوكب انقضى الساعة
 فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدأ أنكرة اذا تخصصة بوجه ما قلنا من صحة
 ابتداء أنكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيص لكن غالب ما ادا الافادة هذه
 له قوله وههنا ليس مرجعه مذكورا قول قدم من الاستان والعلام قبل مدة سطور والضمير المتكسر في امر راجع
 الى الغائب الفاعل وههنا انكر عن ذلك ما هذا الاذاف فالصواب في الجواب ان يوصف البديل اذا كان نكرة من معرفة
 في الكل من الكل والكل من الكل ههنا في خبر للشيء من الكل فافهم ثم تحفه خاوميه-

المواضع فإن قيل الخبر هو الاسم المجموع عن العوامل اللفظية فينبغي أن لا يكون الجملة
 خبراً فأجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه فلا بد من
 عائد لأن الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون إلا بالعائد
 والعائد إما ضمير كافي المثاليين المذكورين أو اللام كافي نعم الرجل زيد أو ضم المظهر
 موضع الضمير كافي مثل أتحاقه ما أتحاقه أو كون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قل
 هو الله أحد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لبر الكريستين درهما
 والسمن منوان بدرهم لأن الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فأجاب بقوله
 وقد عرفت العائد وحاصل الجواب أن العائد محذوف فيها فيكون التقدير بالبر الكري
 منه بستين والسمن منوان منه بدرهم بقرينة أن باق البر والسمن لا يسعر
 غيرها وما وقع ظرفاً لا كثر على أنه مقدور بجملة فان قيل كيف يصح جعل
 البناء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير بمعنى التأويل صلة
 التأويل البناء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح
 قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازاً من قبيل ذكر الكل والمراد
 الخبر وإنما قدر الفعل لا الاسم لأن متعلق الظروف عامل في الظرف والأصل في العمل
 الفعل لو وضع للعمل فلما وجب التقدير فلا يصلح أن يتقدم به وهذا إذا لم يصح أن
 الكو فيون فيقولون لأن الاسم لا يتقدم في محل الخبر والأصل في الخبر لا فراد والمفرد

قوله الخبر هو الاسم الجموع هذا من الاستاذ والأنظمة كلام المعرف التمييز والشمول وهو اسم في مفهوم الخبر
 كما عتبار في مفهوم المبتدأ والعامل وغيره فأيضاً مثل الجملة فأيضاً في مفهوم الخبر أن يكون الجملة خبراً قائل فعلي بها يكون قوله
 قد يكون الخبر جملة إشارة إلى التفسير والمفرد والجملة ولا يوجد أن يكون إشارة إلى الصلة الأولى بل كان كذلك كما قال مولانا
 نور الحق رحمه الله في قوله والسمن منوان بدرهم السمن مبتدأ قبل ومنوان مبتدأ ثان خصص بصفة محذوف
 أي من ١٢ تحفة خامسة ١٣ قوله المراد بالجملة الفعل مجازاً أو علم أنهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر
 لأن الظرف السادس مدح وقال بعضهم هو الظرف السادس مدح وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في
 أن الضمير ينقل من الفعل المقدر إلى الظرف أو محذوف مع الفعل قال أبو علي ومن تأييده منقول واليه يشير كلام صاحب
 الطلب والطلب وقال السلي في أنه محذوف مع الفاعل واليه يشير كلام المصنف وكذا في غاية التحقيق قتال في كلام
 الاستاذ صاحب التحقيق ١٤ تحفة خامسة ١٥ لفظ محمد شبيب ولا يتي

الاسماء اذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صد الكلام مثل من ابوك فان قيل ان
 من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتداء اثبتة قلنا ان من وان كان نكرة صولكنه
 معرفة بمعنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة
 منقوضة بخوابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان انما لا يجب
 تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبراً
 وههنا وجد القرينة على كون ابى يوسف مبتدأ وكون ابى حنيفة خبراً وهو التثنية
 او كما فاقساويين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خبر
 منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا للمراعاة المساواة
 في اصل التخصيص مثلاً فضل منك افضل منى او كان الخبر فعلاً له اى للمبتدأ مثل
 زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في
 الاول فثلاثا فيكون صد اداة ماله صد الكلام واما في الثاني والثالث فثلاثا لانه
 لا ابتداء بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فثلاثا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان
 قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفعلاً نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل
 متعدياً ومجموعاً نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لا ينجح لا يلتبس المبتدأ بالفاعل
 قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه
 يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوزون الالف والواو حرفين والياء على
 تشنية الفاعل ومجموعه كالتاء في ضربت هذا اذا تضمن الخبر المفعول ماله صد الكلام

له قوله واذا كان المبتدأ مشتقاً على ماله صد الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام من اشياء ويجوز ان لا يشترط
 شئ جزئياً فيكون صدر الكلام على ما هو عليه في النظم عام في شرطه وسم وتجب الاستفهام في النفي والامر
 لام ابتداء التمام كتحفة خا وميميه قوله وهو التثنية فان المقام تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان بابا
 حنيفة راى عظم من فكون المراد ان ابى يوسف مبتدأ وخبره فان الحكم في جانب الخبر
 كتحفة خا وميميه قوله ولا تامة من جانبا ليقيد المفعول بان لا يكون احدهما مبتدأ ونحوه المطلق والى من
 قال به كالام الا انى حيث قال تعيين المبنى خبراً كما في المطلق اعلم ان تقديم المبتدأ في هذه الصورة اى في صورة تعريفها
 على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقاً وهو قول ابى علي وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفها
 مبتدأ والا فالتاخر وقيل المعلوم عند الخاطب مبتدأ والخبر خبره ونحوه انما رابن هشام ١٢ كتحفة خا وميميه
 قوله ليس غلام رجل صالح خبر منك فان الغلام في هذا المثال مخصص بتفصيلين بالاضافة والعطف وفي خبره تعيين واحد

اى الخبر الذى هو مفرد صوته وان كان جملة معنى فلا يرد ان اين فى اين زيد ليس مفردا
 لانه ظروف الظرف وقد بالفعل كما هو من هب البصريين مثل اين زيد او كان اى الخبر
 بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ مثل فى الدار رجل وكان متعلقه اى متعلق الخبر
 التابع له تبعية فتتم معها التقديم على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكلا ضمير
 فى المبتدأ مثل على لمة مثلها زيدا او كان الخبر خبرا عن ان يعنى ان مع اسمها
 وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وخبره خبر نحو عندك فانك قائم وجب تقديمه اى
 تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور اما فى الاول فلتلايفوت صدق ماله
 صدق الكلام واما فى الثانى فلتلا يلزم كناية المبتدأ واما فى الثالث فلتلا يلزم
 الاضمار قبل لذكر لفظا ورتبة واما فى الرابع فلتلا يلزم الالتباس بين ان المفتوحة
 وان المكسوة فى التلغظ لا يمكن ان يكونا عن الفتحة نغما وقد يتعد الخبر سواء
 كان بحسب اللفظ والمعنى جميعا او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زيد قائم عالم مائل
 فاضل ومثال الثانى هذا حلو حامض فان المقصود بها اثبات الكيفية المتوسطة
 بين الحلاوة والحضوضة وهو المزة فيكون التقديم بهذا من لكن الاول فى الاول ايراد
 العاطف مع جواز تركه اما ايراده فبالنظر الى التعدد فى اللفظ والمعنى اما تركه فبالنظر
 الى اتحادهما بحسب المصداق والاولى فى الثانى العكس اما تركه فبالنظر الى اتحادهما
 فى المعنى واما ايراده فبالنظر الى تغايرهما فى اللفظ فان قيل لما كان التعدد
 بحسب اللفظ والمعنى على قسمين اتحدهما مع ايراد العاطف وثانيهما بحدود العاطف
 فلم ذكر المصداق مثال القسم الثانى لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف
 لا خفاء فيه لانه فى المبتدأ اولا فى الخبر والتعدد بغير العاطف فيه خفاء حيث
 لا يجوز فى جانب المبتدأ افتوهم والوجه انه لا يجوز فى جانب الخبر ايضا فاذا لم يصف
 مثلا فى الخبر تبيينا على الجواز او نقول ان التعدد بالعاطف ليس بخبر فى الحقيقة
 له قوله تعالى آه اى يكون من المتعلق والوجه طاعة الكلية والوجه اى ايراد الخبر بغير متعلقه الجاهل والوجه واداء المتعلق
 الجاهل واداء المتعلق بان المادان يكون الخبر في ذكره اى متعلقه فاداءه لا يكون لان المادان لا يكونان
 وان حكم الفتحة الا ان السامع قد يزيل عنها نغما كالتبليس او متعلقه فاداءه لا يكون لان المادان لا يكونان

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول حصول الثاني
أو للحكم به فلا بد عليه وما بكم من نعمة فمن الله لا تلهيها وان لم يكن الأول سبباً
لحصول الثاني لكنه سبب للحكم على الثاني فيصح دخول لفاء في الخبر لا نه لما تضمن المبتدأ
معنى الشرط في شبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجاء فيصح دخول لفاء في الخبر في الجزء
فان قيل ان المتكلم لا يخلو اما ان يقصد الدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد فعله
الأول يجب دخول لفاء في الخبر وعلى الثاني متنع فكيف يصح قوله فيصح دخول لفاء
في الخبر قلنا ان صحة دخول لفاء في الخبر نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع
قطع النظر عن قصد المتكلم عدم قصد ذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط
الاسم الموصول بفعل وظرف فان قيل نوقض بقوله تعالى ان الموت الذي
تفرون منه فإنه مطلق فكيف ان الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول لفاء
على خبره مع انه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المص على تقدير
المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والاسم الموصوف
بالموصول المذكور او النكرة الموصوفة بهما فان قيل نوقض بمثل كل غلام
رجل ياتيني او في الدار فله درهم فان الغلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل
دخول لفاء على خبره مع انه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة
المص على تقدير المعطوف فيكون التقدير او النكرة الموصوفة بهما والاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
لا يقال ان الموت في قوله تعالى ان الموت الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم لاننا
نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لانها مزدواخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الأول
القول او النكرة الموصوفة بهما وقد يدخل لفاء على خبر كل وان كان مضافاً الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم وليس
توابعه الصلوة والسلام كل نبي ونبي فهو كالمصارعته بجملة الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافاً الى موصوف غير موصوف
كل رجل عالم فله درهم وسيبويه لا يدخل لفاء على خبر غير موصوف من المبتدئات ولا خش يجوز زيادتها في جميع غير المبتدئات
كنا في المرضي مع ادنى تغير فلم ان بهنا شرط آخر وهو ان لا يكون الصلة منفياً فلا ياتي الذي ياتيني فلا درهم ليس البرهان
محققه خاد ميسر الحافظ محمد شعييب ولا ياتي رحمه الله

سبباً للثاني في الآية المذكورة لان فوارزها مثله عن الموت لا يكون سبباً للملاقاة الموت
 لاننا نقول الاول سبب للحكمة به لانه لما فتره لاقاه فيحكم عليه بانه هو الموت
 الذي انت تفر منه فان قيل فاقض بالمبتدأ في مثل ليمت الذي ياتني او في
 الدار له درهم او لعل الذي ياتني او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن للمعنى
 الشرط مع انه لا يصح دخول لفاء في خبره فاجاب للمصنف بقوله وليت لعل فانه لا تغاير
 لان صحة دخول لفاء عليه ما يكون بمثابة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت لعل لان
 تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من
 قبيل الاخبار فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فادجبه تخصيص
 ليمت و لعل بالاتفاق قلنا تخصيصهما بالاتفاق انما هو بالنسبة الى بعض ما عدا
 وهو باقي حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الى الجميع ما عداه والحق بعضهم ان بهما
 لان صحة دخول انما كانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر بالجزاء وان يبطل تلك المشابهة
 لان الشرط والجزاء من قبيل المتردديات وان التحقيق وبينهما منافاة فان قيل
 قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بهما فادجبه تخصيص ان المكسورة بالاتفاق

له قوله ليت يجوز في ثالثة او جاز فتح على الحكايم من فواعل يراو يجوز كونه مرفوعاً لفظاً بالتقوين ان اولئك باللفظ فيكون منصرفاً
 او غير التقوين ان اولئك باللفظ او الكلمة فيكون غير منصرف وكذا الحكم في جميع المودع انما هي بها لكن ان كانت رابعة او ثالثة متحركة
 فتح مرفوع واجب اذا اولت بالفتحة او الكلمة كعلم والافعال والجمعين ليمت كذا في الفواعل المشافيه مع زيادة ١٢ تحفه خاد ميب
 له قوله والشرط والجزاء اي المخرج من حيث المخرج فلا يرد ان الخبر قد يكون انشاء كما قال الشرعائي فان علمت فحق
 مؤمنات فلا ترجع فحق الى الكسرة وبما ينادى باسمه فاعلم على خلاف ما هو المشهور من ان الحكم عند اهل العربية
 في الخبر والشرط قيد لغيره الحال والظرف نعم بر على العموم حيث قال ان اشتد دخل الفاء في خبر ليت و لعل للردم
 الشافعي وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبر اي يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت و لعل لا يحتملان ذلك على العقل
 مع الرضي ولان دخول الفاء بلا حصة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضى التقيد والتخصيص التقيد وامتناع دخول
 النواسخ التي تؤثر معنى في الجملة الا ان هذا المبتدأ لكونه غير ماسح العرق في الشرطية جازاناً يدخله نالاً في شرطية الجملة المشافيه
 من ظاهراً وجران والحق للمالك ان المفتوحة يمكن ولكن من غير سماع كذا في الرضي وغيره اقول هذا الوجه ادله من الاول للجران
 في جميع النواسخ بخلاف الاول كما لا يخفى ١٢ تحفه خاد ميب لحاظ محمد شبيب ولا ياتي رحمه الله
 له قوله فادجبه تخصيص ان المكسورة بالاتفاق قلنا ان المكسورة اصل ذات المفتوحة ولكن منصرفاً
 ولحقان بها فيعلم ما بها من ما لها ولحقان ليت و لعل بالواسطة كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفه خاد ميب
 لحاظ محمد شبيب ولا ياتي رحمه الله

قلنا الحق ان المكسوة بما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمليته ولكن
الحق ان المفتوحة بما انما هو عند غيره فلو عتمد بقوله فلم يذكره لعدم عديته مع
ان كلام القولين لا يسا عدما القران وكلام الفصحى اما ان المكسوة فالحق من
قوله تعالى ان الذين كفروا وما نواؤهم كما دقلن يقبل توبتهم وان المفتوحة
مخالفة قوله تعالى واعلموا اننا غفرون من شئ من ان الله غفلة ولكن مخالف
عن قول الشاعر شعري فوالله ما فارقكم قائما لكم ولكن ما يقضى فتوى يكون
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جواز القول المستهل لالهلال والله فالقرينة على
حال المستهل لان مقصوده تعيين الشئ او لا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك
الشئ المعين بالهلاية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى
بالقسم مع انه نرائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين
غالبا ولا سيما يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته
كافي الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد الخبر جواز امثل خرجت فاذا السبغ
والقرينة دخول ذال المفاجأة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا والسبغ
فعلم ان خبره محذوف يعنى واقف وجوبا فيما التزم في موضعه غيره وذلك
منحصر في اربعة مواضع اولها كل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا
مقامه مثل لولا زيد لكان كذلك فهذه الحذف واجب لوجوه القرينة وسادسا ما القرينة
فهو دخول لولا لانها لا تمنع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيبدل على

قوله ولما تروهم نصب الهلال آه على القولين اى رايته الهلال فلما زاد قوله وانما ارتفع هذا التوهم لان من عادتهم
الوقت بعد تمام الكلام تنهيه **الحذف** **خا وميم** **س** قوله كالى احمد اسد آه اى في كل موضع قطع التبع يدل على
والذم والتزم فانهم **الحذف** **خا وميم** **س** قوله لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله
على المقول ان يكون كالمبتدأ خبر لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبر محذوف فلا بد من ضم مقدمه وهى ان الاصل في المبتدأ التوهم
وفي الخبر السبغ مرفوعة فعلم آه **الحذف** **خا وميم** **س** قوله لا تمنع الشئ الثاني لوجوه الشئ الاول لتأمل ان يقبل
سلنا انك لم تلزم من ان يكون المحذوف خبر الجملة ان يكون الفعل محذوف والرفع بعد لولا فاعلم ان لولا لا يرتفع فيكون
ما بعد ذيب الكسائي لو لم يكن بان حذف الفعل لا يكون ما جاب من غير مفسر **الحذف** **خا وميم** -

موجود و اما ساد المسد فهو اقامة جواب لا مقام الخبر فيكون التقدير لو لا زيد موجودا
 كان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعرا ولو لا الشعر بالعلماء يزدري
 لكنت اليوم اشعر من لبس لان المبتدأ في هذا المثال قد بعد لولا مع ان لم يحذف
 خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال لعاقبة و يزدري من الافعال الخاصة
 و الافعال العامة اربعة هي الكون والحصول والتبوت والوجود كافي قول النظم
 بيت افعال عموم زدا باب عقول يكون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول
 وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا او نائبا مضافا الى الفاعل والمفعول هو بعد حال
 من الفاعل والمفعول ومنها او كل اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصنف ثم حذف
 الخبر اقيم الحال مقامه مثل ضربي زيد اقامتها فمضاهي الحذف واجب لوجود القرينة
 وساد المسد اقا القرينة فلان استعمال المفعول في كلاهما محذوف من اقسام المسد
 فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيد احاصل اذا كان قائما حذفت
 حاصل كما حذف متعلقات الظرف فبقية اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل
 الشرط العامل في الحال و اقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون
 الحال قائما مقام الخبر كما هو مذاهب البصريين وفيه نظير من وجهين الاول ان حذف اذا
 الجملة المضاف اليها غير معطوف في كلاهما الثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان
 فعلة الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو محذوف الاصل وعلى
 الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

يحدث

س قوله يقول الشاعر ولو لا هـ و هو لم يكن الشافي وقيل غير هـ و هو الجميع عند الاكثرين في الخبرين شعر كفن عيب لى
 عليه امر آتية لى يرد من امر و الشاعر وشعر كونه تراز ليدى وتامة ولو لا خشية الرحمن عدى بهملت الناس كلهم عدى
 ١٢ تحفة خا وميه س قوله من الافعال العامة ويندى آه اقول يعلم منه ان لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يحذف
 مطلقا والامر ليس كذلك لان وجود القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة وساد المسد على ان ذكر في المتوسط عدم وجوب
 الحذف بعد لولا في كل موضع الزاوي ١٢ تحفة خا وميه س قوله فيكون تقديره ضربي زيد احاصل اذا كان قائما قد سبق
 ان الظرف عند البصريين تقديره ضربي زيد احصل فخال ١٢ تحفة خا وميه س قوله ثم حذف اذا
 مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضى لا يخفى ان الاظرفية محضة قسمة مدخلها شاملة نظر الى ان الحال يرجع
 الى معنى الشرط كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفة خا وميه لى فقط محمد شعيب ولا تسمى رحمه الله تعالى

زيد عربا نا واكثر ضر بزيد عمر اقامين اكثر ان ذهبت راجلا واكثر ان ضر بزيد عربا نا
واكثر ان ضر بزيد عمر اقامين وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع ثم حذ الخبر واقيم العطف ومقامه مثل كل
رجل وضيقه فهذه الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التي
بمعنى مع لدالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة العطف مقام الخبر فيكون
التقدير كل رجل مقرون مع ضيقه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره
فعل لقسم ثم حذ الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل عمر لا فعلن كذا ففهمنا
الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يد على
القسم واما ساد المسد فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمر اقيم
لا فعلن كذا خبر ان واخواتها اي بعض من المرفوعات خبر ان اخواتها لا نه
الحكم ومشاكلة للفعل لفظا ومعنى اقا لفظا في الثلاثية والرباعية والادغام اقا
معنى فلان معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبعا
لكن استدرك ومعنى ليت معنى لعل وتربى وللعل علان اصله وفروى فالاصل
تقديم المرفوع على المنصوب والفروى تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفروى هو
المسد بعد دخول هذه الحروف فان قيل يصد وهذا الحد على يقوم في ان زيدا
يقوم ابو مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابو قلنا في الجواب المراد بالمسد

الحكم

يقوم

قوله يكون مقسما به وتبين القسم لخرج عن خبره بدلالة امانه المدخلين كذا فانه لو لم يكن مقسما فلك الخبر لعدم دلالة على
القسم ولعل الاستاذ العالم ترك اعتمادا على فهم الذكي من قوله مقسما بـ اي صريحا في القسم وتبين في اي شتم في القسم فيما بينهم وان
استعمل في غيره على الذرة ١٢ تحفه ٥٤ قوله لمرك آه بالفتح والقسم بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا فتح لانه موضع التفتيش
قال الشيخ الرضى وقد ترك المصنف قسما تجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا مستقلا بالمتعلق العام مخز يدقك ا و
في الدار على ما ذكرنا قبل ولتجزا بن جنى انما ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر في الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ
آخر مسد حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف وانما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا
سائرا تقدم ما سد مسد الخبر انتهى بعبارة ١٢ تحفه ٥٤ قوله بعد دخول هذه الحروف اي هذه الحروف وكذا المراد في
جانب المدد اي خبر ان واحدا خواتمها فان رفع المورد والظاهر فافهم ١٢ تحفه خاد وميه -

[illegible]

خبر لا الحق لنع الجنس لنع صفة الجنس أما كان خبرها من المرفوعات لا هذه
 مشأمة بان المفتوحة لفظاً ومعنى أما لفظاً ففي فتح الأول وأما معنى فأما بعلاقة
 المضادة وأما بعلاقة المناسبة أما علاقة التضاد فهو محل التقيض على التقيض
 وأما علاقة المناسبة فلان لا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات فلما شأمت بان
 لفظاً ومعنى أعطى لها عملها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها
 فان قيل لم عد الالمض عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل فيها قلنا إنما عد
 عن المثال المشهور لان في المثال المشهور توهم التباس الخبر بالنع لاحتال حذف
 الخبر جعل في الدار صفة له وقوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف لظريف الحال لان الظرفية
 لا يتقيد بالدار فان قيل المثال التوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد
 فالحاجة الى ايراد المثالين قلنا إنما اورد المثالين لئلا يلزم الكذب في لفظ الظرافة
 عن جنس غلام رجل وايضاً خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول مثال غير
 الظرف الثاني مثال الظرف يحذف خبر لا كثيراً اذا كان الخبر من الافعال العامة
 لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي ولما لم يكن القرينة على خصوص المنفي
 حملنا النفي على نفي الامر الشامل كما في قوله لا اله الا الله يعني لا اله موجود الا الله
 وبوقوم لا يثبتونه اصلاً اي لا يظهرون خبر لا في اللفظ سواء كان عاماً او خاصاً
 لان كثرة النفي عندهم دليل وجوب الحق والمراد انهم لا يثبتونه اصلاً لانه لا لفظ لا
 ولا تقدير فيقولون انه اسم فعل بمعنى انتفي فيتم بالفاعل فلا حاجة الى الخبر فان
 قيل هذا يتقضى بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذكور فيه قلنا ان ما ترى خبراً في
 هذا المثال فيعمل على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
 النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائماً ولا
 رجل افضل منك ثم اعلم ان في عملها ولا مذ هين مذ هين فيتم مذ هين الحجازين
 قوله فيهم التباس الخبر بكان ما قال الله على الظاهر وانما قلنا على الظاهر من انهم قول بعض ما بان ذلك
 وغيره من جواز رفع صفة المنسوب لكنه ضعيف اذ لم يثبت في كلام فصح لا تحفه خا ومية

[illegible]

على علم المفعول ما ي على علامة كون الشيء مفعولاً وهو الفتح في المقر أو غير المنقر
والكسر في الجمع المؤنث السالم والألف في الاسماء الستة والياء في التثنية والجمع للذكر
السالم فمنه أي بعض من جنس المنصوب على أن يرجع الضمير إلى المحدود لأنه هو
المقصود أو بعض من جنس ما شتمل على علاقة كون الشيء مفعولاً على أن يرجع الضمير
إلى المحدود لأنه قريب **المفعول المطلق** يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه غير
تقييده بالباء أو في أوله أو معه وهو اسم ما فعله فاعل فعله كورثناه فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعاً لأفراده لأنه خرج منه المفعول المطلق في مثل مات موتاً
وجم جملة وشرف شرفاً لأنه ليس ما فعله فاعل فعله كورثناه قلنا المراد بفعل
الفاعل قيامه به لأن الفاعل مؤثريه وموجداه فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعاً لأفراده لأنه خرج منه المفعول المطلق في مثل ما ضربت ضرباً لأنه ليس قائماً
بفعل فاعل بل منفع عنه قلنا المراد بقيام الفعل بفاعل لفعل المذكور صحة إسناده
إليه سواء كان إيجاباً أو سلباً فان قيل لم زيد لفظ الاسم في تعريف المفعول المطلق
مع أنه لا حاجة إليه لصحة التعريف قلنا إنما زيد لفظ الاسم التعريف لا ليدل على تعريف
المفعول المطلق على المعنى لأن ما فعله فاعل فعله كورثناه وهو المفعول المطلق من أقسام اللفظ
فان قيل إن توصيف الفعل بكونه لا يصح لأن التبادر من الفعل الفعل الاصطلاح هو مركب
النسبة والحدث والزمان والنسبة والزمان لا يكونان قابلين للذكر قلنا المراد بفعل الفعل اللغوي
وهو الحدث فان قيل إن تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعاً لأفراده لأنه خرج منه المفعول المطلق في
مثل ضربت ضرباً لا الحدث فهذا ليس بذكر قلنا المذكور أعني أن يكون مطابقة

القول لصحة إطلاق صيغة المفعول أي معنى لفظه ظاهر وأنه يطلق لفظ المفعول بالاعتقاد على المعاني الباقية أيضاً لأن هذا
الإطلاق اصطلاح لا لغوي ولا اعتيادي بالمطلق فهو في الحقيقة ليس بتعريف بل تسميم فافهم والمعنى الاصطلاحى للمفعول بحيث يشهد
وهو ما قرن بفعل فاعله ولم يزد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً عضوياً **قوله** فاعل فاعل من من يكون حقيقة وكان قد
قريب ضرب ضرباً على صيغة المجهول **قوله** بعينه قال الحافظ الخير راجع إلى الاسم لا إلى ما كان المراد بالحدث ومن قال راجع إلى
فقد أخطأ انتهى فنقول اسم ما فعله فاعل فعله كورثناه في جميع المصادر وقوله كورثناه بكلياً سوى نحو ضربت يداً أو شارباً أو جارية خرج بكونه فاعلاً

او تضمنها فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج عنه
 المفعول المطلق في قوله تعالى **فَضَرَبَ الرِّقَابَ** لان الفعل هنا ليس مذكوراً قلنا الفعل
 اعم من ان يكون لفظاً او تعديراً او ههنا وان لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مذكور تعديراً
 فيكون التعدير فاضربوا ضرباً لرقاب **فان قيل** ان التعريف لا يكون جامعاً لافراده
 لانه يخرج عنه المفعول المطلق في مثل **ناضرب ضرباً** لان فعله لم يكن مذكوراً الا
 حقيقة ولا حكماً قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون
 الفعل المذكور بمعنى المطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل و
 الجزء مغايرة تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الآخر قلنا المراد بكونه بمعنى ان يكون
 بمعنى الفعل المذكور مشتملاً عليه من قبيل شتم الكل على الجزاء لان بينهما اتحاداً في المعنى
فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن خواله لغيره لانه دخل فيه المفعول به في
 مثل كرهت كراهته لانه ما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكور مشتمل عليه
 من قبيل شتم الكل على الجزاء قلنا ان للكرهية اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
 بفاعل الفعل المذكور وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فاعل الكراهية فاذا ذكرت بفاعل
 في الاعتبار الاول كما في كرهت كراهية فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده فلا اعتبار
 الثاني كما في كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما كان مفعولاً
 مطلقاً فهو ليس بخارج وما كان مفعولاً به فهو ليس بداخل قد يكون للتأكيد
 والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا يخلو اما في مفهومه زيادة
 على مفهوم الفعل ادلاً الثاني للتأكيد والاول اما ان يكون فيه زيادة
 للنوع او العدد فالاول للنوع والثاني للعدد نحو جلست جلوساً
قوله مشتملاً على من قبيل شتم الكل معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذي هو المفعول المطلق لا اشتمال مفهوم الفعل
 على مفهوم الاسم الذي هو مفعولاً به وان خرج منه المفعول المطلق الذي لبيان العدد والتأكيد الذي اذا عبر به بلفظ مفهوم
 مناير لمفهوم الفعل كشي في ضرب شيئاً اذا اراد به الضرب والذي عالمه المصدر كالمحذو صماش كرين لعدم الاشتمال
 فمثل فعل التذكيف عليك حقيقة المقال ١٢ تحفه خاوميه -

وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تنافي بخلاف نحو لا نفساً
لا يدلان على الماهية المعرأة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعددية والانيافيا
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوساً
أو بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وقال سيديويه لا ينجى المفعول المطلق من غير
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوساً وانبته الله
فنبت نباتاً لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا يفرونه شيئاً لكنه
يقول في الجواب ان شيئاً بمعنى قليل وهو صفة لموصوف محذوف وهو ضمير اي لا يفرونه
ضمراً قليلاً وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم خيراً مقدماً
فالقرينة عليه حال لقدام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل شتم الكل
على الجحيم ومعنى قدمت ينقل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول
المطلق ان يكون مصدراً وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجازاً باعتبار
الموصوف المحذوف والمضاف اليه اي قدمت قد وخير مقدم ووجوباً
سماً نحو سقياً ورعيّاً وخيبة وجدعاً وحماً أو شكراً وعجباً لانه لا يوجد في
كلامهم استعمال الافعال لعاملة مع هذه المصادر وهذا معنى المحذوف الوجوب
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمداً وشكرت شكراً
وعجبت عجباً قلنا المراد بعدم الوجوب عدم الوجود في كلام الفضلاء

في غير الله تعالى

قوله لا يثنى ولا يجمع بالاول لان الما يثنى لا يجمع من ان لا يجمع نحو جميع فانه لا يثنى ويجمع ١٢ تحفة ٢٥ قوله
سواء كان للمغايرة بحسب المادة أو المغايرة بحسب الصورة ليست بتصورية لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة
١٢ تحفة ٢٥ قوله ومنع من قوله تعالى آه اي كل ليس افضل من لفظ نحو خلعت يميناً وقيل ان تقدير العاقل عند سيبويه
فيما يكون افضل مستعمل في كلام العرب الا في هذا أيضاً قائل بان العاقل هو المذكور وايضا قيل ان الشيء مفعول ثان للفعل المذكور في قوله

وهذه اللغة غير فيسحة أو نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصداق
بدون اللام فإن قيل على هذا لا يحصل لمطابقة بين المثال المثل لأن المثال
هو المصداق مع اللام والمذكور في المثال هو المصداق بدون اللام قلنا عند المصنف
أيضاً مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياساً في مواضع أي في مواضع
عديدة فإن قيل المتبادر من المواضع الموضحة المذكورة في المتن ليس كذلك
لأنه كما يحذف الفعل الناصب قياساً في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو
انت قياماً والناس قعوداً أي انت قمت قياماً والناس قعدوا فقلنا المراد
بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة
المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتاً بعد نفى أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق غيراً عنه فإن قيل الكلمة لا يخلو أفعالاً عن الوضع أو المفعول المطلق
فعله الأول لا يصح حل قوله مثبتاً على ما لا يثبت والمحذوف هو المفعول المطلق
لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حل ما على ما لا يثبت بينهما قلنا إن كلمة ما عبارة عن
المفعول المطلق والعبارة محلى على حذف المضاف وهو الوضع فيكون التقدير هكذا ومنها
موضع ما وقع مثبتاً أو وقع مكرراً في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلوب
خبراً عنه فلا يربح النقص بقوله تعالى إذا ذكرت الأرض ذكاداً لأنه وقع مكرراً
ليس في موضع الخبر نحو ما انت إلا سائر أفعال مفعول مطلق وقع مثبتاً
بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو أنت الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والأرض
محلى صفة الوصف على الذات لا يجوز وما انت إلا سائر البريد فيريد مفعول
مطلق وقع مثبتاً بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو أنت الذي لا يكون المفعول

له قوله وهذه اللغة غير فيسحة أو نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصداق
بدون اللام فإن قيل على هذا لا يحصل لمطابقة بين المثال المثل لأن المثال
هو المصداق مع اللام والمذكور في المثال هو المصداق بدون اللام قلنا عند المصنف
أيضاً مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياساً في مواضع أي في مواضع
عديدة فإن قيل المتبادر من المواضع الموضحة المذكورة في المتن ليس كذلك
لأنه كما يحذف الفعل الناصب قياساً في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو
انت قياماً والناس قعوداً أي انت قمت قياماً والناس قعدوا فقلنا المراد
بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكن تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة
المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتاً بعد نفى أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق غيراً عنه فإن قيل الكلمة لا يخلو أفعالاً عن الوضع أو المفعول المطلق
فعله الأول لا يصح حل قوله مثبتاً على ما لا يثبت والمحذوف هو المفعول المطلق
لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حل ما على ما لا يثبت بينهما قلنا إن كلمة ما عبارة عن
المفعول المطلق والعبارة محلى على حذف المضاف وهو الوضع فيكون التقدير هكذا ومنها
موضع ما وقع مثبتاً أو وقع مكرراً في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلوب
خبراً عنه فلا يربح النقص بقوله تعالى إذا ذكرت الأرض ذكاداً لأنه وقع مكرراً
ليس في موضع الخبر نحو ما انت إلا سائر أفعال مفعول مطلق وقع مثبتاً
بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو أنت الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه والأرض
محلى صفة الوصف على الذات لا يجوز وما انت إلا سائر البريد فيريد مفعول
مطلق وقع مثبتاً بعد نفى وهو ما التي داخله على اسم وهو أنت الذي لا يكون المفعول

المطلق خبراً عنه والآخر محل صفة على الذات وذال يجوز أن قيل المثال
لتوضيح المثال والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم أورد المثالين قلنا إنما أورد المثالين
للتبينة على أن الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالأول مثال
النكرة والثاني مثال المعرفة أو مفعول مضاف فالأول مثال المفعول والثاني مثال المضاف
أو فعل المبتدأ أو شبهة فالأول مثال فعل المبتدأ أو الثاني مثال المبتدأ بفعل المبتدأ
وإنما أنت سيرا سيرا مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد معنى نفى وهو إنما التي داخل
على الاسم وهوانت الذي لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه والآخر محل صرف
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرا سيرا مفعول مطلق
وقع مكرراً في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه
والآخر محل صفة على الذات وهو لا يجوز وإنما وجب في الفعل لتأنيده
هذه المواضع لا القاعدة ان المصداق إذا حمل على الذات والقرينة دالة على علم
إرادة المجاز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ففهمنا الخبر
واجب لوجود القرينة وساد السد أما القرينة فهو نصب للمفعول أما ساد السد فهو
إقامة للمفعول مقام العامل فيكون التقدير ما أنت الأسير سيرا وما أنت الأسير
سيرا البريد واما أنت تيسر سيرا وزيد يسير سيرا سيرا فإن قيل إنما ضابطتان
مستقلتان فلفجهما في منها واحد قلنا إنما جمعهما في منها واحد لا شترأكما في قيد
وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه
ومنها ما وقع تفصيلاً لبيان الأثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون
الجملة مصداقاً للمضاف إلى الفاعل والمفعول والمراد بالآخر الغرض المطلوب منه

قوله راجع القرينة ذكر في غاية التحقيق أما القرينة في الضابط الأولى فهي الشبهة ليس قانها تعني خبر أو لا يصلح خبر إلا
فصل هذه المصادر أما الساد المحذوف فهو الاستثناء أما القرينة في الثانية فهو السد فإنه تعني خبر أو لا يصلح خبر إلا
في المصدر أما الساد المحذوف فهو المصدر الأول التي هي المحذوف قوله القرينة فهو نصب للمفعول قال مولانا زكريا لا يخفى
ما في من يكتم أن يكون مثل مناد فداء مفعولاً لفعل مذكور انتهى أقول حمل ما في مناد لا يلزم من نصبه أن يكون مفعولاً لاسم لان
النصب من أكثر من غير قيل إنما وجب حذف الفعل للدلالة الجملة عليه فيكون في ذكر ما في مناد عن المحذوف خاد ومبهر.

وأما ساد المسد فهو إقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما آذاه العامل فيكون التقدير يمرت
 به فإذا له صوت صو حار وصو حار يصرخ صراخ الشكل فان قيل لا نسلم
 ان صوت حار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وهو ليس بمصدر
 لان المصدر ما يكون في معنى الفارسي الدال على الضرب بمعنى ضرب او كسر النون
 كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معنى الفارسي بانك قلنا
 الصوت الجرح بمعنى المزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانك كودن فان قيل لا نسلم
 ان صوت حار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل
 المذكور عليه من قبيل اشتغال الحلق على الجرح ومعنى يصوت يشتمل على صوت زيد لا على صوت
 حار قلنا ان صوت حار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضى فاليه لصفة للفعل
 الحقيقي فيكون التقدير مرتبه فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حار فان قيل
 المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فالجاجة الى ايراد المثالين قلنا
 انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قيمين احدهما
 نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال للنكرة والثاني مثال للمعرفة ومنها ما وقع مضمون
 جملة لا محتمل لها غير نحو له على الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق
 وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نظير
 المال على سبيل الاعتراف فهذه النكبة واجب لوجوه القريضة وساد المسد انما اعترفت
 فهو نصب للمفعول في آتاساد المسد فهو إقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما آذاه العامل
 مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى كسر النفس
 لانه مؤكده لنفسه لا امر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل فيها نحو زيد
 قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل فيها لان زيد قائم انجاء ولا انجاء
 ولان المثالين مثال للمعرفة ولان الاول مضاف الى فردى المفعول بخلاف الثاني فمضمون قوله وقع مضمون جملة
 لا محتمل فيها وقع مضمون جملة لا محتمل فيها فان من يضمن الفعل صدق قوله لا محتمل فيها غير ان من يضمن
 قوله لا محتمل فيها او في امر قائم انما يجب مذهب الفيل بيننا لان الجملة المتقدمة تقوم مقامه في قوله لا محتمل فيها
 لنفسه في التسمية من المتأخرين انما يبينه قد مر في القسم الاول اننا كسر النفس بالالف في قوله لا محتمل فيها

ان لبنيك وسعديك لا يخلوا اما مصد المجرد او مصد الزيد فالاول سلم لكنه لا يدل
على التكرير والتكثير والمقصود في هذه المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه
كذب حسا لانه محرم عن الزوائد قلنا انه مصد الزيد لان ليس في الاصل
الْبُّ لَكَ الْبَائِبِينَ ثم حذف الفعل اقيم المصدا مقام الفعل فصا البائِبِينَ ^{في} المصدا
المصدر الى الثلاثي المجرد بمحذوف الزوائد فصا البائِبِينَ ^{في} ثم حذف اللام الجارة للتخفيف
وسقط النون بالاضافة فصا البائِبِينَ ثم ادغم الباء في الباء فصا البائِبِينَ
وكذا سَعْدِيكَ في الاصل سَعْدُكَ اسعاديين ثم حذف الفعل و اقيم المصدا
مقامه فصا اسعاديكَ ثم قرع المصدر الى الثلاثي المجرد بمحذوف الزوائد وسقط
النون بالاضافة فصا سَعْدِيكَ ففهمنا حذف الفعل واجب باعتبار وجو القرينة وسأ
المسند اما القرينة فهي نصب المفعول واما ساء المسند فهو اقامة المفعول مقام الفاعل
واجيب بانه مصدا المجرد لكن معناه معنى الزيد المفعول هو واقع عليه فاعل
اي ما يتعلق به بالذات فعل الفاعل المتعبد اسنادا الى لفاعل الفاعل عم من ان يكون
حقيقة او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه
المفعول به في مثل اياك بعدد لانه لم يقع عليه فعل لفاعل قلنا المراد بالوقوع التعلق
فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعاً عن خول الغير لانه دخليه زيد في
مثل مرتب بزيد لانه تعلق به فعل لفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات
لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة فخر الجرح فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون
مانعاً عن خول الغير لانه دخل فيه مفعول مالم يستم فاعله في مثل ضربي زيد لانه تعلق به
بالذات فاعل الفاعل قلنا المراد بفعل الفعل الذي اعتبر اسنادا الى الفاعل وهذا الفعل ليس

له قوله بعت لزماد قول الاول ان يقال بجذ الزائدين كما لا يخفى ^{في} قوله المراد بالوقوع التعلق فنيا او اثباتا
والمراد بتعلقه به ادلا بحيث لا يكون تعلقه به بواسطة شيء آخر كالفاعل والمفعول والزينة فخرج الحال والتميز والمشي لانها لم تعلق به
ولا بواسطة امر آخر ^{في} قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر ولا يصح في المطلق وقصر خبره على كل شيء الا في قول الفاعل لا في قول الامر ^{في} قوله

قوله وقد تقدم على الفعل ان مخي ان العلم ان هذا الحكم ليس محققا بالفعل بل سائر لفظا قيل في سوا الا بالفعل معه لراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للطف في موضعها اثناء الكلام كذا قالوا وفيه ان التقديم لا ياتي في وقوعها في اثناء الكلام كما تقول اليوم وانتهت استوى المذهب وبركته لا يتقدم بالفعل المطلق الذي للتأكيد لان التوكيد لا يتقدم على التوكيد فافهم كذا قاله مولانا نور الدين والقراب بالفعل العاقل كما وقع في الب غير سواء كان العاقل فضلا او اسما الله فخصص الفعل بالفكر لا الصلة اعلم انهم اختلفوا في عامله فقال البصريون بالفعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين نصب الفاعل فقط وبطله انه بمنزلة عليه اجلة والحق ايضا ان في الحلة لالي حلة العلة وقال الفراء نصب الفعل والفاعل جميعا وبطله تقديم الفعل على الفاعل لا انتفاع بالفعل من اجزاء العاقل وقال خلف من الكوفيين نصب كونه مفردا كما قال في الفاعل ان فاعله الاسناد وبطلانه واضح وذهب الاخفش الى انه الفاعل عليه وبطلانه ايضا واضح فافهم كذا قال مولانا نور الدين وغيره واخذه **س** وليس البراءة لغيري اذ ينبغي ان يكون متعديا في قوله ان خوله **س** اخذه **س** قوله كذلك يجوز في باب الافراد ما اعتمد من الافراد باد طح في التحذير لا اتحادها في الصيغة كما عرفت في قوله اخاك اخاك ولياك ليك والافراد محمول لزم المكون من المنصوب بالبح والزم والزم بان طح بالسادى كما وضعه الرضى لان المنصوب باحد تلك الوجه لا يكون منصوبا بالا بمعنى وهو مختص من بين الامثال باحد تلك الوجوه كما ان النادى مختص بطلب الاقبال من بين امثالها اما المنصوب ان جمله المنصف مختار جها من النادى لكن جمله من التواضع الشدة القسوة وكما لم مناسبة لكن لغير من مواضع وجوب حذف موضعان الاول الحذف في الفعل المتعدي ثم في لفظ الامام الشافعى من الحذف والثاني ما حذف في المتعدي والعاقل في الجمال للركبة كما سمي في ويمكن ان يجتزئ عنها ايضا بان الاول لانك في بحث الفاعل الثاني الجمال استغنى عنها في البيان بهنا فافهم كذا قال مولانا نور الدين **س** اخذه.

نحو اخاله اخاله اي خذ اخاله وفي المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اعنه الحميد
وفي المنصوب على الذم نحو عوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنه الرجيم وفي المنصوب على
الترحم نحو مرت بزيد المسكين اعنه المسكين قلنا تخصيص هذه للمواضع بالذكر
ليس للحصر بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الا قل سماعي نحو امرأ
ونفسه اي اتراك امرأ ونفسه واشهر آخر لكم اي وانتم واعين التثنية واقصدوا
خير لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق المثالان المثل حذف الفعل الناصب للفعول
والفعل الناصب فهنا للفعول به مذكور اعنه وانتم قلنا ان الفعل الناصب للفعول به محذوف
اعنه واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكور اولى من المحذوف فينبغي ان يكون وانتم واعا ملام
قلنا لو كان وانتم واعا ملازم فساد المعنى هو في الخبر اذ يكون المعنى حينئذ وانتم واعين
فعل ان الفعل الناصب للفعول به محذوف في واقصدوا فيكون التقدير وانتم واعين
التثنية اقصدوا خير لكم وهو التوحيد واهلا اي اتيت اهلا فان قيل اهل يحيى على
معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العامة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته لو كان بمعنى
العامة فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان اهل بمعنى العامة فيكون صفة الموصوف
المحذوف واعني المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وهم هنا لا يصح الحمل
ولا يلزم حل صوف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان اهل بمعنى العامة
فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ماهولا اي معجورا اخرنا وسهلا
اي وطيت سهلا من البلاد اخرنا وانما كان حذف الفعل في هذه المواضع
سماعيا لانه لم يبق جد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا الثاني للنمادى وهو المطلوب اقبالة بحرف

له قوله من قبل المنصب للفعل هذا انما ذهب اليه في اختيار المفعول وقال المفسرون مصدر محذوف اي انتهى خبر المفعول وقال الساق
هو خبر كين المحذوف اي انتهى كين لانتهى خبر المفعول قبل ان يكره سبويه وجوب الحذف في الآية المذكورة واعتبرت به الزمخشري وديوان الساق
في الامثلة الى سبويه في خطاء اذ كانت في نسخة من كتابه قال مولانا نور الحسن اقول قد تفحصت كتابه لهذا المقام فوجدت عبارته هكذا
وما يناسب في هذا الباب على اعتبار الفعل المتحرك قهرا انتهى خبر المفعول قلنا فلا يستقيم انه اقول لا علم بوجوده ولا مكان
لان معناه ادى نوا ادى رادلا خطاء في نسخة وعرضه على الماشاؤ وليس الاذكياء قافا اذ ايضا لك فانهم اتفق

سماحي ولا حيزاني

فأب مناب دعولفظاوتقديرا فاقيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعاً لافراده
 لانه خرج منه المنادى الذي وقع الحائل بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من
 ان يكون بوجهه او بقلبه فاقيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعاً لافراده لانه
 خرج منه المنادى في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض لانه ليس له وجه ولا قلب قلنا
 طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وههنا ان لم يكن
 حقيقة لكنه حكماً بان نزلت هذه الاشياء اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم
 دخل عليها حرف النداء فاقيل ينبغي ان يكون المنادى وبخلاف المنادى بان
 ينزل اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا
 دخول حرف النداء عليه لمحض التفعّل لا لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء فان
 قيل هذا تحكم قلنا لا نسلم انه تحكم بل ثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان
 المندوب كثير الدّر وان على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف
 يا سماء ويا ارض ويا جبال لانها ليست كغير الدّر وان على السنتهم فلا يبعد جعلها
 من ملحقات المنادى فان قيل ان نصب لفظاً او تقديره لا يخلو اما على المصدرية
 المطلوب ان النائب او على الحالية من ضمير المجرور اقباله الراجع الى المنادى
 وكلها باطل اما الاول والثاني فان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور
 عليه من قبيل اشتمال كل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب
 يشتمل على النيابة لا على لفظاً او تقديره واما الثالث فلان الحال محمول على
 ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل ضمير الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

وان

له قول مناب ادعوى الاشياء فلا يرد ما قدمه الامام الرازي قال لا تخف من قوله قلنا لا نسلم انه تحكم انه يمكن ان
 يعجز المصنف بان المقصود في الندوب ليس اقبال الحقيقة ولا الحكم بل المقصود انها بر التفعّل عليه واما قوله يا جبال ويا سماء
 فلما لم يكن المقصود آخر جعله منادى ضرورة لا تخف من قوله قلنا ان نصب لفظاً او تقديره اه اقول ههنا احتمالات كثيرة
 ووجوه وافرة وديانات عظيمة لم يبينها الا اذا العلم فانه لم يعلم ان فوائد قوله هذا التعريف ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فانه
 وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب عن الفعل لانه لم يزل يجمع بين النائب والندوب عند من غير جازم لا تخف

نصبه على المصدرية عن المطلوب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحدث وان
 طلباً لفظياً فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائباً بادعوا طلباً
 لفظياً وتقديرنا فان قيل ان توصيف الطلب باللفظ والتقدير لا يصح لان
 الطلب نسبة بين الطالب المطلوب النسبة امر معنوي ليس قابلاً للاتصاف باللفظ
 التقدير قلنا ان توصيف الطلب باللفظ والتقدير ليس توصيفاً بحال
 متعلقه وهوالة الطلب ونقول عن اصل الاعتراض نصبه على المصدرية
 عن النائب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف هو النيابة فيكون التقدير
 المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو نيابة لفظية او تقديرية فان
 قيل ان توصيف النيابة باللفظ والتقدير لا يصح لان النيابة نسبة بين النائب
 والمنوب والنسبة امر معنوي ليس قابلاً للاتصاف باللفظ والتقدير قلنا ان توصيف
 النيابة باللفظ والتقدير ليس توصيفاً بحال بل بحال متعلقه وهو النائب او
 نقول عن اصل الاعتراض نصبه على الحالية عن الضمير المجرى في اقباله الرجوع
 الى المتكلم لكن المصدر مبنى للمفعول اعني المفعول والمقدّر فيكون التقدير المنادى
 هو المطلوب اقباله بحرف نائباً بادعوا مفعولاً او مقدراً فان قيل المتكلم منصوب
 بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل كما هو من هب المجرى او منصوب بحرف النداء من
 حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو من هب او على فعله هذا لا يصح عند
 المتكلم ما نحذفه اعني المفعول بفعل محذوف قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب هب سيبويه
 ومذهب المبرد ومذهب التوحي على مذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقد
 ومذهب المبرد ان المتكلم منصوب بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل ومذهب التوحي

النداء
 التوحي
 المبرد

له قوله كما نصبه التوحي على عتبات الهرة من ادوات النداء وهي حرف واحد اسم الفعل لا يكون اق من حرفين واما في غير العلم
 لا يستلزم اسم الفاعل فانه لو كان اسم فعل ثم يدون المنادى لكونه جملة والتالي باطل فالتقدم مشد واجب عن الا ول بان يفتقر
 النداء لكثرة استعماله فيما لا يجوز في غير الا ترى الى الترخيم يعني لا سلم اق من حرفين ومن الثاني باء فله ستر نحو ايت بعض
 انفسهم وذا ايضا من ومن الثالث بان الجملة قد يوضع بها ما يحذف حواس الاستقلال ادوات القسم والشرط والجملة التسمية والشرط
 ايها من فاعلم ثم قل قلنا من النداء الذي سببه مسد وهو الذي في الحقيقة راجع الى غير سببه لان الحقيقة ان يكون نسبة اصل الى حروف النداء على ما ذكره

نحوه فلا لاف واكتف بفتح ما قبلها ولو بين على الكسرة لا لتبس بالمتاد الذي هو مضاف
 الى الاء المتكلم ثم فتح الاء واكتف بكسرة ما قبلها نحو يا زيد ويا رجل ويا زيد ويا زيدا
 ويخفض بلام لا مستغاثه فان قيل انخفض صفة الخافض فلا يصح نسبتها الى
 المتاد قلنا ان يخفض بمعنى ينجز والانجر اضافة المنادى فان قيل لم خص اللام
 من بين ساثر الحرف فلا مستغاثه قلنا ان اللام خص اللام لان لام لا مستغاثه اللام
 الجارة واللام الجارة للاختصاص المستغاث ايضاً مخصوص من بين امثال بالاء واللام
 فيكون بينهما مناسبة مثل يا زيد فان قيل ان لام لا مستغاثه اللام الجارة واللام
 الجارة اذا دخل على الاء سم الظاهر فتكون مكسوة معه فلم تفتح اللام ومع المستغاث
 قلنا انما تفتح اللام لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له فيما اذا فتح المستغاث
 واقم المستغاث له مقامه فان قيل لا لتباس يرفع بالعكس ايضاً فلم لم يعكس يرفع
 قلنا لم يمكن العكس لان المنادى المستغاث واقم موقع الكاف لا سمي واللام
 الجارة مع الكاف لا سمي مفتوحة فكذا مع ما يقوم مقامه بخلاف المستغاث له لانه
 لا يقع موقع الكاف لا سمي فان قيل لم اعرب هذا القسم من المنادى مع تحقق

الاء قوله يخفض وآ قال الرضي من اننا ظم الفاعل للام الذي لا يستعمل في الاستغاثه والتعجب الا يا واحداً لكونها اشهر حروف المنادى
 فخلان اولي بان يرفع فيها قال سيبويه كتابه لم يرفع في هذا الباب في الاستغاثه الا يا واحداً لتبس به اللام بلام التكرير كقولك لعل خير منك
 طليكون ممكن يا سواك من حروف التنبيه نحو يا سبيل انهم لم يرفعوا ان يرفعوا من ذلك الباب الذي ليس فيه في الاستغاثه ولا تعجب منه في التليل
 ان هذا اللام بدل من الزيادة التي تكون في الاسم اذا اضعفت نحو قولك يا محبها ويا كبراه انا استغثت فوجب ان يسمي كلام اللطيف بالخفض

الاء قوله فان قيل ان يخفض صفة الخافض آه اقول لا يربط عليك ان يخفض صفة والصفة على فاعلين بطريق القيام و بطريق الوقوع
 ولا شك ان يخفض من ان لم يكن صفة المنادى بالطريق الاول لكن لا خلاف في انه صفة بالطريق الثاني وهذا كذلك لان يخفض على صفة بطريق
 كما لا يخفى على القول بالخفض قوله مثل يا زيدا قال ابو جعفر بن احمد بن يوسف صاحب قطر الذي في شرحه نظر الذي اللام متعلقه بمن ادرك
 مني بيانا في معنى انفس وعند ابن الصلاني ما من مصغره بالانحطاط في حروف التثنية فيقول لم يرفع في كتابه في هذا الباب اي
 بالانحطاط في حروف التثنية فيقول لم يرفع في كتابه في هذا الباب اي
 ادرك كذا في بيان في حروف التثنية فيقول لم يرفع في كتابه في هذا الباب اي

تحریر سنبت

علة البناء فيه هو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجز قلنا انما اعربنا لام الاستغاثه
 اللام الجارة وهي من الخواطر المظنة المكبرة للاسم يتوهمها جهة الاسمية ويضعفها
 جهة المشابهة بالحرف وانما انجز هذه القسم من المنادى لان لام الاستغاثه اللام
 الجارة وعلى الجارة جزم المدخول فان قيل كما ينخفض المتأخر بلام الاستغاثه كذلك
 ينخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا زيدا قلنا لا في مثال
 لام التعجب نحو يا الماء واللد واى فلم اهل المص ذكرها قلنا هذا لان اللام انما لا
 لام الاستغاثه لان المهد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثه من المهد
 على صيغة اسم المفعول للحضو والخلوص عن المخرج وكذا التعجب على صيغة
 اسم الفاعل يطلب الاستغاثه من المتعجب منه للحضو والخلوص عن الخبز والتعجب
 او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء
 واللد اى ليس للماء واللد واى بل المنادى محذوف اى يا قوم يا هؤلاء ثم
 حذف المتأخر واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بمحذوف المنادى
 على تقدير كسر اللام ظاهر اما على تقدير فتحها فنشكل لان الفتحة علامة المستغاث
 قلنا ما كان المتأخر المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطى حكم المنادى
 وفتح الحاقا فيها ولا لام فيه لان اللام يقتضيه جزم مدخوله والالف يقتضى فتح
 ما قبلها وبينهما تنافي نحو يا زيدا فان قيل لم يبنى هذا القسم من المتأخر مع ان
 الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا
 القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على
 الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضيه فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

له قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هذين الاحكام معنى الاشتباه وانما هي الكمال مشكلا لا شباها به بالباطل او بالجهل وفتح
 اللام فيه لكونه منادى صيغة فلا اشتباها به انتهى انتهى قوله وبينهما تنافي قلنا ان يقول لا سلم ان بينهما تنافي بل التنافي
 بين المنخفض والنصب بينهما ليس كذلك لان الالف يقتضى ان يكون مخففا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والمنخفض لاجل اللام فقد
 ولا اشتراك القول جاء في خلاصه فروع لاجل الفاعل كسر لاجل اللام فافهم انتهى قوله وقد مر في آما قبل في غير ذلك

المذكور فيما سبق اقسام ثلاثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجح المرجح اليه قلنا الضمير في ما سواهما راجع الى المنادى المفرد المعترف والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالفاء فان قيل هذا ينقض نحويا في القوم لانه ما سوا من القسمين المذكورين ليس بمنصور قلنا ان النصب اعلم من ان يكون لفظا او تقدير او ههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقديرا فان قيل هذا ينقض نحويا خمسة عشر لانه ما سواهما من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصور لا لفظا ولا تقدير اقلنا هذا الحكم المتأخر قبل دخول حرف النداء وهذا المنادى مبنى قبل دخول حرف النداء اعلم ان ما سوا المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهة قسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طائفا بجلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسن وجهه طريقا فان قيل فالوجه للصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلاثة الاول وليذكر مثال القسم الرابع قلنا لما اوضم انتفاء كل واحد من القيدين بالمثال اسهل تصحوا انتفاها معا فلا حاجة الى ايراد المثال على الحقيقة او نقول بان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعاجلا هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم يعرف

له قوله في الحكم في النادى اول ولم يقل الاستاذ العلامة المنصب علم من اللفظي والتقديرى المحلى لان المنادى المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب المحلى فلا فائدة في قوله ما سواهما انما هي قوله مضافا او شبهة سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكن ان شئت جازة الضمير في المضاف بالاضافة المعنوية والحقيقة والشبهة بالمضاف اصل في شئ من تمام معناه بالاصل او مجزوءا وبعبارة اخرى في شئ من شئين ١٢ قوله يا طالعاجلا اول ان جلا مفعول طالعيا مستعمل بالموصف الحذف المرفوع اي يا ايها الطالع فحذف الموصوف للاختصار وذكر الطالع لثلاث اشياء اكن التعريف لا التكرار لان طالع الموصوف بدليل توصيف المعرفة يقال طالعاجلا انظر كيف كس قال صلى ان الاعتماد على الموصوف الحذف غير معتبر في الجبره او معتدا بحرف الزيادة كما قال ابن مالك في النونية شعره افضل اسم قال في ليس به ان كان من مضى مجزول وعلى انها ما حرف زاده او لغيره بعبارة مضى وسنده على ذلك في بعض النسخ الكافية في شرح شعره

هذا القسم من المتناكح مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية الشابهة
للكاف المحرفية الخطابية ولم نصبه هذا القسم من المنادى قلنا انما العرب هذا القسم من
المتناكح لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة
الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحق انما نصيب المتناكح مفعول في الحقيقة
واعراب المفعول به النصب عند عدم الماخ فان قيل لهذا الدليل يستقيم في المضاف
وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعريت لعدم وقوعها موقع الكاف
الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر
امثلة ما سوا المتناكح المفردة ولم يذكر امثلة ما سوا المتناكح المستغاث قلنا هذه الامثلة
كما تكون امثلة ما سوا المتناكح المفردة كذا تكون امثلة ما سوا المتناكح المستغاث
ايضاً فلا حاجة الى ايراد الامثلة على هذه وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة
حقيقة او حكماً فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المتناكح المبني على
الفتح لان في توابعها تعيين النصب لا لفظه ومحلّه يقتضي ان امرأ واحد او هو النصب
وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضاً تعيين النصب ويجوز المفرد
عن الحقيقة والحكم لا يرد النقص على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه
المضالاهما في حكم المفرد غالباً في جواز الوجهين من التأكيد فان قيل هذا ينقض
يتحو يا زيدا لانه تأكيد مع انه تعيين فيه الضمة قلنا المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي
لان التأكيد اللفظي حكوه اول غالباً فان قيل لما كان المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي

قلنا قوله وهو قوله آه وفيه امر غير مرة فتذكر لا تحذف قلنا قلنا هذا الدليل يستقيم آه اقول لا ادلي بالحاق هذا القول بقوله
ويضعف بها جهة المشابهة بالحق كما لا يخفى لا تحذف قلنا لان النكرة آه اقول قد مر من الاشياء السلام في قول المصنف كل رجل
ومضعة لان مضعة قائم مقام المجرى من ماضية وفكره في الاشياء لا ادلي بانها عرب في القسم لانها من الاشياء السلام في قول المصنف كل رجل
تحذف قلنا وتوابع المنادى آه لما فرغ من بحث المنادى شرع في توابعه وفكره في توابعه منادى هو سماعه فلو جمع التوابع في ما بها الكون
مختلفة ببعض الاحكام كذا توابع اسم لا على اسمي لا تحذف قلنا لان فيها ايضا تعيين النصب لاجل ان المنادى المنع في بعض

فما الوجه للمصّ حيث لم يقيد التأكيد بالقيّد المعقول ^{الآن} المختار عند مذہب سيبويه وهو يقول
 بجواز الوجهين في مطلق التأكيد الصفة وعطف البيان والمعطوف بالشر المتعمد دخول
 عليه فان قيل توابع التأكيد المفرد المفترضة خمسة فما الوجه للمصّ حيث ذكر البعض نحو وترك
 البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم لان لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض
 وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصّ ذكر التوابع الخمسة فيها هذا
 الحكم وصريحه بالقيّد فيما هو محتاج الي ذكره توقع على لفظه فان قيل ان توابع المبني
 تابع المحرر وحمل التأكيد محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا
 قلنا بناء التأكيد ارضو فيشبه بالعرب في تابع العرب تابع لفظه وتسمي على محله لان تابع
 المبني تابع لمحله وعمله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و
 العاقل هذا مثال لصفة ويا غلام بشر وبشر اذ امثال عطف البيان في ياتم اجمعون
 واجمعين هذا مثال لتأكيد ويا زيد الحارث والحارث هذا مثال لمعطوف بالحرف
 المستتم دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال لصفة قلنا انما اقتصر على
 مثال لصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل
 الاعتراض انما اقتصر على مثال لصفة لدفع وهم الواهم وهو ان التأكيد المفرد المفترضة
 واتم موقع الكاذب الاسمي والكاذب الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فهو الواهم ان التأكيد
ايضا لا يقع موصوفا فلذا اذكر المصّ مثالا تنبيه على الحوازي على جواز توصيفه الخليل
 في المعطوف بخلاف الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف والمذكور متأكد مستقل في الحقيقة
 فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشر فخر النداء لكنه لما
 لم يباشرة مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصارت رفعاً وابو عمر المصّيب

قوله لان المختار آء اول وقال الرازي وفي جعل الى على ما يزيد بدلا من سيرة راياء عطف البيان نظرا ان البديل و
 البيان فيفيدان بالافيدرة الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد انتهى فاقبل في كلام الاستاذ العلامة
 ليكشف لك حقيقة المرام قوله انما افقروا يعني ان تمثيل انما يكون للبيان والترجيح وانه اكثر شرا من غيره
 والبيان فانرفع ما قال الاستاذ فترم به عليه ان هذا سلم لكنه لا يجب ترك الاستدلال بالقيّة فانهم لا تحفه خاد مسيه

اي يختار النصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف المذكور لما اتمتم دخول حرف النداء عليه
فهو لو يكن منادى مستقلاً في الحقيقة قبل يكون تابعاً للتاكيد وتابع المبنى تابع لمجمله ومجمله
النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوباً ايضاً وابو العباس ان كان كالحسن اي
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالتحليل في اختيار الرفع مع جواز النصب لا مكان
جعله متاد مستقلاً ولا اي ولن لم يكن كاسم الحسن في جواز نزع اللام منه فكاي عمر و
في اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله متاد مستقلاً للمضاف على التوابع
المضافة بالاضافة المضموية تنصب ان التوابع المضافة اذا وقعت عين التاكيد فنصب
مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتصيب بالطريق الاولى مثال الصفة
المضافة نحو يا زيد الممال مثال التاكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطف التاكيد للفتا
نحو يا زيد اخ عمر ويا زيد ابا عبد الله والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل
اي حكم التاكيد المستقل مطلقاً سواء كان مفردين او مضافين او شبه مضافين
معرفين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيد ابا عبد الله ومثال شبه المضاف
نحو يا زيد طالع جبلة ومثال البدل المعرفة نحو يا زيد عمر ومثال البدل النكرة نحو يا
رجلا صالحاً وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما في البدل فلانه
مقصود بالحكم البدل منه توطية لذكره واما في المعطوف فلانه لما ضم من دخول
حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدراً فيه فان قيل انكر قلتم ان المنادى
المفرد المعرفة بمنى على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمر لانه منادى
مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

وله كالحسن علم ان الاعلام المنبذة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله اللام وقسم يدخله وجوب بادئ من جملتها
قال المصنف في شرح الفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس في ذلك طائفة من اصل ومنه كرجل سميت باسمه
وجعفر والشبب بذلك كريد ما الذي يدخله جوبا فهو كل اسم قلب باللام مطلقاً كالنجم فانه قبل دخول اللام ليس علماً فاذا دخل اللام
انتم استعماله كان علم معناه اسم وليس بصفة ولا مصدر كما لا بد ان الغريق فيكون بوضع العلم مع اللام ولا المقسم الذي يدخله اللام جملتها
فهو كل وضع صفة في الاصل ومصدر كالحسن فيكون قبل اللام نظر الى الاصل الى التي يرفع الوصفية لاصليته كما قال هو لانا نور الحق كما تحفه

والعلم الموضوع بان حال كون الابن مضاعفا الى العلم اخر مختار فتحه وان كان القياس يقتضيه
الضمة لان هذا القسم من المتباد ككثير الاستعمال في كلامهم الذي يقتضي التخفيف فحققت
باختيار الفتحة فان قيل بانكم قلتم ان دخول حرف الراء على العرف باللام متنع فلهذا
القاعدة منقوضة بخوضا ايها الرجل يا هذا الرجل لان الرجل في هذه
الامثلة مفعول باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا ورد العرف
باللام قيل في هذا المفعول باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اني وهما يا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اني وهذا التلا يلزم اجتماع التقي
التعريف بلا فاصل حامل الجوابان دخول حرف الراء على العرف باللام متنع بالذات
لا بالواسطة وهنا وجد الواسطة فان قيل ان اي منادى مفعول معرفة والرجل
تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا
جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فلجواب المصنف بقوله والترموار رفع الرجل لانه
المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصودا بالنداء كان في حكم المتباد المفرد المفعول وفي
توابع المنادى المفرد المفعول جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين واللام
ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتابعة اما التزموا رفع توابعها او اقام جواز توابع المعرب
له قوله واعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ما كونه منادى فلان الكلام فيه ما كونه مبني على الضم فلا يفهم من اختياره في الرفع
جواز ضمها فان جازا لانه لا يكون للمبني على الضم بان يجوز عن النداء او المصنف بها انما لا يخلل اسطة كما هو المتبادر
الى انهم يخرجون من مثل يا زيد الظرفين بان جازا لانه لا يخلل اسطة كما هو المتبادر
بجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة بخبره وال حال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المفعول على ان
اولا اذا وقع مفعولا بان الواو في متعني اللفظ نحو يا عالم بن العالم كذا في الرضى في نسخة ١٢ قوله انكم قلتم حيث قال الله والعطوف فيهم
المتنع دخول يا عليه فانك لا تراه فانهم في نسخة ١٣ قوله لا يخلل اسطة كما هو المتبادر
ان ماسر في الشك انما هو السخر في الضم الهاء في حصل كذا في المعنى وانما زيد في التسمية تأكيد وتوضيح لانه مشتق من الضمان
الهمزة في نسخة ١٤ قوله ولا ترموا من الرجل وما جازا لانه في نصب قيا ساعلى يا زيد وظرفين في نسخة ١٥ قوله ورايع العرب آه
اي العرب الذي ليس له عمل فلا يرد ما ورد في شرح الوافي من انه مشكل لان العرب لا يستعملون ابتداء باعتبار الجمل اجاما نحو ليس زيد قائما ولا عاقل
بالنصب قال في باب الاشتراك في اللفظ البطل على الموضع نحو اجادى من اجل لا زيد برفع زيد بل لا لا ابتداء العرب باعتبار الجمل انما هو

تأبعة في اللفظ فاز قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرب باللام بالذات متعنه فهذه
 القاعد منقوضة بنحوها يا الله لانه معرف باللام مع انه دخل عليه حرف النداء بالذات
 فاجاب المصنف بقوله وقالوا يا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء على المعرب
 باللام بالذات متعنه ان لم يكن اللام كما عوضيا وذهبا اللام لازم عوضيا اما كونها
 لازما فلا حاج من العلم اما كونها عوضيا فلان الله في الاصل الاله ثم حذفت
 الهمزة المكسوة وعوض عنها اللام فصلا الاله ثم ادغمت اللام في اللام فصلا الله فان قيل
 هذا منقوض بقول الشاعر شعري من اجلك يا ابي القتيبة قلني وانت بخيلة بالوصد اعني
 لان اللام فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ
 فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعري في الغلامان اللذان خرا اياك ان تكسبا شعرا لان اللام
 فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا هذا شاذ لا اعتباره ايضا فان قيل
 انكم قلتم ان المتكلم المفرد المعرب يبنى على الضمة فهذا منقوض بنحوها يبنى على الالف لان المتكلم المفرد
 المعرب يبنى عليه جواز الوجهين الضم والنصب فانما المصنف بقوله لا في مثرا لا يبنى على الالف
 بخلاف التركيب كتركيبه المتكلم المفرد المعرب والى الثاني الاسم المجرد بالاضافة الضم له المتكلم
 المفرد المعرب والمتكلم المفرد المعرب يبنى على الضم والنصب كان ثبوت الاول مقصدا الى عدني

القول يا الله قال الرضي دالاصل في يا الله قطع الهمزة وذلك لان الالف من اهل الامران الالف واللام خرجا عما كانا
 عليهما في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكروا اجتماع ياء اللام فلو كانا بقيا على اصلهما لقطع الهمزة في المربع الهمزة اللام المعروفة
 همزة وصل حكى ابو علي يا الله بالوصل وجوز سيبويه ان يكون اللام ياءا اي تستر فيقال في قطع همزة ما اجتماع اللام ويا
 ان هذا اللفظ مخصوص بالاشياء لا يجوز في غير كاختصاص مساه تعالى تحفه خاد ميميه ١٢ قوله شرآ لم يسم قائله
 يعني تحمل شدم من ان امرأته جهت توأى اسفنان كى كهاىل بخود كروا نيدى مل مراد حال آكه توخل كنده بصل خذ
 ازمن قال مولانا عبد الرحيم العسفى فوردى والمخطاب في تبيت على خلاف الاصل الاصل في عائد الموصلى الضمير الغائب
 نحو انت الذى قل زيدا او انا الذى وهب الالف ١٢ تحفه خاد ميميه ١٢ قوله بقل الشرا لم يسم قائله
 ايا كما تحذير لى اى دو پسران كه اين صفت دارد چنان دو پسران هستيد كه گر نيمه آيد پسر پسر خود را از كسب
 بدى راجبت ما ١٢ تحفه خاد ميميه لى افظ محمد شعيب

المذكورين الثاني تأكيد لفظ فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه اوان تيم
الاول مشتاق الى عكس المحذوف بقربية المذكور كما هو مذ حلي يورد والمتكلم المضاف من قبيل
المنصوبات والمضاف اليه ياء المتكلم نحو فيه وجوه اربعة لان المتكلم المضاف اليه ياء المتكلم
كثير الاستعمال في كلامهم وكثير الاستعمال يقتضيه التخييف فيضار التخييف في بكثرة
الوجه نحو يا غلامي يسكنون الباء ويا غلامي يفتح الياء ويا غلام ففتح الياء التثنية بكسرة
ما قبلها ويا غلاما بقلب الياء الفاء وابدال الكسرة فتحة فان قيل هذا منقوض بنحو يا غلام
لان المتكلم المضاف اليه ياء المتكلم يحذف فيه الوجهان الاخيران قلنا جواز الوجهين لا يضر
في المتكلم المضاف اليه المتكلم المستعمل في ضامة الياء المتكلم بدل الشمر على الياء المتكلم بالفتح
وبالقلب الياء هاء فتا فواين الوصل والوقف وقالوا يا ابني يا ابني بالوجه الاربعة المذكورة مع
زيادة الوجهين الاخيرين لان اتمام الادب الامم كثير بالنسبة الى النداء الغام فاختار فيه زيادة
الوجهين الاخيرين للتخفيف ويا ابتغيا امتنع قلب الياء بالتاء فتحا اي حال كوز التاء مفتوح
موافقة لحركة الياء كسرة اي حال كوز التاء مكسوة لمناسبة الياء في الالف بعد التاكيد جمع بين التثنية
وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والمعووض عنه وهو غير متجانس ويا ابن امي ابن عم خاصة
قوله وجمعه اربعة قال سيبويه في كتابي باب لغة طندى الى نفسك اعلم ان ياء الاضافة لا تثبت في ذلك الحكم ثبت
المتون في المفرد لان ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لانها بدل عن التنوين ثبات الياء في الاسم يونس في اللغات
لانه كان ابو عمرو يقول يا عباد كما تقول يا بني مع حذف التنوين قوله يسكنون الياء هو الاصل لان الاسم الذي على حرف
واحد كان مفتوحا كانت الخطاب ۱۲ تخفف ۱۳ قوله لفتح الياء وهو الاكثر للتخفيف ۱۴ تخفف ۱۵ قوله كفتاء بكسرة ما قبلها
اذا كان قبلها كسرة فلا يرد نحو يا غلام ۱۶ تخفف ۱۷ قوله فرقان بين الوصل والوقف لتأمل ان يقول الفرقان حاصل في
الوجهين الاولين بغير الياء ايضا فاعلم فيمنع ان لا يزداد الياء فيها لانتفاء العلة اللهم الا ان يقال هذه العلة علة للوجهين
الاخيرين واما علة الوجهين الاولين فاعلم ان الحركات في الياء آه لما من باقي الاصل في
الاسم الذي كان على حرف واحد الفتح ۱۸ تخفف ۱۹ قوله لمناسبة الياء اي لمناسبة طبيعة الياء فان الياء مركبة من كسرتين
فلا يرد ما قال مولانا عمام من ان الياء لا تناسب لكسرة الهمزة وطبعا بل يناسبها انما يناسب ما قبلها يعني لما كانت الكسرة
اخذت الياء كسرة التاء الياء مستكنة تكون متحركة لها فانه عليها ۲۰ تخفف ۲۱ خاد ميه

باب بيان معنى بالوجه الاربعة المذكورة وقالوا بزيادة وجه اخيرا بنى ام وبنا بنى عم بقبلي العلماء الفا وفخذ
الالف اختلفت بفتح ما قبلها التثنية الضعيفة كقراءة الاستعمال طول اللفظ ولما كان من خصائص
المشاك ترخم المشاك في بيانه فقال وترخم المشاك جائز مطلقا سواء كان في
الضرورة الشرعية او في سعة الكلام وفي غير ضرورة الترخم في اللغة ديمري رايون في الاصطلاح
هو حذف احدى تخفيفاى لجر التخفيف لعله اخفى مقتضية الحذف فاقبل تعريف الترخم
لا يكون تاما فلا بد لانه خرج منه ترخم غير المشاك قلنا هذا التعريف مخصوص بترخم المشاك
وترخم غير المشاك معلوم بالقياس ونقول هذا التعريف يطلق الترخم لان الضمير في
راجع الى الترخم مطلقا والضمير المحذوف اخره راجع الى الاسم فيكون المعنى هو اى الترخم
مطلقا حذفت في اخر الاسم تخفيفا وشرطه ان لا يكون مضافا لانه لو كان مضافا فانك لا تخلو
اما ان تحذف في اخر المضاف او في اخر المضاف اليه ولا بد ان يلزم الترخم في وسط الكلمة بالنظر الى اللغة
وعلى الثاني يلزم الترخم في غير المشاك بالنظر الى اللفظ ولا مستغنا لا باللام ولا بالالف اما
عدم كونه باللام فلانه لم يظهر فيه اثنان من الضمة والنصب مجرى فيه الترخم لانه

هو من خصائص المنادى اما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في آخره لغرض المطلوب هو
الاستغناء والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون للتاكيد مستغنا فكذا لا
يشترط ان لا يكون منه وبأفلم يتغرض المصنف لفيه قلنا المنادى وبغيره داخل في المنادى
عند المصنف وهذه الشروط شرط ترجيم التاكيد ولو سلم ان المنادى داخل في التاكيد فوجه
اشتراطه ظاهر هو ان المطلوب في آخره زيادة دلالة الصوت والحذف ينافيه ولا جملته
لان الجملتين تجري مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال ان يكون اى التاكيد المزمع
اما علمنا ان علمنا ثلثة احوال اما كونه علما فلان العلم لشهرا مرة يكون فيه ما بقى دليل على
مالقه واما كونه زائدا على ثلثة احرف فليلا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة
بالترجيح واما بناء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف لان ضم التاء على
الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى السقوط فان قيل هذا ينقض نحو يا صخر
يا صاحبك ليس يعلم ولا متبسا ببناء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار
لله الوجه مع الشذوذ كثرة استعماله متاكدا فخرج المصنف من ثباته شرائط الترجيم شرعا
بما ان كلمة الخرم فقال فان كان في آخره زائدتان حكم الواحد يعني انهما زيدا معا كما ساء اذا
جعلتها فعلا ومردان او حرف صحيح قبله وهو اكثر من اربعة احرف لئلا يلزم نقص الاسم عن
ابنية المعترض فتاوى اليه فان في كلا القسمين اما في الاول فسطابقة الرفع بالوضع واما في
الثاني فلتلا يصد والمثل الشبه هو قولهم صل على الهامة بليت عن النقة فالتقدير ان ينقص
نحو سعاة لان في آخره حرف صحيح قبله مع انه لا يجز في آخره قلنا المراد بالصحيح الاصل
والتاء لانه فالتقدير ان ينقص نحو عود ومر لان ليس في آخره حرف صحيح مع انه يجز في آخره فان
له قوله اد حرف صحيح اى اى حقيقة او كما قبله من زائدة كتحذف له قوله لئلا يلزم نقص الاسم العرب وان كان باعتبار
الاسم فانهم يحذفون له قوله فلتا بقة الرفع بالوضع معنى انهما كازيدتا معا حذفتا معا له قوله المثل المشهور
اعرض علي بن آخر المنادى انا كان حرفا محمدا غير الى قبله من اصلية ترجم حرف واحد فظفر والمثل السائر كذا قال مولانا ابو البقاء
اول لما كان آخر المنادى حرفا محمدا غير الى كان كانه كلمة مستقلة بربها ولا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها ام تحذف
له قوله اللوب بالصحيح آه لتأويله من اليه لان الحرف الصحيح يكون اهليا غالبا ام تحذف خادمية.

قلنا الصحيح عام من ان يكون حقيقة او حكما والحق لا خير منها وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه
 صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصلالة فان قيل هذا ينقض بنحو فخرنا لان في آخره
 حرف صحيح ما قبله مدة مع انه لا يفتح الحرف الا خيرا قلنا المراد بلدة الزائدة وانه
 المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الاستاد والاضافي حذف الاسم
 الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العرض والظرف وان كان غير ذلك فحرف
 واحد لعدم موجبه الزائد وهو الالتي في حكم التانيث التانيث على
 الاكثر لان المحذوف والمفوض فيكون اخره كالوسط حكما فيقال يا حاربكس الراء ويا نحو
 يكون الواو والمطرقة قبلها ضمة ويا كروا ويا و متحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسماء
 في الاعراب البناء على الاستعمال الاول يجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حاربكس
 الراء لانه مناد مفرد معرفة والمناك المفرد المعرفة منه على الضمة فينبغي ان يبقى على
 الضمة ويا نجي بقلب الواو ياء وابد ال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف
 وما قبلها ضمة والواو اذا وقعت في الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها بالفتحة بالفتحة المناسبة
 الياء ويا كروا بقلب الواو الفاء بسبب انتفاء مانع الاعمال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقبل
 استعملوا صيغة النداء وهي يا خاضة لان يا أشهر من بين صيغ النداء في اولى النعمان
 المندوب والمندوب في اللغة ميت يبعك عليه احد ويعذ محاسنه ليعلم الناس

له قوله بالزة الزائدة لتبانه الى الذين غلبتها اكثر منها ١٢ تخذ ١٥ قوله من غير المركب الاستادى للاضافي لانه مضافا
 فتذكر ١٥ تخذ ١٥ قوله لعدم موجب المحذوف اي للحصول المقصود به التحقيق لعدم موجب المحذوف فافهم ١٢ تخذ ١٥ قوله
 كالوسط حكما آه فلا يغير عن حاله بل يبقى على حاله السابق ١٢ تخذ ١٥ قوله والواو آه اي الواو الاصلية يعني لا يكون بدلا من حرف
 آخر فلا يبدل كونه لانه بدل من الهزلة اذا صل كونه على ما في النفر ك فابل كما في موجب ولا يغير كالحركات فلا يبدل ولا يغير ١٢ تخذ
 ١٥ قوله وقد استعملوا صيغة النداء في الندوب آه قال مولانا معصام الدين لادج لا يراو والندوب في ما شاء مباحث الناذية
 والفصل بينه وبين مباحثه فلاولى ان في مبحث السنادى انتهى الحقول لو تابع من مبحث السنادى لنتوهم ان بحث مستقل
 الا الحق بالسنادى فيكون مواضع المبحث الوجوب خمسة لا اربعة وهو خلاف ما قرر عند اللغة فلهذا اورد في اشارة مباحث السنادى
 ولم يقل هذا استعملوا آه في الندوب مع كونه اخصر اشارة الى انها موضوعة للندوب لانها في الندوب ١٢ تخذ خاد صبه

الاعراب

على ان متى امر عظيم يعذر في البكاء ويشترك في التجمع عليه في الاصطلاح هو المتجمع
عليه وجودا وعدما بيا اودا فان قيل ان حكم المندوب يحكم التناكب المندوب المعرفة في
الاعراب البناء فالعامل عليهم عدم اندراجهم في التناكب فاجاب المص بقبوله واختص
اي امتاز المندوب عن التناكب بواحد حكمه اي المندوب في الاعراب البناء حكم التناكب
بشرط وقوعه على صوة قسم من اقسام التناكب فلا يرد عليه النكرة والزيادة الالف
في اخر لمة الصبي المطلوب في الندة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم
الالتباس بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام الجمع
فاجاب المص بقبوله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف في اخر لمة غلام
الى حرف كان حركة اخر المندوب من جنسه قلت واغلامك واغلامك ولا والهاء
في الوقف لحفظ اللفظ لا يندب بالاعراب المعروفة وليعذر النادر بسبب معرفة المندوب في الندة
فلا يقرأ وارجله اذ لا يتغير بهذا اللفظ منه وبخاصة امتنع وازيد الطويل لا يمتنع
الحاء الالف في اخر صفة المندوب وبخلافه فاليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة
المندوب ولا نه لما لحاق الالف بالخر ما اضيف اليه المندوب مع ان بين الالف والهاء الصيغة
بالذات الحاء والالف بلخر صفة المندوب بالطريق الاولى لا تحاها بالذات والآخر بدلها قولهم اجمعوا

١٥ قوله فان قيل آه اول هذا اعتراض من قبل باب ان يري منه كشيء ١٥ قوله فان قيل آه اول هذا
على جواز ندبة المضان الى المخاطب على خلاف المندوب فانه لا يجوز لاندب الا في اثنين في كلام واحد غير شبيهة او جمع عطف فلا يمتنع
يكون فاما حيا الى اخرج المندوب من المندوب وعدم جعله مندوب على ضرب من المندوب والتعويل كافي باجبال كذا قال ولا فاعرف ١٥ قوله
١٥ قوله ما غلامك وفي ندبة المخاطب من الالف والهاء اذا لم يصحها الضم كما قرر في كتاب العلم كمن في زيادة الواو كلام قال
١٥ قوله خلافه فاليونس مع موافقة الكوفيين كذا في الرضى وقال سيدي في كتابه في باب الالف والهاء التي تلحق المندوب بالان
فيخرج الالف فيقول وازيد المندوب وواجمي الشا حينا وندب المندوب ان في خطاه انتهى ١٥ قوله يدل على ان
مولانا عبد الرحمن اعلم ان الحاق الالف على اخر صفة المندوب في المثال على تقدير كون الالف في جملة مشددة بان كان احد هاء الالف
كما في الالف الموجودة في قول الحق هذا من الناس والعبارة هكذا بان كان احد هاء الالف في جملة مشددة فان مضان الالف
كانت مخففة فيكون الحاق الالف باخر المضان ايراسي اقول لا ينبغي على من ادعى مسكة فضلا عن الضم لا على من ادعى ان الالف
بدون المندوب والهاء والفاء في ذلك ترى دونه خطا والفاء لا ينبغي على السادة فاهم لا ينبغي على الجهد ان السادة فضل يوتي مشددا في الجهد

الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف باخرها اضعف اليه المنه وجواز الحاق
 الالف باخر صفة المنه لان الاتصال بين المضاع والمضاع اليه ان كان انقص الغنى لكنه
 اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في الغنى لكنه انقص اللفظ ^{منظر}
 اليه عند النسخ بحذف الالف لا المعاني واما قوله انجمت الشاميتيناه فساد لا اعتبارا ^{بالحذف}
 فحذف النداء للتخفيف لامع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثرند اذ مثل نداء العالم فلا
 يستبق اللفظ الى كونه متاء على تقدير حذف النداء والاشارة لانه بمنزلة اسم الجنس
 الابهام والمستغنى والمنه ^{لان} المطلوب في اخرها الزيادة وطول الكلام والحذف
 ينافيها والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف النداء اربعة احدها العلم سواء
 مع ابدال اليم المشددة نحو اللهم ادبغده نحو يوسف اعرض عن هذا وتاثيرها بالفتنة اتي
 الموصوف بكذا اللام نحو ايتها الرجل ادبغضوذي اللام نحو ايها الرجل فالتاثير بالفتنة
 المطلق الفتح نحو علام زيد افعل كذا واربعا الموصوف نحو من لاني الحسن احسن الي فان قيل ان
 قلتم ان حذف النداء لا يجوز مع اسم الجنس فانه القاعدة منقوضة بنحو اضعف ليراد انه منقوض

[illegible]

واما باعتبار مبتدأ الحملتين فالصغر قریبة والكبر بعبدة وبجانب النصب لغة في الشرط
 وجوز في التخصیض لان حرف الشرط وحرف التخصیض لا تدخلان الاعلى الفعل
 وجوبا وهما ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد تقرر فيما سبق
 ان الاسم المذكور اذ وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار والنصب هذه القاعدة
 منقوضة بخوازيه ذهب لان زيد اذ وقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعین في الرفع
 فاجاب المصنف بقوله وليس مثل زيد ذهب منه اي من باب اضم عاملة لان الشرط فيما
 اضم عاملة ان يكون المفسر ممكن التسلیط وليس الفعل ههنا ممكن التسلیط لان ذهب فعل
 لازم وهو لا يعمل بالنصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقدرا ذهب قلنا ان اذهب فعل
 مجزول وهو ايضا لا يعمل بالنصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقدرا ما سببا خبرا عن اذهب
 على صيغة للمعلوم او لا يلبس قلنا المبدأ بالناسبا يكون مراح في الفعل المذكور ولا نزاع
 مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم
 قلتم ان الاسم المذكور اذ وجد فيه القريبتان المصححان من الجانبين لكن القريبتان المصححتان
 للرفع اقوى من القريبتان المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة
 عن قولهم لا تاكل شيئا فقالوا في الزبر لانه من هذا القبيل مع انه تعین فيه الرفع فاجاب
 المصنف بقوله وكذا اكل شيئا فقالوا في الزبر لانه ليس من هذا القبيل اي من باب اضم عاملة
 التفسير لان الشرط فيما اضم عاملة ان يكون الفعل المفسر ممكن التسلیط وههنا ليس الفعل ممكن
 التسلیط لانه لو كان ممكن التسلیط لكان المعنى فقالوا اكل شيئا في الزبر فيلزم فساد المعنى

١٤ قوله بعد حرف الشرط لم يذكر هذا الشرط لان كان نصب اسم المخذر واجبا بعد ما لان الاشتغال بعد بالاشغاف في سائر الكلام
 بل عند الضرورة ١٥ قوله اعني اذهب على هيئة المعلوم آه فيكون تقديره زيدا يلبس الذباب او يلبس احد
 بالذباب به او اذ به احد ١٦ قوله ليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الذباب وهو فاعل وفي
 الثالث والثاني هو اكل ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول بالمهم
 فاعله ١٧ تخفف ١٨ قوله فالرفع واجب وانما لم نقل الاستثنا العلم بالابتداء كما قال الشارح العلم بملابسة طليان
 يجوز ان يكون مرفوعا بذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدور الكلام ١٩ تخفف خاميرة

لأن الزبدي محلا لفعول الجاد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن أفعالهم لبل
قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل
اللام في النفي ففيه اختيار النصب هذه القاعدة منقوصة بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدهم
كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية واقعة قبل اللام وهو فاجلدهم ان القراء انفقوا
برفع الزانية فتحلوا النجاة لخراج هذه الآية عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء

على غير المختار فقالوا نحو الزانية والزاني فاجلدهم كل واحد منهما مائة جلدة القاء بمعنى الشرط
اي مرتبطة بمعنى الشرط عند المبدوء لان اللام في الزانية لام صوتية مبتدأة متضمنة لمعنى الشرط
وزانية صلتها القاء في فاجلدهم فاء جزائية ومثل هذه القاء يمنع على بعدها فاقولها فلا يكون
محكم التسليط والشرط في ما اضر عاملا ان يكون الفعل المفسر محكم التسليط وحلتا عند سبويه
لان الزانية مبتدأة محذوفة للمضار وهو الحكم وخبر ايضا محذوف وهو فيما يستل عليه عليكم
فيكون التقديم وحكم الزانية والزاني فيما يستل عليه عليكم وقوله فاجلدهم وجملة ثالثة اوردت
لبیان الحكم الموعود بجزء احدها لاجل ان لا يعمل بجزء جملة اخرى فلا يكون محكم التسليط

ولان الزبدي قال المحافظ يمكن رد ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التأخير كما أنهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول
انما يريد ما قاله الاستاذ لو كان في الزبدي تعلقا بفعلوا وان كان صفة لشئ فلا كما لا يخفى نعم برعليه ان على هذا يلزم ان يكون في
صحائف اعمالهم على قبل انما لهم ثم على قاعدتهم وهي انه اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ متقيد بتقيد يكون تعقيده بذلك التقيد قبل
تعلقه بهذا ممنوع وهذا المنع من استاذ الاستاذ العلامة اسكنه الله بجانح دار السلام ناقلا من صاحب المدارك ما قال قال
الناظرين على التعدير الذي ذكرنا ان ليس المقصود من الآية الكريمة هذا لى وان كان معنى متقيا فلعلة غفل عن احد ما ذكرنا
والا فاستعانة المعنى بعبد جدد افافهم ومن ينظر ويريد ان يتخذ قوله منقوصة بقوله تعالى فيما ان الاشتغال
بالضمير او المتعلق وكلاهما منقودان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزاني والمتعلق بحسب
ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال او المراد بالضمير هم من ان يكون حقيقة او
حكما ونظرا كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزاني المتعدين عليه في الذكر كما ان نظرها عبارة عنها ويمكن
ادخاله في الثانية باعتبار التقدير اللغوي بل المعنوي ولهذا اضعيف الى ضميرها وان تأملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق
فلا يخفى عليك ههنا شئ من تحفه خاوميه -

وأطرق كز الاله اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف
 بقوله وقد اى حذف حرف النداء مع اسم الجنس مثل هذا التركيب اصح ليل وافتد
 مخني وأطرق كز او قد يحذف المتاد لقيام قرينة جواز اى حذف فاجازوا نحو لا
 يا اسجد واذا القرينة عليه دخول حرف النداء لا يخلو الا على الهمزة فها هنا دخل
 على الفعل فعلم ان المتاد محذوف واعني القوم وهو لاء فيكون التقدير الايا يقوم
 اسجد واو الثالث ما ضم عامله اى الثالث من المواضع الاربع المذكورة في التوجيه
 فيه حذف الفعل لئلا يصيب المفعول بالحد الوجع القياسى ما اى كل مفعول به اضم عامله
 قد عامله الناصب على شرطية التفسير اى على شرط تفسير العامل فيما بعده الشرطية
 بمعنى الشرط واضافة الشرط الى التفسير بيانىة فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث
 ما ضم عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فها هنا الحد واجب لئلا يلزم جمع
 المفسر والمفسر فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اى عبارة عن المفعول به وعن الفاعل المطلق
 فعلى الاول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل فعلى الثانى لا يكون التعريف مانعا عن
 دخول الغير فيه لانه دخل فيه المفعول فيه فى نحو هذا التركيب يوم الجمعة صحت فيه
 قلنا ان كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازا من قبيل
 العام واردة الخاص هو كل اسم بعده فعلا او شبهه مشتغل عنه اى فادغم كذا وحذف
 منها عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب تسليطها بال فعل ضمير ذلك الاسم
 او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره بحيث لو سلط مجرد رفع
 له قوله لا اسجد فانما كان الابتناف اما اذا كان بالنسبة فلا يكون مما نحن فيه بل يكون مع مركبا من ان الناصبة
 المصدية والنافية وللهما دافعا مضارعا سقطت بانه وعلى الاول لا حزن تنبيهه وما حزن فلهما دافعا مضارعا
 فخذله قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب الفاعل لم يغير العامل بهنا بل الفعل بعد المنصوب بهيل فيه وفى ضميره لوجه
 تسليط عليه والا فالعامل فيه ما يدل على الفعل الذى يهدد ويسد سده ففى زيد امرت به جازت المفهوم من مررت من غير
 تقدير ومرت يسد سده فخذله قوله الشرطية بمعنى الشرط ويحتمل ان يكون فعيلة بمعنى مفعول التاء المنقلبة من الضميمة
 الى الاسمية اول التانيث بجعلها منقولة من الجارى الى موصوف محذوف هو العلة كذا قال مولانا نور الحق فخذله واو ميم

هذا الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي الفعل أو شبهه أو مناسبة في التوافق
واللزوم لنصبه على المفعولية فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لفراد لا يخرج
منه ما اضمر عامله في نحو زيد أمره ضربه زيد أنت ضارب له لأنه ليس بعده فعل أو شبهه
قلنا معنى البعدية أن يكون الفعل أو شبهه جزءاً واقعاً من الكلام الواقع بعده فاضمر
عامله لأنه يليه فإن قيل المشتغل لا يخلو ما بمعنى الفراغ أو بمعنى التسليط فاعمل الأول
تعديته بفعل لا بالباء وعلى الثاني يصح تعديته بالباء لا بفعل قلنا ههنا مشتغل واحد
مذكور الآخر مقدر فالله كور بمعنى الفراغ متعد بفعل والمقدّر بمعنى التسليط متعد بالباء فإن قيل
هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخوله مبتدأ في مثل زيد ضربه لا زبده
فعل مشتغل عنه بضمير وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط في ما اضمر عامله أن يكون مانعاً عن عمل
الفعلانية مجرد اشتغال بالضمير المانع من عمل ضربه في زيد ليس مجرد اشتغال بالضمير بل مانعاً عن
عمل العامل المفعول عنه الرفع بالابتداءية فإن قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير
لأنه دخوله خبر كان في مثل زيد كنت أباه لا زبده فعل مشتغل عنه بضمير ولو سلط عليه

١٤ قوله مشتغلان آء أقول لا مانع من أن يقال الاستغناء لا يجوز عند من قالوا بانها متعلقان بمتشغل المذكور ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والجهالة لأن يعلق عنه به باعتبار تعيينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الأصل اعني التسليط كما اشار في شرح الية
بقوله وما حاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالفعل في ضمير ذلك الاسم وتعلقه فاعمل الفعل فيه قال ملا انحصار قوله عنه متعلق
بالمشتغل معنى تعيينه معنى الفراغ والأعراض ويستعمل الاشتغال بمعنى الأعراض لتعلق الجوز والثاني به انتهى فافهم ولا تكن من أهل الجهل
١٥ قوله فان قيل هذا الشرط لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخل فيه ابتداء آء أقول لا مانع من أن يقال الاستغناء لا يجوز عند من قالوا بانها متعلقان بمتشغل المذكور ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والجهالة لأن يعلق عنه به باعتبار تعيينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الأصل اعني التسليط كما اشار في شرح الية
بقوله وما حاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالفعل في ضمير ذلك الاسم وتعلقه فاعمل الفعل فيه قال ملا انحصار قوله عنه متعلق
بالمشتغل معنى تعيينه معنى الفراغ والأعراض ويستعمل الاشتغال بمعنى الأعراض لتعلق الجوز والثاني به انتهى فافهم ولا تكن من أهل الجهل
١٥ قوله فان قيل هذا الشرط لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخل فيه ابتداء آء أقول لا مانع من أن يقال الاستغناء لا يجوز عند من قالوا بانها متعلقان بمتشغل المذكور ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والجهالة لأن يعلق عنه به باعتبار تعيينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الأصل اعني التسليط كما اشار في شرح الية
بقوله وما حاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالفعل في ضمير ذلك الاسم وتعلقه فاعمل الفعل فيه قال ملا انحصار قوله عنه متعلق
بالمشتغل معنى تعيينه معنى الفراغ والأعراض ويستعمل الاشتغال بمعنى الأعراض لتعلق الجوز والثاني به انتهى فافهم ولا تكن من أهل الجهل

لنصبه مع انه ليس ما ضم عامله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية
وهي على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المثال التوضيح يحصل بمثال
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المشكلات
وفي هذه المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه
والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المراد والثالث اشتغال الفعل
بالمعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط
باعتبار اللازم نحو زيد اضربه هذه امثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه
وزيد امرت به هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المراد اي جاز
لان من زبعد تعديته بالباء مراد فليجأ وزت وزيد اضربه علامة هذا مثال للفعل
المشتغل بالمعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الفاعل يستلزم
لا هانة سيده وزيد اجبت عليه هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه
باعتبار اللازم اعني لا بست لان حبس ^{الشيء} على الشيء يستلزم ملازمة المحبوس عليه
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمير يفسره ما بعده اي ضربت وجاء وزت
واهنت لا بست اعلم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير خمسة
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يسكن فيه الامر ان فقال يختار فيه الرفع لا البتة
عند عدم قرينة خلافه فاز قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختياره قلنا
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المزعومة لا المصححة يعنى ان قرينتي الصحة وان
وجد تأمن الجائز لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب
كأن زيد اضربه فان تخرج زيد من العامل للفظ قرينة مصححة للرفع ووجود
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة
التي قلنا في مظان الاضمار اي الاسم الواقع في موضع يظن في باري النظر ان من سئل الاضمار على شريطة التفسير ان كان
في الواقع كذا قال لا في الحقيقة ما تحفه خاومين

المصححة للنصب أي من السلامة عن الحذف وأعند وجود قرينة أقوى منها وأيضا
يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرحجة من الجانبين لكن القرينة
المرحجة للرفع أقوى من القرينة المرحجة للنصب ^{بعض} كما أن قرينتي المصححة موجبتان
من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى
من القرينة المرحجة للنصب كما أي أما الدخلة على ذلك الاسم المذكور مع
غير الطلب نحو لقيت القوم أما زيد فأكرمه فتحذف زيد عن العامل اللفظ قرينة مصححة
للرفع ووجوبه صلاحيّة التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول أمّا قرينة
مرحجة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرحة للنصب لأن كلمة أمّا تدخل في
على الاسم غالباً وأيضا تأكيداً بالسلامة عن الحذف وإذا المفاجأة فخرجت فإذا
زيد يضربه عمر فتحذف زيدا قرينة مصححة للنصب ودخول إذا قرينة مرحة
للرفع والعطف أمّا قرينة مرحة للنصب لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى
من القرينة المرحجة للنصب لأن المفاجأة لا تدخل في المبتدأ غالباً وأيضا
تأكيداً بالسلامة عن الحذف فإن قيل لهم بنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظرف بحيث
أن المبتدأ لازم بعد إذا المفاجأة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غلبة وقوعه
بعدها ويختار النصب بالعطف على الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على
جملة فعلية للتناسب في رعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في
كونها فعليتين نحو خرجت فزيد الفينة وبعد نحو النفي وأيضا يختار النصب في هذا
الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربة الاستفهام نحو ما زيدا ضربة

سأله قوله كما أنه قال في ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والمقتضى والدعاء وغيره وأما الحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء
فكيف أطلق الطلب قبل شرط الأمر فالله على شرطه التفسير أن يوضح تليط الفسر على ما قبله وغيره والنهي والدعاء يتبع تليطها على
ما قبلها لتعنيها صدر الكلام فلا يكون غير ما من هذا الباب فلا حاجة إلى التقييد بأن قيل لو قال لا تأم مع الخبر لأن أخضر فما وجه الإطلاق
قيل لأن في قوله غير الطلب إشارة إلى أن استفهام الزجر في اختيار النصب لأن المعنى الزجر في اختيار النصب بعد ما هو
الطلب حيث يجوز في الرفع وقوع الطلب خبر المبتدأ وهذا المعنى مستقيم بهنا أي في غير الطلب فليغير الرفع كذا في غاية التحقيق ما تحف

قوله اذا الشرطية عند سببها الاخش خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة نصب لوقوع المحظنين
بعده على السواء خلافا للمهر وفي ان يجب بعده الفعلية فيجب النصب بعده **قوله** لا هي مواقع الفعل فان قلت كونها مواقع
لفعل لا واجب اختيار النصب لحوال ان يرتفع بالفعل المقد الذي هو لازم هذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد قتل اذا قتل زيد
ولهذا جازي البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات تخصيص فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الادلة
مطابقة المحسنة بالصيغة المنسوبة فافهم **قوله** والاشياء لا يقع خبر آه **قوله** لا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي
معمولة بغير انتهاء **قوله** لا عند خوف آه **قوله** لا عند حقيقة النصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصب اذا تعذر
عن اللبس واجب **قوله** لا شئ اناكل شئ خلفناه بقدر اى خلفنا كل موجود من الممكنات مقدر على وجه الصلوة او بعد
مكتوب في هذول فكل بالنصب الواجب باجماع القرلة السببية المختارة عند الكونية والرفع وان كان محتملا عند البصرية على
نحو زيد ضربته الالة قرلة شاذة موجهة لكل الفعلية صفة لكل اوشى ومفهومه انه من الاشياء عالم بمجئته فليس بقدر وهذا المضعف
عند المحسنيين والبيان في متالبة المنطوق نحو قوله تعالى من كل شئ وحاصل كل شئ الى غير ذلك ثبت ان فعل العبد الاختيارى كلفته
وقد ردت تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل لعل انه يخلق العبد وقدرته وحده كما قال المحسنة فذلهم الله تعالى **قوله** اى

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون مابعدة قريبا صفة له وما بعد بعيد خبر له على هذا
التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فهنا اختيار النصب لجهة النصب خالصة عن احتمال المعنى
الفاسد في جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد هو الكلام على طريقه خال عن احتمال المعنى الفاسد
اولى من جهة على طريقه احتمال المعنى الفاسد لئلا يكون في مثل زيد قام عمر الكرمته
والمراد بمنزلة هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على جملة
اخرى ذات وجهين اى اسمية باعتبار المبتدأ و فعلية باعتبار الخبر فاعطف على الكبرى
يقضي الرفع العطف على الصغر يقتضى النصب ولا تجزى لاحد مما على الاخر فان قيل العطف
على الصغر لا يصح لان الصغر مشتق على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في العطف قلنا الضمير
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فهنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقديرا فيكون التقدير فيه
قام وعمر الكرمته عنده اوفى دارة فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة
عن الخلل مرجح للرفع قلنا السلامة عن الخلل معارض لغير المعطوف عليه فان قيل
لا تفاوت بين الصغر والكبرى في القرب والبعد بل للكبر ايفى غير مفصولة قلنا
عدم التفاوت بين الصغر والكبرى في القرب البعد باعتبار منتهى الجملتين

قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوم كرم بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو هذا المعنى في
الافعال الاختيارية للعباد وقال مولانا الباقا في ان هذا الوجه صحيح لان الواجب صفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوق لله
تعالى انتهى اقول اعلم ان الشئ عند اهل السنة والجماعة قد يحكي معنى شاعراى مريد طلق على الواجب غير كما قال الله تعالى تعالى على شئى
الكبرية شهادة وقد يحكى معنى شئى جبره حيث لا يطلق على الواجب صفاته كما قال الله تعالى ان الله على شئى قدير فاعلم ان
يكون الشئ ههنا بالمعنى الثاني فان رفع ما قال مولانا المذكور فافهم ان قوله عدم التفاوت بين الصغر والكبرى لا يحصل باوجه
المريض المتقين من ان السطون عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالتطاول اسميتها والنصب بالنظر الى
فعليتها والسطون عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير غيره
اوفى دارة قال العلامة السبكي ان في التطويل لا يخفى على المنصف لطفه بالوجه ودقته فان ذيل عنه الوجهين على كثير من القول فان
قال ذلك البعض بانه لا يرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الخلل مرجح الى الرفع لانها غير محال في اعتبارها كانت
القرينة على المنهون ظاهرة وكان معنى الكلام متعبا الى ان يفتى على استحسان الحديث لانها كثيرة المعنى تعطين السند وكان من معناه الكلام محال فانه

والشرط في الضم ما لم يكن الفعل المفسر مكن التسليط ولا أي وان لم يكن الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط كما هو مذهب المتبرد او لم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فاختار النصب
واختار النصب بطلابا اتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان
والرابع التحذير وهو اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعية عنه في الاصطلاح هو
أي كإسم عمل فيه النصب على الفعولية بتقدير ان تحذيرا لما بعد فنصب تحذيرا ابتداء على انه
مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذر رأي حذر ذلك المفعول تحذير لما بعد او بناء على انه
مفعوله لفعل محذوف وهو ذكر أي كذا ذلك المفعول تحذير لما بعد فان قيل ان جملة مفعول على
لا يصح ان هو اجماع لا التحذير وهو صفة الوصف والمفعول ذات مع الوصف فحينئذ يلزم حمل الذات
مع الوصف على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضمير اجماع التحذير الاصطلاح لا التحذير
اللفظ بطريق الاستخدام ولا استخدام ان يكون للفظ معنيان احدهما اريد عن ذكر الصفة والثاني
اريد حين ارجاع الضمير اليه لاشارة التحذير معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاح لا واما
عن الذكر المصريح والثناء عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن حواله الغير
لانه دخرا فيه الضمير المستكن في ان لا ينافي مع مفعول بتقدير ان قلنا المراد بالمفعول مفعول
النصب هذه الضمير مفعول لرفع او ذكر المحذره مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذره
منه مكررا على صيغة الفاعل عطف على مفعول فعل هذا يلزم عطف الجملة على المفعول وهو لا يجوز
قلنا ان قوله او ذكر المحذره منه مكررا على صيغة الفاعل عطف على حذرا او ذكر المقدر

قلنا قولنا التحذير لغوي بغير الاستخدام آه اول كلامهم حال من الناقشة لان التحذير ان كان مصدرا في الاصل
لكن صار طائفي اصطلاحا لهذا النوع من القول براد مصدرا في القول والاسم في كلامهم كيف ومن اين علم ان المراد
من التحذير المذكور معنى لغوي وبدون شيء آخر فخال ولا يمكن من اهل فني لا تحفه قلنا قوله مفعول النصب فيه مساوي
والمراد اسم عمل فيه النصب بالفعولية لا تحفه قلنا قوله فان قيل ان قوله او ذكر المحذره مكررا آه اول هذا فاقترع على صيغة
المجهول كما هو المشهور على السنة القول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو ما منصوب عطف
على تحذير ما يجعلها او يقيته اي وقت تحذير ما بعد او وقت ذكر المحذره مكررا او مرفوع عطف على قوله
مفعول اي هو المحذره المذكور مكررا من قبل جروظيفه قد بد لا تحفه -

فان قيل ان عطفه على هذا و ذكر المقدر لا يجوز ايضا لان في خبر راجع الى المعطوف لا راجع
الى المعطوف قلنا ههنا ايضا ضمير راجع الى المعطوف لكن وضع الظاهر موضع الضمير
على ان المراد بالمعول المحذره لا المحذره فان قيل ان ايراد كلمة اذ في التعريف مستنكر
لا بكلمة او للتشكيك وهو ينافي في التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك لان
التحذير على قسمين احدهما محذره الاخر محذره ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا فالنظم
فيه ذكر المحذره منه ليقاطع المخاطب والتحذير اذا كان محذرا من شرطه فيه تكرار المحذره منه ليقاطع
المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذرا من المحذره منه لا يخلو اما اسم صريح او اسم تأنيدي
فان كان اسما صريحا فلذا ذكر طريقان الاول ومن و ان كان اسما تأنيديا فلذا ذكر طريقا ثانيا
ومن و تقطع من مثل اناك والاسد هذا افعال تقسيم كان التحذير فيه محذرا والمحذره منه اسما
صريحا من كورا بالواو وتقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم تحذف نفسك
من اجزاء المعطوف والكيف بنفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من
الاسد والاسد ثم تحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه والكيف بالاسد في اجزاء المعطوف
فصا اتق نفسك والاسد ثم حذف اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها
انما اوردت للفصل بين ضميرى الفاعل والمفعول الراجعين الى شئ واحد هو المخاطب
فيكون الاسد ثم المتصل بدل بالمتصل فصا اناك والاسد و اناك وان تحذف ههنا مثال
لما كان التحذير فيه محذرا والمحذره منه اسم تأنيدي فذكر بالواو فان قيل ان دال المصنفين
ان يورد والامثلة على طبق المشكلات فالظاهر ان الاول مثال للعلم الثاني مثال للقسم
الثالث فالاول مستقيم الثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول ان الشرط في القسم الثاني ان يكون
الاول من جنس الثاني او من جنس الثالث وكثير في كلام الفصحاء ما يلبسوا له تعالى ولا يقطع منهم انما او كقولهم
اعلم ان قوله رسول تناول لغير تقدير ايضا غريب في جواب من يقول من اضرب فبقوله بتقدير اتق يخرج عن مثله فان زيدا
في المثال المذكور وان كان مسمولا لكنه ليس بتقدير اتق بل هو مسمول بتقدير اضرب وقوله تحذير اما بهد احذر من مثل زيدا
في جواب من يقول اتق فان مسمول بتقدير اتق لكن لا تحذير اما بهد فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكره فقل قاتل البلهة
وانما وجب حذف فعله لعدم الفرض بملغ الفاعل ووجه القرينة الدالة عليه ذكرنا في البراق ١٢ تحذف

التحذیر محذرا منه وهما التحذیر محذرا والثاني ان الشوط في القسم الثاني تكرار المحذ
 منه وهما ليس تكرار المحذ منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير
 فان قيل ايراد المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد
 الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة بحيث ان الاول مثال القسم الثاني
 فيه محذرا والمحذ منه اسما صريحا كورا بالواو والثاني مثال القسم الثاني التحذير فيه محذرا
 والمحذ منه اسما تابليا كورا بالواو فان قيل عطف اسد على اياك لا يصح لان القاعدة
 هي ان عامر المعطوف عليه مقدور للمعطوف فيكون التقدير اتي نفسك من اسد اتي الاسد من نفسك
 واتقاء الاسد من النفس فتعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء
 النفس من الاسد الطريق الطريق هذا مثال القسم الثاني التحذير فيه محذرا منه ويكون
 مكررا اي اتي الطريق فان قيل ان تقدير اتي في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل
 لازم والفعل لازم لا يعمل للنصب بالمفعولية وتقدير يبعد في النوع الثاني غير مستقيم
 لان معه المثال الثاني على اتقاء النفس عن الطريق لا على تبعية الطريق عن النفس

قلنا قلنا ان تقديره اقول قال سيبويه في كتابه في باب ما جرى من على الامر والتحذير وذلك فذلك اذ كنت تحذرا
 اياك كما كنت اياك فابعد اياك اتي وما شبه ذلك من ذلك ان تقول نفسك يا فلان اتي نفسك
 الا ان هذا مجرزة في اظهار ما اضمرت ولكن ذكرته لانه لا يطرأ ضمارة من ذلك ايضا فذلك اياك الاسد اياي والشركاء
 قال اياك فالتعريف والاسد كان قال اياي لا يتعين والشركاء يتعين والاسد والشركاء مثل اياي وان يحذف احدكم لانه
 دخل اياك اياي ويايه او يخذفهم لانه ان بعضهم يقال لرايك فيقول اياي كان قال اياي اخذوا حذروا حذروا الفاعل من اياك
 لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدل من الجلس انتهى كلامه الشريف في هذا يدل على خلاف ما قال الاستاذ اياي نادى
 باعلى نادى على انه لا حاجة الى ما قال الاستاذ من نداء النفس اعلم انه يستنبط من هذا الكلام مشيئة في رتبة اهلها الاتبع اذن
 داعية في القرون الخالية وهي ان تجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الراجعين لشئ واحد فاما ان احدهما مستند
 بل منفصل فتدبر لا تخف قلنا على تبعية آه اقول قال الاستاذ فيهما آفاقا ان اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة
 راجع الى اتقاء النفس من الاسد فمن اين جلد المانع من ان يقال ان تبعية الطريق عن النفس في الحقيقة راجع الى
 اتقاء النفس عن الطريق فافهم وكن الهادي للطريق في تحفة خادمية

فالحق في الجواز ان يقال هو ممول تقدير بعيد وائق فيقدر ريقه في جميع افراد النوع
 الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك ويقدر اتي في بعض افراد النوع
 الثاني نحو الطريق الطريق **فان قيل** ان التقدير اتي في النوع الثاني غير مستقيم لان
 فعل لازم والفعل للارز لا يعمل بالنصب بالمفعولية قلنا ان تقدير اتي في بعض افراد النوع
 الثاني من باب حذف الایصال **فان قيل** ينبغي ان يكون تقدير اتي في النوع الاول
 ايضاً من باب حذف الایصال قلنا ان حذف الایصال سماعي لا قياس فلا يقاس
 عليه غيره فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط
 في النوع الثاني ان يكون التحذير محذراً ونفسك محذراً محذره قلنا ان معنى
 نفسك هكذا بعيد نفسك مما يوزيك من التجب والتكر فان قيل هذا الجواز غير لازم
 للاعتراض بنفسك على هذا التقدير ايضاً محذره قلنا ان النفس ان كان محذراً
 في الحقيقة لكنه محذره باعتبار الارز وهو التجب والتكر **فان قيل** تعريف التحذير
 لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد
 لانه خارج عن القسمين اماخر وجهه عن القسم الاول فلان الشرط في النوع الاول
 ان يكون التحذير محذراً والاسد محذره واماخر وجهه عن القسم الثاني فلان الشرط
 في القسم الثاني تكرار المحذره ومنه ليس تكرار المحذره قلنا ان كان الاسد
 خارجاً عنه فلاضير فيه لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتواب خارجة عن المحدود
 بدليل ذكرها فيما بعد وتقول اياك من الاسد هذا امثال لما كان التحذير فيه
 محذراً ويكون المحذره اسماً صريحاً مذكوراً بمن ومن ان تحذف هذه امثال لما كان
 التحذير فيه محذراً ويكون المحذره اسماً تالياً ولياً مذكوراً بمن واياك وان تحذف
 بتقدير من هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره اسماً تالياً ولياً
 مذكوراً بتقدير من واما قيد من فيه لان من من الحروف الجارة وحذف الحرف الجارة مع ان
 قياساً لان موصولة الحرف ما بعد حاصله والظهور في الجملة تأذي معنى المفرد فحذفه من
 للتخفيف ولا نقول اياك الاسد امتناع تقدير من مع الاسم الصريح فان قيل

ينبغي ان يكون هذا تقدير العاطف قلنا خذ الحر والحجارة مع أن وأن قياسا نفيها
 مثلك كثير وخذ فخر العطف لم يثبت الا نادرا فلما لم يمكن الجمع على الشاذ الكثير لم يمكن حمله
 على النادر بالطريق الا على المفعول فيه هو ما فعل فيه فعلمنا كونه المذكور اعم
 من ان يكون مطابقة او تضمتا والفعال اعم من يكون لفظا او تقديرا حقيقة كان
 شبه الفعل فان المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من
 النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس بالحدث فكيف يصح قوله ما فعل فيه
 فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان
 المراد بالفعل لفعل بالمعنى اللغوي فلا يكون التعريف جامعاً لافرادة لانه يخرج منه
 المفعول فيه في مثل ضريت يوم الجمعة لان الحدث غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من
 ان يكون مطابقة نحو ضري يوم الجمعة اذ في ضمن الفعل نحو ضريت يوم الجمعة فان
 قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافرادة لانه يخرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة
 صحت في لانه الحدث لو يكن مذكور فيه اصلا اى لا مطابقة كما هو الظاهر في ضمن
 الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن
 لفظا لكنه تقدير فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافرادة لانه يخرج منه المفعول فيه
 في مثل ناضرب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم
 من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لم يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

لقد لم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اؤثركم ليحكم قلتم قلنا اي وقلت كذا في
 الرضى ١٢ اخذ قلنا قوله للمفعول فيه في ثلاث احتمالات الاول ان يكون مبتدأ خبر مقدم اى ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون
 خبر مبتدأ باعتبار الضمان للحدث اى هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ اذا فعل فيه فعل مذكور آه خبر وقال بعض
 الا فاضل في بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشئ بما يصاد به في المعرفة والجهالة اذ يعرف من المفعول فيه فاضل فيه بالعكس
 قلنا هذا من تعريف افعالا بلفظ مراد اعم من ان يكون ذلك جائز عند اهل التحقيق كتحريف الوجه بالكون انتهى ١٣ اخذ قلنا
 لان الحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث
 والقابل للذكر ليس بالحدث فما سمي القول ان الحدث غير مذكور عند اهل التحقيق القائم لفصل المرام ١٤ تحف

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل
 شهد يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل مذکور وهو الشهود فان الشهود
 يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيدا بحيثية مراد وفي التعريف وهو المفعول
 فيه اسم مانع فانه فعل مذکور من حيث انه فعل فيه فعل مذکور لا من حيث انه وقع عليه
 فعلم مذکور وذکر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعلم مذکور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذکور فان
 قيل لما كان قيدا بحيثية مراد في التعريف فذکر مذکور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذکر
 مذکور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان شي نصبه تقدير في اذ التلطف بما في
 الخبر في المفعول فيه ظروف الزمان كلها تقبل ذلك اقل في الزمان المبهم فلان الزمان
 المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل
 بالذات فكذلك اقل أي الزمان المبهم يوصل لفعل بالذات بلا واسطة في وأما
 الزمان المحدود فيحمل على الزمان المبهم لا شدة الكمال في الذات وهو الزمانية وظروف المكان
 ان كان مبهما قيدا لك أي تقدير في لا المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لا شدة الكمال
 في الوصف وهو لا يهائم والآي وان لم يكن مبهما بل هو محدود فلا أي لا يقبل تقدير في
 لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكه الا ذاتا ولا وصفا ونظر المبهم

له قوله فذكر مذکور بلا فائدة لانه لا حاجة اليه الا لخراج مثل يوم الجمعة يوم فاذا اعتبر بحيثية خرج مثل هذا المثال من هذه
 بحيثية فلا يحتاج الى قوله فذكر مذکور قال استاذنا استاذ اقول بهذا ان كان قيدا بحيثية قبل الفصل وان كان قيدا لظاهر وهو
 الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فثبت عدم الفائدة الى قوله فذكر بلا فائدة وانه لا يكتب عدم الفائدة الى
 النامي في تعريف الحيوان لان ما يخرج يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للعالي مقدم للسافل وهذا كما ترى فانهم اعلم ان قوله
 باصل في فضل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم مانع فانه فعل فقولنا فذكر خرج بعينه مثله لا يخفى
 ٥٤ قوله اما في الزمان المبهم هو الاحاطة بحصر سواد كان معرفة او ككرة كمين واما ان ١٢ تحفة خادمية ٥٥ قوله
 واما الزمان المحدود وهو النهاية بحصر سواد كان معرفة او ككرة كمين وليدة وشهر رمضان وغيره ١٣ تحفة خادمية ٥٥
 قوله لان المكان المبهم اعلم ان في تفسير المكان المبهم اقول شتي والتفسير يفيض الى التويل لللفظ والاعتناء عند الرضى ما سر
 في الزمان من ان الاحاطة بحصره فيخرج من القادر المسودة كفرسخ وميل لا خلا في اتصافها على الظرفية ١٤ تحفة

بأنه

من المكان بالجمادات الست فان أمان زيد مثلاً يتناول الجميع ما يقابل وجهه الانقطاع الأرض
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند وكذا ودون وسواها ليست من الجمادات الست
 الست مع انها يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى شتمهما
 لاعامهما وما يشابههما في الابهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان نه محدود
 مع انه يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اي كذا المحمول على المبحر
 المفسر بالجمادات الست لفظ المكان لكثرة في الاستعمال مثل الجمادات الست فان قيل
 القاعدة منقوضة بما وقع بعد خلّت كما في دخلت الدار ان الدار محدود مع انه
 يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد خلّت اي حل على المفسر بالجمادات
 الست ما وقع بعد خلّت لكثرة في الاستعمال مثل الجمادات الست لا بهام على الاصح نقول
 على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح انما بعد خلّت مفعول
 لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلّت مفعول فيه والاصح فيه كرفي لكنه عند
 لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه قوعه بعد تمام الفعل بالمفعول
 وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ان
 الدخول فعل لازم والفعل لازم لا يعمل للنصب في المفعول فبعم انه مفعول فيه لا مفعول
 فان قيل ان بعضاً من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لو قوعه
 فيه يصح ان ينسب الى المكان الذي شامله وتغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار السر
 كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفعول
 النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفعول الدخول هو النقل
 من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة
 في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

قلنا قلنا آه اول ان تاملت اولي تاملت ابن الجواب من الامر من قال ولا تاملت من كان النقل لا مفعول به معناه هذا
 المفعول من غير احتياج الى مفعول به فصح ان نقل مفعول فيه فانهم انهم اول نقل ان يقول بان المعنى لا معنى المفعول به لا المفعول فيه
 ولعلنا اشار اليه بقوله فانهم كقوله قلنا قلنا هذا الحكم آه قلنا ان يقول قواعد الفن كلية والتفصيل من غير سند من يوثق ولا يصح
 على انه يصح ذلك في وقت الباب وقت الدار المحقق خاد ميه

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب جوده فعله مذکور
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدرا ناديبا في
 جواب من قال ضربت زيد افعوله مذکور احتراز عن التائب في هذا التركيب اعجبني
 التاديب في زفعله غير مذکور فان قيل لا نسلم ان فعله غير مذکور بل هو مذکور في الجملة كما
 في ضربت زيد اقلنا المراد بالمدكور المدكور معه فان قيل ان فعله ايضا مذکور معه
 كما في ضربت تاديبا قلنا المراد بالمدكور مدكور معه ما وقع فعله معه في التركيب الذي وقع هو
 فيه فان قيل نوقض بمثل اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله لان فعله وقع معه
 في التركيب الذي وقع هو فيه قلنا المراد بذكره معه ايراده معك لا يراى الا ترفيه مثل
 ضربته تاديبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعلم مذکور وهو الضرب فعدت عن المحرر جينا
 هذا مثال لما فعل بسبب جوده فعل مذکور وهو القعود خلافا للزجاج فان قيل
 ان خلافا مفعول مطلق والشرط في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتقا
 عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذي اشتمل معناه عليه قلنا الفعل
 اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقدير او يكون التقدير
 القائل بكون المفعول له معمول مستقلا غير داخل في المفعول المطلق بخلاف خلافا
 للزجاج فانه عند مصدر فان قيل الشرط في المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور
 مشتقا عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء ومعنى شتم على الضرب لا على التاديب
 ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن قلنا الاشتغال اعم من ان يكون صريحا
 او تائيدا وههنا وان لم يكن صريحا لكنه تأييدا اذ المعنى عندنا في المثالين المذكورين
 ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جينا او قعودا
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مصدرية مجازاً باعتبار المضاعف أي ضربته ضرباً تأديباً قدت عن الحر بقعوده
 ونقول عن قول الزجاجة بان صحة تأويل نوع بنوع آخر لا يخرج الشيء عن حقيقة
 الا ترى انه يصح تأويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج عن حقيقة شرط نفسه تقدير
 اللام لان التلطف باللام يوجب الجرح في المفعول له فان قيل كان اللام للتعليل
 كذلك بمن والباء وفي التعليل فلم خص تقدير اللام بالذكر مثال من كافي قوله تعالى
 لَوْ اَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمِثَالُ الْبَاءِ
 كافي قوله تعالى فَيُظْلِمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ وَمِثَالُ فِي كافي قوله عليه
 السلام ان امرأة دخلت النار في هرة قلنا ان اللام غالبية تعليلات الافعال وتقدير
 من والباء وفي ليس غالباً في تعليلات الافعال فلا يقدروا فاما يجوز حذفها اذا
 كان فعلاً اي حدثاً لا عيناً احتزبه عن نحو جئتكَ للسمن لفاعل لفعل لمحل به أي
 يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحد احتزبه عن نحو جئتكَ لمجئتك اي
 ومكاناً في الوجود اي يكون زمان احدها بعينه زمان الاخر او جزء من زمان الاخر
 احتزبه عن نحو اكتمتكَ اليوم بوعدك بذلك امس لان المفعول له عند وجوه الشرائط
 يشبه بالمفعول المطلق واليومي هو الفاعل بالذات فكذلك اليه فتعلق به الفاعل بلا وسطة
 تعلق المصدة به فان قيل ما الوجه للصنف حيث لم يكتف بأرجاع الضمير المستتر
 في يجوز الى تقدير اللام مع انه ادل على المقصود واخص في خير الكلام ما قل ودل وذكر
 حذفها قلنا التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية والخذ اسقاط مطلقاً سواء كان مع
 قوله تأويل نوع بنوع آخر لا يخرج عن حقيقة الفعل او لا ثم لو لم يصح من اجل يقول ان يلزم الناس
 منقولاً من داخل في المصدة بهذا الطريق ٢٢ تحذف قوله فان قيل كان اللام للتعليل او وانما تضمنت لوجه تخصيص اللام به لا يخرج
 لوجه تخصيص في في الفعل في لان داخل الفعل لكثرة لانها مشتهرة ودخل الفعل في تليده وهي البناء وحدها فنكون بمنزلة
 المصدة ٢٣ كافي قوله عليه السلام ان امرأة هذا الحديث متفق عليه ذكره في صحيح البخاري اي في بروجعت حتى ماتت من الجوع
 فلم يكن طعامها ولا لابسها فاكل من جشاش الارض وهي حشرتها والعصافير ونحوها ٢٤ تحذف قوله اي يكون آه قال الرضي وبعض
 النسخ لا يشترط تاركها في الناحل هو الذي يقدر في ظني ان كان الاول اقلب انتهى ٢٥ تحذف قوله آه قال صاحب التفسير قوله
 عند هذا من باب وضع الظاهر موضع الضمير اما جرح التقدير بالفتح التفسير على جريان الاصطلاح باللاقان كلا اللغتين انتهى ٢٦ تحذف

إبقاء في النية أولا فلو كتبه بارجاء الضمير المستكن في محو إلى تقدير اللام يتوهم الواهم
أن الإسقاط عن اللفظ والبقاء في النية كليهما مشروطا بالشرط الآتية وليس كذلك
بل البقاء أصل لا يحتاج إلى الشرط المفعول معه فان قيل ان الضمير معه
لا يخلو اما ارجح اللفظ ال او اللفظ المفعول فعلى الاول يلزم اخمار الحرف وكون الشيء
مضمرا من خواص الاسم وعلى الثاني يلزم مية الشيء لنفسه وهو باطلا قلنا الضمير
راجع الى لفظ ال لكن اللام موصولة بمعنى الذي والمفعول بمعنى فعل فيكون التقدير اى الى
فعله فان قيل ان فعل فعل مجهول يقتضى مفعول ما لم يسم فاعله فإى شئ
مفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب قلنا ان مفعول ما لم يسم فاعله في هذا التركيب
لفظ معه فان قيل ان مفعول ما لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات لفظ معه منصوب
قلنا نعم لكنه من قبيل الظرف لا لازم نصبها وتركها منصوبا جريا على ما هو عليه
الاكثر وان وقع موقع المرفوع كما في قوله تعالى لقد نفطمت بئسكم قبيلا في الجواب قوله
مفعول معه من قبيل قول الشاعر وقد حيل بين العير والشروان : يعنى

١٥ قوله فان قيل ان الغمير آو اول بر على قال الاستاذان تحققت الغمير منها دون المفعول في المفعول في المفعول لا تحقير لا تحصر
 مرتجع لا مرتجع بل الاول الاول بجلات قال المشايخ لانه قال قوله مفعول مالم يسم فاعلا سدا الى المفعول نحو المقصود بالذات حال
 معه وانما المعتبر من البيان حال وفيه دلالة انها مبنية في فاعلها على قطعها بجلات معه فاعلم **الحكمة** قوله فلما انتم لم في معنى السبب ان اسم
 بليس التنوين في قوله متاد دخول الجار في حكاية سببية ذهب من بعد قوله بعض هذا ذكر من حتى حين كجلى ونكسب عينا من غمير
 لا ضرورة خلا فالسببية اسميتها حينئذ اقية وقول النحاة انها حرف بالاجماع مردود على من جعل مضافه تكون فاعلا ولا حاج ثلثة معان واحد
 موضع الاجماع ولينما يخرج بها عن لذات قوله الله متحذرة والثاني زانية نحو حبك مع العسر واليسر مراد عند وعليه القروة وحكاية
 السابقتين ومعرفة تنوين وتكون وقد جاءت ظرفا ديس في الماراد في جميعا عا من ذلك هو خلا قول فاعلم اذا قلت جلا جميعا
 اقول ان فعلها في وقت واحد وقتين اذا قلت جلا مضافا لوقت واحد فاعلم ان فعلها كما تستل لاشين انتهى فاعلم **الحكمة** ولما كان في قوله
 تعالى وفي البيضاء دى اى قطع وسلم واليسر من الماضى لانه من في الفصل الاول قيل هو ظرف اسد الى الفعل على الاستماع واليسر وقع القطع
 ليكم وتشبهه قروة نافع وغيره بالنصب على اضمار الفاعل لانه لا لا قبله عليه اقيم مقام موصوفه فاعلم لقد قطع ما بينكم وقد قرئ به فاعلم لدا
 قال مولانا نور الرحمن **الحكمة** قوله قيل في الجواب قال مولانا احصاء من السهل نحو جري فالت وهو ان مفعول مفعول فاعل و
 النظر قائم مقام تقدير ماعلى فعل كائن حاصى مع فعل فالنظر فاعل جازا كما ان خبر جازا في الموزون في اللسان لا انتهى اقول
 مع قطع النظر عن الضمى ان كان النظر مستقر الكان عالما في الغمير السكن في من شرط عمل الفتاوى على ما يتعدى اسم الفاعل وهو هنا
 مستقيم كما هو الظاهر راجله اشار الى قوله وفيه تامل فاعلم **الحكمة**

کما ان المفعول ما لم یسم فاعله فی هذا التركيب مصدر الفعل المجهول بین طرفی جمل
المحلوله کما مفعول ما لم یسم فاعله فی المفعول معه مصدر مفعول معه ظرفی الیه
فعل فعل بمصاحبه لكن الرأى الاول شریف جداً الموافقة التنزیل هو مذکور بعد
الواو لمصاحبه معمول فعل اقافی الصدد ونحو استنوا الماء والخشب أو فی الوقوع نحو
کناک و زید ادرهم لفظان بان يكون الفعل مذکوراً او مقدر فی نظر الکلام او معنی بان يكون
الفعل مستفاداً من فحی الکلام من غیر تقدیر و تصریح به في نظر الکلام فان قبل هذا القول
لا يكون ما نفاع عن خول لغيره لانه دخل فيه المعطوفی مثل هذا التركيب جاء فی زید عمر
و ضربت زید و عمر لانه مذکور بعد الواو و مصاحبه معمول الفعل فی الصدد و الوقوع
مع انه ليس مفعولاً معه قلنا المراد بمصاحبه معمول فعل اشتراكه لمعول فعل فی
الصدد و الوقوع مع اتحاد الزمان نحو تنزیل و زید او المكان نحو لو تركت الناقة و فصلتها
لو ضعتها فان قيل ان عد المفعول معه من معمولات الفعل لا یصح بل هو منصوب
بالواو كما یضرب علیه عبد القاهر فی نواصب الاسم قلنا کلام المصنف بناء علی مذهب
الجمهور و العامل فی هذا عند الجمهور هو الفعل و معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع فان
قيل لموضع الواو موضع مع قلنا انما وضعوا الواو موضع مع لکونها خصة بمفعول
فان قيل کما ان الواو اخصر كذلك الفاء ايضاً اخصر فلم اختار الواو علی الفاء
قلنا ان اصل هذا الواو و الفاء العطف التي فیها معنی الجمعية فانما معنی المعية فان كان
الفعل لفظاً و جاز العطف فالوجه ان ای کون الا مع معطوفاً و کون الا مع مفعولاً معه
جائز ان لانه ليس المانع من اعتبار الاحتمالین نحو جئت انا و زید او زید فان قيل

له قوله و العامل فی هذا الجمهور آه و قال الکوفین هو منصوب علی الخلال فيكون العامل معنی ایضی عالم المعنوی خلافاً للجمهور في ان
المانع العامل المعنوی للبت لا یجوز بان يشترط علی شئ ما یخرج الی الارض فی شرح قول المعمر و ما وقع خلافه اكثر آه لعلي بن ابي طالب
و قال المزاج هو منصوب بانما ضل بعد الواو كما قلت استوی الماء صاحب كسبة و كذا فی غيره و قال عبد القاهر هو منصوب
بغير الواو قال الاخفش نصب الظرف و ذلك ان الواو لا تقيمت مقام مع المنصوب بالنظرية و الواو فی الاصل حرف
فلا یقبل النصب معی بالنصب ما بعد عاریة كما اعطى ما بعد الا اذا كان جنسی غیر اعراب نفس غیر اعلم ان قوله هو مذکور جنسی
و قوله الواو اخرج المعولات كلها سوى الحال بالواو و نحو ضیعت قوله لمصاحبه اخرج الحال و قوله معمول اخرج غیر
من بین ضیعت کذا اقل مثلنا اذا قل فی ضیعت خلافاً للجمهور فانما يجوز نصب المفعول عن تمام الاسم کالتنزیل و تحفه

ما تصنع فان قيل هذا الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة
الثلاثة والدليل يدل على معنوية الفعل في المثالين الآخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف
على تقدير الخطوف اي لان المعنى ما تصنع وما يماثله اي ما يصنع لما فرغ المصنف
عن بيان المفاعيل ثم شرع في بيان الملحقات بما فقال **الحال** ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فيذكر الهيئة احترز عن التميز لانه يبين ذات الشيء قلنا
اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احترز به عن صفة المبتدأ في مثل هذا الترتيب
زيد والعالم اخبر لانه يبين الهيئة بغیر الفاعل والمفعول **فان قيل** ان تعريف
الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول في هذا
التركيب جازي رجل عالم رأيت رجلا عالما لها ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول
قلنا قيد الهيئة مراد في التعريف اي الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه
فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول
لا من حيث انه فاعل ومفعول **فان قيل** ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراد لانه
خرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئة هما لا هيئة احدهما قلنا
كلمة او ههنا لمنع الخلو لانهم اجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين **فان قيل**
ان تعريف الحال لا يكون جامعا لافراد لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل
ضربت الضرب شديدا او كذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيدا راكبين
وكذا الحال عن المضاف اليه في مثل قوله تعالى بَلْ يُشْعِرُ مَلَأَ اِبْرَاهِيمَ خَيْفًا قلنا لا لارجاع المفعول
والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخر فيه الحال عن المفعول المطلق لكونه مفعولا
احدا الضرب شديدا او كذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما محضا
لمفعول الفعل في الصدد واما صاحب المفعول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو
بمعنى الفاعل وان كان الثاني فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان
مصبحين حال عن المضاف اليه اعني فوق كانه لا يصح حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اوجب عنه ان فهمنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقام المضاف لكن المضاف جزء عن المضاف اليه المحال عن المضاف
اليه بعينه حال عن المضاف فان قيل الحال اما عن الفاعل وعن المفعول به
والدابر في هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم ان قلنا الدابر في هذا
التركيب مفعول ما ليس فاعله باعتبار الضمير المستكن في مقطوع الراجع الى الدابر لفظا
او معنى فالفاعل للفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والمفوض اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكتاب مثل
ضربت زيدا قائما هذا مثال للفظي المفوض الحقيقة فان فاعلية تام التكلم ومفعولية
زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان
حقيقة وزيد في الدار قائما هذا امثال للفظ المفوض الحكمي فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف ناهي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج
عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما هذا امثال لمعنوي لان مفعولية
زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به في نظم الكلام
اعني اشير وابنه المستفادين من هذا فان قيل ينبغي ان يكون اشير وابنه مقدرين في نظم
الكلام فيكون هذا من قبيل ملفوظ الحكمي قلنا لو كان اشير وابنه مقدرين في نظم الكلام
لكان مقصود التشكيل هو الاجازة عما عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود التشكيل هو
على المشار اليه بالزيدية فاعلم ان مفعولية ناهي باعتبار معنى اشير وابنه الخارج
عنه قد انقضى بانه اول فعل في الجملة ليس حال من اللب بل انما خبر فعل اول وشبه فعل ظرف عند المجرى والضمير
الذي هو فاعل لا مفعول اليه لانه خبر هذا المفعول من انصر يثم فاعل من التامل ليس هو المصنف فادريته

عن منطوق الكلام المتعبر لصحة وقوع القاتر حاله عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها
 الفعل أو شبهه أو معناه فالفعل ظاهر لا حاجة إلى تعريفه وشبهه الفاعل ما يعمل على الفعل وهو
 تركيبه فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً للأفراد لأنه يخرج منه اسم الفاعل والمصدر
 لأنها يعملان على الفعل ليس من تركيبه تأمل في معنى الفعلين ههنا مذهب المصنف وهذا
 قد ذهب المصنف أن العامل المعنوي ما يكون له حصته في اللفظ سواء كان مقدداً في نظم الكلام أو
 أو كان مستفاداً من فحوى الكلام ومذهب الشارح أن معنى الفعل ما يكون مستفاداً
 من فحوى الكلام من غير تقدير وتصويره في نظم الكلام فالعامل في مثل ضربت بشياً
 قائماً لفظي اتفاقاً والعامل في مثل هذا زيد قائماً معنوي اتفاقاً والعامل في مثل
 زيد في الدار قائماً محل الزاء فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح
 العامل فيه لفظي وموطأ أن تكون نكرة لأن الغرض من الحال تقييد الحشد
 المنسوب إلى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة إلى المعرفة وصاحبها معرفة
 غالباً أي في غالب المواد لأن ذا الحال محكوم عليه في الواقع والأصل في المحكوم عليه
 التعريف فإن قيل إن قيد غالباً ينافي الشرطية لأن الشرط يقتضيه عدم رجوع إلى
 التكلف وقيد غالباً يقتضي جواز التكلف وبينهما منافاة قلنا إن غالباً ليس قيد
 الشرط بل هو قيد الاشتراط لأن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون
 ذا الحال فيه نكرة موصوفة فحوجا على رجل من بني قيس فإرساء
 مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق

سلك قول ليس من تركيبه قول كيف لا يكون من تركيبه معنى تركيبه أن يكون ما خفا من هيئة الفعل ونظما إلى مثل
 على حرون الفعل وادته ولا شك أن كل واحد منها كذلك لعلنا أشار إلى بقوله تأمل في معنى الفعلين ههنا مذهب المصنف وهذا
 قالوا أنه داخل في عدم دخوله في عدم الفعل في معنى الفعل أيضا ظاهر لأن معنى الفعل ما يكون مقدداً أو مستبطاً من
 فحوى الكلام على ما قال الاستاذ أو استتداه استتداه مستبط من نظم مبدل هو معناها كما قال مولانا عبد الرحمن
 فافهم ثم قد سلك قولنا أن غالباً ليس قيداً شرطياً ما قول الصواب أن يقال إن قول غالباً قيداً شرطياً كون صاحبها
 معرفة فنظما كما قال الشارح وتأمل لعلنا لا يكون عليك وجه الصواب من هذه التوفيق في كل باب ثم تحفه خاوميه

كُلُّ امْرِئٍ حَكِيمٌ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا اَوْ وَقَعَتْ فِي حَيْثُ الاستفهام نحو هل تاك رجل راكباً او كان
الحال مقدماً على ذي الحال نحو جاءني راكباً رجل او وقع الحال بعد لا نحو جاءني
رجل لا راكباً واثانيتها ما يكون ذو الحال غير هذه الامور المذكورة فغال بمواد وقوع الحال
فيه هو هذا القسم الثاني ووقوع الحال فيه مشروط كون صاحبها معرفة وقيل في
الجواب ان قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون
تكملة من قبيل عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيد الغالبية الشارحة
يرد النقص لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه صرف الكلام من الظاهر الى خلاف الظاهر
فان قيل انكم قلتم ان الشرط في الحال ان يكون تكملة فهذه القاعدة منقوضة بقولنا لا
مع وارسلها العراك الخ لان العراك حال مع انه معرفة باللام وتقول هو مرتبه وحده
لان وحده حال مع انه معرفة بلاضافة وتقول هو فعلت حمداً لان حمداً حال مع انه
معرفة بلاضافة فاجاب المصنف بقوله وارسلها العراك ومرتببه وحده ونحو
متأول بتأويل التكملة من وجهين الاول ان هذه المصادر مصداق لافعال المحذوفة وهذه
الافعال مع المصادر جملة فعلية وقعت احوالاً فيكون التقدير ارسلها تعراك العراك ومرتببه
ينفرد وحده وفعلت بحمدك والثاني ان صوتها وان كانت صوتاً المعنى لكنهما في المعنى تكملة كما في
الواحدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير ارسلها معتدلة ومرتببه منفرد او فعلت بحمدك او تمام البيت هذا
شعري وارسلها العراك ولم يزد جهاً ولم يشفق على نقص الحال فان قيل لا رسا لا يتصور

له قوله من وجهين الاول لاني على والثاني لسيبويه ولما كان وجه الى على الظاهر وجه سيبويه لا تخفى قوله ترك العراك اشار
بتقدير ترك الى ان مجرد هذا الفعل غير مستعمل لا في الظاهر غير مستعمل في كلامهم قال الشاعر في المنهبة
ان واحد مصدر واحد يحده واحد كود واحد وعدا واحدة لا تخفى قوله وتمام البيت آه قل ان خرج لبيد يدا منسجماً
الى جانب البحر فراثني في ذيل البحر حمار الوحش واللاق قد بعث ذلك الحمار لاني الى لبيد هناك ووقفهم على موضع خال
ينظر اليها خفا من رايادهم عليها في الداء فلما راى لبيد ذلك الفعل العجيب وصفت بقره وارسلها العراك الخ وان تأملت فيما حكينا
عليك من المثال فمكرك انه لا حاجة الى قول الاستاذ فان قيل لمؤتمني البيت وفرست اذن حمار وحش ما دام في خوله وان
حكاه ان ما دام استراحم فبند موضع ذكره ان حمار وحش انهارا عند ترسيده ان حمار وحش يزد تمام شدن آب حمارها بسبب ذلك يعني بسبب

ذو العقول الحار الوشى ليس منها قلنا المراد بالارصال البعث فان قيل البعث يتبادر للمأ
وهذه خاصة الله تعالى قلنا المراد بالبعث تخلية بين المرسل وما يريد ثم النص عبارة عن عدم تأ
الشرف والتخال هو ان يشرب البعير ثم يرش من العطن الحوض يدخل بين البعيرين العطشان
لشربا بقية فان قيل هذا المعنى يتصور في البعير الحار الوشى ارسله ان لا البعير قلنا المراد
بالارصال التخال بالمعنى اللغوي هو نفس خول لبعض البعض ونقول ان عبارة الشارح
على هذه المعنى فيكون التقدير هذا على انفس من انفس التخال فان كان صاحبها نكرة وجبدها
من جميع الاول والى الحال في الاصل المبتدأ او الخبر المبتدأ اذا كان نكرة وجب
تقديم الخبر عليه الثاني فلا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصيب اما خبر حال النصيب
فمحصلة على حالة النصيب على الباب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاء رجل
من بني تميم فارثا لان ذال الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه قلنا المراد بالنكرة
النكرة المحضة وهذه نكرة محصورة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني
رجل وذيبر اكبين لان ذال الحال فيه نكرة محصورة مع انه لا يقدم الحال عليها قلنا هذا الحكم
فيما اذا لم يكن الحال مشترك بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة

قوله فان كان آه قال مولانا تارة اخرى ينبغي ان يقال حال محض اذا لو كان جملة واجب الواو دون التقديم فوجاهة رجل على
كثرة سميت انتهى اقول لعل المعنى لم يرد هذا التقيد لانه في صدر الحال المعرفة حيث قال فيما بعد وقد تكون جملة خبرية ٢٢ اخذ
قوله للمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه اذا لم يخص اما اذا خص فلا حال اما من الفاعل او من المفعول وكل منهما يخص
بالحكم التقديم فلا حاجة الى تخصيص اخر قال مولانا بوجه الغرض اللهم الا ان يقال حال محض فلا يجزى تخصيص الى بالقياس الى آخر انتهى
وفي كلف فان الغرض هو تخصيص الحكم عليه وتقليد شبهة باقية وجب كان وهو حال بتقديم الفعل فلا حاجة الى تخصيص اخر اخذ
قوله فخر رآه لا يقال جازم من الاشياء وهو الرفع والخبر على التفسير هو النسبة اناقول لا حال لهم على ذلك على من كسبه الفاعل من
الالتباس مضطرا لعل على خط واحد يخرج سالم شكوكه منهم ٢٣ اخذ قوله مشتركة آه قال مولانا تارة اخرى فان جملة اكبين خبرية لا
ركب فلما شئنا اختصارا في الكلام تضمننا حال كل منهما كانا حال من كل منهما فيكون مشتركة فيسأل عما جازم في الحال مشتركة كما جازم
جميع من مشترك في المعرفة والنكرة لم يمت بكونه مشترك في جميع صاحب الحال المشترك في ذلك القول يكون في الحال المشتركة في جميع
فذلك من قال انهم لم يعرفوا قلنا كان صاحب الحال بجميع المعرفة والنكرة يكون مشترك في جميع صاحب الحال لا بالاسم بل بال
تقديم لعل عليه بن تارة اخرى من كلامه في ذلك لعلنا نذكر قوله فانه انتهى اقول لا يقال مولانا انصاف للزم والدين ٢٤ اخذ خار صير

ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في الممول المتأخر ولا في الممول
 المتقدم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب يد قائما كعمد قاعدة لان قائما
 خارج يد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي
 قلنا هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين
 مختلفين جاز ان يترك واحد من الحالين الى صاحبهما بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف
 لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في تقدم الرابح الى الحال او بالعامل المعنوي في التقديم الاول
 يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
 ثم الظرف لا يخلو اما متعلق في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو متعلق
 المصنف فيجوز ان يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن متعلقا فيه كما هو متعلق
 الشارح فلزم الحرج وجوز للمجتهدين في تقديم الحال على العامل المعنوي في تقديم الظرف
 عليه على التقديم الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان التقديم
 على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا كما هو
 مندرجا فينبغي ان يقول لا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح
 فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما تقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه
 قلنا ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير متعلق في العامل المعنوي الباعث

١٥٦ قوله فينبغي ان يقول لا الظرف للاختصاص لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي
 على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العالم لم يترخص في الظاهر على الكلام لاكتفاء قوله فينبغي ان يقول لا الظرف للاختصاص
 الاحتمالات الاخر ايضا فاية ما في الباب ان يلزم على هذا ان يكون المستثنى من مقتضاها ان كان لم يكن حسن في نفسه لكنه حسن بالنسبة
 الى الاختصاص المطلوب في المتن لاكتفاء قوله ولعل معنى مع والحق ان هذا التفسير هو الجواب للاعتراض الذي سبق على ما في المتن
 بالظرف باطل لعدمه على غيره فانهم لم يترخصوا في الاستاذ العالم للشيء الاول من الشئ الثاني من ان جواب ما بعده عليه جواب لما بعده
 على الاحتمالات الاخر ومع هذا خلاص مذهب المعبر وتفسير كلام القائل بالارضية به قائما اقول للعلم يترخص في هذا لما ذكره في امره لان
 تقديم الحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن بريان يفتي في صورة وجهان كونه الحال ظرفا او غير ذلك
 او كونه كذا كونه ظرفا او غير ذلك من هذا القبيل فلهذا لم يذكر في المتن في هذا الموضع

معدولا لا يعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لا اتفاق
 مع اختلاف في الظرف فيبحث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب كمال خنجر
 فذهب سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعول
 المتأخر في المعول المتقدم ومذهب كمال خنجر ان الظرف لا يخلو اما معتمدا على المبتدأ او لا فانه
 كان معتمدا على المبتدأ فيجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب اعتبار العمل في
 المعول المتأخر المتقدم وان لم يكن معتمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه
 ضعيف العمل فيعمل في المعول المتأخر دون المتقدم او نقول ان قول كمال خنجر في الظرف متعلق بضمير
 يتقدم والظرف غير متعلق به في العامل المعنوي وان قلت يلزم الحذف من المبتدأ فنقول لا يلزم
 الحذف من المبتدأ لان الحذف لا ينافي معنى الظرف فيه فلما لم يجز تقديم الحال على
 العامل المعنوي فوهم الواهم ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه فاجاب المصنف بقوله بخلاف الظرف
 او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بضمير يتقدم والظرف فيه ووجه في العامل المعنوي
 وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه فنقول لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل
 المعنوي على قسمين احدهما ظرف والاخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف
 بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف فالحاصل انه
 تقديم احد القسمين على الاخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على الجرد على الاصح اي ايضا
 لا يتقدم الحال على ذي الحال الجرد سواء كان الجرد بيا لا ضافه او مجردا للجرد فان كان الجرد
 بلا ضافه فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعة وذو الحال ههنا
 مقصود اليه تقديم المضاف اليه على المضاف مستقيم فكذا التقديم ما هو من متعلقاته فمنتهى
 بالطريق الاولى نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضارية زريد وان كان

له قوله اتفاقا اول كيف قل لا اتفاقا مع ان ما بين ذلك قال في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير محضة فجاز تقديم
 الحال على المضاف اليه نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضارية زريد فان كان الجرد بيا لا ضافه او مجردا للجرد فان كان الجرد
 البرهان في محضة سببه قوله تقديم المضاف اليه على المضاف مستقيم لان الحال في الغالب مقدم على العامل مع ان المثال يتقدم
 عليه نحو راكبا جاء زيدا فاجيب بان المثال من حيث انه منزه عن المضاف قبل المثال انما مستقيم باقر النسيان المبتدأ كذا قال الامام ابو حنيفة

٥٤ قوله لا ما ذهب اليه يسيبوه بكسر الباء مخففة **٥٥** قوله غير ارجح هذا ما ذهب اليه ان كان من ارجح ما بين جريان والقارص
 وارجح ما بين ارجح والكونين **٥٦** قوله لكان في قوله قتل آه حيث ان كان في الآية حال من الناس مقدم عليه **٥٧** قوله
 والثناء لها التذرع دخل ظاهر قتال **٥٨** قوله لا تقول ما مضى مطلق آه هذه مخففات اما التثنية الاول
 فلان تله المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكر بعضهم في غير فعال وفعل مضاعف اما التثنية الثاني والثالث نظرهما فافهم **٥٩**
 قوله لا يسيبوا الطبيب من طبيا اول ما هي من الفعل قلل ثم خلال بالفتح ثم شجج بالتحريك ثم بسجج لهاء وقد تضرع ثم رطب ثم تركه في
 القاموس **٦٠** قوله قد قدم بسرا على اسم التفضيل وضع سوال تقريره ان الماحل الذي هو نصيب العمل اعني اسم التفضيل مت عمل
 في المعمل المقدم وهذا لا يجوز فلهذا التباس قدم بسرا على الطبيب لانه لو قيل هذا الطبيب من بسرا رطبا يلزم التباس لان
 لا يلزم ان الماحل من المفضل هو بسرا من المفضل عليه هو رطبا **٦١** كاتب معنى هذا

حالات باعتبارين مختلفين وجبان على كل واحد من الحالتين الى ذى الحال ولا مثلاً ان
 بئراً حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيل الى هذا و ربطنا حال من المشار اليه
 باعتبار انه مفضل عليه فيل الى منه فان قيل لما كان بئراً حالاً من المشار اليه باعتبار
 انه مفضل في هذه الحثية انما تعتبر بعد اخطائه في اطيبي فينبغي ان يكون بئراً مؤخر عن
 اطيبي قلنا نعم لكن الضمير في مقابلة الظاهر كما عدم فاقيم الظاهر مقامه على الحال
 اليه ومذهب العامة ان العامل في بئراً الاشارة والتنبيه المستفاد من هذا لكن
 مذهبهم ضعيف من وجهين الأول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبشرية
 ليس قيد للاشارة والتنبيه والثاني انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح
 لا يصح اعماله نحو نخل بئراً اطيبي طناً وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة لان الغرض
 من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل
 بالجمع اما كونها خبرية فلان الحال مربوط بذكر الحال والا فشاء لا يقبل الربط فلا شئنة
 متبسة بالواو والضمير لان الجملة الاسمية اكدت في الاستقلال فلا بد فيها من
 رابط قوي وهو الواو والضمير معاً نحو جاء في زيد وهو راكب الواو وحده لان الواو

سواء كان قبل ما كان بئراً أو حال لا اعتراض ان هذا ليس بفضل لانه ليس بفاعل بل الفضل الضمير المستكن في اطيبي و
 حال الجواب ان الضمير في مقابلة الظاهر كعدم فاقيم الظاهر الذي هو اسم الاشارة مقام الضمير في كون الحال بعده فاقيل و
 فاقيل ما قيل ان الضمير في اطيبي واسم الاشارة قبل فلا يقوم المظهر مقامه كتحذير قوله وذهب العامة آه هذا ذهب اليه
 ابر على وانهما كتحذير قوله والبسرة ليس قيدا آه لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس كتحذير قوله ونحوه تحلى آه
 لان المبتدأ لا يصل لانه جامد والمجد لا يصل لانه ليس فيه شئ من انصل كتحذير قوله فالاسمية بالواو والضمير آه انما ربطوا
 الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجوز فضله بغير تمام الكلام فاجتنب فلا كثر في
 فضل مدبطه من الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضع للربط معنى الواو التي اصلها الجمع ليقوم من اول الامر ان
 الجملة لم تنضم على الاستقلال اما خبر المبتدأ والصفة فانها لا تنضم الا بالواو لان الخبر تيمم الكلام وبالصلة تيمم جزء الكلام
 والصفة لتبسيها للموصوفين لفظاً وكونها متبسة في كانهما من تمامه فالتنضم في ثلاثين بالضمير تيمم قديصة والصفة والخبر بالواو اذا حصل
 لها في الفصال وذلك برفقها بعد الاتحاح حسبك المادون تحلى ما جاء في جبل الآه برفقها آه الصلة فلا يبرهن بها مثل هذا
 فلان ترى ابراً مصدرة بالواو كذا في الرضى كتحذير خادمية.

يقع في أول الكلام وجوباً فيدل على الربط من أول لوهلة نحو كنت نبياً وأدم بنو آل
والطين أو بالضمير على ضعف لأن الضمير لا يقع في أول الكلام وجوباً فلا يدل على الربط
من أول لوهلة نحو كلمته قوة إلى في المضارع المثبت بالضمير وحده لأن المضارع
المثبت مثابه باسم الفاعل لفظاً ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان أيضاً متلبساً
بالضمير وحده نحو جاءني زيد يعمر أي جاءني زيد سادع وما سواها بالواو والضمير
أو باحدهما بلا ضعف لأن الجملة الفعلية ليست أكدت في الاستقلال فلا تقضي الربط التام
وهو الواو والضمير معاً مثال المضارع المنفص المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد
وما يكمل غلامه ومثال المضارع المنفص المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يكمل عمره
ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال
ما كان بالضمير فقط نحو جاءني زيد قد خرج غلامه ومثال ما كان متلبساً بالواو فقط نحو جاءني
زيد وقد خرج عمره ومثال الماضي المنفص المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وما خرج
غلامه والماضي المنفص المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه والماضي
المنفص المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج عمره ولا بد في الماضي المثبت
من لفظ قد أي من دخول لفظ قد ظاهراً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه أو مقدراً
نحو جاءني وقد خرجت صديقاً وقد كان قد في أصل وضع الواو لتقريب زمان
الماضي إلى زمان الحال لكن الماضي إذا وقع حاكماً لا بد فيه من قد كي دل على تقريب
زمان الماضي إلى زمان عامل ذي الحال مجازاً ويجوز حذف العامل أي عامل الحال لقيام
قهر بيته سواء كانت القرينة حالية أو مقابلة قال القرينة الحالية كقولك للسافر ولشدة
سأول كنت نبياً آ لا يقال إن الحال في هذا الحديث لم تسبق بشيء الفاعل المفعول به لا يكون التعريف حاصلاً لا نقول
إن الحال قد تكون باعتبار متعلق ذي الحال كما أن الصفة قد تكون باعتبار متعلق للموصوفين بالادول ولأننا نقول إن
الحال تبين بشيء الفاعل لأنه يبين من هذه الحال كونه موصوفاً بالآدم بين الماء الطين وهو شيء الفاعل كذا قال مولانا
البلخاري رحمه الله قوله في الضلع آه ألم لا يشترط في الضلع المواقف فلا يخرج من الاستقبال قولك كنت معكم في الضلع المثبت
بالضمير بعد قد كفي السمع أي يجب الواو في حال كونها اختار على ضلع مثبته كقولك كنت معكم في الضلع المثبت

محدثاً أي شراً شذاً فالهزيمة عليه حال المسافر مثال الهزيمة المقابلة لقوله تعالى يَحْسَبُ
الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْعَلَ عِظَامُهُ بَطِيءًا قَادِرِينَ أَنْ يُنَوِّسُوا بَنَانَهُ أي يجمعها قادين على أن
 ينوئ بنانه ويجوز حذف عامل الحال في المؤكدة أي في الحال المؤكدة فالحال المؤكدة
 لا تنفك عن صاحبها البناء والحال المتقل ما تنفك عن صاحبها غالباً فَازْ قِيلَ
 هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ وَأَدْوُلُوا يَعْلَمُ
فَأَمَّا بِالْقِسْطِ لأنه حال مؤكدة مع أنه لا يفتن عاملها قلنا المراد بالحال المؤكدة بعض
 الأحوال المؤكدة مثل يَدَاوِلُوا عِظَامَهُ وَإِذَا قِيلَ أَنِ احْقَبْ لا يخلو آفاً بفتح الهاء
 أو بضمها فَازْ قِيلَ بفتح الهاء فهو مضارع متكلم من الثلاثي المجرى لا يدل على المبالغة والمقصود
 ههنا المبالغة وأن قلت بضم الهاء فهو مضارع متكلم من باب لا في فعل يدل على الاحتقاق
 لا على التحقيق والمقصود في هذا المقام التحقيق دون الاحتقاق قلنا أنه بفتح الهاء لكنه بمعنى
 تحققه فهذا الجازي أي مع اتحاد اللفظ ونقول أنه بضم الهاء لكنه بمعنى ابتنه فهذا
 جاز لفظ مع اتحاد الباب شرطها أي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هو أن يكون
 مقربة أي مؤكدة لمضمون أي لدلول جملة اسمية التي هي المركبة من الأجزاء التي ليست
 صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لبعض أجزاء الجملة نحو
 قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لمضمون
 جملة فعلية نحو قوله تعالى شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَازْ قِيلَ هذه القاعدة منقوضة
 بقوله تعالى لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَازْ قِيلَ لأن الحال فيه مؤكد لمضمون جملة اسمية مع أنه لا يفتن

له قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ آه قال العلوي فإن قيل قوله رسولاً إنما يؤكد بعض أجزاء الجملة وهو الإرسال فإذا ريد معناه الفري
 والواريدي معناه الشرعي وهو أنسان بعثة الله تعالى إلى الخلق بكتابه وشرعيته فيؤكد مضمون الجملة وهو الإرسال الله تعالى قلنا
 حينئذ يكون المراد بالإرسال أيضاً معناه الشرعي فيؤكد أيضاً على هذا التقدير بعض أجزاء الجملة فليتل ما انتهى أقول لما
 كان المراد من الإرسال الشرعي يكون استناد الإرسال إلى الضمير البارز بلا فائدة جديدة فهذا كما ترى ولعل
 أشار إليه بقوله فليتل ١٢ فَازْ قِيلَ أَنِ احْقَبْ قلنا آه الله شكوك قلنا آه أقول هذا في القرآن على هذا الظاهر فنكر

علك تجده ١٣ فَازْ قِيلَ أَنِ احْقَبْ فَازْ قِيلَ

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وهما
 الجزاء الثانيان المعروفان هنا الفتح واجبيا عتبة القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب
 المفعول واما ساد المسد فهو اقامة المفعول مقام المفعول التمييز ما يرفع الابهام المستقر
 اى الثابت والكاش في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان قيل هذا التعريف
 لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخافية مات في مثل هذا التركيب قطعه اى ما لانه
 رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم ما فعل
 فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقا وقد ادرت الابهام الوضع فهد ليس
 بجازا وفي المثالين من القرينة فالقرينة لك ههنا قلنا القرينة ههنا قاعة العلماء وان
 الشئ اذا ذكر مطلقا يضر الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضع فان قيل هذا التعريف
 لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو ايت عينا تجارة
 لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز فكذا دخافية واما البهيماء فهد
 الهجول لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز فكذا دخافية عطف البيان
 في مثل ابو حفص عم لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا لا اله الا الله
 ما هو الثابت والكاش في المعنى الموضوع له من حيث انه معني موضوع له وهذا الابهام ليس من ههنا
 المحيية بل انشاء من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومثله المستعمل فيه او من تعدد الموضوع
 له على اختلاف الميز كما في المثال الثاني او من تعدد الاشتراك كما في المثال الثالث عن ذائقه
 الذات احتراز عن النعت في الحال فانها يرضى الابهام عن الابهام عن الابهام او تحقيق المقام
 له قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم قول ولا بد ان يكون ذلك الاسم مكرة لا متاع تفرق التمييز خلافا للكهوليين
 طرارة متمكين بقول الرشيد بن شهاب شمس اريك لان عرفت وجوبها صدوت ولبت النفس باقرب
 من عمره وحمل الجهد على الضرورة قال التوسط وبهذا خرج صفات الاسماء البهيماء فهد الرزيل قوله ما جنس قوله
 يرفع يخرج الابهام واما الابهام فاما القيد الباقين يعلم من قول الاستاذ فاعلم ان قوله اذن قوله
 استعمل فيه هذا تافه لما وقع في باب الوصف في قوله وانما التزم وصف باب فها يهدى اللام حيث قال هناك اى الابهام
 الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فهدر استعمله خاد صيته.

ان الواضح ضم الرطل لوصف المزك لا اجماع فيه من حيث القد بل الاجماع فيه من حيث الخبر
والوصف فاذا اريد رفع الاعمام من الجنس يقال رطل زيتا فيسقط هذا بالتمييز واذا اريد رفع
الاجماع عن الوصف يقال مكيانا مدينا بعد ادينا فيسقط بالنع والجماع المذكورة او مقدرة فيه اشارة
الى تقييد التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع لاجلها عن ذات مذكورة نحو رطل
زيتا وقسم يرفع لاجلها عن ذات مقدرة نحو طاب زبد اياها في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زبد
ابا فلا دل يرفع الاجماع عن معنى مقدرة اربابا فاما المقدرة احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضائة
وبالمقدرة احتراز عن غير المقدرة المقدر ما يقدر به الا شياء عرفا والمقادير خمسة كما في قولنا لظلم
سبح انظر من تو مقادير اشخاص كليل است ووزن وده وضرع ستهم قياسا اما في العدد نحو عشرة ودرهم
وسبعمائة وثمانون في باب اسماء العدد واما في غير نحو طاب زيتا ومنه ان معناه على التعميم ازيد اقل
قيل التمييز اضع الاجماع عن الذات ولا اجماع في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير المقدرات فان
قيل ان التمييز اضع الاجماع عن المعنى للوضوح له والمقدرات ليست بمعان موضوعات لها

سئل قوله ثم يرفع الاجماع عن ذات مقدرة اى عن ذات لا مذكورة ولا مقدرة بل فهم من نحو الكلام نظاير وما قال الحافظ من
انه لا خلاف في ان تاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه
الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لا يرد وما قال مولانا ابراهيم من ان يكون طاب شئ منسوب الى زيد
لا يقتضي تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان الانسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير
البعض فيه والرد بنحو الحيوان الانسان التقاضيا بالهيلة فافهم ثم تحفه سئل قوله طاب شئ منسوب الى زيد بما اعلم ان ما ذكره
الاستاذ العلامة تقديره لا يقتضي المثال المذكور لانه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجلى عليه انه لا يناسب في كفى زيد
رجلا بل المناسب فيه كفى شئ زيد اى ان زيد اعطى بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقال كفى
شئ منسوب الى زيد وهو عليه وكذا في كفى زيد شبيه كفى شئ منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار
صفة من صفاته كما قال جمال المناظرين ثم تحفه سئل قوله فالمراد احترازه فان قيل ان المش في قولنا على التمره مثلها
زيد لم يكن مغزا بهذا التفسير ولعمري جمل من مثله فلم يسمع قول الاستاذ قلنا ان المراد بالفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة
فيكون المعنى بان المراد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي الصفات من حيث انه صفات وفي المادة المذكورة ليس الاجماع
في النسبة بل الاجماع في ذات الصفات فيكون داخل في المفرد ثم تحفه

قوله ان يشبهه ذكر في التفسير مخرج التوضيح اختلف في صحة احوال الاسم المبهم مع انه جائد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه لا يطلب في المعنى كتحسين وجهها فانه يشبه ضاربين زيد ا وطل زياتا فانه يشبه بضارب عمر وفي الاسمية والطلب المعنوي ووجه التام وجه التكوين والنون قبل يشبه بافعال من ذلك في خامس مرتبة فان الفعل حمل اسم الفاعل لانه ليس بمحتما في غير معتدو اسم الفاعل لما يعمل الاستعداد وحوال الصفات الشبهة لانه ليس في السبغ الاجنبي في ما فعل في السبغ من الاجنبي في حمل الفعل من لها ترفع الظاهر ووجه لا يرفع في مسئلة وحوال المقادير لا يقتل الغير فيرى لا تقتل مع هذا القول لان حمل الشيء على ما يشبه اوله العامل في تميز الشبهة الفعل وشبهة فوم الى ان العامل في شبه الجملة التي انتعص من تمام الفعل لا يشبهه اختاره ابن عصفور نسب الى التحقيق انتهى مخلصا

بالفاعل يشبه تميزه بالمفعول **فان قيل** ان المفرد المقدار كايتم بالاموال اربعة المذكورة
 كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بمحالة يستعمل معه الاضافة واسم يستعمل
 اضافته مع هذه الاموال اربعة المذكورة كذلك يستعمل الاضافة مع الالف واللام فلو وقع ال
 بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوباً على التمييز فقال عند الرازي **فان قيل**
 المراد بالمتفرد مطلق المتفرد المراد بالمفرد المفعول الذي يشبه بالفاعل واللام ليس بمفعول
 لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدّم على الاسم فيفقد ان كان جنساً وهو ما يشابه اجزاء
 ويقع مجزئاً عن التاء على القليل والكثير وافرده لان المقصود من التثنية والجمعية هو الكثرة
 على كثرة الافراد والجنس كانه الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان
 يقصد الانواع لان الجنس يدل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه
 من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع **فان قيل** ان التمييز كما ينبغي ويجمع لقصد الانواع كذا
 ينبغي ويجمع لقصد الاعداد فالوجه المضاف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد
 بالانواع تخصص الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية وجمع في غير الاصل
 الواقعة بغير التمييز والمميز ثمران كان اي المفرد المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جازاً الاضافة للمفرد
 المقدار الى تميزه لا بالجمع من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف
فان قيل ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير كان اجماع الى التمييز فيكون الغرض اركان التمييز
 مبتدأ بتنوين او بنون التثنية جازاً الاضافة فحينئذ يلزم ان يكون وجه البحث لان البحث
قوله فيزدان كان جنساً اي تميز ما سوى العدد فلا يرد ان تميز العدد الاقل لا يرد وان كان جنساً لم يقصد به الانواع كالملايين
 استعماله على خلافه ومنه وكذا المراد في قوله الا ان يقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حالة المصنف تميز العدد الى ما بعد فاعل من جنس
 ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصاً بهذا القسم من التمييز بل يجري في التمييز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره هنا بالتنبية على وجه التذكير
 روي الاختصار **قوله** وهو ما يشابه اجزائه ويقع مجزئاً عن التاء على القليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بعينه
 سوى اسم الكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان لجزء هو الاكثر واذا لم يكن لجزءه كالأبوة فلا يقل
 بالأبوة لانه لا جزء له فالاولى بالاتصاف على الوقوع مجزئاً عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الانسكال وارد عليه ايضا اذا قلنا
 والكثرة منتفبة عن الأبوة فانه كما قال مولانا نور الحق **تحفه خادمية** -

في تنوين المفرد المقدار في تنوين التمييز قلنا ان التمييز كان اجم الى المفرد المقدار الى التمييز
فلا يلزم الخروج عن المبحث لكنه مخالف من سياق الكلام فالاولى في الجواب ان يقال وان
وجد التمييز متبلسا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما اتصل اسم بهما اقتضى التمييز فكان التمييز
متبلسا بهما حكما والا اى وان لم يتم بتنوين المفرد او بنون التثنية بل يتم بنون الجمع او بالاضافة
فلا اى لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التمييز ما في الاضافة فلما يلزم اضافة المضاف واما
في نون الجمع فلا نه جازان ايضا وفي غير التمييز فلو اضيف الى التمييز لم لا لتباس في بعض الصور
كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صور التباس ايضا لظهور الباس عن غير مقداره او قد
يرفع الابهام عن مفرد غير مقداره نحو خاتم حديد والخفض اكثر لان المقصود من التمييز هو الابهام
وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخصيف والقسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او
ماضاها ما اى في شبه الجملة فاز قيل فعمل هذا يلزم المخالفة بين الاجال والتفصيل لان
الاجمال يصير بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يستعمل
القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ماضاها ما قلنا الابهام عن النسبة

قوله لانه لا يفسر سياق الكلام لان فيه فوات النسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان قوله ثم ان كان جزير من عطية
قوله في غير ان كان جزرا والغير في راجع الى الغير فينبغي ان يكون المعطوف ايضا كذلك فاقبل فيه **قوله** لانه لا يلزم التباس
في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا يعلم انه اريد اليوم العشرون من رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى التمييز اريد
رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى الغير قال مولانا محمد الغفور ان رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لكان اسم
علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس لانه على تقدير ان لا يكون مضافا انتهى ما قلنا لان على تقدير العلية يكون التمييز منصرفا...
غيره واليه اقول به مناقشة على الاشياء ليس من اهل الكل فافهم ذلك من اهل الجدل **قوله** قلنا الابهام
في طرف النسبة المراد بطرف النسبة بهما اى في القسم الثاني من تميز الذات المقدرة لانها التي تقدم النسبة بها حقيقة وهو
المتبادر عند كل متعلم ولا شك ان الابهام الذات المقدرة يوجب الابهام في النسبة التي قامت هي بها كذلك رفع الابهام عن النسبة
المذكورة يستلزم رفعه ليس المراد ان كل طرف نسبة في الابهام يوجب الابهام في النسبة وكذلك كل طرف في الابهام عن النسبة يستلزم رفعه
عن طرفها فلا يرد ما ارد على المحكيين بان الاول يتعاضد بقوله لنا عندى طرف فان في طرفه نسبة الابهام هو الطرف لا يوجب الابهام في النسبة
الثاني يتعاضد بقوله لنا على ان رفع الابهام عن الطرف لا يوجب الرفع عن النسبة فان الابهام فيها باقية فافهم كذا قال مولانا محمد الغفور

يستلزم الإيهام في نفس النسبة ورفع الإيهام عن نفس النسبة يستلزم رفع الإيهام عن طرفي النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتبيين على أن المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فإن كان التميز دافع الإيهام عن الذات فهو القسم الأول سواء كانت الذات مذكورة نحو طيناً أو مقدرة نحو نعيم رجلاً وأن كان التميز دافع الإيهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة نحو طاب زيد نفساً أو مقدرة نحو طاب زيد أباً أي طاب شيء منسوب إلى زيد أباً ثم اعلم أن النسبة على أربعة أقسام عين اضافي وعين غير اضافي وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ويعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كإب والعين غير الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ولا يعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالنفس والدار والعرض الإضافي ما يكون قائماً بالغير ويعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالبوة والعرض غير الإضافي ما يكون قائماً بالغير ولا يعتبر في مفهومه الإضافة إلى الغير كالعلم وإيضاً التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلاثة أقسام قسم خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمتعلقه وقسم صالح لها مثل طاب زيد نفساً هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب أباً هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لها فإن قيل لما كان التميز في المثال الأول خاصاً بالمنتصب عنه وفي الثاني صالحاً لها فالظاهر أن النفس خاص بالجملة والابن شبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين في التميز بحيث أن تميز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتميز شبه الجملة كما يجري في شبه الجملة كذلك يجري في الجملة فهذه هذان المثالان في قوة أربعة امثلة وابوة وداراً وعلماً قوله ابوة وداراً وعلماً ناظر إلى كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الأخير فصلاً واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة فإن قيل المثال لتوضيح المثال والتوضيح يحصل بالمثال لو اختلفت الأمثلة

قوله خاص بالمنتصب عنه ومنه يعلم أن زيداً في طاب زيد نفساً يسمى بالمنتصب بضم ميم أي اقترانه بالنسب لأن انتصاب التميز بمعنى أن نسبة طاب إلى زيد خاص بالانتصاب بالتميز لا بمعنى أن ما في التميز وناصب له تحته خاوميه.

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص
 بالمنتصب عنه ولا بعين اضافي صالحم لها ولا بقوة عرض اضافي والد اعين غير اضافي
 والعلو عرض غير اضافي وهذه الثلاثة خاصة بمعلق ما انتصب عنه او في اضافته مثل يعجبني
 طلبة با وبأبوة وداما وعلماء وترك النفس لانه اظهر من التميز ان الله دثره فامثا فان قيل المثال
 التوضيح المثال التوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد
 مثالين للتبني على ان التميز عن النسبة كما يكون ^{ان} كذلك يكون مشتقا فان قيل ان
 العدة من النجاة صاحب الفصل وهو اورد هذا المثال في القسم الاول فما الوجه للصنف حيث
 خالف عن صاحب الفصل قلنا ان الضمير دثر لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما
 فالتميز ارفق الابهام عن نسبة الدثر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع
 الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب الفصل نظر الى ابهام الضمير فصنف
 مثالا للقسم الاول المصنف نظر الى معلومية الضمير فصنف مثالا للقسم الثاني ان كان اسما
 ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه اذ ان يكون له اي لما انتصب عنه ولتعلقه فان قيل
 هذا ينقض بمثل نفسا في طاب يد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه
 لا يجوز ان يكون له ولتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراجع للاسم الذي انا يصح
 جعله لما انتصب عنه وليركن نصا فيما انتصب عنه والنقص في المنتصب عنه والا
 اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لتعلقه اي خاص لمعلق ما انتصب عنه
 فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنية

له قوله فالتميز يرفع الابهام اه اعلم ان هذا يرجع في ان التميز يرفع الابهام عن مفر غير تام بشئ من الاشياء التي ذكره
 الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه ذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التظيم والتعظيم على الاغلبية وسواء اكثر نحو اياه جلاديا
 قصه وثانيها اسم الاشارة نحو ما انا راند بهذا امثلا فيمر قال انه تميز لا حال فانهم اخذوا قوله ولم يكن نقالا في قوله
 اشارة الى ان الراد بقوله يصح الاسكان الخاص فان دفع ما قال مولنا معصام وكية نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في
 القسمين رعل الصحة على الاسكان العام ولو عمل على الاسكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم
 الثاني فلا وجه للصحة عن ظاهري اقول الراوي القسم الثاني قول الله والافه لتعلقه به تخففه خاد مية

وجميعته سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد أبا وطاب الزيد إن
 ابوين وطاب لزيدون أبا أو لموافقة المعنى الذى كان ثابتاً في ما انتصب عنه نحو طاب زيد
 أبا إذا اردت له أبا واحداً وطاب زيد ابوين إذا اردت له أباً واحداً وجداً وطاب زيد
 أبا إذا اردت له أباً واحداً إلا لا يطابق إذا كان جنساً وجهه مأمراً إلا لا يطابق ان قصد
 الأنواع وجهه مأمراً وإن كان صفة كانت له أى خاص بالمتصعبين لأن الصفة تقيد بها
 الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من المقدرفان قيل ان التمييز رفع الأبهام عن
 الذات فكيف يكون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينقض
 بنحو كفى زيد رجلاً لأنه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق اعم
 من ان يكون صريحاً او تالياً فرجلاً وان لم يكن مشتقاً صريحاً لكنه مشتق تالياً
 فيكون التقدير كفى زيد كاملاً في الرجلية وطبقه أى مطابقة التمييز ما انتصب عنه
 في الأفراد والتثنية والجمعية والتذكير والتأنيث لانه حامل لضمير ما انتصب عنه
 فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وهو هنا لا يصح
 الحمل لانه لم يحمل صوره والوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع
 او نقول الواو للعطف والمصدر مبنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له
 واحتملت له الصفة المذكورة للاحتمال استقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان
 المعنى مستقيماً على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل الاحتمال قلنا
 لأن زيادة من يؤيد جهة التميز لان من تزايد مع التميز لامع الحال او نقول ان مقصودنا
 بالرفع سبب لامع جهة أخرى حال الفردية ولا يتقدم على عامله اذا كان عاملاً اسماً محملاً
 له قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق ليس ان يرفع الأبهام عن ذات الاعن وصف قال مولانا نورالحق وفيه تأمل لان
 فإرسا في التركيب يحتمل الحمل ايضاً فالفرق انه حينئذ يرفع الأبهام عن الوصف وعند كونه تمييزاً يرفع عن الذات لا يحتمل
 نصف انتهى ١٢ تخ ١٢ قوله لان زيادة من يؤيد جهة التمييز كإني قولهم غريم قائل يعني قوى هست دى توانا هست
 وى اندوس كرينده ١٢ تخ ١٢ قوله انما كان عاملاً سماً وكذا لا يتقدم اذا كان افضل لتفصيل الـ والصفة المشبهة او كـ
 المصدر او ما فيه معنى الفعل ما ليس من الاسماء المتصلة بخال فيما قاله الاستاذ العلامة ١٣ تخ ١٣ خا وميه -

لان الجاهل ضعيفا لعماله لانه مشابه للفعل مشابه ضعيفة فيعمل في المعلوم المتأخر في التعليل
 ولا يصح ان لا يتقدم على الفعل لان التميز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقدم الفاعل على الفعل
 متمم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وفجرنا الأرض عيوننا لان عيوننا تميز
 عن النسبة وليس بفاعل بقوله تعالى ففجرنا الأرض عيوننا لان ماء تميز عن النسبة وليس بفاعل
 قلنا ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب يد نفسا لانه في
 قوة قوله طاب نفس زيد او يكون فاعلا للفعل بعد جعله لازما كما في ففجرنا الأرض عيوننا
 لانه اذا انتقلت الى باب الافعال فيكون المعنى انفجر عيونها او بعد جعله متعديا
 كما امثلة الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملاء الماء فان قيل
 ان ماء في مثل هذا التركيب امثلة الاناء ماء فاعل من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل
 الفعل متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامثلة الى بعض متعلقات الاناء ولو لم يسل
 الجار وقع فيه لاجتهام فلا حاجة الى تميزه بقوله ماء فهو قو قوله ملاء الماء كما في هذا التركيب
 زيد تجارة اي ربح تجارة زيد خلافا لما زنى والمبرز فاعله يقولان يجوز تقديم التميز على الفعل لانه
 الفعل قومي العمل فيعمل في المعلوم المتأخر المتقدم كما في قوله الشاعر شعرا ففجرنا بالمرات جديها
 وما كاد نفسا بالفر او تطبيق المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يجز
 اما ان يعلم نحو المستثنى منه قبل الاستثناء قطعا او على خروجه من المستثنى منه قبل
 الاستثناء قطعا فان كان الاول فهو متصل وان كان الثاني فهو منقطع فلان قيل
 له قوله لان التميز عن النسبة فاعل اه اقول قد مر في هذا المقام شك وقد ثبت في كتب العبرين ان حاشية مولانا نور الحق
 والفاضل الملاي دمولنا عبد الرحمن وغيره باطلهم ضرورة ثم وجدت في حاشية جمال الناظرين وبينه بحيث لا يتصور الزيادة عليه
 فان اشبهت فابرج الية طالع ولولا الفتيق المقام لارادته ونقل عن سيدي سائر الحقين وجه آخر في امتناع تقديم التميز على
 الفعل وهو انه في المعنى فرع عن الفاعل لا يمتنع تحقه بدون الفاعل والفاعل لا يصلح تقديمه فالضرع اجدا اقول شكك على
 الوجه ايضا واراد قيل وجه ثالث في امتناع تقديم التميز على الفعل وهذا الوجه سالم وهما ان التميز كالنعت في الایضاح و
 النعت لا يتقدم على ما له فكذلك ما شبهه قاله الفارسي واستحسن ابن جردون كذا في التصريح شرح التوضيح ١١ تخذه له قوله
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة اه قال صاحب التوسط رحمه الله تعالى وشك هذا المول طرد الباب ١١ تخذه

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للقسمين
 مشتركاً صادقاً على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك ان يصدق على كل قسم قلنا ان
 اعم من ان يكون حقيقة او اعتباراً فافهمنا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتباراً اي ما يطاق
 عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النفاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح
 لان التقسيم بناء على التعريف والمضيق لغيره قلنا ان المعلوماتية بهذا الوجه كاف لصفة
 التقسيم فان قيل لما كان المعلوماتية بهذا الوجه كافاً لصفة التقسيم فالوجه للمضيق
 حيث عرف كل قسم تعريفاً ملحداً قلنا ان لكل قسم احكاماً خاصة لا يمكن حمل اجزائها على كل واحد
 من غير مخرج كل واحد منها فلا يعرف كل قسم تعريفاً ملحداً فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعدد
 لفظاً اي سواء كان المتعدد لفظاً نحو جماعة القوم الازيداً او تقديرًا نحو ما جاء في الازيد بالاول
 والمنقطع هو الاسم المذكور بعد ما اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعدد لان
 الاخراج عن المتعدد يقتضي العزل في المستقبل والمستثنى المنقطع غير اخراجي للمستثنى

لذلك ان اعتبارهما بهما لا يصح لانهما ليسا في الماهية وكون المستثنى مشتركاً نظرياً
 بينهما حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها فخالفاً لما قبلها نظرياً او اثباتاً لانهما في التقسيم كسب المعنى اقول ان المستثنى
 والصواب فيما فهم بما قال المخرج من ان الوجه مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع ليس ان احدهما مخرج وهو فصل الذي تميز عن الآخر
 غير مخرج وان كان حقيقة فليكن لفظ المستثنى مشتركاً بينهما وتعرفنا المشتركة بحيث يكون جامعاً للخصائص بالماهية
 طوبى على جميع فانياتهما غير متقابلة عند العقلاء كيف امكان تعريفه بهذا الوجه لوجوب ان يكون موافقاً لانهما في الماهية
 ان لا يكون الحيوان والكلب مثلاً مشتركاً معنواً بالنسبة الى الانسان والفرس الاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير متقارن
 والفعل متقارن الى آخر ما قال والاشترار اللفظي خلاف الاصل فافهم وكن للتعبير ولا تكن من الجاهلين ان المستثنى
 ان المعلوماتية بهذا الوجه انما اقول الاول ان يقال انما لم يرد لانه معلوم بهذا الوجه والمعلوماتية بهذا الوجه كان اسمها
 المستثنى من متده جزئية وهي التي تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاعل لعل لا يلزم جزئية وهي التي لا تكون محمولة
 عليه كاشترار العبد الا لانه المستثنى من متده جزئية وهي التي تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاعل لعل لا يلزم جزئية وهي التي لا تكون محمولة
 عند ذهابها جاء في القوم الا علم ان اول الفخرج جنس شامل لجميع الفرجات كالخروج بالصدق عطف البيان والذكر غير راد بل هو راد لغيرها
 خرج كل ما سوى الحد فكذا في المخرج وفيما قال ان المستثنى من متده جزئية المستثنى المنقطع نظرنا الى ان المستثنى المنقطع الى آخره تحسنه

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وتفسيرهما خلا فيبين العامة والمحققين
 فذه العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه المستثنى المنقطع
 ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المنع في مثال المستثنى المتصل قوله جاء القوم
 الازيد او المشهور في مثال المنقطع قوله جاء القوم الاحرار ومنه هه المحققين المستثنى
 المتصل ما يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً سواء كان المستثنى من
 جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجاً من المستثنى منه قبل الاستثناء
 قطعاً سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والخارج عند المصنف هه المحققين
 هو منصوب جوباً اذا كان اى وقع بعد الاغیر صفة في كلام موجب ان ما يخل نصب
 المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا متمم لان
 البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت
 فساد المعنى والابزيم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام
 بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الاي وماكد لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على
 الاستثنائية قلنا لا حاجة لهذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقاً لا في نصبه على
 الاستثنائية بدليل قول المصنف كان بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف
 ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرأ الاي وماكد لان المستثنى
 فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من افراد
 المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذا القسم بقريضة المقابلة او مقدماً على
 المستثنى منه مشاء في الازيد القوم لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
 والنصب والجر على البدلية وههنا البدل يمتنع ولا يلزم تقديم البدل على المبدل منه هو لا يجوز
 او منقطعاً نحو جاء في القوم الاحرار لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع
 والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل لا بدال لغلط لكن بدال لغلط

١٤٢ قوله بعد الاغیر صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الاغیر الصفة داخلاً في المستثنى مثلاً في قوله كذا قال الشرح ١٢٢
 ١٤٢ قوله في كلام وجوب ليس فيه نفي استثناءهم وتقييد عند الماذن في خلافاً للجمهور في وجوب وجوب نصب فيه ١٢٢

لهنا اقم لان بني البدل لغلط على السهو القفلة ومن المستثنى المنقطع على الروية لفظا
وبينه ما تناو في الاكثر في اكثر الاستعمالات وهو استعمال الجحاريين ولما قال اكثر الاستعمالات
احترز عن اقل الاستعمالات وهو استعمال تميم لان بني المذاهب تميم على المستثنى
على قمين قمين ^{في} حد المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح ضم
المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي الثانيين ^{في}
الاستثنائية كما في قوله تعالى الاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم او كان بعد خلا وعدا نحو جاء
القوم خلا زيدا او خلا زيدا لا زيدا وعدا افعال المستثنى بعد ما مفعوليه اعرابه النصب ^{في}
المفعولية فان قيل ان نصب المستثنى بعد خلا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان
خلا فعل لازم وهو لا يعمل لنصب على المفعولية قلنا ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتبع
بواسطة حرف الجر كما في هذا التوكيد خلا ليدار من الانيس او نقول ان خلا من باب خلا
الا يصال او نقول ان خلا متضمن لمعنى جاء وزجاء وتمعن بنفسه فذلك خلا متعده
بنفسه ايضا فان قيل ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الى زيادة
الوجهين لاخير قلنا ان النجاة للزموا التضمن حد فالا يصال ليؤكد مشابهاة بالآلة
التي هي امر الباب فان قيل ان الضهير خلا وعدا لا يخلو اما راجع الى المستثنى

له قوله ثم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاء في احد الاحكام ان يصح ان يقال ما جاء في
الاحكام اذا لم يمتنع من المحار وخطا فخطا نحو ما جاء في احد الاحكام اذا لم يمتنع من المحار ومنه قوله تعالى لا اعاصم اليوم
آه فانه لا معنى ان يقال ليس الا من رحم الله فانهم ^{في} تخلفه قلنا ان خلا وان كان فعلا آه اقول هذا ليس بجواب لان
ما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض قد بدو لا تعقل بانها العياذ من الخطا في كل باب ^{في} تخلفه قوله من باب
حذف آه اعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف الحرف ووصل الفعل الى مفعوله فيتعدي بنفسه ^{في} تخلفه قوله بالوجه
الاول فلا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ^{في} تخلفه قوله ليؤكد مشابهاة آه في ان يلى كل منها المستثنى
كما اننا في ^{في} تخلفه قوله اما ما جاء آه اقول النعم اسم جمع ويحذف رجا عن غير الفرد المذكور اليك كما يسمى من الاستاذ
ايضا في قول المصنف الناس مجزئون بما علم آه حيث جمع الضمير في علمه الى الناس وهو مثل النعم فما المانع من جعل ضمير
الفرد المذكور الى المستثنى منه ههنا قد بدو ^{في} تخلفه خا وميه

اولی الامر فاعل الاول لا یجی المطابقة بین الراجح والرجح وعلى الثاني یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا
 الضمیر خلا وعدا راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطابق
 من المستثنی منه فیکوز التقید یجاء فی القوم خلا مجیئهم او خلا الجائی منهم او خلا بعضهم
 زید او کذا احال عد القوم فان قيل ان خلا وعدا افعال والمستثنی الواقع بعدهما
 مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولابد فی الجملة من الاعراب فالاعراب هنا
 قلنا ان اعرابها النصیب علی الحالیة فان قيل الماضي اذا وقع حالا لا بد فیہ من قد و ليس
 فیها لفظه قد قلنا ان لفظه قد فیها مقد ولم یتظهر لئلا یشابهته بالالتی هي ام الباب
 فی الاكثر ولما قال فی الاكثر احذر عن اقل الاستعمالات لان علی قرا الاستعمالات كان المستثنی
 بعد خلا وعدا محذورا لان خلا وعدا خروجا و علی الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا
 ای وايضا المستثنی منصوب اذا وقع بعدا نحو جاء فی القوم ما خلا زیدا وما عدا زیدا لا ز ما خلا
 وما عدا افعال المستثنی الواقع بعدهما مفعول به واعراب المفعول به النصیب علی المفعولية
 ثم اعلم ان ما خلا وما عدا فی محل النصیب علی الظرفیة واما علی الحالیة فان قيل
 نصیب ما خلا وما عدا علی الظرفیة لا یصح لان الظرف علی قسمین مان مکان وما خلا وما عدا
 لا ظرفیة لان مکان قلنا ان ظرفیة ما مجاز باعتبار المضار لان ما فی ما خلا وما عدا مصدريّة
 وما المصدريّة اذا دخل علی الفعل كان الفعل ما ولا بالمصدر فیکون ما ولا یزجج المصدر تقديراً
 بالوقایة قبل النصیب شائع یقید فیها وقت فیکوز التقدير جاء فی القوم وقت خلوت مجیئهم زیدا او
 جاء فی القوم وقت عدم مجیئهم زیدا فان قيل ان نصیب ما خلا وما عدا علی الحالیة لا یصح لان الحال
 لا یلزم کذا مشابیهة او ذلك لان قدس خواص الفعل فاذا لم یکن مهاتفاً لیکون الجرد الايضاحون فیکونان جیداً اشبه
 بالالتی هی الاصل فی باب الاستثناء ۱۱ تخفف ۱۲ قوله اما علی الظرفیة ولم یتعرض الاستثناء السلام لهذا الاحتمال فی خلا
 و عدا لان معنى الاحتمال علی ما المصدريّة كما سببین الاستثناء بعد سطره او سطرین و یروى انک نفت قلنا اما بنی علی تخفف
 ۱۳ قوله لان ما فی ما خلا وما عدا مصدريّة اقول الاول ان یقال مصدريّة بدون ما وقيل فی ما خلا وما عدا زید
 یجوز الجرد هذا قول الجرمي والرتبي والكسائي والفارسي وابن جني فلي هذا بنی للمعنى ان یقول او ما خلا وما عدا
 علی الاكثر كما قال فی خلا وما عدا فاعل فانهم ۱۱ تخفف حاد مية -

محمل على نحو هذا لا يصح المحل لانه يلزم حمل صفة على الذات وهو لا يجوز قلنا
 المصداق مبنى للفاعل فيكون التقدير جاء في القوم خالياً مجعلاً ثم زيداً ومتبجاً وزاججاً ثم زيداً
 وليس بشراً اي وايضاً المستثنى منصوب اذا وقع بعدها نحو سيجي اهلك لا يكون بشراً
 وليس بشراً الان ليس لا يكون من الافعال الناقصة والمستثنى بعدها خبر لا فعال
 الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قيل ان ليس لا يكون من الافعال الناقصة والافعال
 الناقصة تقتضي اسم الخبر خبرها لا اسم الواقع بعدها فما اسمها قلنا ان اسمها الضمير
 المستكن فيها الراجع الى فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطلق من المستثنى منه لكن يلزم اخذ
 اسمها في ايراد الاستثناء لئلا يشبه بالالتقاء في الابدان ثم اعلم انه لا يجوز التصرف في هذه الافعال
 لانها واقعة في واقع الا وهو نحو لا يصح فيها فكذلك ايما وقع موقعها وايضاً استعملت هذه الافعال

في المستثنى المتصل للغير المفعول ويجوز فيه نصب على الاستثنائية ويختار البديل فيما وقع بعده
 كلامه موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلاً الاول لانه لو حمل ما بعده على البديل لاستحق
 الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعده على المستثنى لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق
 الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قيل البديل في حكم تكرير العامل
 فانما لا تخلو آثاره في العامل ولا فان كثر العامل يلزم فساد المعنى ولا يلزم المخالفة عن
 قاعدة البديل قلنا انا نقول بتكرير العامل لكن المراد بالاعراب بالاصالة العامل بدون حرز النفي

سأقول ليس لا يكون آه ذكر صاحب المراتب وهاهنا المعروف لانه لا بد من كونه منفرداً لا محمل لها وقال بعض شراحه قال
 ابن هشام وهذا من باب الجبر في جميع افعال الاستثناء واقاديرت هذا مثال في قول الاستاذ فيما مر في بيان محراب خلاصه الا تحذف
 قولنا والى البعض المطلق من مستثنى من آه اقول لم يشرع للاحتمال الاول من الاحتمالات التي مرت في خلاصه لان خبر العامل
 الناقصة محمل على اسماها وعلى هذا الاحتمال لا يصح المحل لانه يلزم حمل الذات على الوصف والمعنى الانتزاعي وهذا باطل ثم قد مر
 قولنا فاضله الا كغيره لا يقال لو كان البديل متنازلاً في هذا المثال لفت لان البديل انما كان تكرير البديل من معرفة
 فالفت واجب لا نقول هذا الحكم في بدل اللطيق وبهذا بدل البعض انا استغنى فيه عن غير البديل لانه الاستثناء يفيد
 ان المستثنى من المستثنى من على ان هذه المسئلة متعلقة فيها به صاحب الفصل الى عدم الوجه بالوجه اليه ثم قلنا انا نقول بتكرير
 العامل لكن المراد آه اقول هذا التقدير لا يفيد المعنى في الجملة لغوات المحرر استفاد من النفي والافتدبار تحفه خادمية

فان قيل لا نسلك ما بعد الاوّل على البدل لا نسحق الاّ غراب بالاصالة لان البدل
 قسم من التوابم والتوابم مستحق الاّ غراب بواسطة التبوّعات قلنا المراد بالاصالة والتبعيّة
 الاصالة والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم لا شك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى
 غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اي على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه غير
 مذكور لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فلذلك سمي هذا القسم بالمستثنى المفرغ
 قيل لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغي ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ
 وهو غير الموجب لغيره فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل التمهول يدخل المستثنى في
 المستثنى منه ثم اخرج بالامثلة ما ضرب في الاّ زيد فان قيل هذا ينقض بخلاف الاّ يومًا كذا الاّ مستثنى
 مفرغ عنه انه موجود في كلام موجب فاجاب المصنف بقوله الاّ لا يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على
 سبيل التمهول فقرأت الاّ يومًا كذا الاّ لانه ليس المراد بالاّ يومًا جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
 والشهر السنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الوجبة بعض
 الضموك ذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الوجبة بعض الضموك
 ما لا يريد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فيما قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير التبوّعات
 استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس استقامة
 تعلق الفعل ومخالفة واحدة منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس انتفاء تعلق الفعل
 ومخالفة واحدة منها قليل نادر فان قيل كما يصح قراءت الاّ يومًا كذا اذا كان المراد بالاّ يومًا الاّ
 والشهر والسنة فينبغي ان يصح ضرب الاّ زيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرآن قلنا الفرق
 بين هذين المثالين باعتبار وجوه القرينة وعدم القرينة والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب
 الاّ يومًا كذا في هذا التركيب ضرب في الاّ زيد على تقدير وجود القرينة فيه لا شك في صحته
 قلنا المراد آه اقول ان المراد بالاصالة ان لا يكون كل الحال في بواسطة وبلفظ آخره الاّ يومًا كذا على تقدير البدلية
 قد برهنته قلنا والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم سقيم انه لا فرق
 بين المثالين بان للقرينة في احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف كان المراد بالقرينة امر النظام فهو منفك
 في كليهما وان كان امر عقلياً فهو موجود فيها ايضا قلنا ودبره تختمه خامس

ومن ثمه اى لاجل ان المستثنى المفترق لا يوجد في كلام موجب لغيره ما زال يد الاعمال
لان النفي اذا دخل على النفي فيفيد الابطال فيكون النفي ثبت زيد على جميع الصفات الاعلى
صفة العلم وهذا المصنف فاسد لان صفات زيد بعضها ناقض لبعض فكيف تجمع شخص
واحد فان قيل ينبغي ان يحمل متعارف على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد
ثوريثي من جملة ما صفة العلم او يحمل على كل لصفة ما لغة في نفي صفة العلم فلهذا
التقديرون يرجع هذا المثال الى قولنا استقامة المصنف قلنا على هذين التاويلين يرجع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى قولنا استقامة مع انه لو قيل به احد من الناس
فان قيل قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب فيه
حوال النصب اختيارا للبدل فهذا منقوض بمثل ما جاء في من احد الازيد ولا احد فيها
الاغمر وما زيد شيئا الاثني لا يعاب به لا المستثنى منه في هذه الامثلة مذكور في كلام غير
موجب مع انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى محمدا في المثال الاول
ومنصوبا في المثالين الاخيرين مع انه مرفوع في الكل فاجب المصنف بقوله اذا قلنا
البدل على اللفظ اى من جهة الحمل على اللفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على المستثنى منه
لان يعمل على المتخارفة الامكان مثل ما جاء في من احد الازيد لا احد فيها الاغمر وما زيد شيئا
الاثني لا يعاب به قوله لا يعاب به صفة شئ وانما وصفه لانه يلزم استثناء الشئ عن نفسه فان
قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي وقع فيها هذا القيد لا يستقيم على النسخة التي لا يقع
هذا القيد لان على هذه النسخة ايضا يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان على النسخة التي لا يقع
فيها هذا القيد يلزم استثناء الشئ عن نفسه لان المستثنى منه شئ مطلق سواء زيد عليه
صفة من غير صفة الشئ او لا والمستثنى شئ لا يزيد عليه صفة من غير صفة الشئ
قوله غير جواز النصب واختيار البدل لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراجعا من المستثنى منه اذ لو كان
متراجعا نحو ما جاء في احد من كثر جالس الازيد لم يكن البدل متراجعا وان لا يكون رد الكلام نعمن الاستفهام نحو ما
القوم الازيد في جواب من قال ما قام القوم الازيد فان النصب ههنا اول ليطابق الجواب السؤال ولا ما اخذ على
المصنف بالاسهال اذكر كثير من القواعد في هذه المصنفات

لان من لا تزداد بعد الاثبات لان موضوعه الواضح لا تستغرق النفي والكلام بعكس الحق
وما ولا لا نقده ان عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانها علمتا للنفي وقد انتقض النفي
بأنه فان قيل لا يحذف هذا المثال محلان من الاعراض محمل قريب هو نفيه بكلمة لا
بعيد وهو دفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القوة
انما هو لعل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالابتداء ومحله لبعيد فانه لا دخل لعمل
لا فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس بشيء الاشياء لان النفي فها انهم منقض
بما لامع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فأبجأ المصنف بقوله بخلافه فليس
شيئا الاشياء لانها علمت للفعلية لا للنفي فلا اثرى لنا نفي لنقض معنى النفي اى لا تنقاض
معنى النفي في بطلان علمها ببقاء الامر لعامله هو لاجله اى لا مرد هو الفعليه فان قيل
ان نفي ليس لا ينفيك من فعلية ليس نفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا
قلنا ان قوله ليس يد شيئا الاشياء ما اول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء ومن ثم
الاجاز ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس يد الاقاما وامتنع ما زيدا الا
قائما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل
ما للنفي وقد انتقض النفي بألا ومخفوض اذا وقع بعد غير مسو وسواء لانها مضاهية
والمستثنى بعدها مضاهية اليه والمضاهية يعمل كجزء في المضاهية اليه ايضا المستثنى
مجرد اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جزاء وعمل الجارة جزاءه دخول في الاكثر وانما قال
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال لا قل لان حاشا فعل

١٤٨ قوله لان من وضع اول الاول ان يقال لان من لا تستغرق النفي كما لا يخفى ويعلم ما قال الاستاذان الماورين
من الاستغراقية فلما يدان من تدبيره في المشتبه من الاغش كدسجى في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفة
لاستفاض معنى النفي أه في اشارة الى ان المصدر مجهول ١٣ قوله لبقوله الامر العامة هي الجمل من قبل هذين مضاهية
١٢ تحفة قوله دهر الفعليه دليل بحقوق علامة الافعال كداء التانيث فغير الرفع للبارز كقوله تعالى ليست النفس في
على شيخي وقوله تعالى ليست استواء ١٤ تحفة خادمية ١٥ قوله والمضاهية ليل الجرام على نفي سبويه
وسيجب تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٢ تحفة خادمية -

والاستثناء بعد مفعولیه اعلم به النص عند عدم المانع واعراب غیریه ای باب الاستثناء
 كما عراب المستثنى بالا على التفصيل اى على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى محمولا بكلمة غير
 نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة في الاصل الدلالة على ان صفة موصوفة
 بصفة المتغايرة حمله على الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما ان كل واحد منهما
 مفيد مغايرة ما بعده هاما قبلها كما حلت الاعلى بها في الصفة اذا كانت تابعة اى واقعة
 لجمع اى بعد المتعد منكون غير محصور اما لونه بعد المتعد ليطابق حالها صفة حالها من اجاء
 الاستثناء واما لونه منكون لانه لو كان محمولا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعمود فعلى
 الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثاني فانه لا يخلو اما ان يشار باللام الى الجماعة يكون المستثنى اخلا
 فيه قطع او الجماعة يكون المستثنى خارجا عنه قطعاً فان كان لا فلا يتعذر المتصل به وان كان
 التام فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الاعمى غير تعذر قسم الاستثناء اما لونه غير محصور
 على قسمين احدهما جنس مستغرق والثاني بعض معلوم العدمه على كل واحد من التقديرون
 ويجب دخول ما قبلها فلا يتعذر المستثنى المنفصل والشرط لكون الاعمى غير تعذر

القول المستثنى بعد مفعول يتاخر غير لازم الى العهد في القوم كما في نعم جلاد اول مصدر الفصل المذكور مخبر بالقوم
 عمر وحاشا زيد انما على الاول زود قوم عمر وادع حاشا كبرى كرمافيد الزود عمر وعين هم قوم عمر وادع
 زيد زود وعلى الثاني زود قوم عمر وادع حاشا كبرى كرمافيد الزود عمر وعين هم قوم عمر وادع
 مخ ٥ قوله ما عراب غيرية اى اعراب غير اذا اشتمل للاستثناء مثل اعراب المستثنى بالاعلى التفصيل اى كما ان المستثنى بالاعلى
 الصفة اذا كان في كلام موجب لم يحجز الا النصب فلذا هي هنا لم يحجز الا النصب لقول جاء في القوم غير زيد بالنصب فقط واما
 انه اذا كان المستثنى بالانقطاع وجب النصب كذلك هي هنا لقول جاء في القوم غير حاشا فافهم الباقية ٥ مخ ٥ قوله
 دخول ما بعده فيما قبلها وفي هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور في الصورة الثانية لا يجب ان يكون ما بعده داخل في
 ما قبله وقد اورد مولد عبد الرحمن ايضا وجهين آخرين قد سبق لما اوردنا فاجاب عنهما ان المراد بالوجوب الوجوب
 في الجملة ولا شك انه متحقق في الجملة اى في صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصور هنا محمول على تعذر الاستثناء
 وبيان ان الاستثناء فيه ليس محلا على تقدير كونه محصورا انتهى لمفسدا وعجالة النسخة الموجودة عندى كهذا وبيان ان
 الاستثناء فيه محال لعل هذا هو من النسخة ٥ مخ ٥ خاتمة

قوله لا استثناء لتعذر الاستثناء عند وجوه هذه الشرائط نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدت
 فالواقعة بعد متعدد وهو آلهة والمتعدد منكور غير محمول فيكون لا بمعنى غير فيكون
 لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدت تأويلاً أيضاً في هذه الآية ما نهى عن حمل الاستثناء
 لأنه لو حمل الاستثناء على ما مر لفسدت لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدت تأويلاً
 وهذا لا يدل على اثبات الوحدانية كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى لا ما إذا كان
 لا بمعنى غير لأنه يدل على نفى غير الله ونفى غير الله يستلزم اثبات وحدانية الله تعالى
 حمل الاستثناء على غير ما مر في غير جمع المنكورات الغير المحصورة لا مقام الاستثناء في هذه
 أنه يجوز حمل الاستثناء على ما مر استقامة الاستثناء كما في قول الشاعر شعره ذكره في غير ما مر
 العرابيك لا الفرقان : فالاستثناء غير بدليل رفع الفرقان قلنا هذا البيت محمول على
 الشذوذ ولا اعتبار بالشاذلان في هذا البيت شذوذ آخر أحدهما وصف الكواكب والقضاة
 المقصود وصف المقضاة كلمة كلاً للاحاطة والشمول والثاني أن يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
 بالاختلاف هو قليل وأعراب سبغ وسواء النصيب على الظرفية لا فها في الأصل صفتان للمكان
 تماماً ناسوياً ثم حذفت الموصوف أقيم الصفة مقام الموصوف فيصير معنى المكان لا فها

قوله لا استثناء وفيه نظر لأنه يقتضى قبل المثال إخلال على مدارم الأدب بما فانه يصح الاستثناء مع كونه ثابتاً
 الجمع منكور غير محصور وتقولنا جاء في رجال عشرة لازيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا العطف مع كونها تابعة لجمع منكور محصور
 وتقولنا جاء في رجل لازيد بالرفع لانه يصح العطف ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعة لمفرد ويمكن الجواب عن الأدل
 بان العدد اسم محصور في ثلثة شرعاً لانه أقل مراتب الجمع ومن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور
 بالصفة ولهذا لا يجب تناوله لازيداً للمحصورين المحصورين للذات كالعهد ومن الثالث باننا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء
 عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفرداً جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الآخر
 نظر لانه في بيان ضابطه تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقاً ولم يتعذر عند عدمها مطلقاً ويدل عليه تقييد عملها في غير
 في العطف بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور كذا في المتن وسطاً والواقعة قول في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان
 يتعذر الاستثناء في نحو ما جاء في رجال بالازيد الا ان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب توهم في غير النفي وهذا كما ترى
 ثم قال والمطلوب قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعده لم يوجب شي من هذه الابدات ١٢ تحفة خادمية -

علی الاصح احتراز عن هذا الجمل هو من هذا الکوفین فان هو يجوز دخول جماع الظرفية
 ويتصرفون فيها رفعاً ونصباً وجراً كما في قول الشاعر شعراً صنفنا عن بني ذهل وقتلنا القوم
 من بني لا يام ان يرجن قوماً كالذي كانوا فلما صرح الشرفا منى هو عربان فلم يتوسل
 العدد ان تاهم كما انوا خبر كان داخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً
 واهـ كما مر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل لما كان امر خبرها كما مر
 خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر
 على المبتدأ خبر هذا الافعال زكان معرفة فينبغي ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجاب المصنف
 بقوله ويتقدم اي خبر كان على اسم كان معرفة ام حال كونه معرفة لان التباس يدفع
 بالحق ولا عراب فان قيل هذه القاعدة منقوضه بمثل كان الفتى هذا لان خبر كان فيه
 معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيها اى في
 احدهما لفظياً والاعراب ههنا في الاول تقديرى وفي الثانى محل وقد بحثنا عامله اى عاقله
 وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فتسقط عنه سبب الذهن
 اليه مثل الناس فجزيون باعمالهم ان خبرا خبر وان شتر فشر والمرا دبه كل تركيب اذا ذكر ان
 ثمر اسم وفاعل ثمر اسم ويجوز في مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانى اقام
 نصب الاول فلانه خبر كان المحذوف خبر كان من المنصوبات واما دفع الثانى فلانه
س قوله كان في قول الشاعر حيث وقع سوى فاعل يرمى للصرح الاخير وان البيتان سهل بن شيبان وسنانه عرض
 كره بوديم از بنى ذهل وگفته بوديم که قوم يارادان هست قريب است که روز دای مرايج کنند اين روز دای قوم را چنانکه بودند
 پس چونکه ظاهر شد شرویدی از جانب قبيله بنی ذهل پس شام کرد آن بشتر و بدی که کمال وضع و ظهور داشت و بقی فاعله
 مساوی دشمنی و ظلم جزا بودیم بالایشان و بالسبب کار دای ایشان همچنان که جزا بود ایشان ما را س قوله خبر كان آه علم انهم
 فيكر اسم كان في الروعات قيل نظر الی ما نه فاعل فلم يخرج الی ذكره و ملحوظه بخلان خبره فانه ليس من المنصوب بل هو ملحق بها
 و الحق ان اسمها اینه ملحق بالفاعل وليس بفاعل ولا لزم الكلام به كذا قال مولانا زحر الحق اقول ان سلسله از ملحق بالفاعل
 الیهم و قد مر فكره في الروعات لعدم المحذوف من الفاعل س قوله في الاقسام آه قد سبق منا ومن الاستاذ
 معنى الاقسام والشرائط والاحكام بمعنى الدخول فتذكر و لعل ما سبق ايضا فوائد القيد وقد مر س قوله قلنا
 هذا الحكم آه علم انهم اما قاله الاستاذ العلم انوا اتنى اعراب كليهما لا يجرى فيه هذا الحكم ايضا نحو كان المعنى هذا س

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعاً فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه
 خير فالتا في نصبها على ان خبراً في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبين
 فيكون التقدير ان كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً والتا في رفعها اما رفع الاول فعمله انه
 اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعاً واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف
 وخبر المبتدأ المحذوف وايضاً من المرفوعاً فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
 والواحد رفع الاول ونصب الثاني واما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعاً
 واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبين فيكون التقدير ان كان عمله
 خيراً فكان جزاؤه خيراً وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرة ويجب
 الحذف اي حذف كان في مثل امانت منطلقاً انطلقت اي لا كنت منطلقاً انطلقت
 ثم حذف اللام الجارة للتحفية وحذف كان للاختصاص وعوض عنه ما وابد اليتصل بالمنفصل
 فصلاً وان كانت منطلقاً ثم ادغم التو في الميم فصلاً اما انت منطلقاً فمفعولاً للحذف واجبة اعتباراً
 وجو القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المفعول اما ساد المسند فهو اقامة
 ما مقام كان اسم از واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل از زيد قائم المنصوب
 بلا التي لتنفى الجحس هو المسند اليه بعد دخولها اليه انكره مضاعفاً ومثلهما لا والواو

سأولاً باعتبار قلة الحذف وكثرة اقول قالوا جمل الاول أقوى من الكل والآخر انصفت من الثاني والثالث يسان كما
 لا يخفى على اهل البيان لا تحذف أول نصداً مطلقاً هذا على تقدير فتح الهززة واما على تقدير كسر الهززة فالتقدير ان كنت منطلقاً
 انطلقت فعل به ما على الاول من غير فرق الحذف اللام اذ اللام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا
 التقدير فابراوه بلا حاجة لكن المصنف انقص على الاول لانه اشهر لان المصنف على سبيل ما في اكثر المسائل قال سبيل المحرر
 مع ما لا يسيرة واجاز البرز خذوهم كان في الصورتين مل ان ما زلنا العوض منه وقال الكوفيين في الاول ان ان الفتحة
 بمعنى ان الكسرة الشريفة ويجوزون محي من الفتحة شرطية ماله اسان في قوله تعالى ان لن نضل احدتها اي فتح الهززة
 وكسر المعنى واحد اي معنى الشرط واعد هم ايضاً عوض عن فعل المحذوف والادنى قولهم ابد من الصواب كذا في الرضي
 لا تحذف أول هر المسند اليه اقول في غير ما شمل المحذوف وغيره وقوله بعد دخولها فيها يخرج اسم لا اسم ان وغيره فانهم
 تارة دقيق لا شاملاً على اختصار جيق ١٢ تحفة خادمية لحافظ محمد شبيب ولايتي رحمه الله تعالى -

فلان الاضعف العمل لا يعمل مع الفاصل اما النكرة فلان لان الجنس يقتضي الكثرة
والتعريف يقتضي القلة وبينهما اضافة واما الاضافة وشبهها فلا تخاف من الخواص المعظم
المكبر للاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرز فان قيل اما الوجه
للمصحة قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا ان مدخول لا يكون منصوبا كلياً وغالباً بل
اجتازاً فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخوله انا الفاعل في ذكر
هذا القول يليها نكرة اه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر لكن من اضعف
في هذا المقام حد المنصوب فلذا اذا دقوله يليها نكرة مثلاً اعلام رجل ظرف فيه لا يختص
درهما لك فان كان اي المسند اليه مفرداً بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما في الخبر
والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنياً فلانه متضمن لمعنى من الاستغرافية واما
لمعنى الحرز مبني فهو ايضاً مبني واما متضمن بمعنى من الاستغرافية لانه وقع في جواب سؤال
السائل الذي هو مشترك على كلمة من المذكور في السؤال كالمعاني الجواب اما كونه مبنياً
على الفهم فلهو افعلة الحركة البناءة مع الحركة الاعرابية وان كان معروفة بانتقاء الشرط
الثاني او مفصولة بينه وبين لا بانتقاء الشرط الاول فبحسب الرفع اي فع المعمول التكرير
اي تكرير اسم لا مثلاً الاول نحو لا زيد الدار ولا عمر ومثال الثاني نحو لا في الدار جرد لا
امرأة امارفم الاول فلانه لما لم يظهر اثر لا في المفعول فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما
التكرير الاول فيكون بجدة لما فات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان الاضعف العمل
فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير الثاني فلهبط افعلة الجوامع مع السوال فان قيل
قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معروفاً وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر قضية لا ابا كسين لها لان اسم لا فيه معرفة
له قوله قلنا ان مدخل آه اول ان علمت غرض بلا محراب طاب ريقان قيل الملحق لا تخذ له قوله مثل لا اعلام آه انا اورد
شالين ان لا اول مثل اللغات والثاني مثال مشبه اللغات لا تخذ له قوله فان كان مفرداً له طاب ريق لا لا تخذ
في الاكثر كذا في الثاني لا تخذ له قوله جوب الرفع آه ولا تكرير واما زل البرود ابن كيسان الرفع بلا تكرير لا تخذ له قوله
يقول الشاعر آه اول هذا ليس بشعر يعلم بالتقص في كتب الفتاة لا تخذ له قوله

وهو في نسخة وجد الباء هكذا ان اسم لا الاكمل من المنصوب ولا التزمها بل هو اقرب منها فلان اخر المنصوب بلا بخلافها في المنصوبات فانها اكل من المنصوبات

شعره لا تخذ له قوله

هم انه لا يكون مرفوعاً ولا مكرراً فاجاب المصنف بقوله ومثل قضية لا ابا حسن لها ما قال
 بنا ويل لمنكره باعتبار الوجهين الاول الزائد العبارة محمولة على حذف المضان اي قضية
 ولا مثل الي حسن لها لان لفظ المثل لتوفيه في الالهام لا يضر بالاضافة واما الثاني فلان
 ابا حسن كناية عن الوصف المشتهر حصة العلوم به وهو الفصل بين الحق والباطل اي
 قضية ولا في فصل لها وفي مثل الاول الاقوة الا بالثبوت خمسة اوجه المراد بمثل هذا التركيب
 كل تركيب فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحملها على
 ان لا في الموضعين لغة الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل اسم لا اذا كان زائدا للفرق
 على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول النفي الجنس اسمها نكرة مفردة
 بلا فاصلة واما نصب الثاني فلان لا الثاني زائدة لتأكيد النفي واسمها معطوف على المحل
 القريب للاول وعمل القريب للاول للنصب فهو ايضا منصوب وفتح الاول ودفعه اي فم الثاني
 اما فتح الاول فلما مرفوعا فم الثاني فلان لا الثاني زائدة لتأكيد النفي واسمها معطوف على
 المحل البعيد الاول محله البعيد محال رفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ودفعها معطوفة على الجواب
 مع السؤال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة على ان يكون واحد
 منها خبرا عن الجملة وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لها خبر واحد وفتح الاول على ضعف
 وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى ليس واسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو
 ايضا مرفوع واما ضعفه فلان عمل لا بمعنى ليس قليل اما فتح الثاني فلان لا الثاني

لا قوله لا محل له معنى لاحل عن العمية الابعصمة والاقوة على الطاعة الابتوية قال اهل اللغة المحل المحرك معناه
 محركة ولا استطاعة للتبعية الابتوية انما يقال في محله ٨٢ قوله حسنة اوجب ما يدل في التلطف لا يجب جوه الحركات
 فانها اذا لوحظت من هذه الحيثية ترتفع الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعها اربعة اوجه احدها ان يكون النفي بجنس طاعة
 عن محل واثباتها ان يكون بمعنى ليس الثالث ان يكون بمعنى ليس في الاول زائدة في الثاني والاربع ان يكون في الاول للبتية
 والثاني زائدة للوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني قلته اوجب احدها ان يكون الرفع محمولا على مريض سم للبتية واثباتها
 ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون للبتية طاعة عن العمل للوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثاني اثنان احدهما
 ان يكون الاول بمعنى ليس واثباتها ان يكون للبتية طاعة وللوجه الرابع وهو فتحها ايضا اثنان احدهما ان يكون لاني كل منهما
 نفي بجنس واثباتها ان يكون في الثاني زائدة لانه جاز البقاء مع الزائدة نظر الى نظائرها تحفه خامسة -

لنفی الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبنى على الفتح وتعين في
 هذا الوجه عطف الجملة على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد والالزام كون الاسم التوا
 مرفوعاً ومنصوباً وهو محال وايضاً محتمل ان يكون في الاول لانفاً عما لا يتكرر بل ان المنحط
 لصحة الغاء عن التكرير فقط وهو موجود ههنا وفي هذا الوجه كما يجوز عطف الجملة على الجملة
 كذلك يجوز عطف المفرد على المفرد واذا دخلت الهنزة اي همة الاستفهام على لا التي نفى الجنس
 لم يتغير العلم اي بتأثير لا في مدخوله اسماً او بناءً لان العامل لا يتغير علمه دخول كلمات
 الاستفهام فان غير معناه ومعناها الاستفهام نحو الامر رجل في الدار او الامر رجل لا تزل
 او القتي نحو الامام اشريه فاز قيل هذه القلعة منقوضة بقول الشاعر **الارجل جراه الله**
فخره لان ههنا تقدير عمل من البناء الى الاعراب قلنا ان لا هذه ليست نفى الجنس حيث دخل
 عليها هنزة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتخصيص اسه فاز قيل **خرن النخضض**
على الافعال وادخلت على الاسم قلنا الفعل اعلم ان يكون لفظاً او تقديراً وههنا وان لم يكن لفظاً

لـ قوله كذلك يجوز انه فرياد يزم مقارن لثمة ثرين على ما مر من غير فاهم تامل **هـ** قوله وانا دخلت الهنزة اه لا
 كان محل لا يتغير دخول الجار كان لان يتوهم منه ههنا بدخول الهنزة ايضا فيغير فتعريضه وايضا قد يتوهم انه قد مر في باب التثنية
 انه اذا بطل المنفى بطل العمل ههنا قد بطل لانه ليس المنفى في الامام والاسم على فني للملح والزلزل فتعريضه **هـ** قوله ومنه
 الاستفهام آه يراوه كلمة اهها كما يراوه في نحو هذا الشيء اشجروا ما حجر فلا ير ما قال الفاضل اللاري من ان ظاهر عبارة
 المصنف في التثنية لكن لا يخبر فيها بما يجوز ان يلحق التعريض والاكثار والتمويه انتهى كلامه فافهم من يعرف الرجل الحق
 لا الحق بالرجل **هـ** قوله يقول الشاعر **لا آه هذا صدي البيت بمنزله** يدل على محصلة البيت وهو صفة جبل
 وقوله جزاء الشدة دعائية مستترفة بين الصفة والموصوف والمحصلة كسر الصاد والهله المشددة المرأة التي تحصل تلو
 الصدك اي تجعله حاصله الخارج منه الذئب وبميت من البيوت وخبره ذكر بعد هذا البيت وهو قوله رجل قمتي تقميتي
 وتطينني الامانة بالبيت ههنا كان الشاعر يقول على سبيل المجازية هذا محصل ما قال مولانا عبد الرحيم الصفري فوري وعناه
 بالندسية آياست رجل بدبغداي تعالي ابد اجزاي خيوجين رجل كه دالت كبنداين رجل برزن كه كبنداين
 شانه سرارا واقامت كبنداين دن بدبغداي من دببداين دن شوت برنس وفجور خود تا كه زنده باشم من **هـ**
 تحفة خادمية لحافظ محمد شيعب رحمه الله تعالى -

لكنه تقدير افكوز التقدير الا تردني رجلا جزاءه او نقول عن اصل الاعتراض ان
 الامة لغة الجنس خلت عليها همة الاستفهام لكن النصب بالتثنية لضرورة الشعر
 اعتبارا لنعته المبني اي اسم لا المبني بالفتح الاول مفتوح ايليه مفتوح على الفتح موحى حمل
 النعت على المنقول لا اتحاد ولا اتصال بينهما او توجه حوالته الى النعت حقيقة لان
 النعت اذا توجه الى المقيد في القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني يبنى على الفتح موحى
 بنعت لا يجوز فائدة مثل لاماء باردا مع انه يصدق عليه نه نعت المبني الاول مفردا
 يليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه
 المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو حارفتا
 المتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرفة ان الاصل في التوابع تبعيتها
 للمتبوعاتها في الاعراب دون البناء دفعا اي حمل على المحل البعيد الاول نصبا اي حمل على
 المحل القريب الاول نحو لا جاز طرف في طرف في طرفا ولا اي ان لم يكن النعت هكذا في
 دفعا اي حمل على المحل البعيد الاول ونصبا اي حمل على المحل القريب الاول لا يجوز فيه البناء
 لان فوات النعت يستلزم لغوات المشروط والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا على
 على محل اسم لا جاز لا يجوز فيه البناء لوجوه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرز والطف
 والغاية بين المعطوف والمعطوف عليه الذات فان قيل هذه القاعدة متقوضه بمثل
 الاعلام لان الفرمان الفرمان معطوف على اسم لام انه تعين فيه الرفع قلنا الاول المعطوف
 المعطوف النكرة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة متقوضه بمثل
 الاحول لا قوة الابا لله لان المعطوفية نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف
 النكرة ما يكون بلا توكيد ولا وهذا مع تكريره واما البواقي من التوابع فلا يوجب بالتصريح
 قوله ونعت المبني ما انت النصب في نصب على رأي ابن بران ويرى على رأي الاكثر منهم ابن الملك
 قوله فانه المذكور في اي فان المبني على التمسك بالاصالة مكررا مكررا في قولهم فان كان منفرقا فهو مبني على آه تحته
 قوله فلا يرجع آه اقول كيف يحكم بانقطع بعدم بعدان النعت من النفاة مع انه قال الاندلسي كذلك كذا في بعض
 شرح الالغية قد برر تحفه خادمية.

من الفحاة قال المولوى عبد الحكيم ان حكم باقى التوابع يحكم توابع للتأكي المفعلة
 مثل لا اب وابنا وابن فان قيل انك تقول ان اسم لا اذا كان يليه توكدة فهو مبنى
 على الفتح فهذا القاعدة منقوضة بقوله لهو لا ابالة ولا غلامى له لان اسم لا فيه
 يليه توكدة انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا ابالة ولا غلامى له بان
 والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع بعد اسم لا ام لاضافة ويجرى عليه احكام
 المضاف وهو اثبات الالف في الاول وفتح النون في الثاني فتبين ان اسم لا بالمضاف
 لمشاركة اسم لا في هذين التركيبين له اى بالمضاف اصل معناه وهو الاختصاص
 ومن ثم اى لا اجل جو از هذين التركيبين لمشاركة غير المضاف المضاف لم يجز لا ابا
 فيها فان الاختصاص المفعول من اضافة الالف الى ثنى انما هو بسبب اية الالف في الثنى وهذا
 الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار وليس بمقتضى افساد المعنى بتقدير الاضافة
 لان المعنى المراد بهذين التركيبين نفى ثبوت جنس الاب لرجع الضمير المحرور بلا استقلال عن
 حاجة الى تقدير الخبر هذه المعنى على تقدير الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول
 فلاز هذا المعنى بتقدير الاضافة لا يفيد من غير حاجة الى تقدير الخبر لان معنى هذا
 التركيبين على تقدير الاضافة لا اباة ولا غلامى موجودان والثانى ان المقصود نفى
 ثبوت جنس الاب لجنس الغلامين للمضمير المحرور ولا نفى ثبوت الاب بالمعلوم وغلاميه
 المعلومين خلافا لاسبويه فان هذين التركيبين عندا جائزان فانه مقتضى حقيقة
 لانه يفيد مفاد الاضافة وهو الاختصاص اما اتمام اللام بين المضاف والمضاف اليه
 لتأكيد اللام المقدور ويجز فلى اسم لا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك
 له قوله لا اب وبنا وابن بالنسبة الى قول الفروق بهام بن غالب يعنى مروان بن الحكم فابن عبد الملك وتامر
 شعر الاب وبنا مثل مروان وابنه ازهر بالمجاز تدعى قاز را به يعنى ليست از جنس پدر نیست از جنس پسر مثل مروان
 پسر دى وثنى كه پسر يك از مروان وپسرش بزرگى دارد واما از خود ساخته اند يعنى بزرگ از اعطائى ايشان ظاهر
 ميشود ۲ تحفه ۳ قوله لا نفى ثبوت الاب بالمعلوم لان الاضافة قيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة ۲ تحفه ۳
 قوله اما اتمام اللام آء دفعه وثل ظاهر واما اتمام ايراد المقطع فى انظم وعدم ايراده فى المعنى ۲ تحفه ۳ و ممية

والمراد بهذا التركيب كل تركيب كان خبره مذكورا فيه لانه لو كان خبره عن فاعله
 يجوز حذف اسم الفاعل لا يلزم الاجاز فان قيل على هذا يلزم الاجاز في مثل قولهم لا تزيدي
 الكاف لا يصلح اسما ولا خبرا قلنا انما في معنى المثل فجاز ان يكون اسما والخبر محذوف
 اي لا مثله موجود وان يكن خبرا واسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا
 المشيقتين بليس هو المسند بعد خولها وهي اي خبرية خبره وكذا اسميتهم
 ما ولا لغة اهل الجحش واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بآل
 نحو ما زيد لا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملا في هذه
 الصكوات في الاول فلان ما ضعيف العمل لا يعمل مع الفاصلا واقا في الثاني فلان عمل بالنفي
 وقد انتقض بآل واقا في الثالث فلان ما ولا ضعيف العمل لا يعملان مع تغير الترتيب
 عطف عليه اي على خبرها بموجب ما طفه هو مفيد لا يجازي فالرفع اي حكم المعطوف الرفع
 لان العاطف الذي هو مفيد لا يجازي مثل لاني انتفاض النفي نحو ما زيد قائم باسما ولكن قد

المجرات

هو اي جنس المجزئ يدل عليه المجزئات من قبيل دلالة الجمع على الجنس من قبيل دلالة الجمع
 على المفرد ما اي اسم اشتمل ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموضوع على الصفة لا من
 قبيل اشتمال الكل على الجزء وعلى علم المضما اليها اي على علامة كون الشيء مضافا اليه نحو
 قوله هي لثة اهل الجحش المذكور في الفقرات لان هذه الحركات تظهر من هناك ان لثة في نحو قوله هي لثة اهل
 جحش عناصير هي هذه ليست مدونة بناء تانيث الكلمة ولا فعل لان من يجهل الاسم وهو الغالب يجهل الجوز على الاقل
 كقراءة بعضهم رفع حين وهذا هو السبب في عدم الاختصاص بها غير علامة والنسب بعد ما يتغير الفعل والرفع مبتدأ مخذول الجهر
 جون عيسى جواز الجهر بها متساوية بعضهم يجهل الحين عن ابي حنيفة السام من جلد حين اي جز من حين وهو لثة في حين اقول
 يبطل هذا القول رسم لمعنى قتال لا يجهل قوله الجهر وادعانا اني بصيغة الجمع اما الواقعة اخيرة اما تعدد الجهر وادعانا
 الجهر وادعانا الفظية والجهر بالحروف الاصلية والزائدة كل منها على اقسام فتقول ما جهر شامل للرفع والنصب وتقول شتم
 على علم المضان الذي يخرج بغير الجهر والمراد بالمضان الذين حيث اده مضان اليه فلان جميع الثروت السالم في حالة النصب وكذا
 التثنية والجمع المذكور السالم في حاليتها لان اشتمالها على علامة المضان الذين حيث انها مفعول لاس حيث انها مضان اليها كقوله

الكثرة في المفردات وفي الجمع المؤنث السالم المفتحة في غير المنصرف والياء في الائمة السمت
وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا نحو مكره زيد او تقدير انحو غلام زيد فان قيل ان المصنف قصد الاختصاص
فينبغي ان يقول الجرد وكل اسم نسب اليه شيء بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين
الجر والمضاف اليه ترادف والامس كذلك بل الجر درعامة والمضاف اليه خاص لان
الجر وجرح والجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهبه من لا يقول بالاضافة
اللفظية بتقدير حرف الجر وجرم انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المضاف اليه في مثل قوله تعالى يؤتيهم الضياء بين
صدقهم لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكن صريحاً وتاماً وكافاً للجملة وان لم يكن
اسماً صريحاً لكنها اسم تأويل لا يتقدّر ان الناصبة المصدرية فالتقدير هذا او غيره فاعلم ان
مينة ثم فان قيل ان تقدير ان مختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها
قلنا ان تلك المواضع مواضع مشهورة وكثيرا ما تقدّر ان في غيرها كما في قول الشاعر شعري
تسمم بالمعيت مخير من ان تراه ستعرف قدره ان فتح فاه فان قيل ان تعريف المضاف اليه
لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهبه من لا يقول
بالاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر قلنا الظاهر من كلام المصنف في المتن من التصريح في الشعر
هذا ان الاضافة التي تقسم الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي هي بتقدير حرف الجر

١ قوله المضاف اليه كل اسم اتي بالظاهر مع الفهم تخفيع على الرد لا احتمال انما زاد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه
المذكور ولا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه كقولك بالندرجان المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه
حقيقة كما قال الفاضل اللارسي اعلم ان في حال المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العاقل هو المضاف وسواء الاصل تعال
الضمير والغير لا يتصل بالابا طه ذهب السراج الى ان عالمه معنى اللام وذهب السبلي والي حيان الى ان عالمه الاضافة وذهب
ابن الباش الى ان حرف تقدير عن المضاف كما في التصريح بقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه
خرج به بالمرتب اليه شيء وقوله بواسطة حرف الجر خرج به الرفعة والجر وورد قوله اياه المفعول فيه والمفعول له ان تحسن
٢ قوله كما في قول الشاعر قد مررت بفتية في بحث المبدأ والجر قد ذكرنا تحفة خاوميه -

قسم الشيء لا يخالف عن المقسم لكن من شأ خطا هذا البعض ان المصنف لم يبدؤ بتقدير
فجر البحر في الاضافة اللفظية لاني المتن ولا في الشرح ان تكلف بعضهم اضافة اسم الفاعل الى المفعول
بتقدير واللام نحو ضارب يداى ضاردا لزيد في اضافة صفة المشبهة الى فاعل بتقدير من
البناءية فبحر الوجه اى حسن من حيث الوجه فان قيل هذا في الحقيقة تخصيص فكيف
يصح قول المصنف ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل
الاضافة لا بـ الاضافة فان قيل ان تعريف المضاد اليه يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه محظور
فيه المفعول فيه مثل هذا التركيب في يوم الجمعة لان اليوم اسم نسبي لشيء بواسطة
حرف الجر وهو مع انه ليس مضادا اليه فاجاب المصنف بقوله اى حال كون فجر البحر مراد
من حيث العمل بايقا ولا ترفا لتقدير اى تقدير بحر الشريعة اى لتقدير بحرف الجر ان يكون
المضاد اسم الاضمار لزم الاضافة بالاسم والتعريف والتخصيص والتخصيف لانه لو كان التضاف
وجبا للفظ بحر فبحر لا يصال لفعلا الى المفعول بحر اتونيه اى مستطاعا منه تنوينه او ما يقوم
مقامه من نون التشديد والجمع لا جملها اى لا جمل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه واجب

لم يقدّر
١٩١

١٩٢ قولنا جاب المم انه لعل ان لا يرد لان اردت غير مراد معنى البحر او معنى القطر في هذا ايضا انت مقرر بتقدير
البحر فيها كل مقدر مراد معنى الاصل لانه اذا ما ان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في الحكم للمفرد بحيث لم يجر وما المقدر
في الاضافة مراد اى علمه وجره بان كان كائنا قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا بحر وجره جرمه وركبان على نحو انكرت
من حصر العرب بان ما اختلف آخره ونفسي الى الدعوى الزمته ان كان المضاف اليه بحر وما يحتاج الى صفة حقيقة للمضاف
البحر حتى اذا عرفت حقيقة جرمه بذلك قلت في الفاعل انما تحذف ليعرف فيرفع ثم جعلت في حركه معرفة حقيقة محتاجة الى كسر
بحر اذا معنى مراد على ما ذكرنا باقيا على اى البحر منه عبادة الرضى اقول قبيحا الله التوفيق انما تختار الشئ الثاني فالعنى
حال كون ذلك المحرر مراد من حيث اصل بالبناء الاثر ولا يلزم بالمرتب من الدعوى ان بتباير الجهات يرفع الدعوى ان كل التعبير
والعنوان وقيل في دفعه ان التعريف فظلي والاحترار عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة في حركه فاعلم
١٩٣ اى مستطاعا ما اشارت الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اى بالزال من باب ذكر الملزوم وادارة الازم
ويكمل التفسير فلا بد وما قيل ان العبادة محمول على الغلب ان المعنى مجردا عن تنوينه وقد يحذف المضاف من ثناء التانيث
بحر قوله تعالى وَاَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وهو ساعى عند الجهل وقباحتى عند الفرو لا تحفه خادمية

تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعد ها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد النحاة
الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتحفيض ف
من الاولى علامة تمام الكلمة وامتوا بالثانية وهي اى الاضافة بتقدير تحويل الجذر على قيمته
معنوية ولفظية ووجه الضبطان المضاعفان لا يخلو اما صفة حاملة في المضاعف اليه الاضافة
اولا فالاول لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضاعف صفة اى كوز المضاعف صفة
مضاعفة الى معنوية لا يعنى لا يكون المضاعف صفة اصله كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عالما في
المضاعف اليه كما في كرم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبر
والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح المحل لانه يلزم حمل خبر الوصف على الذات وهو لا يجوز
قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف وهو علامتها وهذا المبتدأ أمم
جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها المزمع اى لانها المعنوية
اما يحذف اللام في اى في المضاعف اليه الذي على جنس المضاعف وطرفه واما يحذف من جنس المضاعف واما يحذف في ظرف
وجه الضبطان المضاعفان لا يخلو اما ظرف المضاعف الاول او بمعنى نحو خبر اليوم وان لم يكن للمضاعف اليه في المضاعف
فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضاعف والمضاعف اليه نسبة التباين او السأداة او نسبة عموم خصوص مطلقا او نسبة
عموم خصوص من وجه فالاول هي الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد الثاني معتم لعدم الفائدة في الاضافة
مثل اميت واسد وحبس منع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص
بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد ان كان الثاني فهو معتم لعدم الفائدة
في الاضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون للمضاعف اليه بالنسبة الى المضاعف
او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خيبر من فضة خاتم
وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والملا يكون المضاعف اليه بالنسبة الى المضاعف اليه

ولكن في آء فان العوض موصوف بالغير المعنى على ان كرم كرم في المصر المعنى ان كرم اضاف الى الجذر بانه مسكنه واطير من
الزور الملايسات وان اشبهت زيادة التحقيق فاصح لا ما شئت به انما نظير ما تحذف قولن اللسان اليه وجلان ان يراود
من كلمة بالوقت او الاضافة ويحيزان يكون موصوف او موصوفة والمرلان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاعف اليه
في جنس المضاعف نظرا في كلام الشارح وسامحة فلا يراعى ان الادة اللسان اليه من كلمة لما يذهب اليه من الكلام منى يجب ان يوفق كذا قال

هذا ان يكون المضنا المتخذ من المضنا والمراد بكون المضنا الیها بالنسبة الى المضنا هذا ان
 يكون المضنا متخذ من المضنا الیه وهو ای الاضافة بمعنى في قليل في استعمال العرب فلذا
 ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب باليوم يعني ضربه باليوم اختصارا
 باليوم بملازمة وقوعه فيه فان قيل فعليه ان ينبغ ان يصح باليوم الاضافة بمعنى
 من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبین والمبین قلنا نعم لكن
 لما كان الاضافة بمعنى في قليلا في استعمال العرب باليوم وها الى الاضافة بمعنى اللام تقبل
 الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير في كلامهم فلم يرد وها الى الاضافة بمعنى اللام بالاولى
 ان تجعلنا على هذا نحو غلام زيد فحانم ضمة وضرب باليوم وتفيد ای الاضافة المعنوية

لقد وقف آء اعلم ان الضمان كتر عشر مر من للضمان الی ثلثة منها ما قل المعنى والرابع ان الالف التجر
 كمرت بالرجل الحسن الوجها ان رفع قبح الكلام فكلوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز
 باجران وصف القاصر مجرى المتعدي والخامس تذكير للثبوت كقول الشاعر شعر انارة لعل كوف بطرح الهوى وقيل
 عاصي الهوى يزياد تنزيهه حيث قال كمسوف ولم يقل كمسوفة مع تانيث البتة يعني بدش تاني في محفل پوشيده است
 بسبب طاعت كردن خواهرش نفس وقيل كسبكه في الفت كنده خواهرش نفس است زياده ميثودا حيث توريختيدن
 وقيل ان يكون من قول تعالى ان رحمة الله قريه من الحسين والسادس تانيث المذكور لفظا قطعت بعض اصابعهم
 وقراءة قوله تعالى يلقطه بعض السباع في شرطه السبعة والتي قبلها صلاحية الضمان للاستثناء عند فلا يجوز
 زياده وفلام من اجاء والسابع الطرفة كقول تعالى تاتي اكلها كل حين والثامن الصفة نحو قوله تعالى وتعلم الذين
 ظلموا اني منقلب يتقلبون فاي مفعول مطلق ليتقلبوا والاسم وجبا لتقدير ولهذا جب تقدير المبتدأ في قوله
 من عندك العاشر العرب مخدعة عشر زيد في امره والاكثر البناء والحادى عشر البناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان
 يكون الضمان مبهما كغيره في وودن وبين كقول تعالى وجعل بينكم وبين ما كنتم تعملون والباب الثاني ان يكون الضمان
 زائدا بهما والضمان كقول تعالى ويخشي كذا في قوله تعالى والباب الثالث ان يكون الضمان زائدا بهما والضمان كقول
 انشور شعر على حين طابت الشيب على الصبي وقيل المالح والشيب طالع وفتح صين كل على معنى في وتانيا للتعليل كما قيل
 ومعناه وثني كمنزلة كرم بيري دابر نابو كردن يا جهت كوكي ويل بنا داني وكفر يا هريشاني شوم اوستي غفلت على
 سنيدي هوي ويري باز دارنده است شخص از ترك شبن قبائح وان كان الضمان فلما معروا او جملة اسمية فقال كمنزلة كرم بيري
 والاصح هو البناء ومنه قراءة نافع يوصي نفع الصديقين نفع اليرم في المضنا في منى البيت فلاحظ فاد من لاند ام الارب واما

فلا جينا

تعريفاً أي تعريف المضاف مع المعرفة أي مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية وضعت لعلومية المضاف ومعهوديته لأن نسبة الشيء إلى امر معين يفيد تعيين المنسوب لا ترى أن الفعل نسبي فاعل معين لا يفيد تعيين الفعل فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بعلام زيد من غير إشارة إلى معين فلا إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريفات المضاف قلنا إن حال الإضافة كحال اللام لأن اللام في الأصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعين فلا يخرج من أداة التعريف فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد غير زيد لأنها إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريف المضاف قلنا هذا الحكم في غير غير ومثل لأنها تتوغلها في الإبهام لا يعرفان بالإضافة إلا أن يكون للمضاف إليه ضمت واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل شتمهم بها ثلثه في شيء من الأشياء كما لعلم الشجاعة فقبله جاء مثلك وتخصيصاً مع النكرة أي تفيد الإضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة لأن التخصيص عبارة عن تقليل الشريك لا شك أن الغلام قبل الإضافة إلى الرجل كان مشتركين غلام رجل وغلام المرأة فلما أضيف إلى الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها بجر المضاف من التعريف لأن المضاف لوله يكن هجره أي التعريف فالمضاف إليه لا يخلو أماً معرفة وأما نكرة فعلى الأول يلزم

ب
مرأة

قوله في الحكم آه أقول لا بد أن يقال هذا الحكم في غير غير ومثل وغيرهما من الهمم لأن حكم النظم والنسب السوي واليسير مشبهها أي كذلك ثم حذف قوله بجره للضمان فإن كان اللام حذف لانه ما كان علماً لمرءان يحبل واحد من جملة من سمى بذلك اللفظ ولا يجوز في سائر المسارف من العفرت والبهاات لتعذر تكثير ما وعندي أن يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفها لا من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ولذلك أضيف العلم إلى ما هو متصف بمعنى نحو زيد صدق بجر ذلك أن لم يكن في الدنيا إلا واحد كذا في الرضى وقال البعض شرط الضمان تعبيره عن حرف التعريف لا عن التعريف مطلقاً ذكر في العباب ولا بد في الإضافة المعنوية أن يجر المضاف عن حرف التعريف فعل بنها بجر زيداً مثلاً بلا قبح ١٢ تحقنه خادومية -

تحصیل الحاصل علی الثانی یلزم طلب الایقوی فان قیل ان تجرید
 المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف
 غیر لازم قلنا ان التجرید بعینه التجرد والخلو سواء کان نكرة بنفسه او یكون نكرة بتجرید
 النجی المعلوم ونقول ان فی عبادة المصنف تقدیراً فیکون التقدير شرطاً بتجرید
 المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفة فان قیل هذه القاعدة منقوضة
 بمثل قولهم الثلاثة الاثواب الخمسة الدرهم المائة الدینار لانها اضافة معنویة مع
 ان المضاف فیہ غیر محجود من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجازة
 الکوفیون من ترکیب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
 الی معدوده ضعیف قیاساً واستعمالاً قیاساً فلانه یلزم تحصیل الحاصل دائماً
 استعمالاً فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الزمّة شعراً
 ایا منزلی سلمی سلام علیکم
 هل لا من الاق مضین رواج
 وهل یرجع التسلیم او یکشف العی
 ثلاث الانانی والدیار البلاق
 فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول النبی صلی الله علیه وسلم بکالاف
 الدینار لانه اضافة معنویة مع ان المضاف غیر محجود عن التعریف قلنا هذا الترتیب
 محمول علی البدل دون الاضافة فان قیل لا فرق بین الاضافة للمعرفة وجعل المعرفة
 علماً فی لزوم تعریف المعرف كما فی قوله النجم الصبق والثریا وابن عباس فما وجه
 ان اضافة للمعرفة لا یجوز وجعل المعرفة علماً یجوز قلنا لانسلّم ان فی هذه
 الامثلة لزوم تعریف المعرف بل فیہ زوال التعریف وهو التعریف الحاصل
 قوله وهو قول ذی الزمّة ایا منزلی آه واسم غیلان بن محبته ومعناه ایا منزل سلمی سلام بر شما ایا زما نهائی
 کگذشته اند بازمی گزید و جواب می دهد سلام کردن ملائکه ظاهر و بطریق کنی گنداره بنزد آن مجرب و مجرب
 و گیلان و خاتمه خالی از اهل خود و تحفه خادمیه لفظ محمد شعیب رحمه الله تعالی
 قوله ثلاث الانانی الاتانی جمع الثقیه همی واحد من الاسمار الثلاث التي ینصب القدر علیها والبلایق جمع
 بلق یعنی الخالی کما حواشی شرح مولانا الهامی قدس سره ۱۲ کاتب مخفی عنه ومن والیدیه -

باللام والاضافة وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف مضافاً الى
مفعول مثل ضارب يد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعله لا تفيد الا تحقيقاً للفظ لا التعريف لا التخصيص سواء كان في جانب المضاف
او في جانب المضاف اليه افعال التخصيف في جانب المضاف فحذف التنوين او ما يمتنع مقامه في التنوين والجمع واما
التخصيف في جانب المضاف اليه فحذف الضمة استناداً في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان اضافة المفعول
مفيد الفائدة في اللفظ والمفعول اللفظية مفيد الفائدة في اللفظ والمفعول في اللفظ قلنا ان في الاضافة
المفعول بين المضاف والمضاف اليه انفصالاً في اللفظ والمفعول فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فربما علم

قوله وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية وهنا خدشة ظاهرة وهي ان لا يجوز ان يستعمل في المضافة اليه اشار
تقديم الشارح الى دفعه بقوله وحاصل ان العلمية لم كانت وضعت ثانياً انما كانت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن
وضعت ثانياً لم يزل مقتضى الوضع الاول علواً اضيف الى المعرفة لاقت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد
صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة العنصرية وضعت لمعلومية المضاف وضعت ثانياً بالمرتب وذلك ان يقول في الفرق بين
الامثلة المذكورة واطراف المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعل مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف
الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلما اضيف المرفع باللام او العلم كان طلباً للادنى وهو مستنكر في
بادي الرأي فانهم ولا يتجمل عليه ايضاً ما قيل انه يتجمل على جواب انه وان لم يكن فيه تحصيل المحل كمن في تخصيص العمل اذ الفائدة في
انه تعريف اللام الموجودة في الكلمة واصداث التعريف بطريق آخر فانهم اذا قالوا مولانا نورا الحق اقول كيف قال مولانا
المذكور ان التعريف المحاصل بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل
المضاف اليه والبرودان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم من الانقصية من الاقسام كلها فقال في تحفة
قوله ان يكون المضاف صفة او المرفوع الصفة اسم الفاعل المفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط يعرف في اعمالها
وبالعمل المفعول الفاعل المفعول بواضافة اسم التفضيل فمعرفة عند الاكثر خلافاً لابن السراج والفاطسي والبي البقاعود
الكتوبين جماعة من المتأخرين كالخزرجي وابن ابى الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه الصحيح بل قيل لهم مرتبة من
انفصل الترتيب ولو كانت اضافة معرفة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان المتألف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المرفوع النكرة
قال في ذلك بطلان البديل بالاشتراك فيقول انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل اما اضافة المصدة فمعرفة عند الاكثر خلافاً لابن
ابن برهان وابن الطراوة بليل فبسته بالمعرفة نحو قوله ان جدي بك الشديداً في ما زاد فوصف بجدي بالمعرفة اي الشديداً

فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال في المعنى فرتب عليه فائدة معنوية ودون الاضافة اللفظية
 بين المضاف والمضاف اليه انفصال في اللفظ مع الاتصال في المعنى فلما اضيف حصل الاتصال
 في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اى لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف
 في اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جازم دلت برجل حسن الوجه واتسع ثم زيد
 حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيداً للتعريف لا تنفع الاول : جاز الثاني اما
 اسما الاول فلانه يلزم توصيف التكرار بالمعرفة وهذا لا يجوز واما جواز الثاني فلانه يلزم
 توصيف المعرفة بالمعنى وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمة امثلة حصول التخفيف وانتفاء
التعريف والتخصيص فينبغي ان يكون لهذه الامثلة الثلاثة دخلا في هذا التعريف والامثلة
كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له في هذا التعريف قلنا نعم ان المشار اليه
بثمة امثلة لكن جاز ان يكون هذا التعريف باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا
التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة وجاز الضارب بزيد الضاربون لان
فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بخذ فنون الثنية والجمع
واتسع الضارب بزيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ فقط وهو غير حاصل
ههنا لان التثنية سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على المصنف ان يقدم هذا
التعريف على التعريف الاول باعتبار الوجهين الاول زاصله مذكور صريحا واصل الاول
مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم والثاني ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد
مقدم على المركب قلنا نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفرأ فانه يقول ان نحو الفاء
زيد جاز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التثنية
سقطت بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتأخير اللام المقدم حشا
خلافا للظاهر ثم استدلل الفرأ بوجه اخر وهو الضارب بزيد جاز بزيد ليل شعر
الاعشى وهو قولهم الواهب المائة الهجان وعبد هاه فان قوله وعبد هاه بالجر
معطوف على المائة فصارت المعنى بطريق العطف هكذا الواهب عبد هاه فهو من قبيل الضارب
زيد وهو جاز فينبغي ان يكون الضارب زيدا ايضا جازا فاجاب المصنف

بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف
 لان فائدة الاضافة اللفظية التضعيف في اللفظ هو غير حاصل ههنا لان التوزيع سقط باللام
 كما بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه شوب المصادرة على المطلوب لان امتناع المضارب
 زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال بضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل لكن
 هو دليل على امتناع المضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف
 اذا انصرف فيه على مجرد هابل مجاز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محل المائة على انه مفعول
 معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوفا لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلمها
 وتما البيت هذا شعر الواهب المائة الهجان عبدها: عودا يزجي خلفها اطفالها: قال
 قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا
 للمرحبا العبد راعيها ونقول للمراب العبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى
 مناسبة وهو انه قائم بخدمة الهجان كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدلال الفراء بوجه آخر
 ان المضارب يلجأ نحو محمول على المضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله انما جاء المضارب
 الرجل حلا على المتخادى على الوجه المختار الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما
 صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس محلى باللام بخلاف المضارب زيد لان المضاف
 له قوله وضعف آه قبل الاول ان يكون من التضعيف يعني مفعلا الضميمة فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحيد لا يتوجه
 المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من المفعول الى مصدره المفعول كان ينقل من احد هم حتى يتم الرد
 على الفراء كما قال مولانا نور الحق رحمه الله قوله لان فيه شوب المصادرة آه المصادرة على ربيعة اضرب على ما قالوا احدنا
 ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل الثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون
 موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والاصل باطل لا سيما على الدرداء باطل وانما قال لان فيه شوب المصادرة لانها لا تقسم الاقسام المذكورة
 ويحتمل ان يكون قول الاستاذ لان آه وسلاطى انه فيه شوب المصادرة لا عينها وان يكون دليلا للمركب فانهم قد بدروا تحفه
 قوله وتما البيت آه هو لا عشى واسمه ميمون بن قيس مناه كسى كبحشند واست مد شتر سفيد را شبان
 وخادم آن شتران در حالتى كه آن شتران تازه زائده اند در حالتى كه مى رانند آن شبان در پشت آن
 شتران بجای آن شتران راه تحفه خاومیه.

المنفصل بالتصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب
 زيد محمول على ضارب زيد او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف
 اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولاً على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط
 التوضيف ولا يضاف موصو الى صفة ولا صفة الى موصو فهلان لكل واحد من التركيب
 التوضيف والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوضيف على
 الاتحاد بين الصفة والموصو ومبنى التركيب الاضافي على المغايرة بين المضاف
 والمضاف اليه بينهما منافاة **فان قيل انك قلت** انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة
 فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع جانب الغربي وصلوة الاولى بقبلة الحقاء
 فان في كل واحدة من هذه التركيب ضيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فالحق
 المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع جانب الغربي وصلوة الاولى بقبلة الحقاء متاؤل
 بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان في الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير
 جهة في الرابع فيكون تقديره مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة
 الاولى وبقبلة الجهة الحقاء فلو قدر هذه الامور في نظر الكلام حصل دفع الاعتراض
 بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفاً والمضاف اليه لا يكون صفة ولوحدة هذه الامور
 حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصو وان كان للمضاف اليه
 صفة **فان قيل** هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توضيف الجانب بالغربي

١٥ قوله فلا يثبت موصوف الى مضافه اي على غرض البصريين واما الكوفيين فيجوزون تمسكين بالمشكلة المذكورة في تحفة
١٦ قوله بقبلة الحقاء قال السجستاني ان فاطمة الزهراء كانت تحب هذه القبلة فكان بعض الجاهل من الكفرة
 يقولون لهذه القبلة بقبلة الحقاء بالنسبة اليها حتى اشد عنها نعل في المكين مثلاً لما نحن فيه من تحفة **١٧** قوله بتقدير الساعة
 آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امته محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبريل عليه السلام
 عليه وسلم فعلم بتقدير الساعة الا حسن ان يسمي اول ساعة فرضت الصلوة فيها من تحفة **١٨** قوله للمضاف اليه لا يكون صفة
 للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدرة **١٩** قوله وان كان آه اقول في هذا المقام اختلاج كما لا يخفى على صاحب
 الاختلاج فالصواب ان يقال ان الشارح في هذا الايراد هو الجاهل وليس بصفتها الحق ان كان كما لا يخفى على صاحب الاختلاج

لا توصف المكان بالغري قلنا ان المكان على قسمين المكان الكل والمكان الجزء فالمراد
 بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا يغير الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان
 الجزء فحينئذ لا يحصر المغايرة بين المضاف والمضاف اليه قلنا ان هذه الاضافة اضافية
 بيانية فان قيل انك قلت انه لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها فهذه
 القاعدة منقوضة بقوله جرد قطيفة وأخذا قتيابا فاراضها قطيفة جرد
 ونيابا اخلاق ثم قدمت الصفة على الموصوف واضيفت للصفة الى موصوفه انه غير جائز
 فاجاب المصنف بقوله ومثل جرد قطيفة واخلاق قتياب متاقل بحيث انهم لما
 حذفوا قطيفة من قوله قطيفة جرد بقى الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف
 لا يجوز في كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتية وجعلوها بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا اليها
 شيئ هو موصوف في الواقع للبيان التخصيص فصار من قبيل اضافة العام الى الخاص كذا
 حال اخلاق قتياب لا يضاف اليه مائل للمضاف اليه العموم والخصوص كليش واسد
 وحبش منع لعدم الفاعلية في الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى
 الاخر لا يجوز فهذه القاعدة منقوضة بكل الدائم وعين الشيء لانه من قبيل اضافة
 احد المتساويين الى الاخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف ذلك الدائم
 وعين الشيء فانه اى للمضاف في هذين التركيبين يختص اى يصير خاصا بسبب
 الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذه اضافة احد المتساويين الى الاخر بل من
 قبيل اضافة العام الى الخاص فان قيل ان الامر في الشيء لو كان
 ٥١ قوله جرد قطيفة آه الجرد خورده مشد اذ كنهى وفردى والتطيفة مجاهدة انا برشم ساخته مى شود مثل طرس
 واخلاق جمع خلق بمعنى كنهه ١٢ تحفه خادمية لفاظ محمد شبيب رحمة الله تعالى
 ٥٢ قوله ولا يضاف اسم مماثل آه ارادوا بالمثل في العموم ان يكون دلولا على كليتين اعتمادا وهما كذا متساويين
 كليش واسد ومتساويين كالانسان والناطق وبالمثل في الخصوص ان يكون دلولا على شخص واحد كسيد كرز علم
 ان المصنف ذكر بيان عدم اضافة الخاص الى العام ولعله اعتمد على فهم الناظرين لان عد فائدة هذا التفسير
 تحفه خادمية

للعهد فاعية العين من الشيء ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعية العين عن الشيء مشكلة
قلنا لو كان اللفظ في الشيء للجنس فاعية العين عن الشيء ظاهران المراد بالعين ما هو قائم
بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشيء ما هو موجود في
الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعنى الى المعنى وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله
فانه يخص قلنا معنى قوله فانه يخص هذا انه لا يقع على عموم سواء كان معنويا او لفظيا
فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجزى فهذا القاعد منقوض
على سبيل كذا لان السعيد والكريم اسمان للمسمى الواحد اضيفا أحدهما الى الآخر لم انه غير

جائز فالجواب المصنف بقوله وقولهم سعيد كريم متاؤل بان المراد بالاول مدلول والمراد
بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام
الخاص من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضيفا لاسم الصحيح والمحقق الياء
المتكلم كسائر الازياء تفقده كسرها ما قبلها والصحيح اصطلاح النفاة فالشيء اخر فخر على غيره
به ما في اخر فخر على ما قبلها ساكن كدلو وطين وانما كان ملحقا بالصحيح في العلة بعد السكون

سلك قول من الشيء مشكلة لان الشيء اذا لم يكن المراد منه مبهودا فزاد هينا او خارجيا يكون على طبقة المفهومات العاتية امثلة
جميع المفهومات الكلية والمجردية كيف وقد افترقوا في اهم المفهومات انها هي الشيء متناول كل ما يعلم ويجزئه سواء كان مرجعا
او معدوما مكنيا او مستغنا وهذا يقال لا فرق لفهوم الشيء لانه هينا ولا خارجا لانه استواء الشيء بجميع المفهومات الذي هو تقيده
او مجرد التقييد في مجال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب الحقل وجمهور كتبههم ولو سلم ان لفظ العين يعني الذات ايضا لكان
مسادا لانه فلا يصح القول بان العين اهم من الشيء وان يقال ان الشيء يعني الوجود كما مر مناقدة فانا نكون اللام بمعنى الوجود
عليه يكون اخف من العين فهو اصطلاح جديد المتكلمين في معتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه وعلى قولنا
عصام وما يزيل به الخلاء ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين علم يصدق على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول ان العلم يصدق على نفسها يلزم سلب الشيء عن نفسه وهو حال ايضا
يلزم صدق تقيده على لا يتعلق التقييد في ايضا يلزم خلاف ما قرر عندهم من ان الشيء اهم المفهومات يصدق
على كل مفهوم حتى على نفسه وتقيده ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
والطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العلامة تحفته خاد ميسر في اظفار شبيب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تشقل عليها الحركة فكذلك
 بعد السكون والياء مفتوحة للحنة أو ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذا اصل
 في الكلمات التي على نحو واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً
 والاصل في الحركات الفتح للحنة وان كان آخره الفاقبت لعدم موجب لا نقلاً في هذا
 نقلها غير التثنية أي غير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم أما الف
 التثنية فلا تقلب تفاقاً لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياءً اذ غمت
 الاجتماع المثليين فيما هو كالجملة الواحدة مع سكون الادلى وان كان واو اقبلت لغمت
 لان الواو والياء اذا اجتماعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياءً
 واذا غمت الياء في الياء وفتح الياء أي ياء المتكلم في الصواتر الثلاثة للسالكين
 أي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحريك واختير الفتح للحنة وأما
 الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فإخى وبنى بالردة المحذوف بمجعل
 المحذوف نسياناً منسياً و اجاز المبرد اخى وبنى بالردة والقلب لا دغام ما في الارب
 فبدل قول الشاعر وبنى مالك ذو الجاز بدان ولا يخفى محمول على الارب قلنا هذا
 يخالف عن القياس واستعمال لفصحاء على انه يجوز ان يكون ابى جمع اب اصله
 ابين ثم سقطت النون بالاضافة واذا غمت الياء في الياء فصارت ابى

قوله وبنى آه على هذه اللفظة رد قوله تعالى فمن تبع هدى على قوله اجعل آية لعلهم يتقوا
 بعد الالف في قراءة نافع وكسر باءه في قراءة الأعشى والحسن بن مطر في قراءة بني يربوع في الياء المضاعف اليها جمع المذكور
 السالم عليه قراءة حمزة وماتت بحسب ما في كسر الياء كذا في شرح الوافي ١٢ تخلف قوله وبنى هذا الجهر البيت وصدوع
 قدر أحلك ذا الجاز قد أرى به لم يسم فأكلم والشاعر يخاطب نفسه ومغناه حكم خادمني كمين صفت وددك مغلوب
 فيشود قرار اد تراى نفس در ذال الجاز يعني صرنا ناء بتحقيق كمان كمين فمهم به عدم كمينيت اذ براى قصه ذال الجاز ناء
 كرملاحيث داشته باشد از برای تراى نفس دلالتش باشد شان تراى نفس ١٢ تخلف قوله يجوز ان يكون آه قال
 مولانا نورالحق انت خير بان شرط هذا الجمع ان يكون على الاعقل والابليس كذلك فكيف يصح على هذا المعنى انتهى وبش هذا
 ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد عالمت العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ١٢ تخلفه خادمية.

كما في قول الشاعر شعراً فالتبيين اصواتنا بليكن وقد ينابنا لا بيننا: وتقول حمى حق بلا رمة
المحذوف مجمله نسياً منسياً ويقال اي في الغوى بالردة والقلب لا دخام في الاكثر اي في
الاستعمال الاكثر وفي في بعضها اي في بعض الاستعمال بابقاء اليم المعوضة واذا قطعت
هذه الائمة الخمسة عن الاضافة قيل اخواب وسم وهن وفرو بالحركات الثلاثة في الفاء وفي
الفاء افهم منها اي من الضمة والكسرة والخفة الفتحة وجاء حم مثلي بلا ردة المحذوف
ودلو بالردة فقط وخب بالرد والقلب بالهزة وعصا بالردة والقلب بالالف مطلقا سواء كان
مضافا او غير وجاء هن مثلي بلا ردة المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذلك لان
الي مضمون لا وضع الواضع وصلة التوصيف شئ باسم الجنس الضمير لا يقع اسم الجنس
فان قيل ان ذكرا لا يضاف الى مضمون ذلك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلو الموصول فينبغي ان
يقول ذولا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان هذه
الائمة الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم في المفعول اضافة ذوالى الضمير مطلقا
لانها هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذولا يضاف الى مضمون فهذه القاعدة
منقوضة بقول الشاعر اما غير ذولا افضل من الناس ذولا لا ذولا ايضا المضمون ههنا مع انه غير ثابت
قلنا هذا شأنا لا اعتبار له ولا يقطع اي ذولا لا يضاف الى ذولا وضع الواضع صلة لتوصيف الشئ باسم الجنس
قوله كما في قول الشاعر قلنا ههنا يارب من اجل اني لم يرد في جملة شافقنا ان جماعت زمان صهبا وازاي بالارستند
وفداي بالكر وندهدن خدنا يعني ذواي شاماد بيلان ما اتخذ قوله اي ذولا وقول حم ذولا على هذه الصنف مثال
وتذكر امر من معنى الحم اتخذ قوله ذولا يضاف الى مضمون اعز سيوبه واما عند غير فيجوز اضافة الى الضمير وفي البيت
منع اكثر اخوين اضافة ذولا مضمون كذا في الوافي وبيض شروحا قول وقد جاء اضافة الى العلم في قوله صلى الله عليه وسلم لم يرد
الاخرى من ذى الخلقة فانما اخبرنا ثم بحث رجل من حسن الى النبي عليه الصلاة والسلام بمشركي ابا رطاة حيث اضاف
ذولا الى الخلقة وهي علم اتخذ قوله اسكنا ما حمت آه كهم الردي في غاب الردي في فم يعني ليس المراد منها بيان الاضافة
حتى يلزم بيان تعيين الصفات اليه انه اسم الجنس دون ما عداه اتخذ قوله انا ذولا هذا البيت مجروح انها المردون
ما لم يقبل فيها وجه كما سمعت من بعض الاساتذة اشقة وقال مولانا ذولا في حسن العز من المعناه ما كان خيرا لزمته ان
اكرم ذولا بشعر نعمت ذيا يعني لبرال في جز في حال شذبا شذو تحقيق في شارب فضل الزمر من حسان فضل ١٢

وهذا المعنى لا يحصل بدون الإضافة لما فرغ المصنف من بيان الإسماء المستحقه للاعراب
 بلامبالاة شرعى في بيان الإسماء المستحقه للاعراب بالواسطة فقال التوابع أى جنس التابع ثم
 أعلم ان التوابع خمسة النعت التأكيد عطف البيان والبديل والعطف وجه الضبط
 ان المقصود بالنسبة لا يخلو ما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البديل اكان الثاني
 فالغرض من ايراد التابع لا يخلو اما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريراً او توضيحاً
 فالاول نعت الثاني تأكيد الثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف
 فان أى كل متأخر متى لو حظم ما سبقه كان في المرتبة الثانية منه بأعراب سابقة أى متلبس
 بجنس أعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فأقول ان التوابع جمع تابع التابع علون
 فاعل ووزن الفاعل لا يجمع على فواعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا كان وزن الفاعل
 على قسمين صفتى واسمى فالصفتى لا تجمع على هذه الصيغة والاسمى يجمع التابع فاعلى صيغة
 وهذه ايجم كاهل على كواهل فأقول هذه التعريف لا يكون جامعاً لفرادة لأنه خرج منه
التابع الفاعل والاسمى فحو أن وضرب ضربى كان الثانى ليس هو فاهنا بأعراب سابقة قلنا ان

لذلك ثمان آه أى ثمان نبتة فلما روي الثانى من الاخبار بالاحوال وغير ما قلنا كل ثمان جنس شامل للحدود وغيره وقوله
 بأعراب سابقة خرج بغير كان وخران وغيرهما وقوله من جهة واحدة خرج بالمفعول الثانى من باب ظنت وأعطيت وغيرهما
 تحذف قوله فالصفتى لا يجمع على هذه الصيغة أقول كيف جزم الاستاذ ان الصفتى لا يجمع على هذه الصيغة مع أنهم جزموا بان
 الفاعل الصفتى على قسمين صفة العاقل وغير العاقل والاول لا يجمع على هذا الوزن والثانى يجمع عليه قياساً كصوابه وشواهد
 وطوبى غيرهما لا يبعد ولا يحصى فتدبر أقم ان فى عامل التوابع تفصيلاً أما الصفة والتأكيد عطف البيان فيها ثلثة أقول قال
 سيبويه العامل فيها هو عامل المتبوع وقال الأخصر العامل فيها معنى كفى السبب أو الجوهري كفى التبعه وقال بعضهم ان عامل
 الثانى مقدم من جنس الاول فاما البديل فالأخصر والروانى والفارسي وكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدم من جنس الاول
 وقد سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشري المعنى ان العامل فى البديل هو العامل فى السبب منه وما عطف اليه فغير البديل
 ثلثة أقول قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني ان العامل فى الثانى مقدم
 من جنس الاول قال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وقاعدة اختلاف فى ذلك جزمه الوقت على المتبوع ومن الذى قال العامل
 فى الثانى غير الاول اتعا عند من قال العامل فيها هو الاول فاهنا فى ما مضى من ابدت الاطلاع على دلائل الفرق خارج اليد

كل ما في توابع المرفوعات والمنصوبات والجوهرات التي هي من اقسام الاسم فليخرج منه التابع
 الفاعل والمفعول لا خبر فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لفراده لانه يخرج منه
 التابع الثاني والثالث والرابع فصاعداً لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد
 بالثاني كل متأخر اذا الوضام متبوعه كان في المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان
 الثاني معرباً باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب
 السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون وانما عن دخول غيرية لانه
 دخول فيه المفعول الثاني من باب فلتنت واخطيت لانه ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحد
 وهو المفعولية قلنا المراد بالجمعة الواحدة الشخصية لا النوعية وهو هنا نوعي لان ظننت من
 حيث انه يقتضيه مضموناً في فعل الاول من حيث انه يقتضيه مضموناً في الثاني واعطيت
 من حيث انه يقتضيه اخذاً في فعل الاول من حيث انه يقتضيه الماخويع في الثاني فان قيل هذا
 التعريف لا يكون جامعاً لفراده لانه يخرج منه التابع الذي يكون اعرابيهما او في احدهما
 تقديرنا او محلياً لان الثاني لا يكون معرباً باعراب السابق قلنا ان اعراب المعبر في هذا
 التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اهم من ان يكون لفظاً او تقديرًا او محلاً فان قيل
 ان التوابع جمع والجمع انما يتصور في الافراد وكلمة كل الاحاطة الافراد لفظ هذا يلزم
 تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود في الحقيقة جنس التابع بناء على
 ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس المحدود دخول كلمة كل وكلمة
 كل ليست جزء من التعريف فيكون التقدير التابع ثان باعرابه فان قيل لما لم يكن
 كلمة كل جزء من التعريف فالفائدة في ايرادها قلنا انما اوردناها لمحض التصريح على طر
 التعريف المنعني تابع يدل على مقتضى متبوعه مطلقاً اي دلالة مطلقة خير مقيدة
 بما دية من المواد قوله المنعني تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
 قوله المنعني قد مر على سائر التواريخ كونه اكثر استعمالاً في كلامهم واودق متابعه اذ يمتنع في الاعراب والافراد والشيئية بخير
 وسئل عليها ما عظم فائدة واكثر بياناً في هذه المسئلة قوله على معنى في مبدوءه وان كان باعتبار اشغلق فلا يرد في غير
 من هذا التعريف المنعني بجال متعلقه قائل في نسخة نحاديه -

متبوعه احتراز عن باقي التوابع وقوله مطلقا ادر لئلا يرد الاعتراض على ليله في
 مثل العجينة زيد علمه على المعطوف مثل العجينة زيد علمه على التأكيد في مثل جاء في القوم كلهم
 لان دلالة هذه التوابع على حصول معنى في متبوعاتها انما ان خصوصية موادها وانما
 توضع في النعت المعرفة كريد الظريف او تخصيص المنقح المنكر كرجل عالم وقد يكون
 لجم التاء نحو ليم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد
 نحو نفخة واحدة لان التاء في نفخة للوحدة وهذه الوحدة تأكيد لتلك ولا فصل الى
 فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير لان الغرض من النعت لالة على المعنى الذي
 هو ثابت في متبوعه وهذا كما يحصل بالاشتقاق كذلك يحصل بالجوامد اذا كان وضع
 اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع نحو اى في
 جيم الاستمالات مثل قيمى وذو مال فان تيمنا يدل اى ائما على ذات منصوبة الى قبيلة
 بنى تميم وذو مال يدل اى ائما على ذات صاحب مال وخصوصا اى في بعض الاستمالات
 مثل مرت رجل اى رجل فامى رجل في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في متبوعه
 وهو الكمال في الرجولية فيصم وقوعه نعتا و اى رجل في قوله اى رجل عند الايدل
 على هذا المعنى فلا يصم وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا في هذا التركيب يدل
 على قوله وقادته آه والغرض الاصل من ايراد هذا القول بيان الفرق بين الخبر والنعت لان كلاهما يدل على معنى في غير معنى
 ليس الغرض من النعت ثبوت اى لى بل تخصيص او توضيح الى غير ذلك ان حصل الفرق بينهما بالتفسير لكن بين ثانيا انها ابشانه
 فلا يرد ان هذا ليس من وظائف النعت بل وظائف علم المعاني فانهم اخذوا قوله توضيح او تخصيص التوضيح في اصطلاحهم هذا
 عن رفع الاشتراك الحاصل في المعاني والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات اما يجب التحقيق
 والواقع فلا فرق كما ذهب اليه علماء المعاني ومن اراد التفصيل فليس يرجع الى الطول وفيه من كتب هذا الفن اخذوا
 قوله والاكيد وقد يكون لكشف المابهية نحو جسم الطويل العريض الحقيق والفرق بين الوكيد والاكشف ان الاول مقررة
 والاكشف موصوفة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر فاعلم اخذوا قوله ولا فصل آه ولما كان غالب
 مواد الصفة المشتقات توهم كثير من الغويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى يستغنى سببه عن خبر مرت رجل مد
 وصفا وتا ولا غير المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه اخذوا

على ذات مبهمة والرجل يدل على تعيين الذات المبهمة وهذا التعيين معنى ثابت في الذات المبهمة فيصير وقوعه نعتاً والرجل في هذا التركيب جاء في الرجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتاً وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد وهو كونه مشاراً اليه بلاشارة الحسية فيصير وقوعه نعتاً لزيد هذا في مثل هذا التركيب بهذا ازيد لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتاً وتوصيف النكرة بالجملة خبرية لا مفعلة لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة والنكرة لا تقم صفة للمفعلة وانما توصف النكرة بالجملة خبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في مفعول وهذا الغرض كل محصل بالمفعول ان ذلك يحصل بالجملة اما بالخبرية فلان النعت مربوط بالمنعوت والانشاء لا يقبل الربط الا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بجانده وتوصف بمجال الموصو والصفة بمجال الموصو ما يكون المعنى النعتي ثابتاً للمنعوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار المعبر ومجال متعلقة بالصفة بمجال متعلقه ما يكون المعنى النعتي ثابتاً للمنعوت حقيقة وللمنعوت اعتبار المحمودة برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع مفعول في عشرة امولكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها المنافاة البعض البعض في الاعراب رفعاً وانصباً وجرّاً والتعريف والتذكير والاقرار والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان قيل هذه القاعدة منقوضة برجل صلب وامرأة صلب ورجل جريح وامرأة جريح ورجل علامة وامرأة علامة لانه صفة بمحاله ولم يتبع النعت مفعوله في التذكير والتانيث قلنا هذا الحكم في الصفة التي لا يستلزم فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جاعلة للمذكر والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها منافاة البعض البعض في الباقي كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل في الفعل اذا اسند له قوله فلان النعت مربوط اي يعني ان الصفة يجب ان يكون مضميناً مسلوفاً للمخاطب قبل ذكرها كذا حكم الصلة وهذا في الجملة الانشائية لا يتصور ^١ قوله المنافاة البعض اي مثلاً يوجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والجر للمنافاة الظاهرة بينها وكذا يوجد من الثاني التعريف فلا يوجد التذكير للمنافاة فلم يوجد الا اثنان ^٢ ان خمسة خاد ميبه.

الى الظاهر كان مفرداً ابداً واذا اسند الى ضمير ثنى بتثنيته ويجمع بمجعيته اذا اسند
 الى الظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل او الى ضمير المؤنث مطلقاً فيثني تانيث الفعل واجزاً اذا
 اسند الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع الفصل فيه تخير بين التانيث
 والثانيث فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع منعوت
 في عشرة اموات والثاني يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قلنا ان التبعية في
 الخمسة الاول بناء على ما جرت عليه في الخمسة الباقي بناء على ما اسند اليه ما جرت عليه
 والمسند اليه في القسم الاول واحد هو المنعوت فالنعت يتبع منعوت في عشرة اموات وفي القسم
 الثاني ما جرت عليه غير من المسند اليه لان ما جرت عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق
 فالنعت يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل من ثمه اى لا جاز التبعية في
 الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه لانه بمنزلة يقعد غلامه وضعف
 قاعد غلامه لانه بمنزلة يقعد غلامه لالحاق علامة التثنية والجمع بالفعل المسند
 الى الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر فان قيل ان جمع الفاعلين متنع فينبغي ان
 يمنع هذا التركيب فيحكم بالضعف قلنا نعم لكن جواز الاحتمال مجزى وهو يخرج الالف
 والواو عن الاسمية الى الحرفية ويكونان حرفين والدين على تثنية الفاعل وجميعته ويكون
 الفاعل ضميراً او الظاهر مبتدأً او يكون الظاهر مبتدأً والصفة خبراً مقداً فاعليه
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على وقوع غلامه لانه جمع مجعية الفاعل فاجاب المصنف
 بقوله ويجوز وقوع غلامه لانه جمع مجمع التكسير فيخرج عن موازنة الفعل ومنه
 فلا يجزى عليه احكام الفعل والضمير لا يوصفان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
 قوله او يكون الظاهر مبتدأً او قول سليم من ملاحظة كلام الاستاذ من قوله لا بمنزلة يقعد غلامه الى هذا العمل
 الاخير يجزى في يقعد غلامه مع انه مرجع فيما سبق في قولهم او كان الخبر فعلاً له جب تقديمه وجب تقديم الخبر مطلقاً اى
 كان مفرداً او مثني او مجزواً اللهم الا ان يقال هذا مبني على انه مرجع من لا يجب تقديمه المبني على الخبر في صورة التثنية والجمع وقد است
 في هذا المقام من له شهرة بهذا الفن في الانام فلم يفتح عليه الباب من التعليل فافهم لعل السديد ياك الى ذروة السنام ۱۲
 تحفه خادمية - اى لما صاحب بختة وهي قرية من قرى الصلوات ۱۲ من -

المعارف فلا حاجة فيما الى التوضيح وخبر الغائب محمول عليه ما طرد الباب كذا الوصف للمع
والذات وغيرها محمول عليه ما طرد الباب لا يوصف به لان الصفة كذا ان يدل على معنى ثا
في متبوع والضمير الى على الذات فقط لا على قيام المعنى بها والموضوع اخصل مساوئلا
يلزم القضية المقصود من غيره فان قيل فليعلم هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف الحيوان الناطق
في مثل الحيوان الناطق لان الموضوع هنا ليس اخصل مساوئابل هو اعم قلنا المراد
بالخصوص المساواة بالخصوص المساواة في التعريف والمعلومية لا في ماصدق عليه ثم اعلم
ان اعرف المتأخرات ثم الاعلام ثم أسماء الاشارة ثم ذواللام والموصولات وبينها
المساواة ومن ثم ما لا جرح ان الشرط في الموضوع ان يكون اخصل مساوئابل هو اعم قلنا المراد
ذواللام الامثلة هو الموصول وذواللام الاخر او بالمضات في مثله لان تعريف للمضات مساو
لتعريف للمضات اليه وانقص بناء على اختلاف المذاهب فان قيل انك قلت ان
الشرط في الموضوع ان يكون اخصل مساوئابل فليعلم هذا ينبغي ان لا يجوز توصيف اسم الاشياء
باسم الاشارة الاخر لان بينهما مساواة مع انهم التزموا وصفنا بهذا الاسم فاجاب المصنف

سلك في التعريف ان لا يعني ان وضع الصفات للذوات الشخصية لا معنى قائم بذات مبهمة وما يسمونهم من دلالة على
هذا المعنى حين يسمونهم الى المشتق هو دلالة المروج دون المراجع والفرق بين فلا يرد احد من ان الضمير المراجع الى التفسير
المشتق في معنى الشخصية قيل ويمكن ان يجاب عنه بان ما نسبته الى ما ليس فيه معنى الشخصية فليعلم ان يمكن ان يقال ان
ما دل على معنى في المتن مطلقا بلا خصوصية ما دل على ذلك في الاخرى في ذلك المعنى محقق يكون مرجعه مشتقا لا مجردا
التركيبية كذا قال مولانا في الحق اقول قد تفكر في قول المصنف اذا كان وصفه لغير المعنى محمدا او خصوصيا فليعلم منه
مثان لما قال مولانا المذكور في المتن سلك في قولنا ان اعرف المعارف آه هذا استفول من سيوري عليه مجبور النسخة في سبعين
الاستاذ المضان الى احصا من ان لا بد من بيان قد ذهب سيوري الى ان تعريف المضان مثل تعريف المضان باليد او
عند البر وفترت المضان نقص من تعريف المضان باليد في مقتضى القياس فهو غلام رجل الطريق صفة الغلام عند سيوري
وبدل عند البرود في تعريف الكونيين ان لا بد من تعريفهم ثم هذا الاسم وهذا من كيسان لما دل على كسر ثم اعلم ثم اسم الاشارة ثم
هذا الاسم ثم الموصول ثم المراجع ثم اسم الاشارة ثم كسر ثم هذا الاسم قال ما بين ذلك يعرف في تعريفهم ثم اسم الاشارة ثم
في تعريف الخاطب جملها في درجة واحدة ثم تعريف الخاطب السالم في الاشارة ثم الموصول ثم هذا الاسم والمضات في تعريف

بقوله وانما التزم وصفياً بهذا لئلا يلام للاهتام اى للاهتمام الواقع في هذا الباب بحسب
اصل لوضع المتضمن لبيان الجنس فاذا اريد رفع الاهتام عن الجنس فاما ان ترفع الاهتام
بالضيق وباسم الاشارة او بذكر اللام قبل الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى
الثاني لا يتم رفع الاهتام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم في نفسه فكيف يرفع الاهتام
عن الغير فتعين ذواللام بالضرورة ومن ثمة اى لاجل ان التزم وصفياً بهذا
بذى اللام لرفع الاهتام ضعف مرتين بهذا الابهت لان البياض يختص بجنس
جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مرتين بهذا العالوان العلو يختص بالانسان
بل هو غالب في الرجال العطف في المعطويات تابع مقصوباً بالنسبة مع متبوعه فقوله تابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصوباً بالنسبة احتراز عن غير البدل قوله متبوعه احتراز
عن البدل فان قيل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل
لانه يلزم حمل الذات على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قيل
هذا التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه يخرج منه المعطوف بلا ويل ولكن ادوا ما دام لان
المقصود مع هذه الحركة واحد الامر ان اى التابع او المتبوع لا كلاهما قلنا المراد بكون المتبوع
مقصوداً ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع بكون التابع مقصوداً ان لا يكون متفرعاً على المتبوع ولا
شأن ان المعطوف المعطوف عليه بهذه الحركة الستة كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويتوسط بينهما
متبوع احداً والحركة العشرة وسبب اى تفصيل الحركة العشرة في بحث الحركة مثلاً قام زيد وعمر فان
قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فالحاجة الى ذكر قوله يتوسط الحركة قلنا انما اذا
قوله يتوسط الزيادة التوضيح فان قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعقة وهما يحصلان
بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فالحاجة الى قول تابع مقصوباً بالنسبة
قلنا لان البياض اى قول هذا اذا قطع النظر عن اللام وخط الدخول اما لو خط اللام فسيختل لعل لا يلحق على العقلاء
فانهم لا يمكن من اهل الهوى ولا غيره قلنا المراد به ان المصدر مبنى للفعول يقول فعل هذا متبوع ان يكون هذا مراداً
في الكل المصدرية على ما قاله فيقال المنعوت والبدل والتوكيد معطوف البيان وهذا كما ترى خصوصاً في الاول والاخر
دعوى العلية فيما سوى العطف تخصيصاً بالمتخصص وترجيحاً بالمرجع واعلم ان هذا الاول والاخر متخذه خارجيه.

مع متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريفاً نقاعاً
 دخولاً لغيره لانه خلاف فيه الصفا المتوسط بينهما وبين متبوعها أحد حروف العشرة
 كما في قوله جاء في زيد العالم والشاعر الديب فان قيل العاطف لحي يتوسط بين الصفة
 والموصول بين الصفا قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشئین لا يلزم ان يكون
 عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفا
 في حد المعطوف فان قيل ان الحرف المتوسط بين الصفة والموصوف تدل على معنى العطف
 وهو الجمعية والترتيب فجعلنا عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة
 بين الصفة والموصوف ليس لارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بل المعطوف
 والمعطوف عليه متمايزان بالذات بين الصفة والموصوف اتحاداً بالذات فكيف يكون أحدهما عين
 الآخر واذ اعطى اذ اريد العطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل
 كالجزم من الفعل لفظاً ومعنى فلو عطف عليه لا تأكيد بمنفصل لزعم العطف على بعض حرف الكلمة
 وهو باطل فان قيل لما أكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى
 الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تأكيد لا عطف قلنا لما أكد بمنفصل فالعطف على المؤكد
 ولا يلزم المحذور والمذكور لانه خروج من صرافة الاتصال بواسطة التأكيد نحو ضربت انا
 وزيدا لان يقع فصل بين الضمير المعطوف فيجوز تركه اترك التأكيد بمنفصل لان طول الكلام
 يوجب الفصل فاحز الاختصاص بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا
 او كان بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا ولا آباءنا وقوله نحو ترك فيه اشارة الى جواز تأكيد بالمنفصل مع
 وجوب الفصل كما في قوله تعالى فليكنوا فيهم والقانون واذ اعطى على الضمير الجرم وداعية الحذف لان
 الانشغال بغير الجرم والجرح وراشد من الاتصال التماس بين الفعل والفاعل فلما لم يجز العطف على الضمير
 لا قوله الله الظاهر من قوله اكرهوا هو مخالف للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزون بلا تأكيد
 لكن مع التماس والكوفيين لا يفتحون على تقدير صحة هذه الرواية عند اللغويين ان يقع المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى
 فلم يخالف البصريين لا يقال يا بنى هذه الامادة ما ذكره في بحث المفعول من انه انما يجوز العطف تعيين النصب لا نأمر
 من اول قوله اكره من الوجوب الى الاستحسان فلا يباي ان ياتى قبل قوله تعيين النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحسانى

المرفوع المتصل بلا تأكيد منفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الخ
 فان قيل ينبغ ان يؤكد اولا بالمنفصل ثم عطف عليه قلنا ليس المحرور ضمير
 منفصل حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه فان قيل ينبغ ان يستعاد المرفوع
 للمحرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعادة المرفوع له فذلك المحرور لانه استعادة الاعلى
 للأدنى فان قيل ينبغ ان يكتب بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر
 في جواز ترك التأكيد بالمنفصل لا يكون للمحرور ضمير منفصل فيمكن التأكيد
 بالمنفصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مرت بك زيد فان قيل لما عيد الخافض المعطوف
 فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المحرور فقط وإعادة
 الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارج العاملين
 على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعديم مع
 بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا ايضا فالألام المتعدي او نقول ان
 المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف الجارة الزائدة نحو كفى بالله فان قيل لما لا يجوز
 العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير
 المحرور بلا إعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز تأكيد ضمير المرفوع المتصل بالابدال انبلا
 تأكيد بالمنفصل وايضا لا يجوز تأكيد ضمير المحرور والابدال منه بلا إعادة الخافض قلنا
 المؤكدين المؤكد البديل ما كل مبدل منه أو بعضه أو متعلقة والغلط نادرا فما
 ليسا بأجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف
 اذ المعطوف يغير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التأكيد
 بالمنفصل في صورة المرفوع وإعادة الجار في صورة المحرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه
 فيما لا يجوز ويتنعم في حق الاحوال لعارضة المعطوف عليه بما قبله بشرط ان لا يكون ما
 له قوله لا على لان اصل حجة المحرور فضلة لا تحذف قوله عطف على المفرد وهو باطل اهـ اول ظاهر من كلام
 الالات وتفسير لا غير من وهو باطل كيف ويلزم من امتناع حلف العرف باللام على المنكر والعكس غير من المركبات الناقصة
 وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف الجملة التي بها محل من الاو على المفرد بالعكس كقوله يمتعون فانكره الالات وقالوا لا يجوز

يقتضيها منتفياً في المعطوف فان قيل لا نسلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذ
 ربما يكون المعطوف مبتدأ والمعطوف عليه مفعلاً او بالعكس او يكون المعطوف مفعلاً والمعطوف
 عليه نكرة او بالعكس او يكون المعطوف مفعلاً او المعطوف عليه تثنية وتثنيها او بالعكس
 قلنا الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله قسم عارض لمن
 حيث نفسه فالمعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال لعارضة له عما قبله في الاحوال
 العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من قبيل القسم الثاني فان قيل ان
 القاعدة منقوضة بمثل يا رجل والجارح فان الجارح معطوف على الرجل وليس في حكمه
 تجريد عن اللام قلنا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له عما قبله بشرط
 ان لا يكون مقتضياً منتفياً في المعطوف ولهذا مقتضى التجريد اللام نحو ارجو الله وهو
 منتفٍ في المعطوف فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل رب شاة وسخلة ما فان
 سخلتها معطوف على شاة وليس في حكمه لان رب يقتضي ان يكون مدخولها نكرة ومخلتها
 معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها ما دل بتأويل النكرة لقصد عدم التعيين اي رب شاة
 وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة على نكرة الضمير اي رب شاة وسخلة شاة فان
 قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل يا زيد وعمرو لان عمر معطوف على زيد وهو في حكمه
 في البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال لعارضة قلنا
 المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال لعارضة لا في الاحوال الذاتية اذ لم يكن المعطوف
 مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه في حكم المعطوف في حكم
 المعطوف عليه في مطلق الاحوال وهذا المعطوف مثل المعطوف عليه في كون كل واحد
 مفرد معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
 لولا قصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للمعطوف الذي هو المضاف اليه في قوله لولا نقول انه وفيه نظر ووجه ان الضمير انما
 يكون نكرة اذ لم يكن ابراهيم معروفاً بل اذ كان ابراهيم للتكثير وتثنية سخلتها عائداً الى الشاة فلا يكون كضمير رب رجل قال
 الشاة اضمائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المجرع اليه بمجرع او صفة مخبره بخلافه بل اخبره ان سبق اختصاص المجرع
 اليه فالضمير معرفة فلذلك رب رجل كريم اخبره بمجرع مفضل في الاكمال في رب شاة وسخلتها اذ اتفقت

زید ومن ثمه ای من اجل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويتنعم لو مجزئ في ما زيد
 بقاء اوقاما ولا ذاهبا غير الا الرفع ای دفع ذاهبا لكان منصوبا او مجزئا لكان
 معطوفا على قائم اوقاما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه ضمير ارجاعا الى اسم ما المعطوف
 خال عن الضمير ولفظا ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم ان يظير فيغضب زيد
 لان باب فان في يظير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
 فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذي يظير فيغضب زيدين الذباب لانهما فاء السببية ای لكون
 معنيها السببية لا للعطف فلا يرد النقض على تلك القاعدة او نقول ان معناه السببية
 مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجمله واحدة فيكتفي بالرابط في الاول او نقول ان العائد
 ههنا مقدر فيكون المعنى الذي يظير فيغضب زيد يظير ان الذباب اذا عطف اي اذا
 زيد العطف على عاملين مختلفين ای على معمولي عاملين مختلفين لو مجزئ لان الواو
 فخرعة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين ای لا يتوسط في وصول اشر
 عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان قيل عبارة المصنف لا يؤدي ما هو
 المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين لا على نقل العاملين قلنا
 عبارة المصنف محمولة على خذ المضاعفة واذ اعطف على معمولي عاملين
 مختلفين او نقول المراد بالعاملين معمولين من قبيل ذكر الالثر وادادة المؤثر ونحو
 المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنى اللغوي وهو امالة الاسمين نحو العاملين بازيح معموليهما
 خلافا للفرع فانه يجوز هذا العطف في ليل قولها كل سوداء حمرة وبيضاء شحمية
 ١٥ قوله والسلطان آه فيه ان يمكن ان يقدر في هذا التركيب مثل عنده ادنى دارة كما قال في بحث غرر لطيف التفسير في
 تركيب زيد قام وتمر اكرمه انه مقدر بعنده ادنى دارة فلا مانع من ان يكون معطوفا على الخبر واجيب بان عدم جواز
 النسب الجزئي تقدير عدم التقدير واما اذا كان مقدرا فلا مثال فيه التحفة خادمية لفظ محمد شبيب
 ١٥ قوله فاذاه اعلم ان اذا وقع فصل بين العاطف والسلطان الجوردة تخزير في الدار وتمر الحجرة فلا يجوز ان اجامعا
 منهم فلا بد ان يقال خلافا للفرع ان لم تقع الفصل بين العاطف والسلطان الجوردة التحفة خادمية ١٥ قوله ما لا
 فيضاه معطوفه على سواء والعامل فيها كل وشجرة معطوفة على التمرة والعامل فيها ما لا تحفة

وبل لیل قول الشاعر شعرا کما امرأ تحسین امرأة ونا رأوا قد بالليل نارا قلنا
 هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجهمي وادخل على هذا العوام بناء على
 مذہب سيبويه الا في نحو في الدار زيد والحجر عمر والمراد بهذا التركيب كل تركيب كان الجهمي
 مقدما في بناء العطف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف
 القياس فاقصر عمله على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف ايضا لان الواد
 حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العالين المختلفين اى لا يتوسط في وصول التاكيد
 تابع بقوله امر المتبوع اى حال المتبوع وشأنه في النسبة اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه او
 الشمو اى في شمول المتبوع لافراة قوله تابع جنس مل للتوابع كلها وقوله بقوله امر المتبوع اجتزأ
 عن باقي التوابع اعلم ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد ما قدم ضمير العطفة عن السامع او
 ظنه بالمتكلم الغلط او دفع ظنه بالمتكلم مجازا او دفع ظنه بالمتكلم تخصيصا وهو لفظ ودفع
 وجه الضبط ان التاكيد لا يخلو اما بتكرير اللفظ الاول لفظا ومعنى فقط فلا واللفظ
 والثاني معنويا واللفظي تكرير لفظ الاول اى مكمل اللفظ الاول نحو جاك في زيد زيد ويجري في
 الالفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير يجري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي التاكيد

١٤ قوله ببل قول الشاعر اكل هذا البيت لابي داود الا يدي واسم جارية بن الهجاج يخاطب به امرأة حين فصلت
 غيره عليه يعني اياك ان كنى هر مردى رادر كمال در انسانيت وهر كاش افروخته رادر شب كه آن آتش حقیقی است كه
 بجفت را ستمانی و همان دگر شد گمان می افروزد یعنی گمان می كنى كه هر شخصی كه صورت مرد دارد مرد كامل است و انسان
 بلكه چنین نیست و گمان می كنى هر كاش كه برافروخته شده است در شب آتش بلكه آتش نیست كه برای همتا همان افروخته شده است
 ١٥ قوله ادخل على حذف العوالم قال مولانا نور الحق و جعلها من باب العطف على معمولي عال احد فاعلم انتهى ١٦ فخره خاتمه
 ١٧ قوله ويجري الخ اعلم ان التاكيد اما مستقل يجوز الابد له بالوقف عليه او غير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف واحد
 يتكرر تكرار عاده في السورة نحو بك بك ضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال بانه تكريره وحده
 نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكريره الغير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي
 تكريره الغير المنصوب المتصل التكرير بالنصوب المنفصل المرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المتصل فكثيره بلا فصل نحو زيد
 زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهدى بالآخر فوهه كافر فوون كذا قال مولانا عبد الغفور ١٨ فخره خاتمه

الاصطلاح لا يجري في الافعال والحروف والمركبات فكيف يعبر قولنا في اللفظ كلها
 قلنا ان الضمير في يجري راجع الى التأكيد اللغوي هو التكرير مطلقا لكن هذا الجواب
 ضعيف لانه يلزم الخروج عن المبحث لان المبحث في التأكيد اللفظي لا في
 التأكيد اللغوي فلا بد في الجواب ان يقال ان الضمير في يجري راجع الى التأكيد اللفظي
 الاصطلاح والمراد باللفظ اللفظ الاسمي فان قيل البعض من الاسماء اجمع واكتفى بها
 مع ان التأكيد اللفظي لا يجري فيها قلنا المراد بالاسماء ما عداها فان قيل
 على هذا يلزم المجاز في جهة المجاز وهو باطل المعنى بالفاظ مخصوصة في نفسه فيكون كلامه
 وكله وجميعهم واكتفى واكتفى واعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلف في بعضها فقل
 لا معنى لهذه الكلمات الثلاثة في حال الافراد لان اجمع مشتق من قولهم حول كقيم اي تارة واكتفى
 بالصاد المهمل مشتق من قولهم يصمهم العرق اي سال وبالنسبة المجمة من قولهم يصم
 اي روى واكتفى مشتق من البتة هو طول العنق مع شدة معززة ويمكن استنباطها من
 خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق فلا ولان ليعلم ان من حيث
 الاستعمال باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه ونفسها وانفسها وانفسهم
 وانفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في
 كله وكلها وكلهم كلهن والصيغ في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون اجمعوا لا يؤكده
 بكن وانجم الاذ واجزاء لان كل يدل على الكمية وجميع على الجمعية وهذا يتحققان
 قوله لا يجري اه لان من منع هذا القول كيف ولم يجد اثره في الكتب المعتمدة بل يوجد حكمه في نسخة خادمية
 قوله مفرقا لفرق موضع اتصال المعنى بالصدر في نسخة قوله مناسبات آه او مناسبات التي بمعنى التام للمعنى التاكيد
 فظاهر لان ايضا عبارة عن تمام الافراد ما مناسبات الجمع بمعنى السيلان الذي فلان السيلان لا يكون الا بالكثر
 والمناسبة وهو مناسب للمعنى التاكيد لان فيه ايضا الظلمة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الرمي عبارة عن تمام
 الشرب وهو مناسب تمام الافراد عدم لتمامه من الحكم ما مناسبات البتة وهو طول العنق مع شدة مفرق فلا يشده
 تناسب الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد كما قال جمال المتأخرين في نسخة خادمية

الا في ذي الاجزاء فان قيل كما يؤكد بمآذ واجزاء فكذلك يؤكد بمآذ وافراد فالمستأن
 ان يقال في اجزاء وافراد قلنا المراد بذكر الاجزاء في متعدد والمتعدد اهم من الاجزاء
 وافراد ونقول ان في الاجزاء يصدق على ذي الافراد ايضا لان الحكم ما لم يلاحظ
 افراذه بمجمعيته لم تصور اجزاء له لا يصح تأكيد الكل بكل واجمع واذا لاحظ افراذه بمجمعيته
 فهو ذو اجزاء يصح افتراقها حقا وحكما ليكون التأكيد بكل واجمع مفيدا الفائدة مثل
 اكرمتم القوم كلهم واشترت العبد كله بخلاف جاء زيد كله لانه لا يصح افتراق اجزاء
 في الجمعية لاحقا ولا حكما واذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس العين كباي او لا
 بمنفصل لان الضمير لو لم يؤكد منفصل لا تبس التأكيد بالفاعل في صورة المستكن
 في مثل زيد اكتم هو نفسه والبارز محمول على المستكن طر الباب نحو ضربت انت
 نفسك واكتم واخواه اتباعا لاجمع لانه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اى
 اكتم واخواه لانه يلزم تقديم التابع عليه اى على المتبوع وذكرها ذو ضعيف لعدم ظهور
 كالاتى على المعنى الجمعية وايضا لزم ذكر التابع بدون المتبوع البديل تابع مقصود بانسب
 للمتبوع دونه اى دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود احتراز
 عن غير المقصود وقوله دونه احتراز عن المعطوف ان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا
 ١٥ قوله المراد في الاجزاء قال مولانا مصام لا يصح ذكر الافراد لانه يوجب جازا في الانسان كل من غير جهة براديه
 الا ان كان قد افسد من اصل قول العصف وهذا جزاء بتاويله ذو متعدد والسر ان كان ادا جزاء ١٢ تحفه خاوميه
 ١٥ قوله لنقول ان في الاجزاء يصدق على ذي الافراد ايضا اقول يعلم من كلام الاستاذ العلام ان بهناتيان
 في الاجزاء فذو الافراد لكن يصدق في الاجزاء على ذي الافراد وليس كذلك لان في الافراد بعد الملاحظة المذكورة ليس
 في الاجزاء وان كان المراد قبل الملاحظة فبظلال نظام لتباين الظاهر بينها اللهم الا ان يقال المراد ان في الاجزاء يصدق
 على ذي الافراد بعد الملاحظة المذكورة والمطلق ذي الاجزاء عليه باعتبار ما كان قائل ١٢ تحفه خاوميه
 ١٥ اى لا تكون النسبة الى المبتدع مقصوده ابتداء بنسبة نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطية وتهدية
 للنسبة الى التابع سواء كان نسب اليه سندا او غير مثل جلد في زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ١٢
 شرح مولانا الجامي رحمه الله تعالى

عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوب بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوع قلنا
ان متبوعه مقصود ابتداء لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوب فكلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد
الامثل ما قام احد الازيد فانه ليس مقصودا بنسبة ما نسب الي المتبوع قلنا
ما نسب الي المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول
سليبا وفي الثاني ايجابيا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل العم من ان يكون سليبا او
ايجابيا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض الاشتمال والغلط ووجه
الغبط ان البدل او المبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملازمة او الثاني البدل الغلط
والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل مبدل منه ارجو ان يكون احدهما مشتملا
على الآخر فالاول بدل الكل الثاني بدل البعض الثالث بدل الاشتمال فالاول مدلول
مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لا يحصل الفرق بين بدل الكل وعطف البيان لان
مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو كان المقصود
بالحكم الاول والثاني لا يوضح الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني
والاول توطية للثاني فهو بدل الكل فان قيل لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود
لانه وان لم يكن مقصودا اصاله لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود للمقصود
الاصلي الثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملازمة بغيرها اي بغير الكلية
والجزئية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخا فيه البدل
الغلط في مثل ضربت زيد اغلامه وضربت زيد احما لان بينهما ملازمة بغير الكلية
والجزئية وهو المالكية والمملوكية قلنا المراد بالملازمة ملازمة توجب نسبتها
الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعاً فان قيل هذا التعريف لا يكون
جامعا لفراده لانه خرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما
ملازمة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من افلاك قلنا معنى قولنا بغيرها
ان لا يكون البدل كل المبدل منه وههنا ليس كذلك بل بدل كل البدل منه جزؤه

فان قيل لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل مركز فيه قلنا هذا مناقشة في المثال
والمناقشة في المثال متضمن لان المثال توضيح المثل فكيف فيه مجرد الفرض يمكن ان يوضح
له مثال اخر مثل آيت درجة الاسد برجه فان قيل ما الوجه للصنفين انهما
هذا القسم قسما خاصا من البديل ولو جزم ببدل الكلامين البعض قلنا انما يجعله قسما
خاصا لقلته وندرتها بل عدم وقوعه في كلام العرب فان قيل لا نسلم انه لو وقع في كلام العرب
كما في المثالين المذكورين قلنا هذا المثال المذكور انما هو من كلامهم لا من كلامهم انقصه اليه

لقد ورد في المراجع ان قصد اليه بعد ان غلظت بغير العلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع
المسمى بالمباين ولم يذكره لانه واضح الرضى جعله مقادير في هذا الذي يسمى ببدل الغلط على ثلثة اقسام ابا بدار وهو ان
يذكر البديل من غير قصد ثم يسميهم انك فالحال كون الثاني اجنبيا وهو مستلشدة كثيرة المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرط
ان يرتقى من الاول الى الثاني على قولك هذا نجم بدر كذا ان كنت معتد بالذكر انهم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في
الاول لا تشبهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس وقال في التفسير قال ابن عصفور هذا النوع مختلف في تعيينه
وقيل محطوف حذف ما طغى قال في المحاشي وهو الواو لابل لانه لا يثبت عندنا انتهى ما غلط مخرج محقق وصاحب التوضيح
يسمى هذا القسم ببدل الغلط كما اذا اردت مثلا ان تقول جالوني حمار فبعتك لسانك الى رجل ثم تذاكرت الغلط فقلت جال
والا نسيان وصاحب التوضيح يوافقه في هذه التسمية وهو ان تعدد ذكرها هو غلط ولا يبتك لسانك الى ذكره لكن يمتنى المقصود
ولا يكتفى الغلط العرف والبليل النسيان في كلام الفصحاء والصدور من رتبة وفطنة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع
في كلامهم فحذف الاطراب عن اللسان الغلط وفيه معنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاثبات به الغلط في ذكر البديل منه
لان يكون البديل هو الغلط وقبل لكل من اكل يجب موافقة المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نقط لاني التثنية والتذكير اما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفردتها ايضا انتهى عبارة
الرضي مع زيادة وتسمى كلام المعنى والرابع يحصل بان قصد اليه انه لان حذف حرف الجهر مع ان كان قياس فلا يخلو كل
على البديل الغلط والجمع والمراد بالغير البديل منه والمهم يتلظ به لان البديل منه حين ذكر لم يذكر بحشية كونه مبدلا منه او مستوفيا
بل بحشية كونه غلطاً فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البديل منه اعلم ان الاقسام المذكورة في الاسم كما هو الظاهر ولما في
الفصل فلا يخفى من الاقسام الابدال اكل اذا كان النحل الثاني واجبا في البيان على الاول كقولهم متى تأتينا لنلهم ذبنا
في ديكناه فان قوله لم من الاسم وهو النزول بدل من تأتينا تحفة خادمية لما فظ محمد شبيب ولا يتى وجره الله تعالى -

اخوہ و مضمین نحو الزیدون لقیمہ ایاہم مختلفین بان یکون المبدل منہ ظاہراً
والمبدل ضمیراً نحو اخوہ ضربت زیداً ایاہ او بالعکس نحو اخوہ ضربتہ زیداً اذ
یبدل ظاہرہن مضمینہن لکل الامن الغائب لان ضمیر المتکلم والمخاطب اقوی
واخصر دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منہ ما بدل لکل یلزم انقصیه المقصود
من غیر المقصود مع اتحاد مدلولیہما نحو ضربتہ زیداً

عطف البیان

تأکم غیر صفتیہ یوضح مقبوعہ فقوله تأکم جنشاً مل للتوابع کلہا وقوله غیر صفتیہ
احتراز عن النعت وقوله یوضح مقبوعہ احتراز عن باقی التوابع مثل شعری اقمتم
ابو حنیفہ عظمی ما مسمیاً من ثقب کلاً ذبیراً اغفر لہ اللہ ان کان فجرة وفصلہ ای فرق
عطف البیان من المبدل لفظاً ای من حیث الاحکام اللفظیة واقم فی مثل شعری
انا بن التارک البکری بشرة علیہ الطیر ترقبہ وقوفاً والمراد به کل ترکیب

۱۵ قوله لا یبدل اخطا فالاختش فانه جزء لانه مع من بعضهم مررت بی السکین ومررت ملک الکرمیم
۱۶ قوله لفظاً اما الفرق المعنوی فہو ان المقصود من عطف البیان ہو الاول ویرد علیہ حکم فی المبدل انما
والحکم دائر علیہ ویفرع علیہ الفرق فالتحقیق الشارحین من انہ قل بعض النحویین فی الفرق بینہ و بین المبدل انہ
لو قال زوجک بنتی فاطمہ وكان اسمها عائشة فادخل تقدير عطف البیان مع النکاح لان الخلط وقع فیما لیس بقصود
بالنسبة علی تقدير المبدل لم یصح اذ الخلط وقع فیما ہو المقصود بالنسبة ہاتھم خادمیہ لحاظ محمد شعیب لایستی رحمہ اللہ
۱۷ قوله شعراً ہذا البیت لمرا ولاسدی وقصتان بجلال بنی اسد جرج بشر بن عمر بن زید البکری ولم یعرف
جارج فافتر المراء بوجه کاذباً وعلیہ یعلق بقوله فادخل المقصود علی التحلیل کما قبل ادخلی الحالیة من فاعل ترقبہ ہون
واقم یعنی الراقع والطیر جمع طائر ہون مبتدأ و ترقبہ خبر والجملة حال من البکری ای انا بن الذی ترک البشر الذی ہون
من قبیلہ کبریت تنظر الطیر ان تقع علیہ لالی ہون جملة جراحة قرب من الموت فالطیر تنظر و متاء بالفارسی منہم بکسر
اسمیان کہ کہ ما کڈ لندہ است مروصوب قبیلة کبر بن دائل را کہ اسم آن مرو بشارت دعا لیک انتقاری کشند
مرغان مردن اور بکیت آنگہ واقع شوند بر او بجزند گذشت او با آنگہ مرغان انتقاری کنند مردن اور او را لیک انتقاری
اند بالاسداد ہاتھم خادمیہ لحاظ محمد شعیب باجوری ولایستی رحمہ اللہ

اذا دقم عطف البيان للمعرب باللام المضاعف اليه الصفة المحرقة باللام فنهنا عطف البيان جائز
والبدل لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صام من قبيل الضار بنية
وهو متعمد فلذا هذا والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب فاجعله عطف البيان كان حكمه
غير ما جعله بدلا فيستدل بصحة النداء ايضا لكن التوجيه الاول ظهر الثاني افيد

قوله الاول اظهر الثاني افيد اما كون الاول اظهر فلان المتبادر من قوله انا ابن آده ولما كون الثاني افيد
ففسر بصورة النداء ايضا ولما كان لنا ان نشرح في بحث المبنيات فغلبني الموانع والعوائق فطبتني
في زاوية البوارق وكتب القلم بيان البيانات خصوصاً وصول خبر احتمال الشقيق والخيال
الوشيق من هذه الدار المحلوة بالكدورات الى الدار الذي ينادى فيه بسلام صلي الله
عليه وسلم من خبير حساب من عزيز ذي انتقام وهو محبوب الدعوات
غياث الدين جل الله تعالى وجهه ناصر يوم الدين و
وصول الخبر المذكور في تاليف هذه الكلمات
تحفة خادوم ميسر لمولانا
الحافظ محمد شعيب
الولائي
حريه به

فأشكره اعلم ان مرادى بالاستاذ العالم والشايع في اثناء البيان مولانا نور الدين عبد الرحمن
المخلص بالملأجامي قدس سره قد تم وقت عشاء الثالث والعشرين من شعبان هذه الحاشية
المسماة بالتحفة الخادومية للحافظ محمد شعيب الباجوري الكاظمي من تلامذة الشايع البارع ومن تلامذة
مولانا الحاج الحافظ المولوي محمد عبد الحميد الككوني غفر الله تعالى له

بحث المبنيات

البنى أى اسم تاسيبنى الأصل أى مناسبة مؤثرة في منع الإعراب فان قيل المأخوذ في تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول هو باطل قلنا هذا التعريف بالنظر إلى من يعلم ماهية المبنى على الإطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لأنه لو لم يعلم ماهية المبنى على الإطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز فان قيل تعريف المبنى لا يكون مانعاً عن دخول لغيره لأنه دخاريه غير المضارع لمشايمته بالماضى في وقوعها صفة للتكرار قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغيره لأنه دخاريه غير المنصرف لأنه مشابه بالماضى في وجوه الفريتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الإعراب وهذه المناسبة ليست كذلك فان قيل المراد بالمناسبة لا يخلو أو مطلق المناسبة والمناسبة الخاصة فعله الأول لزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقاً في اصطلاح النحاة في بحث المبنيات كان نصاً فيما صرح به صاحب المفصل هو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته بمبنى لا صر كمشابهته اسماء الإشارة والمضمرات والموصولات بالحرف في الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه معنى مبنى لأصل كضمين اسماء الاستفهام والشرط المعنى حرف الاستفهام الشرط وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الأصل كترال وترال الواقعين موقع أترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الأصل كخبط وطمار المشابهتين بترك وترال و نزال الواقعين موقع أترك وانزل قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الأصل كزيد في يازيد الواقف موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الأصل كيوم في يوم يقع الصادقين والباقيين اعلم انه لا بد في هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمماثلة والمماثلة والمشاكله فالمشابهة عبادة عن اشتراك الشئين في وصف هو لا بد لاجل ومشبه به احد ما كمشابهة الرجل الشجاع بالاسد الشجاعة فانما لازمة الاسد مشهور

بما الاسد المناسبة عبارة عن اشتراك الشئين في الوصف لا لفرقهما سواء كان
 احدهما مشهورا به كالشجاعة أولا كالحثي والمجانسة عبارة عن اشتراك الشئين في الجنس
 كشركة الانسان بالفهر في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشئين في
 النوع كشركة زيد بعمد في الانسانية والمساكلة عبارة عن اشتراك الشئين في
 الصورة كشركة الاسد المنقوش على كبد ربا لهيكل المخصوص في الخارجم او وقع غير مركب
 مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبني مقابل المعرب الماخوذ في
 تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبني بالمشابهة رعاية للمقابلة
 قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل
 تعريف المبني لا يكون ما نفاه عن دخول الخبر لا دخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر
 من التركيب لتكوين مع العامل هما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي
 وتركيب المعنوي مع اللفظ محال قلنا المراد بالتركيب لتكوين غير سواء كان عاملا
 او غيره ولا شاك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب صاحبه فان قيل هذا التعريف
 لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منه فلا يزيد لانه ايضا مركب غير قلنا المراد
 بالتركيب لتكوين الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامر
 فلا يصحق الحد على ما وجد فيه هذا ان الامر ان بعض المناسبة وعدم التركيب كالمؤلف
 قلنا ان كلمة او ههنا اسم المخلو لا اسم الجرم فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين
 المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لا بد من القرينة فالقرينة قلنا القرينة هي
 المقابلة بين المبني والمعرب لان المعرب في مفهوم المعرب امران التركيب وعدم المشابهة فالمعرب
 مفهوم المبني انتفاء الامر من سواء كان معيا او بانتهاء احداهما فان قيل لا يجوز للمصنف
 حيث غير ترتيبه كالمشابهة والتركيب في تعريف المعرب المبني تقديم ما تأخرا قلنا انما غير
 ايتلا التقديم ما مفهومه وجود في شرف الوجود على عدم حكمه اي الاثر المرتب على
 بناء المبني ان لا يختلف لخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل
 مثل جاء في رجل من ورايت رجلا منا ومهرت برجل مني والقبلة اي القاب المبني

من حيث حركات أخرى وسكون أخرى ضم وفتح وكسر للحركات الثلاثة ووقف للسكون
 كما هو مذاهب المصريين والكوفيين لا يفصلون بين القاب لمبنى والمعرب فيستعملون
 القاب لمبنى في المعرب وبالعكس فإن قيل إضافة القاب إلى المبنى لا يصح لأن
 هذه القاب القاب لما هو عارض للمبنى أعني الحركات السكون قلنا إن إضافة القاب
 إلى المبنى إضافة بحال متعلقة لا بحال فان قيل لا نسلم هذه القاب القاب للحركات
 المبنى لأنها كما تستعمل في الحركات البنائية كذلك تستعمل في الحركات الاعرابية بدليل
 قول المصنف بأخضة رفعا وأخضة نصبا والكسرة جزا قلنا إن للقب معنيين لقب
 بمعنى خاص لقب بمعنى عام فاللقب بالمعنى الخاص ما يكون الخصوص من الجانبين
 واللقب بالمعنى العام ما يكون الخصوص من جانب المقبر فقط فالمراد باللقب لهذا المعنى الثاني
 يعني أن الحركات البنائية لا يعبر عنها إلا بهذه القاب وهذه القاب كما يعبر بها عن
 الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهي المضمرات واسماء الإشارة
 والموصلات والمكبات والكنائيات واسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف فإن
 قيل المبنى مذكو الضمير الراجع إليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمجرم
 قلنا إن تأنيث الضمير باعتبار الخبر فإن قيل كما أن جميع الظروف ليس من المبنيات
 كذلك جميع أسماء الإشارة ليست من المبنيات لأن ذان وذين معربان عند البعض
 فينبغي أن يقيدها بغير البعض قلنا لا اعتبار بخلاف البعض فإن قيل
 كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات
 أي وإنه معربة بالاتفاق فينبغي أن يقيدها بغير البعض قلنا إن أعرابها مختص ببعض
 الأحوال هي أن لا يحد فصل صلتها فلا اعتبار له ففتكو الأبواب أبوابا ثمانية في بيان
 أسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الاعراب إذا كان
 مبنيا فلا بد من علة من أحد ما علة البناء على الحركة فإن الأصل في البناء
 السكون لأخص الحركة المعينة أعلام أن الاسم المبنى المبنى عنه في اصطلاح النحاة
 على ثمانية أنواع بالأستقرار المضمرات وأسماء الإشارة أه ووجه الضبط أن علة

بناءً المبني لا يخلو أما عدم التركيب أمّا ما سبته بمعنى الأصل فالأول هو الأصل فان
بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركباً لكنها حكاية عنها والثاني أمّا ان يكون
بالألف أو اللام الحاضر أو الحرف فالأول هو اسم الأفعال والثاني أمّا ان يكون مناسباً
بالحرف من حيث المعنى فان كان لا أول فهي الكنايات مثل كوكب أو غير ذلك مما
يكون موضوعاً بوضع الحرف مثل من ومنذ وعن وعلى وأن كان الثاني فايضاً لا يخلو
ان يكون متضمناً للمعنى الحرفي أمّا ان يكون مناسباً بالحرف في الاحتياج فان كان لا أول فهي
المكبات أن كان الثاني فالاحتياج اليه لا يخلو أمّا ان يكون جملة حقيقة أو حكماً أو لافاً فان كان
الأول فهي الموصولات وأن كان الثاني فن ذلك المحتاج اليه لا يخلو أمّا ان يكون مذكوراً أو
غير مذكور فان كان الثاني فهي الظرف فان كان الأول فالاحتياج اليه لا يخلو أمّا ان يكون
إشارة حسيّة أو قونية الغيبة أو الخطاب أو الحكم أو الإشارة والثاني المضمّر
فان قيل ان عدّ ذكر الخبرية من القسم الذي يناسب بالحرف مستقيم لكن عدّكم
الاستفهاميّة من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب بالحرف من حيث الصورة
فكذلك من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام قلنا لا انفصال بين هذه الأبواب الثمانية
من قبيل منع الخلول من قبيل منع الجمع فان قيل عدّ ذكر الخبرية والاستفهاميّة من
القسم المناسب بالحرف من حيث الصو يستقيم لكن عدّ كَيْت و دَيْت وكذا من هذا القسم
لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف قلنا هذه التقسيب بالنظر الى هذه الأبواب
والأصل في الكنايات هو كمال الاستفهاميّة والخبريّة فان قيل ان الظرف من
القسم الذي يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر اليه بعد بالنظر الى حقيقة
لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعني الجملة قلنا المضاف اليه لها في
الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهي ليست مضافة اليها
في الحقيقة المضمّر ما أي اسم وضع للكلام ومخاطب فان قيل ان تعريف المضمّر المتكلم
والمخاطب لا يكونان معاً فنقول لا يعرف لانه دخوله لفظ المتكلم عليه في الأول ودخل
لفظ المخاطب عليه في الثاني قلنا ان قيدا بحيثية مراد في التعريف يعنى ضمير المتكلم

ما وضع المتكلم من حيث انه متكلم بحكي عن نفسه وضمير الخطاب وضع لمخاطب من حيث
 انه مخاطب بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب او غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما
 التقديم اللفظ ما يكون المقدم ملفوظا حقيقة سواء كان مقفلا حقيقة كما في ضمير
 زيد غلامه او حكما كما في ضمير غلامه زيد والتقدم المعنوي لا يكون المقدم مذكورا
 من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله تعالى
 هو اقرب للتقوى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى ولا يؤتيه لكل واحد منهما
 الشئ والتقدم الحكمي لا يكون المقدم مذكورا الا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى
 بل هو مفرد من تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قل هو الله احد وهو متصل ومنفصل
 لانه اما يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر او لا الاول متصل والثاني منفصل والمنفصل
 هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر والمتصل غير مستقل
 بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر فان قيل تقسيم الضمير الى المتصل
 والمنفصل تقسيم بعد تقسيم المتكلم الخطاب والغائب هو تحصيل الحاصل وذا باطل
 قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجع هذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا ينزجر
 الحاصل وهو مرفوع ومنصوب مجز لان عامله اقام مقصده الرفوع والنصب والجز الاول مرفوع
 والثاني منصوب والثالث مجز فان قيل ان تقسيم الضمير المرفوع والمنصوب المجز تقسيم
 بعد تقسيم هو تحصيل الحاصل هو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجع الثاني
 بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير المرفوع
 والمنصوب المجز ولا يجر هذه الاشياء املا لا سم المعنى والضمير يعني قلنا ان التقسيم
 الى هذه الاشياء لقيامه مقام الظاهر الذي هو منقسم الى هذه الاشياء الثلاثة فالاول ان
 اي المرفوع والمنصوب متصل منفصل اي كل واحد منهما والثالث اي المجز متصل
 فقط فذلك خمسة انواع اي المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
 والجز المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم
 والخطاب الغائب ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا دالة على تعيين معاني

لكن هو وضعوا المتكلم لفظين ألين حلستة معان وللمخاطبة خمسة الفاظ الى حلستة
معان لا شذوذ الى التثنية وللغائب ايضا كذلك لا شذوذ الى التثنية فيصير مجموع الضمائر
ستين لفظا لله على تسعين معان فالاول ضربت وضربت ضربت وضربت وضربت
الى ضربين وضربين وطريق التصريف هذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربوا ضربت ضربت ضربتم وضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم فان
قليل خالف للصنف عن اصطلاح الصرفين بابتدائه بالتكلم ثم المخاطبة الغائب
قلنا المنظور في نظر الصرفين هو البحث عن الصيغة وصيغة الغائب اصل بالنظر الى التكلم
والمخاطبة مزجيت تجريد هاهن الزوائد بالنظر الى اصل الصيغة والمنظور في نظر المخاطبة هو
البحث عن الضمير وضمير المتكلم اصل بالنظر الى المخاطبة والمخاطبة اصل بالنظر الى الغائب
فارقيل الأول مبتدأ وضربت خبره والخبر محمول على المبتدأ وهذا لا يصح الحمل لان الاول
عبارة عن الضمير وضربت ليس ضميرا بل لضمير حزم منه قلنا العبارة محمول على الضمير
المضاف فيكون التقدير الاول ضمير وضربت والثاني انا الى هن هذا امثال المرفوع المنفصل
وطريق التصريف هذا انا نحن انت انما اه والثالث ضربتني الى ضربتمني واثنى الى
اثنتم هذا امثال المنصوب المتصل تصريفه هذا اضربني ضربنا اضربك ضربكم واثنى
اثننا اثنك اثنكم الى والرابع اياي الى اياهن هذا امثال المنصوب المنفصل تصريفه
هذا اياي ايانا اياك اياكم اياهم علم ان في اياي اختلافات كثيرة فذهب البعض الى ان
اياهم والواحق للدلالة على احوال المرجع من الافراد والتثنية والجمعية والغيبة
ولخطاب التكلم والتذكير والتأنيث والبعض هو الى ان اياهم عماد والواحق ضمير
والبعض هو الى ان المجموع ضمير والمختار هو المذهب الاول والمذهب الثاني ان
محل الاعتراض اما الاعتراض على المذهب الثاني فهو انه يلزم ان يكون الضمير المنصوب
متصلا لا منفصلا وهذا خلافا لمفروض اما الاعتراض على المذهب الثالث فهو انه
لا مكان للمجموع المركب من اللاحق والمحمول ضميرا فيفوت الدلالة على
احوال المرجع وهو غير مستحسن الخامس غلامى ولى الى غلامهن وهن هذا

مثال الجرم والتصل بطريق التصريف هذا غلامى غلاما غلامك فلا مكاله والناك
 كما الخ فالمرنوع التصل خاصة لا المنصوب والجزم ويستتر لان ضمير المرفوع المتصل كما الخ
 من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للماضي الغائبة والغائبة وفي المضارع
 المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب الغائب والغائبة وفي
 الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم التفضيل
 مفعلا او متعلقا وجمعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو
 في ضاربين لضميرين لغيره يتغير بدخول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل لهما يتغير
 فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربين ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا
 يسوغ انفصاله لتعذر المتصل لان ضم الضمير لا يجاز ولا اختصارا والمتصل اخص من
 انفصال ذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون باخر العامل باو او ابا
 لغرض لا يفوت الغرض المطلوب على تقدير الاتصال وبالحذف لا الاتصال انما يكون
 بالملفوظ الا بالحدوث اذ ليس له وجود في اللفظ او يكون العامل معنويا لان الاتصال
 انما يكون بالملفوظ لا بالمعنى اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان
 الضمير المرفوع قوي والجر في ضعيف واتصال لقوى بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه
 مستندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
 الالتباس في بعض الصور كما في زيد عمر ضاربه هو وحمل عليه الالتباس في مجزأ الباب
فان قيل لو تقيد بالانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مئة كما يصح لزيد كذلك
 يصح لعمر قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على
 خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثلا اياك ضربت
 مثال لتقديم الضمير على العامل ما ضربك الا انما مثال لفصل الغرض هو انما
 ههنا واياك والشتر مثال لفصل العامل اى اتق نفسك والشتر انا زيد مثال كون
 العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربه هي مثال
 الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال

انما يستقيم اذا كان في فاعلا لصفة ولا امر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون تأكيد للضمير
المستكن في الصفة علا التأكيد لزيد دليل قوله نحن الزيدون ضاربون نحن
قلنا ان العدة من النعاة الزمخشري هو صاحب الكشاف حكاه عنه ضاربهم نحن
فعلوان هي فاعل لا تأكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة
عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها ليشبث الحكم في صورة الالتباس بالطريق الأولى
واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا اذ لو كان احدهما مرفوعا فيجب الاتصال
في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه ليرتفع الفصل بين
الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف قد مته فلك الخيار في الثاني ان
شئت اوردته متصلا نظر الى لفظ الاول نحو اعطيتك ان شئت اوردته منفصلا
نظرا الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربك وضرب اياه والاى وان لم يكن
احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل اما في الاول فلهذا يلزم
الترجيح بتقديم احد المثليين على الاخر في الكلمة الواحدة حكما واما في الثاني
فلهذا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكما نحو اعطيته اياه
او اعطيته اياه والمختار في خبر باب كان الانفصال اى انفصال الضمير لان
خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عاملا معنويا
وايضا يشبه بالفعل لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال
فهذه الاتصال الانفصال جائزان لكن الانفصال مختار على الاتصال لان
رعاية الاصل والى من رعاية المشاهدة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا
انت الى آخره يعني ان الأكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا
مبتدأ محذوف والخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عاملا معنويا وعسيت
الى آخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال قد جاء لولا في
وعساك الى آخره اعلم ان في لولا وعساك مذهبين مذ هب لا خفش
ومذ هب سيبويه فمذ هب لا خفش ان ما بعد لولا ضمير محذوف ووقع في

موقع المرفوع فان الضمائر قد تقم بعضها موقع بعض مذهب سيبويه ان لولا في هذا
 المقام حرف جر وما بعد ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعد عيسى ضمير منصوب
 عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعيسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى عند
 سيبويه وما بعد ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في
 المعمول سيبويه تصرف في العامل نون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لارادة
 في الماضي ليقى آخر الماضي من الكسرة التى هى اخت البحر المختص بالاسم لهذا سميت هذا
 النون نون الوقاية وفي المضارع عريان نون الاعراب لتقى آخر المضارع ايضا عن
 تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسر تضييرين لانها كسرة في آخر الفعل وهو جاز
 قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل هو كالجاء من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكما
 فان قيل هذا ينقض بكسرة لم يكن الذين كفرا اذ قل الحق لان هذه الكسرة في
 آخر الفعل هو جاز قلنا ان هذه الكسرة بعرض المقام الساكنين والعوارض لا تعتبر
 وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها خير بين لائتان والترك اما اللتان
 فلمحا فظة الحركات البناءية في غير لدن ولحا فظة السكون في لدن واما الترك
 فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكما كما في لعل وكيت محمول على اخواتها ونحوها
 في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومن وعن وقد
 وقط للحا فظة على السكون الذى هو اصل في البناء مع قلة الحرف وعكسها لعل
 لثقل لتضعيف طول للفظ وكثرة الحرف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
 العوامل بعد ما صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ أى الافراد والتنثنية
 والجمعية والتذكير والتانيث والتكثير والتخاطب الغيبة رعاية للطابقة بين
 الراجح مرجعه ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نقلا وخبرا فيما يصلح لها ثم اتسم
 فادخل فيما لا التباس فيه طرأ الباب نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب و
 شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس الى التباس لما
 يلزم عند تعريف الخبر او افعل من كذا الالتحاقه بالمعرفة في اصناع نحو الالام به

مثل کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له ای لا محل للفصل من الاعراب عند الخليل
 لان حرف اورد على صورة الضمير والحرف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب
 يجعله مبتدأ وما بعده خبره ای يستعمله بحيث يحكم النجاة بكونه مبتدأ وما بعده
 خبره والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر لكن يعلم الخوى من اعراب ما بعده
 فان كان اعراب ما بعده رفعاً فهو مبتدأ وان كان اعراباً ما بعده نصباً فهو ضمير
 الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكراً والقصة
 اذا كان مؤنثاً لان الجملة المذكورة بعد لا تخلو اثنان تبين حال المذكور فقط او المؤنث
 فقط وكلهما كالمألول ضمير الشأن فهو زید قائم والثاني ضمير القصة فهو هند
 قائمة والثالث اثنان يكونان الیها مذكراً او مؤنثاً فالاول ضمير الشأن فهو
 ضرب يده هند او الثاني القصة فهو ضربت هند زید ا فان قيل
 ان معنى قبل ويتقدم واحداً فنكر قبل بعد يتقدم مستنداً لا فائدة فيه
 قلنا ايراد لفظ قبل بعد يتقدم لتأكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجع
 غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب
 وهذا المعنى اعم بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعد هاى المراد
 ما يكون قبل الجملة فلذا اقيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشأن
 والقصة صفة ضمير الغائب والا صل في الصفات الاحتراز فينبغي ان يكون هذا
 القيد داخل في بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة جملة
 معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخلية في بيان هذه القاعدة لان
 هذا الحكم ثابت مطلقاً سواء وقعت هذه التسمية اولاً وايقها يلزم استند ذلك
 قوله يفسر بالجملة بعد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشأن هو زید
 قائم لانه ضمير غائب قم قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشأن قلنا
 لما حلت التقدم على ما ذكرنا لم ينقض القاعدة بقوله الشأن هو زید قائم لان
 مرجعه مذكور سابقاً ويكون متصلاً ومنفصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوام لان

عالمه اما ان يكون صالحا للاتصال ولا الثاني منفصل والاقل اثنان يكون قابل
الاستتار اولا فالاول مسترد والثاني باخر مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه نريد
قائم وحذفه منصوبا ضعيف اما جوارده فلو وقوعه على صفة الفضلة اما ضعفة فلانه
خذ الضمير المراد بلاديل عليه كما في قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وطبائعا الامع ان اذا اخففت فانه لازم كما في قوله تعالى واخروا عنهم
ازله الله رب العالمين لان اعمال المذكورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كما في قوله تعالى
وان كلا لايؤتيههم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام
ففرضوا عملها في ضمير الشأن المقدركا يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسوف في الظاهر اعمال مفتوحة في المقدار
قلنا دام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة
ما وضع لمشار اليه اي وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسيّة بالجوارح والاعضاء حقيقة
او حكما فلما قيد الاشارة بالحسيّة لم يرد النقص على ضمير الغائب الا ان الذي لا يخفى
وضع المشار اليه اشارة ذهنيّة لاحسيّة وتعمير الحسيّة عن الحقيّة والحكمي لا يرد
النقص بمثل قول تعالى اذكركم الله ربكم لانه لزيادة التمكن ذهن المؤمنين نازلا بمنزلة
المحس فان قيل المشار اليه ما خرج من الاشارة والمبدأ مرعى في المشتق فحينئذ يلزم
تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة المأخوذة في المحمد واد اصطلاحي في الحد
لغوي فتغير الجهة واندم الدروحي المذكور فان قيل ان للمذكور حال عز وذل والحق
انما يكون عز الفاعل والمفعول والذليل حالهما قلنا ان اذا فاعل للفعل المعنوي المعروف
من نسبة الخبر الى المبتدأ او لثبته اذ ان وذيّن فان قيل ان ذان وذين معطو
على ذان وثنائه حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو باطل
قلنا نعم لكنه قدم عليه لتقريب الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هو مبتدأ ودام معطوف
عليه كل واحد منهما خبر للمبتدأ فحينئذ يلزم حمل الجزاء على الكل الواحد على المتعدد
وهو باطل قلنا ان في امع ما عطف عليه خبر عز المبتدأ بطريق تقديم العطف على الربط

وللمؤنث تأوذي قيل تأصل في لغات المؤنث فانه لم يثن منها الا وه قيل
 هذا اصل لكونها بازاء الذي كوفيته ان يناسبها وقيل ما اصلان للقوا باصا لهما
 قد منها على ساثر لغات المؤنث فتي وته وذه وهي وذهي لمنشاء تان تين فان
 قيل اختلاف ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل فهي معرفة فلا يصح
 من المبني قلنا ليس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل لان تان موضوعا
 لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب المجرور ووقعها على صورة المعرب
 اتفاقا لا لقصد لاعراب لوجو علة البناء فيها كما في باقيها ولجمعها أولا عمدا وقصرا
 ويلحقها أي يدخل على اوائل اسماء الإشارة على سبيل اللغو والعرض حرف التثنية
 للتثنية على المشار اليه قبل التلظ به فان قيل اللغو ذكر الشيء في آخر الشيء وحر
 التثنية مقدم على اسم الإشارة فكيف يصح قوله ويلحقها حرف التثنية قلنا المراد
 باللغو الدخول في اوائلها كذا اطلاق اللغو عليها إشارة الى عرَضها وبتصل
 أي باوآخرها كخطاب للتثنية على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمعة
 والتذكير والتانيث وهي خمسة في خمسة أي مضروبة في خمسة انواع اسماء الإشارة
 فتكون أي الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرون هي الاولى
 ذاك وذا ناك الى ذاك وذاك البواق ويقال ذلك القريب لان قلة الحروف يدل على قلة
 المسافة وذلك للبعيد لان كثرة الحروف يدل على كثرة المسافة وذلك للتوسط لاجزاء
 متوسطة بين ذلك وذا فيدل على توسط المسافة فان قيل لان الناس يتأخرون بالبعيد
 عن المتوسط رعاية للمطابقة بين الوضع والتبع قلنا نعم لكن اخرا المتوسط لاجزاء
 لا يتحقق الا بعد تصبو الطرفين فان قيل لم ذكر هذا الحكم على صيغة المجهول مع ان صيغة
 المجهول خلاف الاصل قلنا ما دام أي المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاثة مقام
 الاخرين لم يأخذ هذا الفرق من جهة بل حاله الى غير ذلك وتانك وذا ناك مشددين
 واولا او مشددا في اداة البعد واولا وتانك وذا ناك محققين واولا لا بغير اللام
 للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب اما شدة

وهنا وهنا فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان لا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى
هناك الأولاد لله لشيء فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نقل هذا الحكم بكلمة انا
قلنا للتشبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره الموصول
ما لا يتم بجزء الاصلية وعائدا فان قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ في
المشتق فيجوز ان يلزم تعريف لشيء بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في المحدث
اصطلاحا وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل هذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد
لان المراد نفى التام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التام قلنا ان
جزء منصوب على التميز وموضوع بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصولة
يكون جزءا تاما الاصلية وعائدا ونقول ان لا يتم بمعنى لا يصير هو من الافعال التامة
وجزء خبر موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الاصلية
وعائدا المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يدخل اليه المركب الا الى انضمام
آخر كالمبتدأ والخبر الفاعل والمفعول غيرها وهذا على الوجه حيث قال المراد بالجزء
التام ما يكون ركنا من الكلام كالمسند المسند اليه لا غيرها من الفضلات فان قيل
ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة
جزء تام من المركب فيكون الموصول جزءا جزء الجزء وجزء جزء الشيء وان لم يكن جزءا
تاما لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوفة على الموصول في الواقع
اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائده فلو عرف الموصول بما لزم
الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل
المعنى اللغوي مجازا بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي لا بدق الجنا من القرينة وما القرينة
ههنا على المرادة المعنى اللغوي قلنا القرينة عليه قوله عائده فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدكا لانه لا خارج مثلا اذ وحيث ليس لها صلة اصطلاحا
او نقول من اصل الاعتراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحي لكن يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصولان يقال الصلة جملة متصلة باسرها لا يتم

الأم هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعل هذا يلزم استدراك قوله
 وعائد لانه ما خفي في مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحاً بما علم
 ضمناً بالغة في الاحتراز عن مثل ذو حيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنى عام
 بمحسوس من ان يكون خبرية او انشائية والمراد منها خبرية فقط والعائد عام من
 ان يكون ضمير الوغيرة ولا يكون بحسب الواقع الا ضميراً او ضميراً من ان يكون راجعاً
 الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعاً الى الموصول فاشارة المصنف
 الى التعيين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة
 لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرسلة
 بالموصول الانشائية لا تقبل الربط والعائد ضميره للربط بين الصلة والموصول
 الالف اللام اسم الفاعل المفعول لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية في الصور
 فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفرد اصوة عملاً بالاشبة الحقيقة في اى الموصولات
 الذى للمفرد المذكر والتقى للمفرد المؤنث والذان واللتان بالالف في حالة الرفع
 والياء في حالة النصب الحرف الاول لثنى المذكر والثاني لثنى المؤنث والاول مشتركة
 بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله في جمع المذكر اشتهر والذين هو جمع للمذكر
 خاصة والذات واللام واللاى مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث لكن استعماله
 في جمع المؤنث اشتهر اللاتى واللاتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى اللات مجاز
 الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللواتى التاء والياء معاً وما بمعنى
 الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالباً وقد يستعمل فى ذوى العقول
 ايضاً نحو قوله تعالى والسماء وما بينهما ومن بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالباً
 وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضاً كما فى قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه واني
 وآية فالاولى بمعنى الذى للمذكر والثاني بمعنى الذى للمؤنث ذو الطائفة اى النسب
 الى بنى طى كما فى قول لشاعر شعراً فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفر ذو
 طويت اى الذى حفرها واللقى طويتها وذابعداً للاستفهام كما فى قوله فاذا صنعت

ما الذي صنعت والالف اللام والعائد المفعول مجزئ حذفه لانه فضلة وحذف
 الفضلة جائز نحو قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيُمْسِكُهُ فَإِنْ قِيلَ هَذَا
 ينقض بقوله يَحْمَدُ اللَّهُ لِمَن يَحْدُ لان العائد فيه مفعول لا يجوز حذفه قلنا المراد
 بالعائد ما يكون راجعاً الى الموصول ههنا ليس كذلك فإن قيل هذا ينقض بمثل
 الذي ضربته في دانه لان العائد فيه مفعول اجم الى الموصول لا يجوز حذفه
 قلنا العائد للمفعول مجزئ حذفه اذ الم يوجد المانر وههنا وجد المانر وهو اجتماع
 الضميرين في صلة واحدة اعلم ان النخاة وضعا بابا يسمونه بالاختفاء بالذي يخرجهم
 من وضعه قمرين المتعلمين فيما يتعلم في مسائل هذا الفن فقال المصنف
 واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر منه خبرا لها واخرته خبرا عنه فاذا
 اخبر عز زيد من ضربت زيد اقلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف اللام في
 الجملة الفعلية خاصة ليصم بناء اسم الفاعل المفعول منه لان صلة الالف اللام
 لا تكون الا اسم الفاعل المفعول لا يمكن اخذها الا من الجملة الفعلية فإن قيل
هذا ينقض بنحو ليس يد قائما لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن جزئها بالالف
واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس فعل جامدا
فإن قيل هذا ينقض بنحو سيقوم زيد وسوف يقوم زيد وان يقوم زيد وما يقوم
زيد لانها جمل فعلية وفعله متصرف لا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف اللام
قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفا وليس بمصدر مجزئ لا يستفاد
معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثمة
اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اتمتع الاخبار بالذي في ضمير
الشان لانه واجب التقديم على الجملة فلو اخر عنه بالذي لفات التقديم
والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيد
والعاقلة للزوم كون الضمير موصوفا وصفة وهو باطل والمصدر والعامل
بدون المفعول نحو عجبت من ذق القصار الثوب لانه يؤدى الى

اعمال للضمير والضمير ليس بعامل في الحال لان الحال واجب التذكير والضمير واجب
التعريف فكيف يقع المعرفة موقع النكرة والضمير المستحق لغيرها ولا اسم المشتمل عليه في
 نحو زيد ضربت غلامه فلو اخبر عن غلامه ويقال لذي زيد ضربته غلامه فالضمير في
 ضربته ان كان راجعا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان اجالا الى المبتدأ
 بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل في الاسمية لا الحرفية موصوفاً نحو
 ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
 سواء كان موصوفاً بالمرء نحو مرت بما محب لك او بالجملة كما في قول الشاعر
 ربما تكثر النفوس من الامر له فرجة كحل لعقال وتامة بمعنى شئ منك عنداني على في
 معرفتي سيدي به نحو قوله تعالى فيناهي وصفه نحو اضر بضر يا ما ومن كذا في مثال
 الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال
 الشرطية نحو من تضرب ضرب مثال موصوفاً نحو قول الشاعر شعري كفي بنا فضلا
 علي من غيرنا حب النبي محمد ايا نا في التامة والصفة واتي اية كمن في
 ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال موصولة نحو اضر بضر
 لقيت ومثال الاستفهامية نحو ايه اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى ايا ما
 تدعوا فله الاسماء الحسنى ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل
 ان اتي مجيء صفة كما في قوله مرت برجل اتي رجل فكيف يصح تشبيهه بموصوفاً
 صفة اصلا قلنا ان اتي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى
 الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي كل من
 اتي واية معربة وحدها لازمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد نحو
 الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف
 صدر رصمتها نحو قوله تعالى ثم لنز عن من كل شيعة اثم اسد على الرحمن عتيا
 وانما بنيت لزيادة الاحتيال الاول الاحتيال الى نفس الصلة والاخر الاحتيال الى
 الصلة وبنيت على الصفة تشبيهاً بالغايات فان قيل ان اي الموصوفاً ايضا مبنية

فَلَمْ يُسْتَنْ بِنَاؤُهَا قُلْنَا انْ بِنَاؤُهَا مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْمُنَادَى بِأَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ مُنَادَى
 معرفة فهو بمنى فلا حاجة الى ذكره ثانياً وفي ما ذكرنا صنعت وجهاً واحداً ما لا بد من
 رفع على انه خبر المبتدأ المحذوف ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة مفعول
 والاخر ائتمنى وجوابه نصب على انه مفعول به لفعل محذوف ليكون الجواب
 مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب في الثاني
 رفع الجواب لكن لم يتعرض المصنف له لفوات المطابقة بين الجواب والسؤال اسماء
 الافعال ما كان بمعنى الامر والماضى فان قيل هذا التعريف لا يكون
 جامعاً لانفراداً لانه خرج منه ان بمعنى اتغير واو بمعنى اتوجع لانهما بمعنى المضارع
 مع انهما من قبيل اسماء الافعال قلنا ان ات في الاصل بمعنى تضمرت واو بمعنى
 توجهت لكن عبر عنهما بالمضارع الحالي لان معناهما على الانشاء والحال انشباعاً بالانشاء
 مثلاً زيد زيد اي امله وهما اذ ادعى كعد فان قيل لم تقدم مثال اسم فعل
 بمعنى الامر على مثال اسم فعل بمعنى الماضى قلنا انما تقدم لان اكثر اسماء الافعال بمعنى
 والغرة للتكاثر فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى فالباغث عليهم
 حيث جعلوها من قبيل اسماء لامن قبيل الافعال قلنا ان الحامل عليهم ان الفعل كلمة
 دل على معنى في نفسها مقترب باحد لازمة الثلاثة وهي لا تدل على هذا المعنى بل تدل
 على صيغة الماضى الامر لكن هذا الجواب ضعيف لان العرب التي تلتفظون بلفظ صيغة
 ولم يخطر بالبال لفظ اسكت وامنع فالحق في الجواب ان يقال ان الحامل عليهم ان
 صيغتها مخالفة لصيغة الافعال يتصرف فيها تصرف الاسماء لا يتصرف فيها تصرف الافعال ولهذا
 قالوا كان بمعنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى فان قيل هذا
 التعريف لا يكون مانعاً من دخول الغير لانه دخليه ضارب في مثل زيد ضارباً في ذلك
 بعض الماضى فينبغي ان يكون اسم الفعل وليكن ذلك قلنا المراد بالدلالة دلالة بحسب اصل
 الوضع وهذه الدلالة بعارض القرينة والعوارض لا تعتبر فعالاً اي ما يؤذن بفعل الكاف
 الامر المشتق من الثلاثي المجرى قياسي كذا في معنى ان في المثالين هذا الحكم مطرد في

الثلاثي الجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على قوام وقعا ولا يجهل ان
 بمعنى قروا افعلا قلنا المراد بلا طراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بلا طراد الكثرة
 فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وضال مصدا
 معرفة كجها بمعنى الفجرة قال الشارح الرضوي ما وجدنا دليلا قاطعا على تعريف المصدر
 تائينه قلنا لا يلزم من عدم وجد انك عدم الوجود في نفس الامر صفة مثل يا
 فساق بمعنى يا فاسقة بمعنى لمسا بته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلان
 فعال بمعنى الامر معدل من الامر الفاعل للمبالغة فان قيل ان كون اسماء الافعال
 معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل
 عن نوعه فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود
 هو المبالغة لكثرة الجواب ضعيف لان المبالغة موجودة في جميع اسماء الافعال ولو قيل
 بعد لها احد فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان الاشتقاق
 يخرج الشيء عن نوعه وفعال علم اللامعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى في الجمع المشايع
 للفعل بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في قيم لعدم علة البناء ذاتها على فعال بمعنى الامر
 وزنة خلاف الاصل لا ما كان في اخرواء نحو حضار لان الراء في ثقل الكون في اخراج
 كما ذكره فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل من السلوك بطرق مختلفة
 الاصوات كل لفظ حكمه صوتا وصوت به البهائم فالاول كغاق حياية عن صوت
 الغراب الثاني كثر لانها البعيد فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعاً لافراد
 لانه خرج منه الضو الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثلاً اذا التفتيح ايضا
 خرج منه الضو الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل
 كصه بمعنى اسكت به بمعنى امنم وايضا خرج منه الضو الذي يجري على لسان الانسان
 عند عروض المعنى له كقول المتنم والمتعجب عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان
 الاصوات الجارية على لسان الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة والمنقولة لا يخلو
 اما منقولة الى المصادر فقط او منقولة الى المضارع ومن المصطلح الى اسماء الافعال فالاول

داخل في باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعريف الاصوات الاضيق فيه غير المنقولة على
 ثلاثة اقسام قسم يجري على لسان الانسان تشبيهاً بقسم الغير وقسم يجري على لسان الانسان
 للبهائم وقسم يجري على لسان الانسان عند عروض المعنى له فلما كان القسم الاول
 ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقهما بالغير فهذا القسم الثالث عالم يكن متعلقاً
 بالغير يكون ملحقات بالاسماء المبنية بالطريق الاولى اعلم ان علة بناء الاصوات
 عدم التركيب في الاسماء المحدودة فان قيل لما كان علة بناء الاصوات عدم
 التركيب مع غيره فعلى هذا لو كان مركباً مع غير كان معرباً اذا قلت قال زيد عند التعجب
 ادخا عند صوت الغراب قلنا هي في هذه الحالة ايضاً مبنية لا من حيث انها اصوات
 بل من حيث انها حكاية عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا يدل على المعنى باعتبار اصلها
 فان قيل لما لم يكن الاصوات دالة على معنى باعتبار اصلها الوضع فلم تكن اسماء
 فلم ذكرها في باب الاسماء المبنية قلنا ان ذكرها في باب اسماء المبنية لاجرائها مجرماً
 واخذها حكمها المركبات كل اسم ركب من الكلمتين ليس بينهما نسبة فان
 قيل تعريف المركبات لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج منه مثل سيوية لا تخرج
 من كلمة وصلاً من الكلمتين قلنا المراد بالكلمتين اعم من كونها حقيقة او حكماً
 فان قيل المتبادر من الكلمتين ما هو مركب من الاسمين من فعل واسم فيجوز
 خروج من تعريف المركبات ما هو مركب من الفعلين او حرفين مختلفين قلنا المراد بالكلمتين
 اعم من كونها اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فان قيل تعريف المركبات لا يكون
 جامعاً لافراده لانه يخرج منه المركب التعددي خمسة عشر لان بين جزئيه نسبة العطف
 قلنا المراد بالنسبة ما هو غير نسبة العطف لكن هذا الجواب ضعيف لان النسبة تذكر وقعت
 في سياق النفي والتكرار الواقعة في سياق النفي عامة وارادة الخصوم قرينة العموم
 اصعب من خوط الفتاد فالاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهره هي
 تركيب حد الكلمتين مع الاخرى فان تضمن الثاني حرفاً بنياً اما الاولى فلو وقع آخر
 في وسط الكلمة ووسط الكلمة ليس محللاً للاعراب اما الثاني فلتضمنه معنى الحرف

خمسة عشر وحاد عشر واخواتها فاقبل المثل لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال
 واحد فالسجدة لا يراد للمثاليين قلنا انما اورد المثلين للتبسيط على ان بناء هذه
 المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشر او صيغة اسم الفاعل
 المشتق منه فان قيل لا سلم ان الجزء الثاني في حاد عشر متضمن معنى الحرف والاول
 ضد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحاد عشر
 وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه
 لان حاد عشر مشتق من احد عشر هو متضمن معنى الحرف حقيقة الا ان عشر فانه
 لا يبنى فيها الجزء ان بل الاول معرب يشبهه بالمضما في سقوط النون الاعرابي الثاني مبنى
 لتضمنه معنى الحرف والاول ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه
 التضمن بمعنى الحرف كعربك وبني الاول لو توعد الخوة في وسط الكلمة في الاصح احتراز عن
 لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا وازدادة الاول الثاني مع منه فقلنا وثانيهما
 اعراب الجزئين معا وازدادة الاول الثاني مع منه فقلنا الكنايات جمع كناية وهي
 في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
 لغرض من الاغراض كالإهام على السامع كقولك جاء في فلان وانت تريدنا فان قيل
 الكنايات مبتدأ او كذا كذا خبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل
 الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يمكن به المعنى المصدر فان قيل
 ان تعريف الكنايات لا يكون جامعا لانه لا يخرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه
 معرقلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض
 او بعض معين فقلنا الاول يلزم المحذور والمذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالجهول
 لانه لا قينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقينة عليه
 اصطلاح النحاة لانهم اصطحووا في باب المبتدأ ان يريدوا به ذلك البعض المعين لذلك لم يقل
 بعض الكنايات كما قال بعض النحاة فان قيل بحث الشيء موقوف على معرفة الشيء والصفة
 لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشيء اذا كان بيز افراد

مفهوم مشترك أو نقول التعريف انما يكون شئ اذا كان افراد متعددة متكررة
غير محصورة وافراد الكنايات المعدودة من المبنيات محصورة كبناءؤها لكونها موضوعاً
بوضع الخبر ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الخبر وحمل الخبرية عليها كبناءؤها
لكونها مركبة من كاذب التشبيه واسم الإشارة فصاعداً المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كـ
وبقي اصل البناء للعد وكيت ذيت اللغز وبناءهما لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي مزج حيث هي لا تسبق اعراباً ولا بناءً فلما وقع المفرد موقعها ولم يحز
خلق عنهما رجم البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاتين وانما
بخلاده مركب من كاذب التشبيه ولفظ اي فصاعداً المجموع كلمة واحدة بمعنى كـ الخبرية فصاعداً
كأنه اسم مبنى على السكون مثل كـ فان قيل لما كان بعض من الكنايات كاتين فلم
يذكر المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تبييناً لعلان مرتبته في البناء منقطة عن خواصها
فلم لا استفهامية ميزها منصوب مفرد لان كـ لا استفهامية كناية عن مطلق العد
فلما اعطى لها تميز العد الاقل لعارضه تميز عد الاكثرو لو اعطى لها تميز عد الاكثراً لكان
تميز عد الاقل فاعطى لها تميز العد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية
مفرد لان كـ الخبرية كناية عن العد الكثير وتميز العد الكثير مجزئ مفرد فلما تميزها
لان العد الكثير صريح في الكثرة وكـ الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جمعية التميز
ليكون هذا جبرية لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اي على تميز الاستفهامية
والخبرية لان التميز للبيان كلمة من ايضاً للبيان فينبغي ما مناسبة فان قيل ان دخول
من في تميز كـ الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كـ الاستفهامية غير مستقيم
لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كـ في قوله تعالى سل نبي امره ايميل كـ ايضاً تميزاً
يحتمل كـ الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في ميزها ولها صد الكلام
لان الاستفهامية تضمن الاستفهام هو يقتضيه صد الكلام الخبرية تدل على انشاء الكثير
فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كـ الخبرية
لما فاتهما لان الخبر يمتثل لصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

لا خلافا لوجه لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا اما
 كونها انشائية فلا اعتبارا استكثار المتكلم كلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا وعجزا لانها اسماء
 كسائر الاسماء المبنية وهي تقع في محل الرفع والنصب والجزم فكذا حكمها فكذا فعل
 غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا معمولاً على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضياً
 للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضياً للنصب على
 الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضياً للنصب على المصدية فهو منصوب
 على المصدية لكن تعيينه لاحد المنصوبين يعلم من التمييز ان كان تميزه مفعولاً فهو
 منصوب على المفعولية نحو كمر رجل اضربت وان كان تميزه ظرفاً فهو منصوب على الظرفية
 نحو كمر يوم اسرت وان كان تميزه مصدراً فهو منصوب على المصدية نحو كمر ضربة ضربت
 وكل ما قبله حرف جزاء ومضارع ومثال حرف الجزم بك ودم اشترت ومثال المضاف
 غلام كمر رجل ضربت فان قيل لما كان مجزواً في الجزاء والاضافة فان صد ارتبه
 قلنا لما امتنع تقديم الجزم ودر على الخافض والمجموع كلمة واحدة مستحقة للصدر
 والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً لانه لو كان تميزه ظرفاً فالظرف باعتبار المتعلق جملة
 والجملة لا تصلح لابتداء نحو كمر رجل اخوتك خبر ان كان ظرفاً نحو كمر يوم اسفرك وكذلك
 اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كمر الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة
 المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع
 هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام الشرطية من حيث
 ذاتها على ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو من وما وائي واين وان
 ومضى وقسم يختص بالشرط وهو اذا او قسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايان وهذه
 الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الضبط ان هذه الاسماء
 اما ظرفاً واما غير ظرف فان كان ظرفاً فيضلاً يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما
 متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلاثة الجوز على الاضادة والنصب
 على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل الرفع على الابتدائية لان الرفع

على الابتدائية مختص بغير الظروف وهذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط
فيجوز فيه الوجهان الجزم على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع اصلا اى لا على
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان
مابعد مرفوعا على الابتدائية وما بعد فعل فهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير
فايضلا يخلو اما لازم الاضافة او لا نحو اى واين ويحجرى فيه الوجه الاربعة الجزم على
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون مابعد غير ظرف والرفع
على الخبرية بشرط كون مابعد ظرفا والثاني نحو مرفوعا ويحجرى فيه الوجه الثلاثة سواء
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجزم على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم
بظرف وفي مثل شعر كرمية لك يا جريد خالة فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كرم الاستفهامية والخبرية وهذا التميز
وذكره فلذا هذه الوجه الثلاثة يحتمل ان تجوز في نفس كواحد ها الرفع على الابتدائية لو
تميزها من كرم المعنى ثم لا يخلو اما ان يكون كرم الاستفهامية او كرم الخبرية فعلى تقدير كرم
كرم الاستفهامية يكون كرمية لك يا جريد خالة الزم على تقدير كرم الخبرية يكون المعنى
كرمية لك يا جريد خالة الزم والثاني النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوف المعنى مرة
فعلى تقدير كرم الاستفهامية يكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمية قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير الخبرية لك يا جريد خالة فدعاء كرمية قد حلبت على عشارى
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوف المعنى حلبت فعلى تقدير كرم
الاستفهامية يكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمية قد حلبت على
عشارى وعلى تقدير كرم الخبرية يكون المعنى كرمية قد حلبت على عشارى ويجوز ان تجزى
هذا الوجه الثلاثة في تميز كرم احدها الرفع على الابتدائية لو كان تميز كرم محذوف
اعنى مرة او حلبة فيكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمية

على الاستفهامية او كمرية على الخبرية قد حلت على عشاري الثاني نصب علة لو كان
تميز الاستفهامية فيكون المعنى كمرية لك يا جبريل والخ الثالث جعرة لو كان تميز
الخبرية فيكون المعنى كمرية لك يا جبريل وخالة اه لكن التوجيه الاول ليق بما سبق
لانه بناء على وجوه اعراب كمرية وجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفرع على ما سبق
بخلاف التوجيه الثاني لان بناءه على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق
بل هو مذكور فيما بعده فلا ليق تاخير هذا المثال من قول المصنف وقد يجز في
مثل كمرية فكمرية فان قيل ان تعدي حلت على لا يصح لان صلة حلت كلمة
اللام لا كلمة على قلنا ان تعدي حلت بكلمة على تضمنه معنى الثقل فان قيل اللفظ كما
يحصل بهذه النوع من الجملة كذلك يحصل بنوع اخر فلم يخص هذا النوع قلنا انما خص
هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة
الاناس فان قيل اللفظ كما يحصل بجملة العشار كذلك يحصل بجملة غير العشار فلم يخص
العشار قلنا انما خصه لان في جملة ازيادة مشقة فان قيل اللفظ يحصل بذكر
العمة فالسجدة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى ان اللفظ هو الاب والام
فان قيل اللفظ على تقدير كمرية الخبرية مستقيم على تقدير كمرية الاستفهامية غير مستقيم
قلنا اللفظ على تقدير كمرية الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كمرية الاستفهامية
على سبيل التهم وقد يجز في مثل كمرية فكمرية وضربت والمراد به كل تركيب قامت فيه
قرينة على حذف التميز ولا شك ان في هذين المثالين وجد القرينة على حذف التميز لانه
اذا سئل عن كمية المال واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه
او المخبر عنه كمية الداهم والدنانير فيكون التقدير كمرية درهم او كمرية دينار او كمرية درهم او
كمرية دينار الى ذلك اذا سئل عن كمية الضرب واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان
المسئول عنه او المخبر عنه هي المراتب الضرب فيكون التقدير كمرية او كمرية ضربت او
كمرية او كمرية ضربت فان قيل لو كان المصطلبان النوع فالفرق بين المصطلبة الظرفية
ظاهر لو كان المصطلبان العدة فالفرق بين المصطلبة والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت

لأنه لو كان المقصود ألا الزمان الحث مقصوداً بالتمتع فهو ظرف ولو كان الأمر بالعكس فهو مصدر والظرف منها ما قطع عن الإضافة بحذف المضاف إليه عن اللفظ وبقائه في النية لأنه لو سقط عن النية لكان المضاف معرباً مع التنوين كما في قول الشاعر رب بعد كان خبراً من قبل: وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لأن غاية الكلام كانت ما أضيفت هذه الظروف إليه فلما حذف المضاف إليه صارت غاية وبنيت على الضمة أما بناءً وها فلشأنها بالحر في الاحتياج وأما على الضم فتكون الضمة جيرة للنقصان كقوله وَبَعْدُ في قوله تعالى يَبْتَغِي الْأُمُورَ قَتْلُ مَنْ بَعْدُ وجاز في هذه الظروف على سبيل لقلة التنوين عوضاً عن المضاف إليه فتعرب كما في قول الشاعر شعرا فساغر على الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات وأجوز مجرأه لا فيز وليس غير في حذف المضاف إليه والبناء على الضمة لشبهه بالغايات وأما كان بعد لا وليس لأن غير بعيداً كثيراً الاستعمال وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف فحققوه بحذف المضاف إليه وحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة ومنها حيث ولا يضاف إلا إلى جملة وأما بنى على الضم كالفائيات لأنها غالباً الإضافة إلى الجملة والإضافة إلى الجملة كلاً إضافة لأن المضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى مضمون الجملة وهو ليس مذكوراً وما هو مذكور في اللفظ فهو ليس مضافاً إليه فكانه قطع عن الإضافة حكماً فشاخه بالغايات في الإجماع وهو مبني فكذا هذا أيضاً مبني في الأكثر في أكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الأقل يضاف إلى المفرد كما في قول الشاعر شعرا ما ترى حيث سهيل طالعاً فجوز قضى كالشهاب ساطعاً وعند إضافتهما إلى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهي الإضافة إلى الجملة لكن الأشهر بقاءه على بنائه لشدة الإضافة إلى المفرد ومنها إذا بنيت لما ذكر في حيث وهي للمستقبل إن كانت داخلة على الماضي لأنها تستعمل لزمان من أزمان المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل لوضع كما في قوله تعالى إذا الشمس

كَوْرَتْ وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَمَا يَسْتَعْمَلُ فِي
 الْمُسْتَقْبَلِ كَذَلِكَ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَاضِي كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ حَتَّى
 إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قُلْنَا الْمَرَادُ بِاسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ
 الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى سَبِيلِ لِكْثَرَةِ الْأَعْلَى سَبِيلِ الْكَلِيَّةِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ تَبْضَعُونَ
 جُمْلَةً عَلَى مَضْمُونِ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلِذَاكَ اخْتِيَارُ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ لِمَا سَبَبَتْهُ
 بِالْشَّرْطِ وَجُوزُ الْأَسْمِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الْغَيْرِ الْمُخْتَارِ لِعَدَمِ إِصَالَتِهَا فِي الشَّرْطِ وَقَدْ تَكُونُ
 لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ إِذَا هَذَا وَبَيْنَ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَالْمَرَادُ بِالزُّمْرِ الْمَبْتَدَأُ
 غَلْبَةُ وَقُوعِهِ بَعْدَ هَذَا فَلَا يَتَنَبَّأُ فِي مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الرِّفْعِ بَعْدَهَا فِي بَابِ الْإِضْمَارِ
 عَلَى شَرِيطَةِ التَّقْسِيرِ نَحْوُ خَرَجْتَ فَازِ السَّبْعِ أَيْ فَازَ السَّبْعَ حَاضِرًا فَإِنْ قِيلَ إِنَّ
 إِذَا ظَرَفَ الظَّرْفَ مَا فَعَلَ فِيهِ فَعَلَ وَلَيْسَ هَهُنَا فَعَلَ وَقَعَ فِيهِ قُلْنَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي
 إِذَا هَهُنَا مَعْنَى الْمُفَاجَأَةِ وَهُوَ عَامِلٌ لَا يَظْهَرُ قَدْ اسْتَعْفَى عَنْ إِظْهَارِهِ بِقُوَّةِ مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ
 عَلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ إِذَا هَذِهِ فَعَلِيَّةٌ وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا أَسْمِيَّةٌ
 فَيَلْزَمُ عَطْفُ الْأَسْمِيَّةِ عَلَى الْفَعَلِيَّةِ وَهُوَ قَلِيلٌ قُلْنَا هَذِهِ الْفَاءُ جَزَائِيَّةٌ لِأَنَّ قَبْلَهَا
 سَبَبٌ لِمَا بَعْدَ هَذَا لَا عَاطِفَةٌ أَوْ نَقُولُ أَنَّهَا لِلْعَطْفِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَيَكُونُ الْمَعْنَى
 خَرَجْتَ فَمُفَاجَأَتُ زَمَانٍ وَقَوْلُكَ لَسَبْعٍ كَمَا هُوَ مِنْ هَبِ الزَّجَاجِ أَوْ مَكَانٍ تَوْفِ السَّبْعِ
 كَمَا هُوَ مِنْ هَبِ الْمَبْدُودِ فِي يَكُونُ عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْفَعَلِيَّةِ عَلَى الْفَعَلِيَّةِ وَمِنْهَا إِذَا لِلْمَاضِي
 وَبَنَاءُهَا لِمَا فِي خِيَّتْ أَوْ لَكُونُ وَضَعُهَا وَضَعُ الْحَرْفِ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ إِذَا كَمَا يَكُونُ
 لِلْمَاضِي كَذَلِكَ يَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَعْلَى فِي أَعْيَانِهِمْ
 قُلْنَا الْمَرَادُ بِكَوْنِهَا لِلْمَاضِي عَلَى سَبِيلِ لَغْلِبَةِ الْأَعْلَى سَبِيلِ الْكَلِيَّةِ وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَ
 الْجُمْلَتَانِ لِعَدَمِ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ الْمُقْتَضَى اخْتِصَاصُهَا بِالْفَعَلِيَّةِ فَإِنْ
 قِيلَ كَمَا أَنَّ إِذَا تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ كَذَلِكَ إِذَا يُمْكِنُ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ نَحْوُ خَرَجْتَ فَازْ زَيْدٌ
 قَاتِمٌ فَلَمْ يَذْكُرْ كَوْنَهَا لِلْمُفَاجَأَةِ قُلْنَا أَنَّ كَوْنَهَا لِلْمُفَاجَأَةِ قَلِيلٌ غَايَةُ الْقَلَّةِ فَهُوَ
 فِي حُكْمِ الْعَدَمِ فَلَمْ يَذْكُرْ الْمَصْرُوحَ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا

ومق للزمان فيها وأيا كان للزمان استنفها كما وكيف للمحال استنفها ما وبناء هذه الظروف
لتضمنها معنى حرف الشرط والاستنفها م ومنها مذ ومئذ بنيا لمشابهتهما مذ ومئذ
الذين هما حرفان وهو مبني فكذا هذه بمعنى اول المدة فيليها المفرد المفرد والمفرد والمفرد
مفرد اقلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرا واحدا الاشياء لا الاشياء اما كونها
معرفة فلا بد لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما
لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدها الشيء نحو ما رايته من
يوما ان اللذان صاحبنا فيها فكيف يصح قوله فيليها المفرد قلنا المفرد اعم من الحقيقة
والحكي فالحقيقة نحو ما رايته مذيوم الجمعة والحكي نحو ما رايته مذيوم من اللذان
صاحبنا فيها لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرا واحدا لا يحكم عليه باولية
المدة فان قيل كما يقع بعدها المعرفة كذلك يقع بعدها النكرة نحو ما رايته
مذيوم لقيت في فيه فكيف يصح قوله يقع بعدها المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون
حقيقة ام حكما فالنكرة المخصصة وان لو تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة
وبمعنى جميع المدة فيليها المقصود اي الزمان الذي قصديا انه بالعد اي حال
كونه متبنا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للطابقة بين الجواب والسؤال وقد
يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان سوا كان مثقلة نحو ما خرجت مذ انك ذاهبا او مخففة نحو ما خرجت فلا
ذهبت فيقدر ان ما مضى في احد هذه الامور ليصير حمل ما بعد ما عليها فكان
التقدير في نحو ما خرجت مذ ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كذا واحد
من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين صو لكنهما معرفتان معنى لانها بمعنى
اول لملة او جميع المدة وخبر ما بعده خلافا للزجاج فانها عند خبر المبتدأ
والمبتدأ اما بعدها لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتداءية النكرة في مثل قوله
مذيومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من
ومذ مبتدأ وخبر ا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عدهما من الظروف

لان المشتد والخبر عند تان الظرف فضيلة قلنا ان اطلاق الظرف عليهما مجاز باعتبار انهما
 اسمان للزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهما منها الذي ولدن وقد جاء لذل ولذل
 ولذل ولذل وبنواؤها الوضعية بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بجمع
 عند والفرق بينهما انه يقال لمال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه ولا يقال
 المال لزيد الا فيما يحضر عنده ومنها قسط مع لغاته وبني لكون المخففة موضوعة
 بوضع الحرف وحمل المشتد عليه للماضى المنفى والغرض منه استغراق النفي لجميع
 الازمنة الماضية نحو ما رأيت قط اي ما رأيت في شيء من الازمنة الماضية ونحو ما عرفت
 للمستقبل المنفى وبناء على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبول وبعد
 والغرض منه استغراق النفي لجميع الازمنة الاتية نحو لا اراه عوضا في الازمنة الاتية في شيء
 من الازمنة الاتية والظرف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناؤها على النفي نحو قوله تعالى
 يوم ينفع الصابرين صدقهم وقوله تعالى من خزيهم فمؤثرا فانها لا تكتسب
 البناء من المضاف اليه هي الجملة ولو بواسطة كاذن اذا ما على النفي فحقها ونحوها
 لكونها اسما مستقلة لا اعرابا وكسبا لبناء من المضاف اليه غير واجبة كذلك مثل
 وغير مع ما وان ان مشابهتها للظرف والمضافة الى الجملة نحو قيا هي مثل ما قام زيد مثل
 ان تقوم ومثل انك تقوم ومثل غير نحو قيا هي غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك
 تقوم المعرف والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين
 المتكلم والمخاطب في الخارج فالشيء المقيد بهذه المعلوماتية والمعهودية اذا وضع بازانة اسم
 فهو معرفة واذا وضع بازانة اسم مع قطع النظر عن هذه الحقيقة فهو نكرة والمعرف
 ستة انواع بالاسم المضمرة فانها موضوعة بازاء معين معينة شخصية باعتبار
 امر كل بحيث ان الواضع لاحظ اول مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا
 وجعله لملامحة افراد ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك الافراد فبها وضع
 عام الموضوع لخاص لا ملام سواها كان علم شخص كما اذا تصوف مفهوم زيد وهو الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص وضع لفظا زيد بازانة من حيث المعلوماتية والمعهودية

لا
 يكتسب
 البناء
 من
 المضاف
 اليه

بین المتکلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كل اذ اتصو مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
 ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعرفيته بين المتکلم والمخاطب في
 الخارج والمبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات واما سميت بها لان اسماء الاشارة
 من غير اشارة حتمية بهم والموصول من غير صلة مبهم وفي هذا القسم ايضا وضع
 عام الموضوع له خاص ما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس للاستغراق او للعهد
 فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك
 لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضا للتعريف
 فلم لم يجعل مدخوله قسما على حدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد
 مدخوله قسما على حدة من المعارف النداء نحو يا رجل اذ اقصد به معين والمضال
 احداى احد الامور المذكورة معنى اى بالاضافة المضمومة لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة
 اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة المنادى والاضافة الى
 المنادى متنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها لا يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها
 فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول المضال الى المعرفة ليدخل فيه المضال الى
 المضال الى معرفة مثل غلام ابيك قلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون
 بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم يعرف
 بالاضافة فكيف يطر هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير مثل الالهام لا في الالهام
 لا يعرف بالاضافة العلم وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم
 على ثلاثة اقسام كنية ولقب وتحض لان العلم لا يخلو اما مصد بالابك الام او الابن او البنت
 او لان كان الاول فهو كنية والثاني ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم او لا فالاول لقب والثاني
 محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف اسم الاشارة
 والمضمرات والموصولات المذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف
 الى احد الامور المذكورة ظاهرة والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف
 وتعريف العلم غير المذكور ظاهرة والمستغن فلن انحصر العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم

لا يكون جامعاً لافراد كلته خرج منه العلم الذي تعين لفردي غلبة استعمال فيه العلم
الوضع فيه قلنا الوضع اهم من الحقيقة والحكمي فهذا العلم ان لم يكن موضوعاً بوضع
حقيقة لكنه موضوع بوضع حكمي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الوضع
واعرفها المضمرة للتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطبة يعرض الالتباس
اليه في بعض الاحيان عند تعدد المخاطبة ثم الغائب لم يذكره لانه علم من اعم فيه التكلم
والمخاطبة ادون منها فان قيل لم يبين التفاوت بين اصناف المضمرة
ولم يبين التفاوت بين سائر المعارف قلنا لا تفاوت بين اصناف المضافات
غير انها المضافات الى احد كالتفاوت يعلم من المضاف اليه والنكرة ما وضع لشي لا يبينه
لا من حيث معلومية ومعهودية ذلك الشيء بين المتكلم والمخاطب في الخارج فقولنا ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة ويقول لا يبينه خرجت المعرفة اسماء العد فان
قيل ان اسماء العد اتما معربة واما مبنية فالاول داخل في المعربات في الثاني
داخل في المبنيات فما الوجه للبصنف حيث افردناها بالذكور قلنا انما افردناها بالذكور
لان لها احكاماً خاصة ليست لغيرها ما وضع لكثرة احاد الاشياء فلا يشاء عبارة عن المعداد
واحادها عبارة عن كل واحد من تلك الكمية احادها عبارة عن مرتبة واقعة في جواب سوال
السائل بكم والفاظ الدلالة على تلك الكمية اسماء العد وعلم من هذا التحقيق ان
الواحد الاثنان داخلان في تعريف العد في اصطلاح النحاة وان لم يكونا داخلين في
اصطلاح اهل الحساب فان قيل ان التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لا يدخل
فيه جل وزجل من وثمان وذرار وذرعان لانها ايضا تدل على كمية احاد الاشياء
قلنا ان الموضوع له اسماء العد كميّة احاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل
على الكمية مع الجنسية اصولها اي اصول اسماء العد التي يشتق منها باقيها اما بالحاق
علامة التانيث او بالسقاطها او بالتثنية او بالجمعية او بالتركيب اضافة او امتزاجاً
او عطفياً اثنتا عشرة كلمة واحداً الى عشرة ومائة والفقولاي في استعمال
الاعداد واحد واثنان في المذكر واحدة واثنان وثلثان في المؤنث على ما هو

القياس وثلاثة الى عشرة لهذا كذا التاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث
 الى عشرة للمؤنث بدون التاء فرقابين المذكور والمؤنث فان قيل الفرق يحصل
 بالعكس فلم لو يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكور سبق في الاعتبار احد عشر
 واثنى عشر في المذكور تذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان
 والجزء الاول في المفردات بالقياس فكذا لك ههنا واما تذكير الجزء الثاني فلموافقة
 بالجزء الثاني في سائر المركبات واحد عشر واثنى عشر وثنا عشرة للمؤنث بتأنيث
 الجزئين اما تأنيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول في المفردات
 بالقياس فكذا ههنا واما تأنيث الجزء الثاني فلموافقة بالجزء الثاني في سائر المركبات
 ثلاثة عشر والتسعة عشر للمذكر بتأنيث الجزء الاول وتذكير الثاني اما تأنيث الاول
 فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس فكذا لك
 ههنا واما تذكير الثاني فلثلاثا يجمع علامتا التأنيث فيما هو كالكلمة الواحد فان قيل
 قد توغض يا حجة عشر لاجتماع علامتي التأنيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما
 من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنا عشرة
 لان العلامتين فيه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس
 واحد ومحض التأنيث والتاء في ثنائيل عن الياء فان قيل ينقض باثنى عشر
 لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتأنيث قلنا اثنى عشر محمول على ثنا
 عشرة وثلاث عشرة الى قسم عشر للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتأنيث الثاني اما تذكير
 الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس
 كذلك ههنا واما تأنيث الثاني فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس على ما
 الاول وتيمم تكسر الشين في المؤنث لثلاث يلزم توالي اربع فتحات مع ثقل للتركيب المجازي
 يكونها لان التوالي يدفع بالسكون مع الخفة وعشرون وانحواتها فيها المذكور
 والمؤنث من غير فرق لان ذلك ان احدث الفرق فلا تخلو اما ترد العلامة قبل التواضع
 فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم

اجراء العلامة على كلمة آخر حقيقة وهو لا يجوز واحد وعشرون للمذكر واحد وعشرون
 للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف
 العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقى من الادنى الى الاعلى الى تسعة تسعين
 ومائة والف ومائتان الفان فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائتين
 الالف مشابهاً في العطف في اشتغالها على ما علمنا من ان العطف في العقود بين المذكر
 والمؤنث فكذا اهتمنا بآثار العطف على عطف الزوائد عليهما او عطفها على الزوائد
 اما عطفها على الزوائد فللترقى من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما
 لان العدد الكثير ثقل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمال للتحفة على ما تقدم
 اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم والاصح في ثمان عشرة فم الياء لموافقة
 باخر الجزء الاول من سائر المركبات جاز اسكانها لنقل المركب الى التركيب شذوذها
 بفهم النون لان الفتح لا يدل على ياء المحذوفة فلا يلق بمحذوف الياء بقاء الكسرة
 وميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظاً نحو ثلثة رجال ومعه نحو ثلثة رهط لان
 العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف فاختار الاضافة فيه
 للتخفيف والمضاف يعمل الجرح في المضاف اليه اما كونه مجموعاً فليطابق العدد بالمعدود
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثمائة لانه عدد اقل مما انه ليس بتميزه
 مجموعاً فاجاب المصنف بقوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مائة اذ
 مشين لان المائة جمعين احدى هما في صورة جمع المذكر السالم والثاني في صورة
 جمع المؤنث السالم فلو جمع التميز على الاول لزم اجتماع علامتى التذكير والتاينث فيما
 هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التميز على الثاني فالتميز اخذ العاد بعد ما هو
 في صورة الجمع المذكر السالم فاي راده بعد ما هو في صورة الجمع المؤنث مستكره في كلامهم
 وميز احد عشر التسعة وتسعين منصوب مفرد اما ضربه لان ما يجزأ نصب التميز
 بناء على التميز هو الجرح على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما في العقود فلا لان
 اضيفت فلا تخلو اما تسقطونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون ليست

تغيير

فلان

فلان

او تقدیراً حقيقة اذ كما كثر باذ الحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكر بحذف الـ
 لوجود فيه علامة التانيث اللفظاً ولا تقدیراً ولا حقيقة ولا حكماً ولا مائة التانيث
 والالف مقصورة او معدودة وهو اى التانيث على قسمين حقيقى ولفظى بالحقيقة ما بان اثاره
 ذكر من الحيوان كأمرة وناقاة واللفظى بخلافه اى ليس بازارائه ذكر من الحيوانا تابل
 تانيثه منسوق الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقدیراً كظلمة وعين
 اعلم ان بين اللفظى والتقديرى مباينة وكذا بين الحقيقة واللفظى بالمعنى التانيثانية
 وبين اللفظى بالمعنى الاول وبين الحقيقة عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع كأمرة
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق في جانب
 الحقيقة كهند وكذا بين التقديرى والحقيقة عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع بينهما
 كهند ومادة الافتراق في جانب التقديرى كعين ومادة الافتراق في جانب الحقيقة
 كأمرة وناقاة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص
 من وجه فاما الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول
 كأمرة وناقاة وكذا بين اللفظى بالمعنى الاول واللفظى بالمعنى الثانى عموم وخصوص
 من وجه فاما الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الاول كأمرة
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الثانى كعين وكذا بين التقديرى واللفظى
 بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق في
 جانب التقديرى كهند ومادة الافتراق في جانب اللفظى بالمعنى الثانى كظلمة واذا اسند
 الفعل فبالهاء اى وجبت تانيث الفعل للايزان بتانيث الفاعل من اول لوجه فان قيل
 هذا ينقض بضم اليوم امرأة لان الفعل مسند الى مؤنث لم يجب تانيثه قلنا المراد بالانثى
 الاسناد بلا صلة وهذا ابا واسطة فان قيل هذا ينقض بنحو طلع الشمس لان الفعل
 للمؤنث بلا صلة ولم يجب تانيث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقة والشمس مؤنث
 غير حقيقة كما اشار اليه المصنف بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم
 ظاهر الجمع غير المذكور سالماً مطلقاً سواء كان الواحد مؤنثاً أو مذكراً أو كذا رجال

حكم ظاهر غير الحقيقة لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضهير العاقلين غير المذكور السالم
 فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث و اما فعلوا فلان الواو مضمون
 هذا النوع من الجمع ضمير النساء والايام فعلت و فعلن اما فعلت في النساء لان الجمع
 بتاويل الجماعة مؤنث و اما فعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام
 محمول على النساء وهذا من هب الشارح وقال شارح الرضى ان فعلت في الايام لان الجمع
 بتاويل الجماعة مؤنث و فعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول
 على الايام لنقصان عقولهن المتن ما لحق آخره اي اخر مفردة الفوايد مفتوح
 ما قبلها ونون مكسوة يدل على الحقوق وحده او اللاحق وحده او اللاحق مع ملحق
 على ان مع مثله من جنسه اما قال مفتوح ما قبلها ثلاثا لئلا يلبس بالجمع في حالة
 النصب والجر فان قيل الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم يعكس قلنا انما
 لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف الكثير رعاية للتعاادل والجمع
 قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعاادل واما قال ونون مكسورة
 لم لا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي فتحة ما قبلها والا لكان في حكم الفتحتين فتح
 النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع فان قيل تعريف المتن
 لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان حقوق الزوائد انما يكون
 باخر المفرد لا باخر المتن قلنا العبارة محمول على حذف المضاف اي المتن ما لحق
 مفردة الفتح او نقول ان عبارة المصم محمول على حذف عبارة اخر بعد قوله
 ونون مكسوة مع لواحقه فان قيل ان الحقوق يشتمل على حقوق النون ايضا
 مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه قلنا لا نسلم انه لا يدل على هذا المعنى
 تنقيب بل يدل عليه ان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تنقيب لانه اذا دل امران
 تنقيب من الامور الثلاثة على المتن فنسبة الدلالة اليها تنقيب فان قيل ينبغي ان يكون
 المراد بالمثل المثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه قلنا
 المراد بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط فان اريد له الخروج

تنقيب
 تنقيب

فون الجمع المذكور السالم حتى تسقط بالاضافة والثاني ايضا باطل لانه هذه النون
 صونون الجمع المذكور السالم فينبغي ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية
 وآما في المركبات لتلايلز جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا
 ينقض بخمسة عشر لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انجاء قوا
 المضما اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه للمضما مثل متزاج التميز مع الميز فان
 قيل هذه القائمة منقوصة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة
 واحدة والمضما اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة مجموع مائة امرأة حمل الحمل على
 الخبز وآما افراد فلانه لما كان منصوبا فافضل فاختير فيه الافراد لتقليل الغفلة
 وميز مائة والفتنة جمعها وجميعه اي جمع الالف مخفوض مفرد آما لانه مخفوضها فلان المائة
 والالف مشاهير بالاحاد في الاصلالة وتميز جمع ورفيكون تميزها ايضا مجزوا وآما لانه
 مفرد الانها في جانب الكثرة والاحاد في جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفردا
 رعاية للتعداد اذا كان العدد وموثنا واللفظ المذكور اي اللفظ الدال عليه كجماعة
 النساء اذا عبرت بلفظ شخص واحد بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرت بلفظ نفس فوحدها
 اي في العدد ووحدها التذكير والتانيث آحادها بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى
 ولا يميز واحدة اثنان استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لافادة النص
 المقصود باحد دلان المقصود من العدد هي الدلالة على الكمية وتميزها يدل عليها مع
 الجنسية فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر
 بعدم تميزها وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزها قلنا ان لهما وجد التميز
 وقوله ولا يميز واحد واثنان اي لا يميز الواحد والاثنان مع تميزها او تقول
 انه لا يميزها والمراد بالتمييز في قوله استغناء بلفظ التميز هو التميز الصالح للتمييز بتقدير
 ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغيره لا يستقيم
 مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا اي الغفلة
 جمعية التميز في سائر الاحاد اعتبروا في ما لا يتصلو الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو لا شنية أو نقول المراد بالتمييز جواهر الحروف المصورة بمهيئة خاصة قابلة
للعوق علامة الافراد والتثنية فاذ اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين أعلم ان اسم الفاعل من
اسماء العاد من واحد الى عشر لا يستعمله طريقان طريقة بيان التصدير وطريقة بيان الحال
أما طريقة بيان التصدير فهو جعل الحد الأقل من مشتق منه بواحد يجعله مزيد
الواحد وعلامته ان يبدى من الثاني لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون
مصيلاً يضاف الى الادنى لا المساكى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز
من الضم لان اسم الفاعل لا يجئ من المركبات وبيان الحال عبارة عن بيان مرتبة
وقم موصوفه فيها وعلامته ان يبدى آية من الواحد لكن يأول الواحد بكلا ولا
الواحد لا يدلى على مرتبة ويضاف الى المساوى والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب
ويجاء وزمن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة ونقول في المفرد من
المتعد وباعتبار تصديره الثاني والثانية الى العاشر والعاشر لا غير وباعتبار
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشر والحاد عشر والحاد
عشر والثاني عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر ومن ثمة اى من
اجل اختلاف الاعتبارين قيل في الاول ثالث اثنين اى مصدراً ثلثة من ثلثتهما
وفى الثالث ثالث ثلثة اى احد هالكن لم يطبقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة
ونقول حادى عشر احد عشر باضافة للركب الاول الى المركب الثانى على التالى خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشرة وان شئت قلت حادى احد عشر محذوف
الجزء الثانى من المركب الاول اكفاء بذكره فى المركب الثانى المتألف من تسعة عشر فغير
الاول لا تنفك علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة المذكور والمؤنث
فان قيل لم قدم المذكور على المؤنث قلنا افاد م المذكور لانه فأن
قيل ينبغى ان يقدم فى التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودى وتعريف
المذكور وجودى اشرف من العدمى المؤنث فافيه علامة التانيش لفظاً كأمرة

الثالثة

الآخر لو اريد كلاهما لزم عموم المشترك فلا بد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة ان
 هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا الاصح ثنية الاسم باعتبار
 معنيين مختلفين فلا يقال قُرُوْء ان اذا اريد به الطهر والحيض بل ايراد به الطهر
 او الحيضان فان قيل هذا ينقض بـ بلا يوجب القيرين لان هذا ثنية الاسم
 باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جائز ان يسمى الاسم باسم الاب وبـ والاب
 المسمى بالاب بعد ثني بلا يوجب وكذا الحال للقيرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا
 التأويل في مثل القرد ان من غير حاجة الى اعتبار الثنية قلنا كلامنا في عدم صحة
 الثنية باعتبار مجرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة الثنية
 فالمقصود ان كان اللفظ عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واذا
 ثم قلبت الفاكهة او حكما بان يكون مجهولا لا اصل لم يعمل فيه كالي وهو ثلاثي قلبت واذا
 رعاية للاصل حقيقة او حكما ونخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو
 بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفاكهة او حكما بان كان
 مجهولا لا اصل وقديميل فيه كتي او كان زائدا على ثلاثة احرف فالياء رعاية للاصل
 حقيقة او حكما والتخفيف فيما زاد على ثلاثة احرف الممدود ان كانت همزة وصلية
 اي لا زائدا ولا منقلبا عن الاصل ولا عن الزائد ثبتت لاصالتها كقروء وان كانت
 للتانيث قلبت واذا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين
 الالفين الواو اقرب الى الهمزة من الياء لتقلها والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا
 للتانيث بل تكون للحاق كالياء او منقلبة عن واو ياء اصليتين كما في كساء ودرهم
 فالوجهان ثبوت الهمزة قلبها بالواو واما ثبوتها فلان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة
 عن واو او ياء كما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين
 فشابحت همزة قروء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلان عين الهمزة
 في الصوتين ليست باصلية فشابحت همزة حمراء وفيها قلبت فيها ايضا قلب فان
 قيل ان عبارة المصنف يشعر بانه لا يجوز في رد الراء الا رد ان بالهمزة او

رة أو ان بالو اومع ان المشهور دايان بالياء فينبغي ان يقول فوجهان بغير كلام العهد
 ليكون كناية عن اثبات الهزئة وردّها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين
 كما هو المتبادر من اللام قلنا قد تصفحت كتب النقاة كالفصل والمفتاح واللباب
 وجدت فيها اثرانما حكموا بامتهارة لكن وقع في شرح الرضوان انه تقلب الجبله ياء
 سواء كان اصله واوا وياء ويحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيام مقام النون
 يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال الامتزاج بينهما
 منافاة فان قيل قد تقرر فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف
 تاؤه عند التثنية فهذا ينقض تخصيصان والبيان لان مفردها متلبس بتاء التانيث
 اعني الخصبة والالية مع انه حذف تاؤها في المثني فاجاب المصنف بقوله
 وحذف تاء التانيث في خصيان اليان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين
 والاليتين لشدة اتصال حدما بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر
 بمنزلة المفرد وايراد التاء في حشو المفرد باطل او نقول ان خصيان تشبيهة بضم
 واليا تشبيهة الى وان كان غير مشهور فان قيل ينبغي للمصنف ان يكتب بالعطف
 ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث في خصيان واليان لانه اخضر اذل
 على المراد وخبر الكلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة فلم يأت في
 بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس
 في مادة مخصوصة فاتي في بيانه بالماضي المجهول المفيد للتقليل المجموع مادله
 على احد مقصودين محرف مفردة بتغير ما في اتي نوع من التغيرات سواء كان بزيادة
 كرجال او بنقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كأسيد او حكام
 كقيل لانه اذا فرضت كضمة فقل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أسد
 يكون جمعا وانما عبر الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية
 يختصان بالاسم فان قيل هذا ينقض تثنية الفعل جمعه قلنا تشبيه الفعل
 وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا

عن دخول لغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق في نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ
لَكْفِيرٌ لانه دل على اُحاد قلنا المراد بالدلالة على جملة اُحاد وهذا الدلالة على
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا عن دخول لغير ايضا لانه
دخل فيه لفظ الكل الذي مضاف الى المعنى فنحو كل لقوم او كل للناس لانه يدل
على جملة اُحاد قلنا المراد بالدلالة على جملة اُحاد في ضمن ذلك الاسم
والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دل على اُحاد جنس يشمل الجمع
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس ان لم يدل على اُحاد وضعا
لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم الجنس لا يخلو اقا ان يكون المقصود به الماهية
او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود
به الافراد فهو خارج بقوله مجزوف مفردة اذ ليس له مفرد وكذا يخرج به اسم الجمع
واسم العدد اذ ليس لما مفرد فنحو تمزج ليس بجمع على الاصم بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد لاقتضاها بخلاف
اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد الاثنين وضعا فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على لفظة كمال لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمة ^{تسمى}
قلنا المراد بالدلالة على جملة صلا الوضع ولا شك انه دل عليها بما حصل
الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض لا استعمالا العوارض لا تعتبر ونقول يجوز
يكون الكلام اسم جمع ونحو ذلك يقع لان التعريف الماخوذ في تعريف الجمع اعم من الحقيقة ^{لأنها}
وههنا وان لم يوجد الحقيقة لكن الحكمى موجود بحيث انه اذا فرضت ضمة كضمة اسم
فهو جمع واذا فرضت ضمة كضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجمع على قسمين صحيح ومكسر
لان مفردة اقسامها التي هي اولها اول جمع سالم والثاني جمع مكسر فالصحيح المذكور ^{انما}
ولمؤنث فالصحيح المذكور ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسوة ما قبلها ونون
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لتقل الواو والضمة ليدل على اللوحدة والاولى
وحدة واللاحق مع ملحقه على ان معه اكثر منه فان قيل ازاك

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل لفعل في المفضل عليه لاكثره في الواحد
قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا واهمنا وان لم يكن حقيقة لكنه
اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره ياء قبلها كسرة
حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثلا قاضون
وان كان اخره مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليدل
على حذف الالف مثل مصطفىون وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع
الصحيح المذكور فان قيل ان تولد شرطه مبتدأ وقوله مذ كر خبره والخبر محمول
على المبتدأ واهمنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله
فمن كر ما اول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف هو جائز فان قيل ان توصيف
العلم بالعقل لا يصح لان مد ار توصيف الشيء بالمشقة قيام مبدأ ذلك المشتقة لك
الشيء والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعقل باعتبار دسماءه والعقل
قائم بهما ان كان اسما اي اسما ذاتيا من ذلك علم يعقل لان هذا الجمع اشرف للجوع
لصفة بناء الواحد فيه والعلم المذكور الذي يعقل اشرف الجوع لصفة بناء
الواحد فيه والعلم المذكور الذي يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف
فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمن كر مجرد عن التاء ليخرج نحو طحة ويدخل نحو
سلي وورقاء اسمي رجلين قلنا المراد بالمدكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا و
مقدرة فخرج منه نحو طحة ودخل فيه ورقاء وسلي وشرطه اي الاسم الذي اريد
جمعته بجمع المذكور السالم ان كان صفة اي اسما صفتيا فمذ كر يعقل لان جمع المذكر
السالم اشرف للجوع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف
رعاية للنسبة وان لا يكون افعل فعلاء مثل اهرجاء لان افعل فعلى جمع على هذا الجمع
كافضلون فلو جمع افعل فعلاء على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل لتفضيل ادين
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس
قلنا لا يمكن العكس لان افعل لتفضيل اصل بالنسبة الى افعل لصفة لانه كامل

في الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلاً فمثل سكران سكرى لا فعلاً
فعلاً جمع على هذا الجعم فلو جمع فعلاً فعلاً على هذا الجعم لزم الالتباس بين
جمع فعلاً فعلاً وفعلاً فعلاً فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فيجب
ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلاً فعلاً اصل بالنسبة الى فعلاً
فعلاً لان الفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء وهي موضوعه للفرق ولا مستويًا
فيه اى في الوصفية من كرم المؤنث مثل جريح وصوفاته لما لم يختص بالذكور ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحد هابل يجمع جمعا مستويان فيه ولا بناء التانيث
مثل علامة للتأنيث لاجتماع علامتي التذكير والتانيث في كلمة واحدة حكما ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويجذف فونه لما مر في نون التنية فان قيل هذه القاعدة
منقوضة على سنتين وارضين لان السنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع انها
ليست علما ومن كرا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شد نحو سنيز وارضين
لا متفاء التذكير والعقل المؤنث ملحق اخر الفوتاء وشرطه ان كان صفة
وله مذكر ان يكون مذكرة جمع بالواو والنون لتأنيث مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له مذكرة فان لا يكون مجرأ عن بناء التانيث كما ان المثلث بالجمع
على هذا الجعم فلو كان المجرأ عن التاء جمعا على هذا الجعم لزم الالتباس بالجمع مطلقا لان
جمع المؤنث السالم في اسم ذات المؤنث سماعى لا قياسى ولا يقاس به غير جمع
ما تغير بناء واحدة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه
الجمع السالم لانه تغير فيه بناء واحدة بل هو الزوائد قلنا المراد بالتغير والتغير في نفس
المفرد وامور الداخلية فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه
دخل فيه مثل مصطفى لان تغير بناء واحدة من حيث نفسه وامور الداخلية قلنا
المراد بالتغير ما يكون كحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان
قيل لما كان المراد بالتغير ههنا التغير في نفس المفرد وامور الداخلية فتوهم الواهم
ان المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع ايضا تغير في نفس المفرد

واموره الداخلة فحينئذ خرج الجمع السال عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد
 بالتعريف المأخوذ في تعريف مطلق الجمع مطلق التعريف كما دل عليه بآلاهما مية المفيدة
 للعموم كحال افراس جمع القلة كأفعالي يكون على وزن أفعُل كأفلس
 جمع فليس أفعالي جمع يكون على وزن أفعال كأفرايس جمع فرس أفعلة كرفعة
 جمع رغبة ففعلة كعلمة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما
 ان جمع القلة ما يطلق من ثلاثة الى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلاثة او من
 عشرة الى ما لا نهاية له المصداق اسم المحدث الجاري على الفعل المار بالحدث
 معنى قاتل بالخير سواء كان صدمته كالمضرب المشي اولا كالطول القصير معنى
 جريانه على الفعل ان يحث بعد اشتقاق الفعل منه لتأكيد الفعل وليما رنوعه
 او عدة وهو من الثلاثي ساء ومن غيره قياس مثل الخبز اخراجا واستخراجه
 ويعمل عمل فعله يعني ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع في الفاعل
 فقط نحو اعجبني قيام زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع
 في الفاعل وعمل النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمر افاضيا او غيره لان عمله
 لمناسبة الاشتقاق لا للشأبة فلذا الويشترط فيه الزمان اذ العريكن
 مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتأويل
 ان مع الفعل وان موصول حرفي وما بعده صلته وتقدير الصلة على الموصول
 متنع فكذا تقديم ما هو من معمولهما بالطريق الاولى ولا يضم فيه لانه لا ضم
 في المفرد لا ضم في المثنى والجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيين
 والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والاخر بالنظر الى الفاعل فان قيل
 ان اجتماع التثنيين والجمعين جائز في تشبة الافعال وجمعها قلنا
 ان تشبة الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم لا يلزم ذكر الفاعل لا النسبة
 الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه فيجوز
 اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصداق الى الفاعل

كاسناد الفعل الى الفاعل وازاد المصنف الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول
 والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمل على المجاز واعمال
 باللام قليل لان المصدر في حين العمل بتاويله مع الفعل ودخول اللام على
 الفعل متنع فينبغي ان يمتنع على المصدر الماويل ايضا لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس
 الشئ والماويل بالشئ كما في قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشئ فان كان مطلقا
 ولم يجز فعله حذف فاما جازا فالعمل للفعل الثلاثي مع وجود القوى
 وان كان بدلا منه اى بحيث حذف فعله حذف فاما جازا واقيم المصدر مقامه فوهمان
 اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنياحة وقيل اعمال المصدر للمصدية واعمال
 المصدية للنياحة فان قيل لم فصل بين قسمي المصدر اعني ما يكون مفعولا
 وما لا يكون كذلك بالجمله المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمي المصدر اذ انما الينا
 وذكر احكامها حقيقيا قلنا انما فصل بين قسمي المصدر بالجمله المعترضة لا على
 المصدر في القسم الاول ظهور اكثر فلو اخبر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
 على السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل المرقاميه بمعنى الحدوث قوله
 ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 واسم التفضيل قوله لمرقاميه احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز
 عن اسم المفعول فظاهرا اما الاحتراز عن اسم التفضيل فلان الموضوع لاسم الفاعل من
 قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدوث احتراز
 عن الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافرادة لانه خرج منه
 صيغة المباعدة لان الموضوع له لصيغة المباعدة ايضا من قام به مع الزيادة قلنا
 لو خرجت صيغة المباعدة عن اسم الفاعل لاضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج
 باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة في اوزان مخصوصة
 وصيغة المباعدة ليست على هذا الوزان واما الثاني فلانه جعل احكام صيغة المباعدة
 مثل احكام اسم الفاعل مثل الشئ غير الشئ لاجل صيغته من الثلاثي على فاعل

ومن غیره علی صیغه المضارع بمیم مضمری وکسر ما قبل الآخر نحو مدخل و مستخرج
 فیعمل عمل فعله یعنی ان کان اسم الفاعل للفعل لا یرعی عمل الرفع فی الفاعل
 فقط نحو زید قاتل ابوه وان کان اسم الفاعل للفعل المتعدی یعمل عمل الرفع فی الفاعل
 ویعمل عمل النصب فی المفعول نحو زید ضارب ابوه عمر بشرط معنی الحال والاستقبال
 لان عملیه لشبهه بالمضارع وهو یجوز بمعنی الحال والاستقبال فیلزم ان لا یخالفه فان
 قیل هذا ینقض بقوله تعالی وکلیمهم باسط ذراعیه بالوئید لان اسم الفاعل فیہ
 عامل مع انه لیس بمعنی الحال والاستقبال بل هو هنا بمعنی الماضي قلنا المراد
 بالحال الاستقبال اعم من ان یکون تحقیقا او حکایة و ههنا حکایة فان باسطا ههنا
 وان کان ماضیا لکن المراد حکایة الحال الاعتماد علی صاحبه یعنی ان یکوز ما قبله
 مبتدأ وهو خبره او ما قبله موصوفا وهو صفة او ما قبله موصوفا وهو صلة او ما قبله
 ذ الحال هو حال لان الاصل فی العمل للفعل لانه وضع للعمل وما سواه یعمل مشابها
 به والفعل معتمد علی الفاعل فینبغی ان یعمد شبهه علی صاحبه بالطریق الاول لئلا یلزم
 زیادة الفرع علی الاصل والهمزة او ما لان خرف النقی والاستفهام لا یتخللان الا علی
 حرقا
 الفعل غالباً فلما دخلت علی اسم الفاعل توتیا مشابهاً بالفعل وان کان الماضي جیت
 الاضافة معنی اعضافه معنویة لاضافة لفظیة لغوات شرط الاضافة اللفظیة وهو
 اضافة العامل الی المفعول خلافاً للکسائی فان عنده لا یجوز اضافة اصله الی عمل مطلقاً
 سواء کان بمعنی الماضي او الحال والاستقبال كما فی قوله تعالی وکلیمهم باسط ذراعیه
بالوئید وان سلم ان الاضافة واجبة فلا نسلم انه مضاف الی اضافة المعنویة بل هو
 مضاف الی اضافة اللفظیة لانها من قبیل اضافة الصفة الی معولها وجواب ما مر انفاً
 فان قیل هذا ینقض بمثل زید معطى عمر درهما مس لان معطى اسم الفاعل
 بمعنی الماضي ویعمل عمل النصب بالمفعولیة فی درهماً فاجاب المقص بقوله
 فان کان له معمول اخر فبفعل مقدّر نحو زید معطى عمر درهماً مس فان
 دخلت اللام استوی الجحیم لان اسم الفاعل فعل فی الحقيقة لکن عدل عن

صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرهتهم دخول الامر على الفعل ما وضع منه للبالغة
 كضرب ضرب مضراب وعليه وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل لذى ليس
 فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة في المعنى
 قاتر مقام ما قام للناسبة اللفظية والمثني للمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل
 لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحق الزوائد ويجوز حذف النون مع
 العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحل فيها النون للتخفيف نحو
 قوله تعالى يَقِيْنِي الصَّلَاةُ اسم المفعول ما اشتق من فعل مزوق عليه فقوله
 ما اشتق من فعل جنس شامل للحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ماعدا للحدود
 وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
 الاخر نخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامة في العمل والاشتراط كامل اسم الفاعل
 نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او اس الصفة المشبهة باسم الفاعل
 في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لا نزم لمن
 قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم
 المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لا نزم احتراز عن اسم الفاعل
 والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل
 للفعل لا نزم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافادة لانه خرج منه رجم
 مشتق من رجم بكسر العين لانه ليس بلا نزم قلنا المراد باللا نزم اعم من ان يكون
 اللا نزم ابتداء وعند الاشتقاق فرجم بكسر العين وان لم يكن لازماً ابتداء لكنه
 لا نزم بعد نقله الى رجم بضم العين فرجم مشتق من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم
 بضم العين فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغيره لانه دخل فيه
 ضامر وطائق لانهما بمعنى الثبوت قلنا انهما في الاصل للحدوث لكن عرض لهما
 الثبوت بعارض الاستعمال والوارض لا تعتبر وصيغتهما مخالفة لصيغة اسم
 الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجع الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة
 كاشفة على قد مسموع غير متجاوز عنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى
 مخالفة كاشفة على قد مسموع غير متجاوز عنه فإن قيل ان صيغة الصفة المشبهة
 كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضاً مخالفة عن صيغة اسم المفعول
 فلم يخص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف
 خص مخالفتها للصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحسن
 وضعف وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً فإن قيل المتبادر من الاطلاق
 الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق
 الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها كما اشتراط
 الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل
 على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرها وتقسيم مسائلها اي جرد الصفة المشبهة
 قسماتها وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصيغة باللام او مجردة عنها
 ومعمولها اما مضاف او باللام او مجردة عنها فهذه ستة يعنى هذه الاقسام
 ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها
 مرفوع ومنصوب وجرد وفصارت ثمانية عشر قسمًا فالرفع على الفاعلية
 والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة والجرد على الاضافة
 وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام قولنا حسن وجهه هذا امثال لصفة المجردة
 عن اللام ومعمولها مضاف ثلاثة اي هذه امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف اعراب
 معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
 ثلاثة حسن الوجه هذا امثال لصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضاً
 امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجراً حسن وجه هذا امثال
 الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والاضافة فهو ايضاً امثلة ثلاثة
 باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجراً الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

ومعولها مضاف فهو ايضاً امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً
وجزاً الحسن الوجه هذا مثال للصفة باللام ومعولها ايضاً باللام فهو ايضاً امثلة
ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجزاً الحسن وجه هذا مثال
للصفة باللام ومعولها مجرد عن اللام والاضافة فهو ايضاً امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف
الاعراب رفعاً ونصباً وجزاً فان قيل لم تترك العاطف في امثلة الصفة المرفوعة
باللام قلنا انما تترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم اخر من الصفة الشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة
باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على
الصفة المجردة عن اللام في الاجمال واخوة في التفصيل قلنا الصفة التي باللام
مفهومة وجودي والصفة المجردة عن اللام مفهومة عددي والوجود اشرف من العدد
فلذا اقدمها في الاجمال اما تاخيرها في التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام
كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها ممتنعان
كما قال لمصنف اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجه لان فائدة الاضافة اللفظية
هو التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه اما في جانب المضاف فحذف للتون وما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما في جانب المضاف اليه فيحذف والضمير
وامتار في الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين في هذا التركيب والحسن وجه
لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتار في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فتشابهت بعكس المعهود من الاضافة
وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف في حسن وجه فالبصريون يجوزونه على قبحه
فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه في هذه الصورة
حصل التخفيف في جانب المضاف بحذف للتون لكنه غير حاصلة في المضاف اليه
لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف
المطلق وهو حاصل في هذه الصورة والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها احسن منه

مشتمل علی ضمیر محتاج الیہ من غیر زیادة علی قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة
 الحسن الوجه بنصب المفعول وجرة وحسن الوجه بنصب المفعول بجره والحسن
 وجهها وحسن وجهها بنصب المفعول فیہا وحسن وجهہ بجر المفعول والحسن وجهہ
 وحسن وجهہ برفع المفعول فیہا وما کان فیہ ضمیران منہما حسن لا شتمالہ علی
 ضمیر محتاج الیہ غیر احسن لان فیہ زیادة علی قدر الحاجة والحسن قسما حسن وجهہ
 والحسن وجهہ بنصب المفعول فیہا وما لا ضمیر فیہ قییم لعدم الرابطين الصفة
 والموصوف والقییم اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهہ
 والحسن وجهہ برفع المفعول فیہا ومتی رفعت ای مفعول لصفة بہا فلا ضمیر فیہا
 لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان کان فیہ ضمیر فهو احسن
 والا فهو قییم فی کمال الفعل یعنی کما ان الفعل لا یشی ولا یجمع بتثنیة الفاعل الظاهر جمعه
 کذلک الصفة لا یشی ولا یجمع بتثنیة مفعولہا وجمعه والا ففیہا ضمیر الموصوف لیکون
 فاعلا لها ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان کان فیہ ضمیر فهو حسن والا
 فهو احسن فتوینت وتثنی وتجمع بتأینت الموصوف وتثنیة جمعه لان حال الصفة
 کحال الفعل والاسند الی الضمیر فتوینت بتأینتہ وتثنی بتثنیة جمعیة
 واسما الفاعل والمفعول غیر المتعديین مثل لصفة فیما ذکرنا فی الاقسام الثمانية
 عشر فقوله غیر المتعديین احتراز عما اذا کان متعديین فانه لا یجوز اضافتہما الیہما
 ولا نصبہما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانک اذا قلت مثلاً زید ضارباً بابہ
 وزید معطى اباه لم یعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول الضارب وفاعلہ نصب
 تشبیہاً بالمفعول وفي المثال لثانی انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول اول قییم مقام الفاعل
 ونصب تشبیہاً بالمفعول والمفعول لثانی محذوف اسم التفضیل
 ما اشتق من فعل لموصوف بزیادة علی غیرہ فقوله ما اشتق من فعل جنس
 شامل للمحدود وغیرہ من اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والظرف والالة
 وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والالة لان المراد بالموصوف لذات البہمة

ولا إلهام فيهما وقوله بزيادة على غيره اخترازا عن اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فإن قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغيره لأنه دخل فيه
ذاتا وفاضلا وغالبا لأنها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة
على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في أصل ذلك الفعل تلك الأسماء تدل على
مطلق الزيادة لا على زيادة في أصل ذلك الفعل هو أفعل وفعل وفعل للمذكر وفعل
للمؤنث فإن قيل إن اسم التفضيل لا ينحصر في أفعل وفعل لأنه يحكي عن غيرها
نحو أنصرف ونصرفي وأصرفي ونصرفي إلى غير ذلك قلنا المراد انحصارها فيهما
حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته يحكي عن غير هذا اللفظ فإن قيل هذا
التعريف لا يكون جامعا لأفرادا لأنه خرج منه خير وشر لا هما اسم التفضيل وليسا
على هذه الصيغة قلنا وزن أفعل عام من أن يكون في الحال وفي الأصل فهنا
وإن لم يكن في الحال لكنه في الأصل وطريق له تغيير بعارض لإعلال وشرط أن
يبني من الثلاثي المحرر يمكن بناء أفعله لأنه لا ينبأ أفعل من غير الثلاثي المحرر مع
محافظة تمام الحروف متعذر مع إسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بليون
ولا عيب لأن منها أفعل لغيره أي لغير أفعل لتفضيل فلو اشتق اسم التفضيل أيضا يلزم
الالتباس بين أفعل لتفضيل وأفعلا لصفة فإن قيل هذا الدليل إنما يستقيم إذا
كان بناء أفعل لصفة مقدما على بناء أفعل لتفضيل وليس كذلك بل يجوز أن يكون بناء
أفعلا لتفضيل مقدما على بناء أفعل لصفة قلنا بناء أفعل لصفة مقدما على بناء
أفعلا لتفضيل لأن أفعل لصفة يدل على مطلق الصفة وأفعلا لتفضيل يدل على
مع الزيادة والمطلق مقدم على المقيد فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بأفعالها وإبله
لأنها مشتقان من الجمل وإبله وهما من العيوب قلنا المراد بالعيوب العيب الظاهر
وهما من العيوب الباطنة فإن قيل على هذا ينبغي أن تصح اشتقاق أحق من حق من غير
شدوذ قلنا المراد بالعيوب الظاهر من أن يكون حقيقة أو حكما وهما وإن لم يكن
العيوب حقيقة لكن ظاهرا حكما باعتبار ظهور آثاره كما حكى من هبة من

تعلیق الخرزات والعظام والنحوط بعنقه وهو ذو كحمة طويلة مثلاً زيد افضل الناس
 فان قصد اى اداء معنى التفضيل من غير اى غير الثلاثي المجزؤ وصل اليه باشد
 ونحو مثل هو اشد منه استخراجه وبياضاً وعنى يبنى اسم التفضيل من فعل
 يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل الممتنع بعد على سبيل التميز واعطى هذه
 الزيادة لان المصدر وقياسه اى قياس اسم التفضيل للفاعل اى اشتقاقه
 للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لها بالقياس لكثرت الالتباس فاقصر على ما هو الاكثر
 وهو الفاعل وقد جاء للمفعول في مواضع عديدة نحو اعذر واشغل واشهر اعرف
 ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مضافاً او بمن او معرباً فاللام لان الغرض من
 اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير وهو لا يحصل
 الا بهذه الامور الثلاثة اما بمن والاضافة فظاهر اما باللام فلانه يشار بها الى المعبر
 بتعيين المفضل عليه فلا يجوز زيد الا افضل من غير ويعنى لا يجوز الجهم بين الامرين
 لتلايكون ذكر احدهما لغوا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر
 ولست بالاكثرتهم حتى وانما العزة للكارثة لانه جمع بين الامرين وهو غير جائز
 قلنا ان من فيه بتعضية لا تفضيلية ولا زيد افضل يعنى لا يجوز الخلو عنها لثلاث
 يفتقر الغرض فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالله اكبر لانه خالف عن الامور
 الثلاثة مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله الا ان يعلم اى يجوز الخلو عن علم
 المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف الى اسم التفضيل فله معنيان عند الاضافة
 احدهما وهو الاكثران تقصده الزيادة على من اضيف اليه فيشترط في استعمال اسم
 بهذا المعنى ان يكون اى الموصوف بعضاً منهم اى من القوم يعنى يكون الموصوف
 في المضاف اليه بحسب المفهوم وخارجاً بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض
 من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شاركه في المفهوم العام واما خروج
 بحسب الارادة فلتلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه مثل زيد افضل الناس
 فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجهم باضافتهم اليه الثاني يقصد به

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى الى المضاف اليه الخاص فلا يشترط في استعماله
 بمدة المعنى ان يكون موصوفه داخل في المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون
 موصوفه داخل في الجماعة نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل لقريش وايضا يضاف
 الى جماعة لا يكون موصوفه داخل في الجماعة نحو يوسف حسن اخوته وايضا يضاف
 الى غير الجماعة نحو فذن اعلم بقلا د فيجوز يوسف حسن اخوته ويجوز في الاول اى في
 النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف الى افراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل
 بمن في ذكر المفضل عليه فيقر مثله المطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة لانه
 مشابه باسم التفضيل المعرف باللام في التعريف فيطابق مثله الثاني اى النوع الثاني
 من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والمغرب باللام
 منه فلا بد من المطابقة لاذ الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم
 المانع وهو امرا ج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذي اى اسم التفضيل
 المستعمل بمن مفر من كلاله على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلامة قبل من
 او بعده فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم
 اجراء العلامة على كلمة آخر حقيقة وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل الرفع على
 الفاعلية في مظهر اى في الاسم الظاهر اعلم ان على اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل
 الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتمييز
 اما عمل النصب على المفعولية فليس بواجب اصلا لان مفعول اسم التفضيل ليس المفضل
 عليه المفضل عليه اكان مذكورا فاعرابه جر فان قيل ان هذه القاعة منقوضة بقوله
 تظاهروا علم من يفضل عن سبيله لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب في من قلنا ان
 من في هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يعلم تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم من
 يظهر عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتمييز فواقع بلا شرط اما
 في الظرف والحال فلانه يكفي لعمليهما احدى راتحة من الفعل وفي اسم التفضيل معنى
 الضر وهو الاشتغال على المعنى المحذوف نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما في الغير فلا يميز

ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتا في اسم التفضيل معنى لفعل نحو زيد
افضل باءا على الرفع ايضا على قسمين عمل الرفع في الضمير وعمل الرفع في الظاهر واما العمل
في الضمير فواقع بلا شرط لان العمل في الضمير عمل في المقدر وهو اسم فلا يحتاج
الى قوة العامل واما العمل في الظاهر فمشرط بالشروط الثلاثة لان الاصل في العمل لفعل
لوضعه للعمل ما سواه انما يعمل لمشابهة اسم التفضيل ^{بالمشبه} بالفعل لانه ليس له
فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل اسم التفضيل الرفع في الاسم
الظاهر على الفاعلية لمشاботه باسم الفاعل في الافراد والثنائية والجمعية والتذكير والتانيث
بالصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل في اسم التفضيل هو المستعمل عن
وهو مفرد مذ كرايلا واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغي ان يعمل اسم
التفضيل الرفع على الفاعلية في الظاهر لانه وان فاعل مشابته اللفظية لكن الزيادة
في المعنى قائم مقام ما فاعل من المناسبة اللفظية كما في صنع المبالغة قلنا الزيادة في اسم
التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة
المشابهة بالفعل والزيادة في صنع المبالغة مطلق الزيادة الا اذا كان صفة في اللفظ لشي
ليحصل له صاحبة يعتمد عليه هو المعنى ^{السبب} المسبب ^{ذلك} الذي يحصل له اسم ظاهر
ويعمل فيه مفضل باعتبار الاول باعتبار التقيد بالشيء الاول على نفسه باعتبار غير اى
باعتبار تقيد غير الشيء الاول يعنى يكون المفضل المفضل عليه متحدين باللات
ومتغايرين بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقضية للخيار بين المفضل والمفضل
عليه منقيا اى اسم التفضيل مجرد النقي ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النقي ويبقى
اصل لفعل مثل ما رايت رجلا احسن عينه الكل منه في عيز زيد فاحسن اسم التفضيل
وهو في اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه معرب باعرابه في المعنى صفة الكل لانه منه
الى الكل والكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عيز زيد اسم التفضيل
منقيا بحرف النقي فان قيل لا نسلم ان الكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عيز زيد بل الامر بالعكس لان المقصود من كل عيز زيد لا من كل عين الرجل قلنا

ان المفضل المفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل
مفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكل مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه
باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعناية فالامر بالعكس المص نظر الى
اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت فخر اللفظ
ففي المساواة والدوة ثم زالت المساواة بقية الفرقان المساواة ابيه لتمام المدح
ففي الدوة فقط فصالحا حسن اولان الزيادة والمساواة زالتا معا بحرف النفي والعروبة
على توجه فخر اللفظ الى نفي المرتبتين ففي الدوة فقط فصا بمعنى حرفان قيل لما كان
زوال الزيادة التفضيلية بحرف النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية
فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل بكم من
زيد كما جازي مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل
عليه متحدان بالذات ومتغايرين بالا اعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية
للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحرف النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى
يعو حكه وهو عدم العمل في الظاهر في هذا المثال لمفضل المفضل عليه متغايران
بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحرف النفي فبقى له قوة حتى يعو حكه
وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية والكل
مرفوعا بالا ابتداء فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب
المص بقولهم انهم لو دفعوا الى احسن على الخبر الكل على الابتداء لكانت لفضلا واهل احسن
ومعوله باجنبي هو الكل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالا ابتداء
ولا يلزم الفصل بالا جنى لان الخبر عامل في الابتداء على مذهب البعض قلنا المراد بالعمول
ليس مطلق المعمول المراد به معمول اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل
والخبر ليس عاملا في الابتداء من هذه الجهة فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا
بالخبرية والكل مرفوعا بالا ابتداء ولا يلزم الفصل بالا جنى لان الابتداء والخبر
معولان للعامل المعنى قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معمولين للعامل المعنى

بل یخبر جان بان یكون احدهما ملا فی الآخر من حیث التفضیلیة وهما السکران
 فان قيل ینبغی ان یكون احسن مرفوعاً بالخبریة والکل مرفوعاً بالابتدائیة ویقتضون
 منه فی عزیز زید علی کلّ فلا یلزم الفصل بلاجنبی قلنا علی هذا التقید ان لم یلزم
 الفصل بلاجنبی لکن یلزم فیہ تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر ^{والکلمة}
 من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یكون بالمستند ^{الشیء}
 غیر مذکور فان قيل ینبغی ان یكون احسن مرفوعاً بالخبریة والکل مرفوعاً بالابتدائیة
 ویكون التقید هكذا اما رأیت رجلاً احسن فی عینه من الکل هو فی عزیز زید فلا یلزم
 الاضمار قبل الذکر قلنا علی هذا التقید یرایضاً یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر فی الضمیر
 المستکن فی احسن رکاکته من حیث المعنی كما عرفت انفاً ونقول فی الجواب من
 الاعتراضین ان کلامنا فی المثال المشهور وهذا ان التقید ان لیس من قبیل المشهور
 انه لما قرر مسألة الکل مع بیان شرائطها ومعیناً ما یعبر به عنها علی الوجه الذی یطابق
 المقصود من غیر یأیة ونقصان اراد المصنف التنبیه علی ان التعلیل عنها كما كانا فی المثال
 المشهور وكذلك یعبر عنها بعبارة ین اُخری احدهما قصیر والاخر اقصر فقال اولوا ان
 تقول فی اداء هذا المعنی ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکل من عزیز زید قصیر من الاول
 بحذف الضمیر المجرور وكلمة فی ولو حذفت لفظ احسن واكتفى بعیز زید كان اخصوهم
 ظهور المعنی المقصود فان قيل المقصود تفضیل حسن کل عین الرجل علی حسن
 کل عزیز زید لا تفضیل حسن کل عین الرجل علی ان زید قلنا المعنی المقصود ظاهر
 بقربة ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قيل ینبغی ان یكون هذا
 المثال علی حذف المضار فیکون التقید ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکل من کل عین
 زید قلنا ان معناه الان باق علی ما كان علیه قبله لان هذه العبارة علی هذا المقصود والآلة
 شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذاتی لتعد الکل فان قدمت علی اسم التفضیل ذکر
 العیز علی سبیل التشبیه ^{الشیء} الکل فیها مفضل علیه قلت ما رأیت عزیز زید احسن فیها الکل اصله
 ما رأیت عیناً احسن فیها الکل منه عزیز زید فلما قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین علی سبیل التشبیه

اذ الكل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانياً فيكون التقدير ما رأيت كثير
 احسن فيها الكل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشيء بالشيء في الوصف
 وتفضيل الشيء على الشيء في ذلك الوصف بينهما ما فاة قلنا المساواة بينهما في اصل
 والزيادة في صفة الحسن فيكون تقدير ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكملة الحسنة
 فيها الكل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والحكم مرفوعاً بالابتدائية
 وفي هذا المثال لا يلزم الفصل بلا جنس قلنا المختصر فرع المطول الرفع بالابتدائية
 في المطول متنع فكذا في المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة في
 هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجري في المثال المشهور وكذلك تجري
 قول الشاعر كما اشار اليه المصنف بقوله مثل لا اري كواد السباع حين يظلم واديا: اقل به
 اما العبارة الطويلة وصلى البيت مع ما يليه فهذا امرت على ادى السباع لا اري: واديا
 اقل به ركب منهم وفي وادى السباع اتوه تآية: واخوف الاما وفي الله ساريا: واما العبارة
 القصيرة فمرت على وادى السباع ولا اري واديا اقل به ركب من وادى السباع اتوه تآية
 واخوف الاما وفي الله ساريا واما العبارة الاقصر فولا اري كوادى السباع حين يظلم واديا
 اقل به ركب اتوه تآية واخوف الاما وفي الله ساريا فان قيل لم تترك المصنف
 البيت قلنا انما تركه ليكون مبتدئاً على ما هو مبدء المماثلة فان قيل لم تترك المصنف
 موصوف احسن في المثال المشهور وذكر في قول الشاعر مع ان كمال المماثلة في ذكر الموصوف
 قلنا المصنف في بيان مقام الاختصار او لا وفي التشبيه ثانياً الفعل ما دل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الارضنة الثلاثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن
 الشيء او عن اللفظ او عن الفعل والحل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضرب
 المنقوش في القطر اسكنه شيء دال على معنى في نفسه مقترن باحد الارضنة الثلاثة وليس
 بفعل واما الثاني فلانه ينقض بنحو ضرب زيد لانه لفظ دال على معنى في نفسه مقترن
 باحد الارضنة الثلاثة وليس بفعل بل لفعل جزء منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ
 المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشيء ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم

شئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل
 المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل لمناسب ان يقول ما دلت قلنا ان تذكر
 الضمير باعتبار التعبير اعني ما لا باعتبار المعبر عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدأ
 والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما فالمناسب ان يقول بالفعل هو
 دل قلنا هذا انما يريد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصولة بـ قيل لتفسير
 الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى
 وعلم كلا التقديرين يلزم محذورا قاعدا على الاول فلان كلمة في الظرفية والظرفية قسمين
 زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل لمطابقة بين الراجع والمرجع
 واما على الثاني فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل
 والاجمال قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وكلمة في نقلت عن الظرفية
 بل صابغة الاعتبار كما في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا
 واما تذكر الضمير في نفسه بناء على لفظ الموضوع اعني ما فان قيل على هذا يلزم
 التناقض في عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعر بكونها موصولة وهذا الجواب يشعر
 بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة
 كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يمجوز موصوليتها وموصوفيتها كالموصوليتها
 او لان الاصل في المبتدأ التعريف والمغز لا يكون الاموصولة والواقعة في محل الخبر يمجوز
 موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التكميل والنكرة
 لا تكون الاموصولة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى الموضوع لا
 يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت
 انما وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاجمال لان كونه المعنى في نفس الكلمة وكيفية
 المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون
 المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابق او التقضي او التراضي
 او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلان معناه المطابق ليس كاشف في نفسه لانه

مركب من النسبة والزمان والحد والركب من المستقل غير المستقل غير مستقل وآما
 الثاني فلازمناه التضمني اما نسبتا وحدا وزمان فالنسبة غير مستقل
 والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحد وان كان
 مستقلا ومقتربا باحدا لازمة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلامرجح وآما الثالثة فلازم
 اخذ المعنى الاتزامي مجع في التعريفات وآما الرابع فلان ماورد على المطلق وان
 على المقيد لان المطلق لا وجوله الا في ضمن المقيد قلنا المراد بكيونة المعنى
 كيونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعني الحدوث
 مستقرا بالمفهومية وان قلت ان الواحد على المطلق وارد على المقيد لان المطلق
 لا وجوله الا في ضمن المقيد فنقول ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان
 المطلق يراد به المقيد فان قيل لما كان ما لكيونة المعنى في نفس الكلمة وكيونة المعنى
 في نفس المعنى الى امر واحد هو استقلال المفهومية فها متساويان كيف يترجح الاول
 على الثاني قلنا مرجح الاول على الثاني المطابقة بما سبق في وجه الحصر فان
قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال
 لان معانيها مقترنة باحدا لازمة الثلاثة ولا يكون جامعا لافراد لانه خرج منه
 الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحدا لازمة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران
 وعدمه بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن
 اقترانها باعراض الاستعمال والعوارض لا تعتبر ولا فعال المنسلخة مقترنة بحسب
 الوضع لكن عدم اقترانها باعراض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قيل تعريف الفعل
 لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصطلح لان معناه مقترن باحدا لازمة
 الثلاثة في نفس الامر قلنا المراد بالاقتران لا اقتران في الفهم في التحقيق فان قيل
 التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه مع الفاعل في مثله ايضا راد من
 او لان او خلا لان معناه مقترن باحدا لازمة الثلاثة في الفهم قلنا المراد بالاقتران
 الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه لا على القرينة الخارجية وههنا

الاقتراح عن القرينة الخارجية فإن قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعاً لافراد
 لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بمقتضى الزمان
 اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترباً بالزمانين كان مقترباً بالزمان
 الواحد بالطريق الاول لوجوه الواحد في الاثنين اولاً لانه مقترن بحسب كل وضع
 بواحد وان عرضنا الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول اوليها وضعت
 في الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وما يختصان بالفعل وكذا اللفظ والعلية ما يختص به عن
 قد والسين وسؤالان الاول في الاستقبال القرينة الثانية دال على الاستقبال
 البعيد وما يختصان بالفعل وكذا اللفظ دال عليه ما يختص به والجوازم لازمة بعضها وضعت
 في الاصل لتحقيق الفعل كل واحد منها وبعضها لطلب كلام الامر او النهي عن كلام النهي بعضها لقلية
 الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المتألفات لا يتصلوا الى الفعل في حق تأنيده التانيث
 عطف على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يرد ان اضافة الدخول الى الحق
 لا يصح لان الحق نسبة بين اللاحق والمحقق ليس قابلاً للذكر في الاول والحق في الآخر
 واما خاصه كحق تأنيده التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الابدال
 فاعل الفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون
 للصفات فيجب ان تلحق بالصفات ايضاً قلنا الصفات مستغنية عنها للحق التام المتحركة
 الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة
 بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل الخفيف رعاية للتعاقد والساكنة
 خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعاقد فان قيل هذا ينقض
 بناء ضرباً لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة في الاصل لا شك ان
 التاء في ضرباً في الاصل ساكنة والحركة عارضة للحق الالف نحو تاء فعلت المراد
 بناء فعلت الضمائر المتصلة بالائرة المتحركة المرفوعة فده خافية تاء فعلت ايضاً وذلك
 لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الابدال فاعل الفاعل كما يكون للفعل فان
 قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفرد قلنا نعم لكن خطره ومنع احد

اللفظ
 اللفظ
 اللفظ

ج
ک

نوعی الضمیر تحریر زاعن لزوم تساوی الفهم والاصل فان قيل التساوی يدفع بمنع
المستکن فلم يخصص البارز بالمنع قلنا انما خصص البارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر
فهو اولى بالتعیر بالماضي ما دل على زمان قبل زمانك فان قيل هذا التعريف
لا يكون جامعاً لافرادة ولا ماقتاعن دخول التعريف فيه اما عدم كونه جامعاً فلا لانه
خارج منه الماضي الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم كونه
ماقتاعن فلا لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا
شك ان الماضي الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك ان عرض اليه
الا مستقبل بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب الوضع
وان عرض اليه المضارع بعارض دخول لم فان قيل المتبادر من القبلية القبلية الزمانية
فيقتضئ يلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلية القبلية الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب النيات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان
زمان فان قيل هذا التعريف يصدق بمثل مصر لانه دل على زمان قبل زمانك قلنا لا لانه
ما الموصو الفاعل لا لفظ ولا شئ حتى يرد النقض مبني على الفتح اما البناء فلعله وجوه على
الاعرابية هي عرض المتعدي المتعدي عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلما شبهته المضارع ووقع موقع الاسم
واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان قيل هذا ينقض بنحو عاود لانه ماض
ليس مبني على الفتح قلنا الفتح اعم من ان يكون لفظاً نحو ضربا وتقدير نحو رمي عجب
الضمير المرفوع المتعدي فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتعدي فهو مبني على السكون لئلا
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالجملة الواحدة حكماً والاولا لانه لو كان
مع الواو فهو مبني على الضمة لفظاً كضربوا وتقدير اكرمو الان الواو يقتضي ضمة ما قبلها
المضارع ما شبه الاسم بالحد حروفها ثبوت لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال
كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة وتخصيصه بواحد من ماضي الحال والاستقبال
كتخصيص احد من معاني الشتر بواحدة القرائن بالسند وسواء فان قيل لم يخالف المضارع

ج
ک

عن تعریفات القوم وھی المضارع و ما فی اوله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع
 ما دل علی زمان یتربق قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریف المصنف
 علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة
 المشاهدة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی
 المعنی فالهمة للمتكلم مفعول او النون له اذا كان مع غیر لانها ما خواتم انما ونحو التاء
 للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل او الواو من منتهی المخارج والمتكلم منتهی
 الكلام وبنینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل ووجل
 فی حالة العطف للمؤنث والمؤنثین غیبة فان قيل لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالیاء
 كما فی امثلة الغائب المذكور قلنا لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذكور والمؤنث فان قيل
 فلهذا یلزم الالتباس بین الغائب لمؤنث والمخاطب المذكور قلنا هذا الالتباس منوع
 لان المخاطب محسوس فان قيل ان غیبة حال عن المؤنث والمؤنثین لا بد من المطابقة
 بین الحال صاحبهما فی الافراد والتثنية والجمع التذكیر التانیث لا مطابقة بینهما قلنا
 ان غیبة ما دل بتأویل الغائب انما یحذف المفعول او نقول ان الیاء عمل
 علی اخذ المضارع لمد وغیبة والیاء للغائب فحذف الیاء من وسط المخارج والغائب واسط
 بید المتكلم والمخاطب بینهما مناسبة فان قيل ان قوله غیرها بدل عن الغائب لا یلزم التكرار
 عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالثانیة تامة كاذبة ولا صفة ههنا فكیف یحذف
 جله بدلا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة مفعول لكنه خرج جماع النكرة
 الضمة فهو قوة النكرة الموصولة ونقول ان غیرها بالنصب حال وهو لا ولی لواقعة النكرة
 وحرف المضارعة مضمومة فی الرابعی فان قيل هذا منقوض بنحو ینصرف ینصرف و یعلم
 فانه رباعی وحرف المضارع مفتوحة قلنا المار بالرباعی ما كان ماضیه علی اربعة
 حروف سواء كانت اصلیه كحرف اولی كافتل وقفل وفاعل واما الضمة فی باب الافعال
 فلهذا یلتبس بمضارع الثلاثی المجر واما الابدان الثلاثة الاخر فمحمولة علیه طر الباب
 فان قيل حمل لقلیل علی الكثير اولى اذ المرکز فی القلیل فساد له الالتباس وههنا

١٧

١٨

في القليل فساد الالتباس فحمل الكثير عليه اولى من العكس مفتوحة فيما سواه لان
 ما سواه كثير من حيث الاستعمال ومن حيث الحرز والكثرة يقتضون التخفيف فحققت باختلاف
 الفتحة ولا يعرب من الفعل غير لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عرض المعاني
 المقصورة او المشابهة التامة بالاسم اذ لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه
 اذ اتصل به احد فونه يكون مبيثاً اتماني الاول فلا غائل في الاتصال بغيره جزم الكلمة
 فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لم
 اجراء الاعراب على كلمة اختر حقيقة واما في نون جمع المؤنث فلا غائل مشابهة لنون جمع مؤنث
 في الماضي فيقتضى ان يكون ما قبلها ساكناً في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله
 اذ لم يتصل به قبل قوله ولا يعرب من الفعل غيره فيلزم ان يكون عدم اعراب الغير
 مقيداً بعدم اتصال النون وعند اتصال النونين يكون الغير معرباً ولا مراد بكثرة
 بل غير المضارع لانه معرباً اصله قلنا ان قوله اذ لم يتصل قيد للمقابلة لا لانه كونه في
 التقدير ولا يلزم من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذ لم يتصل له ولا شك ان
 المضارع مقيد بعدم اتصال النون اعرابه رفع ونصب يشتركان الاسم في هذين النوعين
 الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كالجزم يختص بالاسم فالصحيح الجزم من ضمير
 للفتحة والجزم للمخاطب المؤنث بالضممة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والاسم
 في حالة الجزم مثل يضرب لمن يضرب لو يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو قوله
 ويسمع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذه النوعين الاعراب قلنا المراد بالصحيح
 الصحيح في اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن في آخره حركة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى
 لذلك بالنون وحذفها فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الجزم في الاسماء مثل يضرب لو يضرب
 وتضربين المعتل بالواو والياء بالضممة تقدير لان الضمة ثقيلة على الواو والياء بالفتحة لفظاً
 لثمة الفتحة والفتحة لان النجم مالم يجد حركة اسقط الحرف المناسب بالحركة والمعتل بالواو بالفتحة
 والفتحة تقدير لان الالف ساكنة لا يقبل الحركة اصلاً لا ثقيلة ولا خفيفة والحذف
 لان النجم مالم يجد الحذف يرتفع اذا اتجر من الناصب الجانم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان عامل

المضارع من هين مذهب لكوئين ومذهب البصريين فذهب الكوفيين هو التجز
 عز الناصب المجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم وإنما يرتفع لوقوعه موقع
 الاسم لأنه إذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له أقوى اعراب الاسم فإن قيل إن
 المضارع كثيراً ما يكون مرفوعاً ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب يقوم الزيدان قلنا
 المضارع ههنا أيضاً واقع موقع الاسم لأن الذي يضرب في الأصل لك هذا هو ويقوم
 الزيدان في الأصل قائمان الزيدان فإن قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان قائماً
 معرباً المحرف يقوم معرباً بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم وإن كان غير متقدراً
 اسماً غير الأعراب مع تقديره فعلاً فإن قيل المضارع في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم
 زيد ليس واقعاً موقع الاسم مع أنه مرفوع قلنا إن سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم
 وحده فإن قيل إن سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا
 إن السين صانعا حاد اجزاء الكلمة فإن قيل هذا الجواب يستقيم في السين لأن في سوف لأنه
 ليس جزء قلنا إن نحو في حكم السين فإن قيل المضارع في كأد زيد مجيء ليس واقعاً
 موقع الاسم مع أنه مرفوع قلنا الأصل خبر أفعال المقاربة الاسم إنما عدل عنه لما مجيء
 في باب أفعال المقاربة وينصب بأن ولن وإذن وكى وبأن مقدرة بعد حتى ولا مذكور وإلام
 المحو نحو ما كان الله ليعد بهم لأن هذه الثلاثة حروف جادة وهي لا تدخل الاعلى الاسم
 فلا بد من تقديره بأن ليجعل الفعل بتأويل المصنف والفاء نحو زدي فأكرمك والواو
 نحو لا تأكل لحمك وتشرب اللبن لأنها عاطفتان واقعتان بعد الانشاء عطفت الخبر
 على الانشاء فمتنع فلا بد من تقديره بأن ليتأول الفعل بتأويل المفرد وعطف على السابق
 وأو نحو لا لزم تلك أو تعطيف حتى لأن أو بمعنى إلى أو الأول من الحروف الجادة والثاني
 من أداة الاستثناء وكلاهما مختصتان بالاسم فلا بد من تقديره بأن المصنف ليجمع الفعل
 بتأويل المصنف ليصح دخول حرف الجر عليه الاستثناء عليه فإن التي ينصب بها المضارع
 مثلاً زيد أن تحسن إلى مثلاً لنصب بالفتحة فإن تصو مواخيركم مثلاً لنصب بحذف
 النون فإن قيل هذا ينقض بقول تعالى علم أن سيكون منكم مريض فإن المضارع وقع

بعد أن مع أنه لا يكون منصوباً فاجاب المقام بقوله والحق تقع بعد العلم بالخفة من
 المثقلة وليست هذه لان الخفة من المثقلة دالة على تحقيق فينا العلم بخلاف
 ان الناصبة المصدرية فانها للطعم والرجاء فلا يناسب العلم نحو علمت ان سيقوم
 وان لا يقوم والحق تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
 الوقوع يلائم الخفة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلائم ان المصدرية ولو
 مثل ان ابرح ومعناها نفى المستقبل نفيًا مؤكداً الاموثة او الايلزم الناقض في قوله تعالى
 لن ابرح الارض حتى ياذن لي اذن لان يكون للتأخير حتى ياذن لي لانهما اذن
 اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها فهو في
 حكم المقدم عليها واذا ضعف العمل في المعول المتأخر لا في المقدم وكان الفعل
 مستقبلاً لكونه جواباً وجزاءً وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل اسلم اذنك في الجنة
 واذا وقعت بعد الواو والقاف فيها الوجهان المنصب بناءً على ضعف الاعتماد بالاعا
 والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفاً وكى مثل اسلمت في ادخل الجنة ومعناها
 السببية كسبية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى اذا كان مستقبلاً بالنظر في
 ما قبلها لان الناصبة المصدرية للطعم والرجاء هما لا يتصوان الا في المستقبل بمعنى
 او الى يكون نصاً في معنى حتى الحارة ويكون باعثاً على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل
 اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى في واستقبال المضارع بالنظر في ما قبله بالنظر
 الى زمان المتكلم ايضاً وكنت شرحت ادخل البلد مثال حتى بمعنى في واستقبال
 المضارع بالنظر في ما قبله اما بالنظر الى زمان التكلم محتمل ان يكون فاضياً او حالاً او مستقبلاً
 واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى في او الى واستقبال المضارع بالنظر في
 ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضاً فان اردت الحال تحقيقاً او حكاية كانت
 ابتداء اي لا يكون مرتبطة بما قبله ارتباطاً لفظاً من حيث الاعراب المشاركة في العمل
 من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستأنف عاقله في سببية
 سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوي ولما فات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجو نه ومن ثمه امتنع الرفع في كان سيكر حتى ادخلها في الناقصة
 لانها لو كان حرفا ابتداعا انقطع ما بعد ما قبلها في الناقصة بلا خبر فيلزم فساد
 المعنى وامرأت حتى تدخلها لا يمكن سببية ما قبلها لما بعد هالان ما قبل حتى
 هذا المثال مشكوك الوجود وما بعد ما مقطوع الوجود فلو كان ما بعد ما سببا لما قبلها
 يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب وهو محال فتجاء في التامة كان سبب
 حتى ادخلها لان التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطع ما قبلها لا يلزم
 فساد المعنى ايهم سار حتى يدخلها لان السبب في هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك في تعيين
 الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب كما في مثل اسلمت
 لا دخل لجملة ولا م الجود لا يؤكد نفى بعد نفى لكان مثل وما كان الله ليغزهم فان
 قيل لما كان الفعل بمعنى المصدة بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة
 على فتح المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله
 ذات تعذيبهم او على تأويل المصدة باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم الفاء بشرطين
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعد هالان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على
 السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني يكون قبلها امر او نهي او
 استفهام او نفى او تمنى او عرض سبب بتقدم الانشاء عن توهم كون ما بعد جملة معطوف
 على الجملة السابقة فان قيل كما ينصب المضارع بعد الامر النهي بان المقدرة كذلك
 ينصب بعد ما نحو اللهم اغفر لي فانو ولا تؤاخذني فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج
 في الامر النهي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفي كذلك ينصب بعد
 التخصيص نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معك نذيرا قلنا التخصيص
 مندرج في النفي لاستلزامه نفى الفعل فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد
 التمني كذلك ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى ابلغ الاسباب سباب السموات
 فاطل على اليه مؤتى قلنا الترجي مندرج في التمني فان قيل كما ينصب المضارع
 بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها كما في قول الشاعر

منه المذكورة كان قبل تمام

شعور سائر من في البني قيم؛ والحجاز فاستريحاً؛ قلنا هذا محمول على ضرورة
 الشعر والواو بشرطين أحدهما الجمجمة أي مصاحبة ما قبلها لما بعد ما كان الحد
 عن الرفع إلى النصب للتنصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
 وإن يكون قبلها مثلاً ذلك في كون أحد الأشياء الستة وأمثلة الواو وبين الخلة الفاء بابل
 القائم بالواو بشرط معنى إلى أن أو الآن فإن قيل الظاهر من كلام المصنف أن أن
 قوله بشرط معنى إلى أن أو الآن داخل في مفهومها فيلزم من تقدير أن بعداً وتكراراً
 قلنا أن أن في قوله بشرط معنى إلى أن أو الآن ليس من مفهوم إلى أن أو الآن بل
 المفهوم معها هي أن المقدرة بعد ما والعاطفة إذا كان المعطوف عليه مقاصرياً فإن قيل
 الظاهر من الحرف العاطفة المذكورة سابقاً ولا مراً ليس كذلك بل كما يجري هذا الحكم فيها
 كذلك في غيرها من الحرف العاطفة قلنا المراد بالحرف العاطفة مطلقاً سواء كانت
 مذكورة أو غير مذكورة وإنما قد ران بعد ما بشرط كون المعطوف عليه مقاصرياً
 لأن عطف الجملة على مفرد متنع فلا بد من تقدير أن بعد ما ليأول لفعل بالمصدر ويعم
 عطف ما بعد ما على ما قبلها مثل عجبني ضربك زيد أو شتم أو فتشتم أو تم تشتم
 أي ضربك زيد أو شتمك فإن قيل إن قوله العاطفة إما مرفوع معطوف على قوله
 حتى إذا كان مستقبلاً أو مجرور معطوف على قوله بأن المقدرة بعد حتى فإن كان الأول
 فالمراد بالحرف العاطفة لا يتخلو أو مطلقاً أو الحرف العاطفة المذكورة فعلاً الأول
 يلزم في التفصيل بيان ما لم يكن في الإجمال وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم ببعض
 وليس الحكم مخصوصاً به أن كان الثاني فالواجب على المصنف ذكرها مرتين مرة في الإجمال ومرة
 في التفصيل كما أن الحرف العاطفة قلنا أنه مرفوع معطوف على حتى في قوله وحتى إذا
 كان مستقبلاً لكن الحرف العاطفة على قسمين قسم تقدير أن بعد ما بشرط بشرطين
 أحدهما الشرط المخصوص الثاني مشترك بينهما الحرف العاطفة المذكورة وغيرها
 وقسم غيرها فقدير أن بعد الحرف العاطفة المذكورة بشرط بشرطين شرط مخصص
 بها وشرط مشترك بينهما وبين غيرها فذكرها المصنف مرتين الأولى مع الشرط المخصص بها والثانية

مع الشرط المشترك بينهما وبين غيرها ويجوز اظهار ان مع لام كي واللام الزائدة والاعا
 لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما قبل الفعل والاسم الصريح
 وهو ان المصدرية واما لام المحو فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
 وكذا حق لان الاغلب فيهما ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم الصريح
 واما حتى التي بمعنى الى فيجوز على الاول لان المعنى الاول غلب في التي يليها المضارع
 واما الواو والفاء وادفلاهما اقتضت نصباً بعد التنصيص على معنى السببية ^{فان}
 فصارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها وموجب مع لاني اللام عليها الثلاث لم
 تو الى اللامين المتحركين هـ لام كي لام لا كما في قوله تعالى لِيَلْعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ^{فان قيل} كما يقدر
 ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تعجب بالعيد بخير من ان تراه
 فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع
 العمل تقديران في قول الشاعر من غير عمل ^{فان قيل} كثيرا ما يقدر ان مع العمل في
 غير هذه المواضع كما في قول الشاعر ع الايمان الاثمي احضر الوغي قلنا تقديرنا في هذا
 المثال مع العمل شاذ لا يعتد به ويجوز بل واما لام لا والهمز كالمجازاة وهي ان وهما
 واذا ما وحيتا واين متى وما من اي واني ^{فان قيل} كما ينجزم المضارع مع هذه الكلمات
 كذلك ينجزم مع كيف واذا ظلم يذكرهما في الجواز والجملة المصنوعة قوله واما كيف ولذا شاذ
 اما الشذوذ في كيف فلانه لعمري الاحوال كما في قول القائل كيف تفرأقرأ أو يستعد لاستواء قراءة
 قارئين في جميع الاحوال واليكفيا واما مع اذا فلا في هذه الكلمات انما ينجزم المضارع شاملا
 على معنى ان واما اذا فلا يشمل على معنى ان لان ان للابهايم اذا لقطع بينهما منافية وبار مقدرة
 فلم تقل المضارع ماضيا ونفيًا لان معنى قوله لم يضره بريد يعوق ماضيا ولما شاملا
 ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحروف
 يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان الهمز الزائدة نائب عن الفعل ويختص
 ايضا به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين
 العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتهي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر می المطلوب بها الفعل فان قيل كما يحزم المضارع
 بلام الامر كذلك يحزم بلام الدعاء نحو لينظر لنا الله قلنا لام الدعاء اخرا في الامر
 وهي مكسوة من وجهين اما الاول فلان لا يلتبس بلام الابتداء ثمة التأكيدية واما الثاني
 فلا انها مشابهة باللام الجارة في الاختصاص مثل لام الجارة مكسوة فهي ايضا مكسوة
 ولام النهي هي المطلوب بها الترتيب وكلمة المجازاة قد دخل على الفعلين لسببية الاول
 وسببية الثاني فان قيل ان سببية الاول لا يستقيم في مثل ان تكرمني الا زفد كرمك
 امس في مثل قوله تعالى ان تعذبهم فاعذبهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
 الحكيم قلنا تقدير الجزاء في امثال هذه الجمل الشرطية واقامة حلة مقامه فيكون
 التقدير ان تكرمني الان فقد اديت حقه لان قد اكرمك امس ان تعذبهم فلا تنظم
 في شيء لانهم عبادك وان تعذبهم فلا تعذب فانك انت العزيز الحكيم فان قيل ان
 كل المجازاة لا تجعل شيئا سببا لشيء اخر فكيف يستقيم قولهم ان كل المجازاة تجعل الفعل الاول
 سببا للثاني قلنا المراد بجعلها شيئا سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كل
 المجازاة دالة عليها بل المتكلم اعتبر ملزومية شيء لشيء سواء كان الشيء الاول سببا حقيقيا
 للثاني اولا كما في قوله ان تشمتني فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام الا كرام سببا
 حقيقيا لاذنه اولا وخارجا لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا للمكارم والاحلاق
 بمعنى انه منها يمكن بصير الشتم الى هوانه عند الناس بسبب الاكرام عنده ويسميان شرطا
 وجزاء اما كوز الاول شرطا لانه شرط التحقق الثاني واما كون الجزاء لانه بناء على الاول والجزء
 على الشرط فان كانا مضارعين او الاول فالحزم اي حزم المضارع واجبا لانه يتعلق بالانعام مع صلاحية
 المحل وان كان الثاني فالوجهان الحزم لانه يتعلق بالانعام مع صلاحية المحل والزم لضعف
 بسبب جيلوا الماضي الفعل بغير المعهود وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا مثل قوله تعالى
 ان تدين فقد سرفنا له او معنى مثل قوله تعالى ان كان فيمنه قد من قبل فصدقت وهو
 من الكاذبين اي فقد صدقت لم يحز الفاء لتحقيق تانيه في الشرط وهو قلبه الماضي الى
 المستقبل فلا يحتاج الى دابط اخر وهو الفاء فاذا قال بغيره اختار به عن الماضي لانه هو ليس بقدر

فلان

فان ههنا دخول لفاء على الجزاء واجب لان قد مقدرة الماضى في المعنى ومنعت حرف الشرط
عن التغير فلا بد من رابط اخر هو الفاء وان كان مضارعاً مشبهاً او مضارعاً بلا فاء لوجهاً
اي الایان بالفاء وتركها آقا الایان بالفاء لان فخر الشرط لم يؤثر في المعنى فلو اثر في
معنى الماضى آقا ترك الایان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصته للاستقبال
فيترك الفاء لوجو التأثير من وجه وان لم يكن قوياً مثال الایان بالفاء كقوله تعالى
وَمَنْ عَادْ يَكُنْ فِي عَذَابٍ مُّتَسَاوٍ وَمَنْ تَوَلَّىٰ تَوَلَّىٰ سِجِّينَ ۚ إِنَّ يَكُونُ مِنْكُمْ آلَفٌ يُّغْلِبُوا
الْفَٰئِينَ ۚ وَالْآيُ ۚ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْجَزَاءُ ماضياً او مضارعاً هامداً كوران فالفاء لازمة لان الجزاء
في غيرها آما ماضياً بقدا والجملة الاسمية او الامر والنهي او التثنية او العرض في جميع هذه
المواضع لا تأتير بحرف الشرط فلا بد من رابط وهو الفاء وبحسب اذامع الجملة الاسمية لان
معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتشبيه على حد وامر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله
فَإِذَا نَصَبْتُكُمْ نَسَبَتْكُمْ لِمَا قَدْ مَتَّيْتُكُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ اى فهم يقتلون وان مقدرة
اي يحجز المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتثنية والضم
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعد هذا لانه لا يشك تدخل
على الطلب والطلب غالباً يتعلق بطلب مرتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سبباً لها وهي سببية له والدال على السببية والسببية ليس له حرف الشرط فخر الشرط
ليس له كور في اللفظ فاعلم انه مقدرة نحو اسلم تدخل كجته ولا تدخل كجته وامتنع
لا تكفر تدخل لنا خلافاً للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنه لان معناه بحسب الحدان تكفر
تدخل لنا فالعرف في هذه المواضع قرينة الشطر المثبتة اما الامتناع عند الجمهور
فلاز التقدير ان لا تكفر تدخل لنا وهذا المعنى ظاهر الفضا فان قيل كثيراً ما يكون
المضارع بعد الامر لم يكن يحجز وما بان مقدرة كافي قوله تعالى فَيَقْبَلُهُ مِن لَّدُنكَ
رَبُّكَ أَيُّ رَبٍّ هُنَّ ۖ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ ثُمَّ دَرَجَتْهُم فِي أَعْيُنِنَا فَيَقْبَلُهُ مِن لَّدُنكَ
رائد هو ارسوا نراولها فكل هتف امرئى يحجز بمقدار قلنا هذا الحكم فمن اذ
قصد السببية واما اذ لم يقصد لم يحجز قطعاً بل يجب رفعه آما بالوصفية كما

ج

في المثال الاول وبالحال كما في المثال الثاني أو بلا استيناف كما في المثال الثالث الامر
 صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بمحذوف حرف المضارعة وفي بعض النسخ
 مثال الامر فان قيل على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف للمثال
 الامر المقصود تعريف عين الامر قلنا المراد بمثال الامر صيغة الامر بقرينة الاصطلاح
 لانهم يذكرون الامثلة ويريدون بها الصيغ فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة
 فلم اختار الصيغة على الامر قلنا الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في
 المعنى المصداق فارد النعم على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل
 امر غائب كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول
 مطلقاً وقوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله بمحذوف المضارعة احتراز عن قوله
 تعالى في ذلك فليفرحوا وحكم آخره في الحقيقة عند البصريين الوقف البناء على
 السكون واما بحسب الضم وحكم الجزوم في اسكان الصحيح وسقوط فوز الاعراب
 وحذوف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من الجزوم اعطى حكمه فان قيل
 ان حكم الجزوم يختص بالجزوم فكيف يوجد في آخر الامر حكم الجزوم ولا خاصة الشئ
 ما يوجد فيه لا يوجد غيره وايضاً يلزم حلول عرض احد في محلين مختلفين هو محال
 قلنا عبارة المصنف محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم آخره مثل حكم الجزوم
 لا عين حكمه حتى يرد النقص فان كان بعد ساكن ليس رباعياً المراد بالرباعي ما يكون
 فيه اربعة الحركات ومرتبة وصل ليتوصل بها الى لفظ السالك مضموماً ان كان
 بعده ضمة لتلايلتس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتحة وايضاً لتلايلتس
 الجزوم عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسوة فيما سواه اقا في مكسوة لغير فتحة
 يلتبس بالامر من باب لا فعال على تقدير الفتحة وبالماضى المجهول من باب لا فعال على
 تقدير الضمة واما في مفتوح العين فتلايلتس بالماضى المجهول من باب لا فعال
 على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من باب لا فعال على تقدير الضمة مثل اقبل
 واضرب اعلم ان كان رباعياً مفتوحة لان الهنزة ليست بوصلية بل

فعل
معلوم
فان
فعله

هذه المهمة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب حذوها وهو اجتماع الميزتين فالتكلم
الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه فعل ما لم يسم فاعله فان قيل
ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانها في طرفي النقيض فكيف يضاف فاعلها
الى الاخر قلنا اضافة الفاعل الى المفعول لا دني ملازمة او على حذف مضاف في
فاعل فعله الواقع عليه يراد بها الموصول للفعل الذي لم يذكر فاعله فان قيل لما كان
ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشيء الى نفسه
قلنا اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله اقيم المفعول مقامه لم يذكر
هذا القيد ههنا اكفاء بذكره فيما سبق فان كان ماضيا فان قيل الظاهر ان الضمير
في كان ارجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف ماضيا ضم
اقله كسر قبل اخره والفعل لا يصير مجهولا الا بضم اوله وكسر قبل اخره فيحذف ضم المضموم
قلنا ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى اذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله الخ او نقول ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز
باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله
وكسر قبله لان معناه غريب فاختر له وزن غريب هو الخرج من الضمة الى الكسرة
وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل على غرابة اللفظ على غرابة
المعنى فان قيل ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل
على غرابة المعنى فلم لم يختره قلنا ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في
اختياره ويضم الثالث مع هزمة الوصل لثلاثا ليتبس بالامر من هذا الباب في
الدرج والوقف والثاني مع التاء لثلاثا ليتبس بالمضارع المعلوم من باب التثنية
في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل المضارع المعلوم من باب
الفعللة في تفعلل خوفا للتبس ومعتل العين الا فصح قيل ويبع

فان قيل هذا مقبوض بمثل طوی ودری فانه مقل العين ولا ينقلب العين فيه
 الفاء قلنا المراد بمقل العين ما يكون عينه مقبلا فقط فانه لو كان لانه مقبلا ايضا
 لا يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلايين في المضارع فان قيل لا بد من قيد
 آخر هو ان يكون مقل العين منقلبة عينه الفاء لئلا ير عليه مثل عود وصيد لانه
 مقل العين فقط ولا يعمل عينه قلنا ان مقل العين ينقلب العين فيه الفاء اذا لم يكن
 ما قبلها في حكم السكون وفي عود ما قبلها في حكم السكون لانه من العيوب والاصل
 في الفعال التي من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها في عود في حكم ما قبل عين
 عود واما صيد فانه شاذ فان قيل لخص مقل العين بالذكر مع ان حكمه
 معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى للمفعول من
 ماضيه اما الغموض فهو نقل لكسر الما قبلها ثم ابدال ال واو بالياء واما الاختلاف فيه
 فاذ في لغات ثلثة كما قال المصنف فان قيل ان علة التخصيص بالذكر هي الغموض
 والاختلاف وهذه العلة متفية في المضارع المجهول فلم خص مقل العين به بالذكر
 قلنا انما خص مقل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضي وجاء الاشتمام
 وفي الاشتمام لاختلافات قال بعضهم هو ان قيل بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فمقل الياء الكسرة
 بعد هاء الو او قليلا اذ هي تابعة للحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط
 الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشتمام
 في هذا الموضع الاشتمام بالمعنى الاول والغرض من الاشتمام الايدان بان الاصل في اوائل
 هذه الحروف الضمة وجاء الو او ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من مقل العين
 من الثلاثى المجرد بابا ختير وانقيد في هيئ اللغات الثلاث كاختير انقيد فيها مثل قيل
 وبيع بلا تفاوت دون استخیر و اقيم لسكون ما قبل حرف العلة فيما في الاصل وان كان
 مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لحنقه وفتح المضارع بالزيادة ومقل العين ينقلب
 العين فيه الفاء لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدى
 وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعدى وغير المتعدى

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه الفعل الانفرادي ففهم
 موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق بالفعل
 فان قيل ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق بالفعل اللازم
 فالاشكال باق على حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتوقف فهم الفعل عليه
 وليس هو الا المفعول به فان قيل لم يخص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق
 بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا ان كل فعل لابد له من
 فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والاصل
 او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه لا يقال في
 الاصطلاح انه متعلق فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب غير المتعدى بخلافه
 كقعد والمتعدى الى واحد كضرب الاثنين كما عطف والمثلثة كما علم وان رويها اصلا
 في التعدية الى المفاعيل الثلاثة لانها كانت في الاصل متعد بين المفعولين فلما دخلت
 عليها الهنزة زاد مفعول آخر وانبا ونبأ وأخبر وأخبر وحدث وهذه الافعال ليست
 اصلا في التعدية الى المفاعيل الثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتغالها على معنى
 اعلم وهذه الافعال المتعدية الى الثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
 في جواز الذكر الاقتصار عليه الثاني والثالث كمفعول علمت في جواز ذكرهما
 وحدث فهما معا افعال لقلوب انما سميت بافعال لقلوب لان جميعها يصدر من
 القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال لشك واليقين ايضا لان بعضها للشك
 وبعضها لليقين فان قيل ليس شيء منها للشك المقضى للتساوي الطرفين فكيف
 يصح تسميتها بافعال لشك قلنا المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قيل طلاق
 العام على الخاص هي طُنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ وهذه الثلاثة للشك وَخَلْتُ رَأَيْتُ
 وَوَجَدْتُ وهذه الثلاثة لليقين وَزَعَمْتُ مشتركة بين الشك واليقين تدخل
 على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة
 الاسمية لان الفعل لداخل على الجملة المقصومه العبر في اجزائها وعلى الفعل في

جملة فعلية متعذرا قاني الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل في فعل آخر اما في الجزء الثاني
فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولاً للفعل لزم تواريخ العاملين على معمول واحد
وهو محال فنصب الجنتين على انهما مفعولان لهما ومن خصائصها انه اذا ذكر احد
ذكر الآخر لان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة فلو فخذ احدهما كان كذا فبعض
اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى لا تأخذه
الذي يتخيلون بما اثمهم الله عز وجل هو خير الله فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول وبقول الشاعر شعرا نخلنا على عزائك انا طالما قد وثى بنا الاعداء
فخذ فجارعين الذي هو المفعول الثاني قلنا المراد بعدم جواز الحذف عدم الجواز
بلا قرينة وفي هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كل من
المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وفخذ الفضلة جاز ومنها جواز الالف
اذا توسطت وتأخر لا استقلال الجزئين كلاما تاما على تقدير الالف جعلها مبتدأ
وخبرا وجازا لما ايضا بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالف
في معنى الظرف بمعنى زيد ظننت قائما زيدا قائم في ظني فان قيل كما يلغى عملها
على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله
وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولي ان وبين شو ومصموجا وبين المعطوف
والمعطوف عليه فلم يخص الالف بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالف الالف
على الجواز والالف في هذه الصو واجب فان قيل ان مطلق الالف من خصائصها
فلم يخص هذا الالف الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالف بالذكر شذوذه
وكثرة وقوعه ومنها ما يتعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عند
ام عمر وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد متعلق لان هذه الحروف الثلاثة قد تقع في
صدر الجملة وضعا فاقضت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب الجزئين فروعيت الحرف من حيث اللفظ وعيت الافعال من حيث المعنى
ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين شي واحد مثل علمتني منطلقا

ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني بل يقال ضربت نفسي ذلك لان الاصل
ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول متأثرا والمؤثر يثير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان بمعنى
فلا بد من تباينهما لفظا للحصول للمغايرة بقدر الامكان فان قيل ان الضمير في ضربت
نفسى يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين
ضمير المتكلم قلنا ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كما هي غير لغوية مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصلا الفاعل والمفعول به متغايران بقدر الامكان فان قيل
ان الدليل المذكور كما يجري في غير افعال القلوب كذلك يجري فيها ايضا فان الفاعل
والمفعول الاول في مثل علمتني منطلقا متحدان لفظا ومعنى فلا بد من مغايرتهما لفظا
لحصول المغايرة بقدر الامكان قلنا ان مفعولها الاول ليس مفعولا به في الحقيقة بل مفعول
مضمون الجملة وهو ليس بضمير فلا يخرج الاشكال فان قيل فقد شئ وعَدْتُ شئ ليسا من
افعال القلوب مع ان الفاعل والمفعول فيهما ضميران متصلان شئ واحد قلنا انها
نقيضان وتجدد فيهما على وجه النقيض على النقيض فان قيل ان الفاعل والمفعول ضميران
لشئ واحد في مثل قول الشاعر شعرت لقد سراني للروح دزية من عن بين تارة ولها هي
وكذلك قوله تعالى اِنِّي اَرَانِي اَعْصِرُ خُمُرًا مع انها ليسا من افعال القلوب بل الاول رؤية
بصرية والثاني رؤية علمية قلنا ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية
القلبية ولبعضها معنى اخر فان قيل لا وجه للتخصيص ببعضها البعض لكل واحد
معنى اخر فان قلت جاء بمعنى ضمير داخل وحسب بمعنى ضمير خارج ونعمت بمعنى كملت
قلت المراد بالمعنى الاخر المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم

انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين يتعدى به الواحد فظننت بمعنى اتممت
وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى عجزت ووجدت بمعنى اصبحت **الافعال الناقصة**
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على معارضة على
ذلك التقرير كالزمان في الكل الانتقال الدوام والاستمرار في بعضها فكيف وضع لتقرير
الفاعل على صفة فقط قلنا هذا التقرير هو العمدة فيما وضعت له هذه الافعال

الافعال الناقصة

لتمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن خوال غير لانه دخل فيه
 الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضى ان الصفة
 مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر و الصفة في الافعال
 التامة عين مصدر فافترا واجاب الشارح باجوبة ثلاثة **حاصل الاول**
 ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير
 لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
 الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها و**حاصل الثاني**
 ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الى فصائل موضوع لتقرير
 الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولا شك ان كل جزئى تمام
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة
 منها و**حاصل الثالث** ان الالف في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الموضوع
 ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير بالانكسار والصفات بخلاف
 الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير بكميات فخرجت عن
 حد ما وهي كان وصاروا صير وامسى واضنى وظل ويات واضع عاد ودخل واح
 وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس قد جاء من الافعال الناقصة لفظ
 جاء كافي قول الشاعر ما جاء حاجتك ففى جاء الضمير المستكن الراجع الى الغرض
 فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاء الضمير المستكن الراجع الى ما هو اسم
 وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر فقد كانها حرة ففى فقد ضمير مستكن راجع
 الى الشف هو اسمها وكانها حرة خبرها تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم مغاها لغنى
 صامثا الانتقال الاثر المرب عليه كوز الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية لغنى
 غنى على الخبر هو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكن فاعلا وتصب الثاني لشبهه
 بالمفعول فتوقف الفعل عليه مثل كان زيداً قائماً فكان كوزنا قصة لشئ خبرها ما ضيأ
 دائماً مثل كان الله غفوراً رحيماً او منقطعاً مثل كان زيداً غنياً فافتقر ويعنى صار

كقول الشاعر شعريتها فقر المظلم كائناً قط الحزن قد كانت فراخاً بيوضها؛ اي صار
 فراخاً ويكوز فيها ضمير الشأن كقول الشاعر شعري اذا مت كان الناس صنفان شامت
 والاخر مثني بالذي كنت اصنع. وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن فيكون وزائدة
 وهي التي وجودها وعد مهمل لا يخل بالمعنى الاصل كما في قوله تعالى كيف تكلم من
 كان في المهدي صبياً فان قيل لذكر هذين القسمين مع انها ليس من الافعال
 الناقصة قلنا انما ذكر استيفاء لجميع استعمالها وصل الانتقال اقام من صفة الى
 صفة نحو صار زيد عالماً واقام من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خفياً وتامة
 بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتبعه بالي
 صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو فان قيل لمزيد كونه تامة قلنا
 ان كونه تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل ان ال ورجع وارتد
 واستحال في تحوّل ايضاً بمعنى صار فلم لمزيد كره في الافعال الناقصة مثلاً لزيد غنياً اي
 صار زيد غنياً ورجع زيد مقيماً اي صار زيد مقيماً وارتد بصيراً اي صار يعقوب بصيراً وارتد
 العداوة ليستحيل مودة اي صارت العداوة مودة ع فيالك من نفى تحوّل ابو ساء
 اي صار ابو ساء قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم يذكروا كفاء بصار واصبح وامسى
 واضمحى الاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي هي مدلول عليها لما ذكرنا المدلول عليها للصيغة
 مثل اصبح زيد كاتباً اي حصل كباته في وقت الصبح فان قيل ان كل فعل يدل
 على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم يخص هذه الافعال لثلاثة بهذا الحكم قلنا المدلول
 بالاوقات فهنا الاوقات المدلول عليها بمواضعها بصورها بخلاف سائر الافعال
 فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار
 نحو اصبح وامسى واضمحى زيد غنياً اي صار زيد غنياً وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه
 الاوقات تقول اصبح زيد اي دخل في وقت الصبح وظل بات لا اقتران مضمون
 الجملة بوقته تقول ظل زيد سائر اي حصل سائر في تمام النهار وبات زيد نائماً
 اي حصل نومه في تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبي بالغاً اي صار الصبي بالغاً

وبات الشايشينا فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تأميرين ايضا فوظف مكان
 كذا وبت بيتا طبيا فلو يذكرها تأمير قلنا لما كان مجبها تأمير في غاية القلة جملته في
 حكم العدم فان قيل ان اض عاد وغدا وراح مذكور في مقام الاجمال فلم تركها
 في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كاشية بمعنى صا وتامة
 في مثل قولك اض عاد زيد من سفرة اي دجع وغدا زيد اذا مضى في وقت الغداة وراح
 زيد اذا مضى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه
 دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى
 كونها تامة وما زال ما برح وما نقي وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان
 قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده اذني مثل ما زال الله غائبا
 ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا
 اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت
 قابلية الفاعل لخبرها عاذا ما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ما خوفي معاني هذا
 الانفعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفى النفي ونفى النفي استمر الشوق قال
 قيل ان اعتبار الاستمرار يستقيم بمعاني الدلالة النفي عليه اما اعتبار الصلاحية القابلية
 فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه في العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
 لان العقل لا يقبل مادة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي
 عليها لم يلزم نفى النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى
 تَاللّٰهِ لَعَنَوا تَدَّ كُرُوْا سَفَّ لَانَهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ اِدَاةُ النِّفْيِ قُلْنَا ان حرف النفي مقدم
 لا تفتو تد كر يوسف وما دام لتوقيت امر بعبادة ثبوت خبرها لفاعلها لان في ما دام
 مصدريه فيكون ما بعد ها في تاويل المصحة وتقدير الاوقات قبل المصاد رشائع فكل
 الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافاق فلا بد من كلام
 قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام او نحو الكلام
 المستقل لانه ظرف في ما دام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافاق فائدة

فلا بد من كلام آخر لحصول لفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس يد قائما
 اى ليس يد قائما الان وقيل مطلقا واذ لك تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما
 الان وتارة بزمان الماضى كما فى قول لقائل ليس خلق الله مثله تارة بزمان الاستقبال
 كما فى قوله تعالى الا يوم يا ايهم ليس مضى فاعلمهم هذا فى الاستعمال كلامنا فى الوضع
 والوضع موجود فى الحال لا فى الماضى الاستقبال يجوز تقدير اخبارها كلها على اسمائها
 لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم
 خبرها ولا على اسمها لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على
 المرفوع جائز فى ما كان عاملا قوتيا اعنى الفاعل والعامل فهنا حرف فان قيل المراد
 بجواز التقديم لا يخلو اما بمعنى الامكان الخاص بالمقتضى لسبب الضرورة من الجائز فهو
 منقوض بنحوكم كان مالا ونحو صا عد وصدق لان التقديم فى الاول واجب والتأخير
 الثانى واجب اما بمعنى الامكان العام للمقتضى لسبب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض
 بنحوكم كان مالا لان التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص
 عند عد ما يقتضى تقديمها وتأخيرها وفى المثال الاول وجد مقتضى التقديم هو الاستفهام
 وفى الثانى وجد مقتضى التأخير هو الالتباس لتقدير الالتباس ونقول العد عند
 ما يقتضى تقديمها وفى المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفى تقديمها عليها
 على ثلثة اقسام يَجُوزُ تَقْدِيمُ اخبارها وهى من كان الى راح لان الفعل قوى العمل افعلى الى المفعول
 المتقدم المتأخر قسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما نافية كانت او مصدرة اما فى النافية فلان النفي
 يقتضى الصدارة فان قدم الخبر على الفعل لقات صدرة النفي واما فى المصدرة فلان المصدرة
 ضعيف العمل فلا يعمل المعمول المتقدم خلافا لالزكيات فى غير ما دام لان النفي اذا دخل على
 النفي يفيد الاثبات فصا بمنزلة كاز وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل
 ان قوله خلافا لمفعول مطلق والشرط فى المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفاعل عليه من
 قبيل شتم الى الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل ههنا مقدام بخلاف
 هذا الحكم خلافا لالزكيات فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبها من جانب الجمهور كما

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا
والاخر التامنا بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف
فيه **فان قيل** في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعني البصريين
والكوفيين فالواجب على المصنف ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضى
المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا قلنا لا افتعال ههنا بمعنى التفاعل هو
ليس ثم **اعلم** ان فيه مذهبين أحدهما ذهب الكوفيين والاخر ذهب
البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه
للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الصيغة فذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على
ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذي يكون مصدرا بحرف النفي في الفعل **أفعال**
المقاربة ما وضع لدنو الخبر الى الدلالة على قرب حصوله للفعل جاء وحكم
اولاخذ فيه الدنو الرجائي ان يكون المستكمل ظن بقرب حصول الخبر للفعل الدنو
الاخذى ان يكون المستكمل جزم بقرب حصول الخبر للفعل مع شروعه في الخبر فالاول عن
خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلا عن معناه مقاربة
الى فعل في الاستقبال ذلك لا يتصلوا الى المضارع واما كونه مع ان فلان ان الطمع
والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود في عسى وهو غير منضم لان عسى متضمن
لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من معاني الخبر والحذر ولا يتصور فيها تم في عسى استعمال
أحدهما ان يذكر بعد اسم ثم فعل مضارع مصدرا بان المصديقه والتأنيذ كربعه فعل مضارع
مصدرا بان فعل الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني كان
عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى ان يخرج
في محل النصب خبر فيكون عسى ناقصة **فان قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح
الحمل على صحة حمل الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضاعف فيجب
الاسم اي عسى حاله الخبر وما في جانب الخبر اي عسى فزيد الخبر وجوب وقيل ان المضارع ان مشابه
بالمفعول لا بمعناه الاصل فابو زيد ان يخرج اي الخبر وجوب ثم نقل الى انشاء طمع فالمضارع ان

فان لم يبق على المفعولية في صيغة الانشاء فهو مشابه بالفعول الذي في الخبر فلا دلي في
 الجواب ان يقال المضارع في محل لرفع بدل عما قبله بدل الاستعمال الذي فيه اجمال في
 تفصيل وهو اوقع في النفس على هذين الاستعمالين عنى تامة وتقول في الاستعمال الثاني
 عنى ان يخرج زيد في هذا الاستعمال حتى لو لم يمتد لها ان اسم عنى مشتق على المنسوب
 والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهي ناقصة وازاقتصر عليه
 من غير قصد اقامته مقام الاسم الخبر بمعنى قريب خروج زيد فهو تامة والاحتمال الثاني
 ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عنى وفي يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير في محل
 النصب بانه خبر عنى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عنى يخرج
 فيريد ان عمل الثاني كان اسم عنى ما استكن فيه من ضمير يد وخبره ان يخرج وعلى
 هذا في الاستعمالين ناقصة وقد يحذف ان من خبر عنى لان عنى مشابه بكاد وخبر
 كاد مضارع بدون ان فخرج عنى ايضا قد يكون بدون ان كافي قول الشاعر شعر
 عسى اللهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرح قريب: والثاني كاد تقول
 كاذنيد محي وقد تدخل ان على خبر كاد لا كاد مشابه بعضه وخبر عنى مضارع مع
 فخرج كاد ايضا قد يكون مضارعا مع ان كافي قول الشاعر قد كاد من طول الليل اعطى
 واذا دخل اللفظ على كاد فهو اي النفي الداخل على كاد كالأفعال التي كالنفي الداخل على سائر
 الأفعال في انما نفي المضمون على الاصح وقيل يكون للاتبات مطلقا سواء كان في الماضي
 او في المستقبل ما في الماضي فبدليل قوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد منه اثبات
 الفعل لا نفيه لثلاثيكون مناقضا بقوله تعالى فذبحوها واما في المضارع فبدليل
 مخطئة الشعراء قول ذي الرمة وبدليل تسليم ذي الرمة وتغري ذي الرمة لم يكذبكم
 وهو هذا الميكذب رسيلا هو من حبت مية يدرج: واجيب عن الدليل الاول ان
 قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على نفي الفعل في الزمان وقوله تعالى فذبحوها يدل على
 اثبات الفعل في زمان اخر وانتفاء الفعل في وقت اثباته في وقت اخر لا يمتنع قضا واجيب
 الدليل الثاني بان قد تخط بعض الفصحاء مخط ذي الرمة وتسليمه تغري ذي الرمة لم يكذبكم

نکته
نکته
نکته

وقال ان قول ذي الرمة مثل قوله انما لا يكذب راها الآية وقيل يكون الماضي للآيات وفي
 المستقبل كالافعال تمسك في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى
 الثانية بقول ذي الرمة شعري اذا غيرا الحجر المحبين لو كيد: رسيس الهوى من حبت مية
 يبرح: والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كادوا وشك وهي مثل عه
 وكاد في الاستعمال فعل لتعجب ما وضع لا نشاء التعجب قل في بعض النسخ فعل التعجب
 نظر الى ان التعريف انما يكون للجنس في بعض النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية نظر الى
 نوعي صيغته وفي بعضها افعال التعجب نظر الى كثرة افرادها فان قيل التعريف انما يكون
 للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح صيغة التثنية والجمع قلنا على كل تقدير
 التعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع فان قيل هذا التعريف لا يكون بئرا
 من دخول الغير في حيزه فله دتره فارسا واهالك لانه لفظ وضع لا نشاء التعجب قلنا
 ان كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتى ير النقص فان قيل على هذا التقدير
 ينقض بقوله قاله الله من شاء عز لا مثل عشر لانه فعل وضع لا نشاء التعجب قلنا هذه
 الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها في التعجب بعارض الاستعمال العوارض لا تعبروا
 نقول ان فعل التعجب وضع لا نشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكره من مواد
 النقص في الدعاء وله صيغتان ما افعله اي احدها ما تضمن له تركيبا افعله فان قيل
 ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف اي احدها ما افعله فالعبارة شعربا ما افعله صيغة
 التعجب ليس كذلك بل صيغة التعجب فعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدأ محذوف وايضا
 وهو قوله صيغة الفعل الذي تضمنه ما افعله فان قيل ان تضمن فعل ما افعل
 فاعل الفاعل لا يكون الا اسما مفردا او ما افعله جملة فكيف يكون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل
 محذوف وهو لفظ تركيب مضافا الى ما افعله ان فاعله الثاني ما يتضمن له تركيبا فاعله فان
 قيل لما كان فاعلا فاعله من صيغ التعجب ينبغي ان يكون اكرم في اكرم زيد وعمر اكرم افعل
 في اكرم زيد من صيغ التعجب لانه ايضا على فعل افعل قلنا ان ما افعل وافعل افعل
 من صيغ التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين اي بزيادة كلمة ما مع الضمير

فی الاول بزيادة الجاء والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانها لما نقلت الى معنى التعجب
 جريا مجرى الامثال في الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيد
 واحسن زيد ولا يبينان الا ما بيني منه افعال لتفصيل لما جتمعت له من حيث ان كلا
 منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفضيل للتاكيد والمبالغة فلما فيه من الزيادة
 في الفعل مستلزم لتقرير الفعل ففيه تأكيد وتقرير للفعل اما كون فعل التعجب
 للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز
 حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتأكيد اصل الفعل تقرير وكذا
 اليبيين الا للفاعل كما سم انتفضيل فان قيل هذا ينقض بمثل ما اشتبه على لفظ
 وما امت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشتهى والمرغوب
 ومعنى الثاني المنقوت المكروه قلنا هذا اذا اعتدنا له ويتوصل الى المتعجب بمثل ما
 اشد استعجاجة اشد استعجاجة اي ينفو صيغة التعجب من الفعل لك يدل على شدة رقة
 ويزكر مصدر الفعل لمتن على سبيل المفعول في الاول على سبيل الجاء والمجرور في الثاني
 ولا يتصرف فيهما بتقديم وتأخير لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران
 كما لا يغير الامثال فان قيل عدم التنصير بالتقديم يستلزم عدم التنصير بالتأخير كما
 بالعكس فلو اكدت باحدهما لكف قلنا ان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس و
 نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عن اعتبار القصد
 فكأنه اعتبر القصد ولا فصل واجاز الما في الفصل بالظرف لانه مسموع من الخبر
 نحو ما احسن بالرجال ان يصدق وما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتداء خبر
 والخبر محمول على المبتدأ ولهذا لا يضم الخبر الى الالزم حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا
 ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اي مبتدأ ادخل تقدير المبدأ اي ذوا ابتداء او على حد فياء
 النسبة اي ابتداءية ونكر في بعض شي لان النكرة مناسبة للتعجب لان التعجب يكون فيما خفي
 سببه عند سبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش ما بعدها صلة
 والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف اي الذي احسن زيد شيء عظيم به فاعل عند

نحو
 كما لا يغير

نحو

سبويه فان قيل ان به مركب من الجار المحرور فكيف يكون فاعلاً قلنا المراد محرور
 الباء فقط من قبيل ذكر الحل اذ امة الجزء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات
 فكيف يوصل بالباء قلنا الباء نائبة فان قيل لما كانت الباء نائبة ينبغي ان
 يجوز حذفها قلنا الباء نائبة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع
 صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير
 في افعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند لا خفش الباء للتعدية على ان يكون
 همة احسن للصيغة للتعدية او نائبة على ان يكون احسن متعدياً بنفسه ففيه ضمير
 فهو فاعله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فان قيل هذا
 التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانها ايضاً لا تشتمل
 مدح او ذم مع انها ليس من افعال المدح والذم قلنا المراد لهما ما وضعت لانشاء مدح
 او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لانشاء المدح او
 الذم لكنهما ليسا بشهورين هذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس فان قيل ان عدداً
 من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال بهذا الوز قلنا انما في الاصل على
 فعل نفخ الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة فيها لغات
 اخرى مشهورة وشرطها ان يكون الفاعل معرباً باللام الذهني لان المقصود هو المدح
 او الذم المعلوم الذهني فينفخ ان يكون اللام ايضاً ذهنياً ليطابق الملفوظ للمقصود
 نحو نعم الرجل ومضاً الى المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضماً مبرزاً بتركه
 منصوبة نحو نعم رجلاً او بما مثل فتعاهي تامة بمعنى الشيء المعرف عند سبويه لكونه فاعلاً
 نعم وهي مخصوصة بعد ذلك الخصوص لبيان الفاعل فان قيل الخصوص قد تقدم
 على الفعل كما صرح به المفتاح قلنا ان بعدية الخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية
 وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبراً لا بد فيها من عائلاً والمبتدأ ولا
 ضمير فيها قلنا ان لام التعريف قائمة مقام الضمير او خبر مبتدأ فخذ وشراف الرجل زيد
 فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثاني اسمية

وشروطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتننية والجمعة والتذكير والتانيث لكونه
 جارية عن الفاعل بين المعبود والمعبود عنه المطابقة شرط فان قيل هذا ينقض بمثل نعم
 الاسمية لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس اعم من ان يكون
 حقيقياً مثل نعم الرجل زيد او تالياً مثل نعم الاسدي نعم الشجاع زيد فان قيل
 هذا منقوض بمثل قوله تعالى يُسْ مثل لَقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا لانه ليس مطابقة في
 الافراد والجمعة فاجاب المصنف بقوله يُسْ مثل لَقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا وشبهه
 متاول بتقدير مثل اي يُسْ مثل القوم مثل الذين كذبوا او يجعل الذي يصفه القوم
 فخذ المخصوص اي يُسْ مثل القوم للكذبين مثلهم فان قيل هذا منقوض بمثله
 قوله تعالى نعم الجدة وفنم المأهدة لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري
 في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم الجدة
 اي ايوب والقرينة عليه سياق الآية وفنم المأهدة اي نحن والقرينة عليه
 صمد الآية وهو قوله تعالى وَالْأَرْضُ قَرَشْنَهَا فَفَنَعَمَ الْمَأْهُدُونَ وَأَسَاءَ
 مثل يُسْ في افاة الذم والاحكام والشرائط ومنها جحد اذ فاعله لا يتغير لاجرائها
 مجرى الامثلة التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصل عن نعم وبش مع اشتراكهما في الاحكام
 المذكورة قلنا انما فصلنا لاختصاصها بالاحكام الخاصة فيما يتساوى بعده المخصوص لبيان الفاعل
 وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين نعم مزانه مبتدأ او خبر
 مبتدأ محذوف فنجحد ازيد على الفعل جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية
 اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده قيداً وحالاً على وفق مخصوصه في الافراد والتننية
 والجمع والتذكير والتانيث العاقل في الحال التي هو حجب جحد فان قيل لا يصلح ان يضاف
 بين الحال صاحبه وهو الفاعل والمخصوص فلما تعلق الحال بالمخصوص وز الفاعل وكذا
 حال التمييز قلنا نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التميز فيه طابو الحال والتمييز
 لما هو جادة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ من بحث الفعل شرع في بحث المحرور فقال المحرور
 ما دل على معنى في غير محله ان الحروف لا يدل على معنى كائن في نفسه فكيف

يدل على معنى كائن في غيره وايضاً لما كان الحرف في الاعلى معنى كائن في غيره كان
ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجماعاً على ان عبارة المصممة على هذا المتعلق جعل
في معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف مادل على معنى متعلق بسبب غيره ثم الحرف
اثنان وعشرون قسمًا لان الحرف لا يتخلو اما عاملة او غير عاملة فالحرف في العاملة
اما عاملة في الفعل وعاملة في الاسم فالعاملة للفعل ما ناصبة له او نامة
فالناصبية اربعة كما في قولنا ظهريت ان لكن ليس في اذن ابن جابر متبر بصتقبل كذا في جلد ارم
اتنفا: والعاملة في الاسم لا يتخلو اما عاملة في الاسم الواحد وفي الاسمين فالعاملة في الاسم
الواحد اما ناصبة الاسم او جادة له فاصبة ستة كما في قولنا ظهريت بيت وايار ويزيد واليا
ما هي بيا ناصبة اسم اذنه: والجاردة ثمانية عشر حرفاً سميت بالحرف في الجارة كما في قولنا ظهريت
بيت نوع اول منه حرف جر وديان يقين: الحرف في العاملة في الاسمين اما رافعة للاول والثاني
لثاني او بالعكس فالاول مادل المشبهتين والثاني اما في موجب او في غير موجب فالاول
الحرف في المشبهة بالفعل هي ستة كما في قولنا ظهريت ان فان كان ليت لكن لعل: في
ناصب اسم اذنه: والثاني في التي في الجنس الحرف في الغير العاملة خمسة عشر حرفاً لانها
من داخل الفعل فقط او من داخل الاسم فقط او غير مختصة باحدهما فالاول والآخر
اما محل ودرودة اول الفعل والآخر فان كان محل ودرودة اول الفعل فايضاً لا يتخلو اما
لتحقيق الفعل او تعليقه او تخفيفه فالاول حروف الوقوع هي قد والثاني حروف الشرط وهي ان
ولو واما الثالث حروف التخصيص هي هلا لا لا ولا لا ولا وما وان كان محل ودرودة
آخر الفعل فايضاً لا يتخلو اما ان يكون لتأنيث الفعل ولتأنيثه فالاول ثمانية والثاني
نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من داخل الاسم فقط فهو التثنية والاسم
تثنية التثنية ان كان غير مختص باحد هما فايضاً لا يتخلو اما ان يخل للبني بسقوفه والاول والثاني
حرف الزيادة وهي ان وان وسادة ومن والياء واللام الاول ايضاً لا يتخلو اما ان يخل بالاشتراك
ما بينهما لما قبلها اول الاول هي الحروف العاطفة العشرة كما في قولنا ظهريت اذنا ثم حتى
والثاني ايضاً لا يتخلو اما لفظ الخطاب او لزجر الخطاب او لشك المتكلم او لا يجاباً قبلها

وتلحقين الميم أولتا ويل المركب بالمفر فالأول حروف التنبيه وهي هاء وأو وأما والثاني
 حرف الزم وهي كلاً فقط والثالث حرف الاستفهام وهي لهزة وهي الراء حرف
 الایجاب وهي نعوذ بئى وأى وأجل وجئرفان والخامس حرف التفسير وهما أى وأن
 والسادس حروف المصدر وهي ما وأن من قوله من ثمه احتاج الى اسم او فعل
 حروف الجر ما وضعه لا فضاء الفعل ومعناه الواو عليه يرد عليه ان معنى
 الا فضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بلا يصال في قول الشاعر اى اىصاله اجبت عنه
 ان معناه الوصول لما عدى بالباء صامغناه لا يصال وقدم الجر في الجارة على سائرهما
 لانها أكثر والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الجارة لأنها تجر معاني الافعال
 الى مدخولها أفلان اثرها جر المدخول ثم الجر في الجارة على ثلاثة اقسام لانها إما حروف
 فقط وأما مشتركة بين الاسمية والحرفية وأما مشتركة بين الفعلية والحرفية
 فالأول احد عشر حرفاً والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله هي من
 والى وحتى وفي والباء واللام ورب وادها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارة
 لا يصح لانها ليست بجارة بل الجارة هي رب التي فقط ر بعد الواو واجمع عنه
 ان عدها من الحروف الجارة بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله دوا والقسم وتاداة
 وغروطى والكاف مذ ومنذ وحلا وعدا وحاشا فنزل لا ابتداء أى لا ابتداء الغاية
 يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان لا ابتداء عبارة عن اول شئ
 والغاية عبارة عن آخر الشئ فهما في طرفي النقيض في الاضافة لا بد من المناسبة بين
 المضاف والمضاف اليه اجمع عنه المراد بالغاية المتأطلاقا لاسم الجر على الكل أو المراد
 بالغاية الغرض هو الفعل لانه مقصود الفاعل هم يطقون الغاية على المقصود ولذا
 سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتداء ان يصح ايراد
 الواو ما يفيد فانه تعالى في موضعها فالاول نحو ستر من البصر الى الكوفة والثاني نحو اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التقي اليه قوله او التبيين وعلامته
 وضع الموصول في موضعه نحو فاجنبوا الرجس من الأوثان اي الذي هو الاوثان

والتبعض وعلامته وضع لفظ بعض في موضعه نحو اخذت من الدراهم اى بعض
 الدراهم وزائدة وهي الحق لا يخل المعنى بسقوطها في غير الموجب نحو ما جاء في من احد
 خلافا للكوفيين ولا خفض فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
 وقد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من مطر وشبهه متأول بكونها للتبعض
 او للتبيين اى كان بعض مطرا وشئ من مطر وهو وارء على سبيل الحكاية والى
 لانتهاء اى لانتهاء الغاية يرد عليه ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه
 اضافة الشئ الى نفسه والاضافة نسبة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه
اجيب المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة
 الجزء الى الكل والمراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود لا شك ان الفعل
 مقصود الفاعل وبمعنى مع قليلا لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم اى مع
 أموالكم وحتى ذلك وبمعنى مع كثيرا نحو اكلت السمك حتى راسها اى مع راسها
 ويختص بالظاهرة لانها لا دخل على المضمحل لتبطل الضمير المحرور بالنصب لجواز وقوعها به
 خلافا للمحرور فانه جوز دخولها على الضمير استدلالا بما وقع في بعض اشعار العرب كما في قول
 الشاعر فتمتار يا ابن ابى زياد: لكن استدلاله ضعيف بوجوه الاول انه قياس
 خير الشعر على الشعر هو ضعيف لانه يحكى فيه ما لا يحكى في غيره والثاني انه قليل
 والقليل في حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه لذلك قال لشارح والجهم هو
 يحكى بشئ وذه وفي لظرفية اى لظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا
 نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا لقوله تعالى لا تصلبنكم في جذوة النخل اى على
 جذوة النخل والباء للاصاق نحو مرت بزيد يرد عليه ان الباء في هذا المثال ليس
 لفائدة لصوق المرد بزيد لانك تقول مرت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة بعيدة
 اجيب عنه ان هذا امثال للاصاق المجازى اى مرت بمكان يقرب منه زيد
 من قبيل ذكر الحال والرجة المحل يجر عليه ان الاقتصار على مثال الاصاق المجاز
 ليس على ما ينبغي لخفاثة بل الاولى مثال الاصاق الحقيقي نحو به داء كما لا يخفى

اجيب عنه ان ذكر مثال الاصل والمخبر وترا الحقيقة لمخفاء المخبر وظهور الحقيقة
والاستعانة اى لجعل مدخوله معاونا للفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة اى لجعل ما بعده ما صاحباً لما قبلها في تعلق الفعل منهما نحو اشتريت
الفرس بسرجه اى مع سرجه يرد عليه ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج كونه
ملصقاً بالفرس هذا بعينه معنى الاصل فيلزم التكرار في عبارة المصنف **اجيب عنه**
انه لا يستلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقاً به فان المصاحبة لا يستلزم
الاصل بخلاف العكس فان الاصل ان يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الاصل بدون المصاحبة
لان الخاص لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص هذا حاصل الزيادة
والمقابلة اى لجعل مدخوله عوضاً عن شئ آخر نحو بعت هذا ابداً والتعدي اى
لجعل الفعل للزعم متعة ياتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو هبته بـ
اى صيرته ذليلاً يرد عليه ان التعدي لا يختص بالباء لوجوها في جميع الحروف
اجيب عنه ان للتعدي معنيين أحدهما تضمين الفعل معنى التصيير ثانيهما
ايصال الفعل لمصوله فالمراد بالتعدي ههنا المعنى الاول هذا يختص بالباء
والظرفية نحو جلست بالمسجد زائدة في الاستفهام والنفي قياساً فقوله قياساً مصلح
باعتبار الموضوع المحذوف اى زيادة قياسية ويحتمل التميز ايضا لاستقامة المعنى مثال
الاستفهام نحو هل زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهبة لانها لا تترادف مع الهبة قياساً
فلا يقدح في زيادة قائم مثال لنفي نحو ما زيد بقائم وفي غيرهما نحو بحسب زيد كفى بالله
شهيد او القى بيده واللام للاقتصاص اء كان الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد
او غيره نحو الجمل للفرس لتعليل اى بيان عليه شئ شئ سواء كانت هبة نحو ضرته
للتاديب فان تاديبه علة غائية للضرر بمقيم في الازهر ومؤخر في الوجود بينهما تفاوت
اعتباراً لا حقيقة فان الضرب باعتبار انه مؤلم للضرب يسمى ضرباً باعتبار انه مؤلم
للاخل والחסنة في المضرب يسمى تاديباً اذ خارجية فهو خرجت لما فتد وبمعنى مع القول
نحو قلت لزيد ان لم يفعل الشئ زائد فهو مؤلم وكفى بفض الذي تستعملون وبمعنى الواو

فی القسم للتعب نحو لله لا يؤخر الأجل ويستعمل فی الأمور العظام لا فی الامور الخفیه
 لان التعب انما يكون فيما هو عظیم الشأن لا فيما هو حقیر الشأن وذلك لتقلیل لها صدر
 الكلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنكرة موصوفة لانهما التقلیل
 نوع مبهم من الجنس وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة الى موصوفه لتحقيق
 التقلیل لأنه هو دل وذلک الشئ الموضوع اخص اقل من غیر الموضوع يرد علیه
 ان قوله حیوان مایش حیوان فيه موضوع ای بالماشی مع انه غیر اقل من حیوان
 المطلق بل مساو له اجید عنه المراد بالقلة بحسب العقل لا فی الوجود ولا شك ان
 حیوان الماشی فی نظر العقل قل من حیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل
 فیما لم یکن المقید مساوياً للمطلق وهذا المقید مساو للمطلق علی الاصح یرد علی
 المصنف لما كان رب انشاء التقلیل صلاً فیکون فی معنى التکثیر مجازاً ضرورة لعدم
 القائل بالاشتراك فالمناسب ان لا یحتاج فی المعنی الاول الى القرینة ویتجلب فی
 المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجید عنه انه فی معنى التکثیر مجازاً متعارفون التقلیل
 حقيقة محضة والحقیقة المحضة یحتاج الی القرینة وذلک المجاز المتعارف فعلها ما یجوزها
 للتقلیل المحقق وذلک لا یتصور الا فی الماضی نحو رد رجل کریم لقیته محذوفاً
 لوجود القرائن نحو رد رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیته یرد علیه نحو انما
 قوله تعالی ربما یؤذ الذین لان فعلها مضارع لا ماضی اجید عنه انه وان کان
 مضارعاً لكنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد
 او انه بتقدير کان ای ربما کان یؤذ الذین او وان کون فعلها ماضياً محضو بما ذلک یکر
 مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه انه لا
 مرجع له لان کل ضمیر لابد له من المرجع كما یدل علیه حده فیز بنکرة منصوبة لرفع
 الایهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفر دکر لان المقص من هذه الضمیر لا یهام المفرد
 المذکر ادخل الایهام نکان اولی من غیر خلافاً للکوفیین فی مطابقة التميز لا الاصل
 مطابقة التميز مع المیز وتلقها مائة خل علی الجمل لانها جسد کجوما الحاجة خرجت

عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صلتاً لعملها نحو رُمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
 يرد عليه ان نحو رما ضربه بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تحرجها عن العمل
 اجماعه ما فيه زائدة لا كافة وادها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى
 ربه وتدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعرت بلدة ليس بها انيس الا البعافير
 والفتش يرد عليه ان سيبويه رئيس النخاة وهو قائل بكون هذا الواو للعطف
 فكيف يصح القول بكونها جارة اجماعه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب
 الكونيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رت جارة بنفسها
 لصيرورتها بغير رت لان مذهب سيبويه محل الاعتراض هو ان كوز هذه الواو للعطف
 ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف
 عليه التقدير خلاف الاصل وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو
 اكثر استعمالاً في القسم فعند حذف الفعل يسبق الالف اليه يرد عليه ان الالف ايضا
 كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما يلزم مع الواو وليس كذلك
 بل لباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجماعه الواو اكثر استعمالاً من صلتها
 اعني الباء فلزم معها حذف الفعل وزال الباء للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة
 وايضاً لو نجتمع الواو وذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساقاة بين الاصل والفرع غير السؤال
 خطأ الواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعني غير السؤال فخصه بالظاهر
 خطأ للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان خطأ الظاهر
 عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضاً فلم يخصص الظاهر اجماعه انما خص الظاهر
 للاصالة يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمرة الباء اصل بالنسبة الى الواو
 فالأولى ان يختص الباء بالظاهر الواو بالمضمرة رعاية للتناسب اجماعه نعم في هذا الاختصاص
 رعاية للنسبة لكن في العكس رعاية التعادل والتعادل اعم من المناسبة والتاء مثلها فخصه بالتاء
 الله تعالى خطأ للفرع وهو التاء عن الاصل هو الواو وتخصيصها بغير اسم الله فلم يخص اسم الله
 اجماعه انما خص اسم الله لانه اصل في باب القسم الباء اعم منهما في الجميع يرد عليه

ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي استعماها
 في عكسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكسها
 لا يصح الحكم بعمومها من الواو والباء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو
 يقتضي استعماها في عكسها وكوز الباء مختصة بالامو المذكورة يقتضي عدم استعماها
 في عكسها وهذا ليس لاتناقضا **اجيب عنه** المراد بالجميع جميع الامو المذكورة فيه
 احتمالان احدهما جميع الامو المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص
 والاخر جميع الامو المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول
 لا التناو والاعتراض لما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وانزح الف مثال
 اللام والله لزيد قائم مثال ز والله ان زيد القائم مثال الف والله ما زيد بقائم غير
 مثل قولنا لا لله تفتؤ تذكرو سوف لانه قسم لغير السؤال مع اجواب لم يصدر
 باحد الحرف والثلاثة فكيف يصح قولنا شارح اى بجواب القسم الذى لغير السؤال باحد
 الحرف والثلاثة **اجيب عنه** ان جواب هذا القسم ايضا مصدا باحد الحرف والثلاثة وهو
 حرف الف لكن الف اعم من ان يكون لفظا وتقديرا وفى هذا المثال الف مقدر يعنى
 لا لله تفتؤ تذكرو سوف وقد يحذف جوابه اذا اعتراض اى توسط القسم بين اجزاء
 الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله لان
 لاز القسم مستغنى عن الجواب في هاتين الصورتين لوجوه ما يدل على جوابه وهى الجملة
 يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فسميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب
اجيب عنه انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدقها بعلامات جواب القسم
 وعن المجاوزة نحو رمية السهم عن القوس الصيد على الاستعلاء نحو زيد على السطح
 وقد تكونان اسمين يدخل من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليهما اى من
 فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو لئيم كمثل شئ وانما حكم بزيادة
 الكاف والمثل لان زيادة ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى
 وايضا المقصود فى المثل لان فى مثل مثله لو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شيء وقيل المثل الخ اند دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زانما لان الاعمال والى من الالهال
وما قيل الز فيه نفى مثل مثله لان نفى مثله والمقصود نفى مثله فتقولان نفى مثل المثل
يستلزم نفى المثل بطريق الكناية والكناية ابلاغ من التصريح وتكون اسما بمعنى
المثل فيضحك عن كالب المنة ويخص بالظاهر استثناء الضمير بدخول مثل
ونحوه مذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي الظرفية في الحاضر يرد على المضارع
قوله تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انها موضوعان للزمان وقوله
للافتد ايد على انها موضوعان للابتداء اجيب انه لا تنافي بينهما لان معنى قوله
ان مذ ومنذ للزمان اي انها موضوعان للزمان الماضي او الحاضر ذلك الزمان
مبدا زمان الفعل المثبت والمعنى في صورة الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت
او المنفي في صورة الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة
كذا فان معناها ابتداء سفره وعد رقيبى كاز هذه السنة الماضية وامتد الى الان ومثال
الحاضر كره بقول ما رأيت مذ شهرا ومذ يومنا اي جميع مدة عد رقيبى هو هذا الشهر واليوم
الحاضر عندنا فيجوز ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضى اي ابتداء عد رقيبى
دخول شهرنا بالدخول عام صالم للابتداء يرد عليه هذين المثالين لا يكونان مثالين
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر اليوم ليست حاضرة عند
التكلم بعضها وهو مان التكلم اجيب الخصواهم من ان يكون حقيقة او اعتبارا
فجميع اجزائها وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل المتكلم حاضرا وان
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعد ما منصوبا فهي افعال فذكرت
في باب الاستثناء وان كان ما بعد ما محذورا فهي حذو جارة فذكرت هنا الحروف
المشبهة بالفعل بفتا ومعنى افعال في الثلاثية والرابعة والادغام وفتح
الاول اما معنى فلان معانيها معا الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة
فانما سبب يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب نعم لكن

الاول المشبهة بالفعل

لما بدوا عن الحرز الجارة والعاطف بصيغة جمع الكثرة بدوا عن هذه ايضا بصيغة
جمع الكثرة طر الباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الاخر جاز نحو ثلثة قروم
مع وجود الاقروم على ان هذه الحرز واذ الوخطت مع قرومها الحاصلة بتخفيف فواتها
ولما لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صفة الكلام
لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سواء في بعكسها اي بعكس باقيها
على حد المضاد الا يلزم بتعكيس الشيء من نفسه ومعنى العكس فما تقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لتمام
الكلام يرج عليه ان تعلق بشئ اخر لا يقتضي عدم صدورها الجواز ان تكون مقدر
على متعلقها ايضا اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لم تستبان المكسوف في الكتابة
يرج عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضا فلم لم يتعرض له
اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقا في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه من جملة العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدورة كاحملة صفة للتوسط اجيب
ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على
التأكيد التأسيس الى من التأكيد ايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير كان حمل الكلام
على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صفة الكلام وهو فاسد للحقها
ما الكافة فتلخص على الاصح تدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب الكافة فلا
يلزم ان يكون من خواصها صالحة العملها فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملة ما في حكم المفرد
يورد عليه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله ان مع
جملة ما اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعد ما باعتبار ما كان قبل دخولها عليها فمن
وجب الكسوف في موضع الحمل والفهم في موضع المفرد فكسوف ابتداء لكونه موضع جملة لان
الكلمة بالمفرد ان باطل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فقت كان تكلما بالمفرد وبعد القول
لان مقولة القول لا تكون جملة والموصولة لا هيمنة للموصولة تكون الجملة وفتحت
فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفرد او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفردا وفتحت

لان المبتدأ لا يكون الاسما مفردا ومضافا اليه لان المضاف اليه لا يكون لامفردا او قالوا لو كان
 انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف
 الخبر المبتدأ لا يكون لامفردا او بعد لولا التحضيضية فاعل لفعل محذوف فاعل لا يكون
 الاسما مفردا او لولا انك لانه فاعل الى بعد لولا الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل
 يكون الاسما مفردا فان جاز التقدير ان جاز الاطران مثل من يكرهني فاني اكرهه والمراد
 به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشط فهذه اجزاء الامرين
 الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان ان المكسوة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء
 الشط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ما قبله بتا ويل المفعول مبتدأ
 وخبر محذوف واذا بالعكس اكرهني ثابت له او فجزاءه اكرهني واذا انه عبد لقفاء واللفظ
 المراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذ المفاجاة فيجوز فيها الكسر
 والفتحة اما الكسر فلا تها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذ المفاجاة واما الفتحة
 فلا تها مع اسمها وخبرها بتا ويل المفعول مبتدأ محذوف والخبر اي اذ اعبوت به للقفاء واللفظ ثابت
 وتام البيت شعر كنت اري زيدا كما قيل لسيد: اذ ان عبد لقفاء واللفظ وشبهه في
 جملة اشباهه قولهم اول ما اقول في احمد الله ان جعلت ماموصو او موصونة كان المعنى
 اول مقولتي فحينئذ تعين الكسر لان مقول لقول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدريه
 كان المعنى اول قوالي في تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصداق الذي هو معنى
 ان المفتوحة ولذلك جاء العطف على اسم ان المكسوة لفظا وحكما بالرفع لان ان المكسوة
 لا تتغير معنى الجملة فهي حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحل ودوز المفتوحة لانها تتغير
 معنى الجملة فلم تكن حكم العدم فلم يعتبر في اسمها الرفع المحل ويشترط مضى الخبر لفظا وتقديرا
 لانه لو لم يقدم الخبر على المظن لالفاظ ولا تقدير يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد
 وهو لا يجوز خلافا للكوفيين فان ان عندهم عامل في الاسم لا يجوز لا يلزم اجتماع العاملين
 على اعراب واحد لا اثر لكونه مبنيا لان المحذوف والمذكور مشترك بين العرب والمبني خلافا للمبرد
 الكوفي مثل انك وزيد اذهبان فانها لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكانها لم تعمل

في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة
 لان معناه الاستدلال وهو لا ينافي المعنى الاصل كالتأكيد لا ينافي فيه ولذلك دخلت
 اللام مع المكسوة لان اللام لتأكيد معنى الجملة مثل ان المكسوة فلا يتناها زونها
 لان اللام لتأكيد معنى الجملة وان المفتوحة تنغيره وبينها تناف على الخبر على الاسم
 اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصواب يلزم توالي حرفي التأكيد
 ولا ابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها
 ترجيحاً للعامل على غير العامل في لكن ضعيف لانها وان لم تنغير معنى الجملة لكنها لا تنافي
 اللام مثل ان واقا جوازه فيد ليل قول الشاعر شعر عجاور السعدك باسعاد سعيدة
 ولكنني من صبرها العمد وتخفف ان المكسوة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
 فيلزمها اللام لئلا يلزم الالتباس بان النافية في صوغ الالتفاء واما صوغ الاعمال
 فيحتمل على صوغ الالتفاء طر الباء فيجوز دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ لان ال
 دخولها على المبتدأ والخبر فلما فات دخولها على المبتدأ والخبر فلا بد ان تدخل على ما
 يدخل على المبتدأ والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان خلافاً للكوفيين في التميميين
 بقول الشاعر شعر بالله ربك ان قتلت نفساً وجبت عليك عقوبة المبتدأ وتخفف
 المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقد لان اعمال المكسوة بعد التخفيف وجد سعة الكلام
 نحو قولهم ان كلانا يكون قتيلاً ونحو قولهم ان كلانا يكون قتيلاً ونحو قولهم ان كلانا يكون قتيلاً
 ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقد لئلا يلزم زيادة الفرع على الاصل نحو قولهم ان كلانا يكون قتيلاً
 دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين يرد عليه ان زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال
 المكسوة في الظاهر اعمال المفتوحة في المقدار اجيب عنه ان دوام العمل في المقدار اقوى من العمل
 في الظاهر احياناً فندخل على الجمل مطلقاً لتكون الجملة مفتوحة ضمير الشار وشذ اعمالها في
 خبر كما في قول الشاعر شعر فلوانك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابعث انت صدق
 ويلزمهم الفعل السين شواو قد افخر النفي لئلا يلتبس بالانصبة المصدية يرد عليه
 ان هذا الدليل لا يستقيم في خبر النفي لان خبر النفي يحتمل مع كل منهما اجيب عنه بان

زیادۃ حرف لیس للالتباس بل لیکون كالعوض من النون المحذوفه واما الفارق بينهما
 اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنی اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفی ہما ان کان
 منصوباً فی المصدیۃ والا فی النافیۃ واما من حيث المعنی فان عنی بہ الاستقبال
 فی الخفۃ والا فی المصدیۃ و لوقض بکثیر من المواضع مہا قوله تعالی ان
 لیسَ لِلْإِنْسَانِ الْأَمَّا سَے وَأَنْ یَحْسَے أَنْ یَكُونَ قَدًا قَرَبًا جَلْهَرُ لَانْ أَنْ فی ہدین
 المثالیز مخفۃ من الثقلة مفقودۃ مع الفعل لم یوجد معها احد الامور المذکورۃ
 اجمیعہ از زیادۃ هذه الامور فی الفعل المتصرف و هذه الافعال غیر متصرفہ و کان
 للتشبیہ و تخفۃ تنفی علی الافصح لغوات بعض جوا المشابہة بالفعل هو فتح الذخیر
 علی الافصح احتراز عن غیر الافصح کقول الشاعر و نحر مشرق اللون کان تلبا و تحا
 و لکن الاستدراک و توسط بید کلامین متغایرین معنی لان الاستدراک لا یتصوبہ
 التغیر و یمخف فیلغ لغوات مشابہة بالفعل مشابہة بالعاطف لفظاً و معنی فاجریۃ
 مجرہا فان قیل ان ان المکسور الخفۃ ایضاً مشابہة بان النافیۃ لفظاً فینبغی
 ان تجرہ مجرہا بان تكون غیر عاملۃ مثلہا اجمیعہ ان بینہما وان كانت المشابہة
 اللفظیۃ موجوۃ لکن المعنویۃ مفقودۃ و اجراء الشئ مجری الغیر منی علی کلا المشابہتین
 ولم یوجد لا یجوز معها الواو و لما قیل ان الواو تدخل علی المشابہة لا علی الخفۃ لا ہا فخر عطف
 فلا یجوز دخولہا علی عاطف اخر فرد بما حاصلہ ان هذه الواو لیست للعطف بل اعراض
 کما اختاره الرضی و لیت للتمنی الفنی طلب حصول الشئ علی سبیل المحبة سواء کان
 ممکن الوجوداً و عمتنع الوجود مثال الاول لیت زیداً قائماً و مثال الثاني لیت الشاب یع
 و آجاز الفراء لیت زیداً قائماً علی ان لیت بمعنی آتم و هو من افعال القلوب ہر ناصبۃ
 للمفعولین تمسک بقولہ یا لیت ایام الصبی راجعاً اجمیعہ از راجعاً منصوب
 علی انہ حال من الضیر المستکن خبرہا المحذوف یعنی یا لیت ایام الصبی کائنۃ حال
 کو ہا راجعاً و لعل للترجی و هو توقع وجو امر بشرط ان یکون ممکن الوجود سواء کان
 محبوباً نحو قوا تعالی نعلکم ففعلون أو مکرہاً نحو کعل لساۃ قریب یرد علیہ

ان عدل من الحرف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحرف في الجارة كما في قول
 الشاعر لعل في المغوار منك قريباً فاجاب بقوله وشذ الحرفها اي يعني الحرف بكلمة
 لعل شاذ لا اعتباره وقد اجيب ان الحرفية على سبيل الحكاية يعني ان الشاعر
 حكاه عما وقع مجردياً في موضع آخر وقد اجيب بحتم ان يكون هذا الرجل شكوياً
 بابي المغوار بالياء فيجيب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء الحرف العاطفة
 العطف في اللغة الافالة وهذه الحرف وقيل المعطوف المعطوف عليه والواو والفاء
 وتو وحق واو واما و لكن لا دبل فالاربعة الاول للجمع اي لا اشتراك المعطوف
 والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيباً ولا لا اجتماعهما في
 الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها بعينه
 انه لا يفهم منه الترتيب كما انه ينافي الترتيب في نفس الامر الفاء للترتيب يعني تعلق
 الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثمرتها اي مثل لفاء لكن
 تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وثمرتها اي مثل الفاء
 لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثمرتها واسطة بين الفاء وثمرتها جزء قول
 او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة اضعف اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فتغير
 بسبب القوة والضعف عن الكل يصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل
 جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحكم حتى المشاة فان قيل هذا
 ينقض بنو من البارية حتى الصبح لان الصبح ليس جزء من البارية اصل قلنا الجزء اعم
 من ان يكون حقيقة او حكماً فالصبح جزء البارية حكماً لانه قريب لها والفرق بينهما
 الشيء واذا ما حل الامر بينهما اي للدلالة على الامر على التعيين يرد عليه لا تقا ولا ينظم
 منهم انما او كقوله لان او ههنا للدلالة على الامرين لا على احدهما اجيب عنه ان او ههنا
 للدلالة على الامرين على اصله لكن احل الامرين في سياق النفي فيم بسبب النفي او المتصلة
 لارقة لمر الاستغناء يليها احد المستويين الاخر لمر بعد ثبوت احدهما للطلب التعيين ومن ثم
 لم يجز ارايت زيداً ام عمر لان احد المستويين ان في ام لكن المستوي الاخر لا يلي الهمزة

وقال سيبويه هذا حسن فيصح ان يدا راي تام عمر الحسن وانصح قيل في الاعتراض
 في عبارة المصنف هنا نسختان مشهورتان وغير مشهورتان وحكم المصنف في النسخة المشهورة
 بعدم جواز هذا التركيب ترك وفي غير المشهور بضعفة ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز
 وبالفضعف بسبب نزله عن مرتبة الافصحية الى الفصححة غير مناسب ما كان جازما
 وفيصح لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فانهم
 ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون
 جوابها ايضا كذلك ونعم لا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يجاب عنه كليهما ايضا فلا يفصح الجواب
 في التعيين قلنا ان هذا المحصر اضاف بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعاد
 اسم الاشارة يقتضيان يكون المشار اليه بالتأخير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا
 الامر واحد قلنا المشار اليه بتمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان شتملا على شطرين
 عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر جعلهما في كل موضع اشارة الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة
 الا ان المذكور سابقا حكم واحد لا حكاية حتى يشار الى كل منهما استقلا لا فان قيل كان الواجب
 المصنف ان يطف قوله كان جوابها اه على قوله لم يجز وقوله كل حكم بشرط على طريق اللفظ
 التشر لكان اخصرا احسن اما الاخصرية فظاهر كما الحسنية فلان تكرار اسم الاشارة يرد
 ان يكون المشار اليه بالتأخير غير الاول ليس كذلك فامل والمنطقة كبرى الاعتراض عن
 الاول والهمزة للشك في الثاني مثلها لا يبل ام شاة اى ليست بابل شاة او شى اخر فاما
 قبل المعطوف عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع اولان كلمة او
 أكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكدا آخر فان قيل عدا اقا من الحرف العاطفة لا يصح
 لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
 كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول اقا السابقة على
 المعطوف عليه ليست للعطف قبل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الاول
 الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطفها بعد ما علم ما قبلها فلا يلزم
 التكرار ولا دبل ولكن لاحدهما معينا اعلوان كلمة لا لفظ الحكم من المعطوف فقط

لا عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عم وكلمة باللاتخلوا ما ان يكون بعد الأتباع أو بعد
 فان كان الاول في نص الحكم عن المعطوف عليه المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
 عنه نحو جاءني زيد بل عم وقيل بل في هذا المعنى تقيض لا وان كان الثاني
 فيه خلافا قد ذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف
 والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لا تبارك الحكم المنفي عن
 المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى قوله ما جاءني زيد
 بل عم على المذهب الاقل ما جاءني عم والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت
 ولكن لازمة للنفي فهي اما لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة فان كان الاول فهي
 نقيضة لا وان كان الثاني فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كل ما لتقضي
 لازمة للنفي لان هذه المتأاليات تصور منها الامع حرف النفي حروف التنبيه
 ألا واما وما والغرض منها ايقاظ الغافلين على مضمون الجملة المصدرة بهذه الحروف
 ولذا سميت حروف التنبيه حروف النداء يا اعمها لاها تستعمل النداء القريب
 البعيد وآيا وهيا للبعيد لان كثرة الحروف تدل على كثرة المسافة وآي والهزة للقريب
 قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عد البعيد فدخل فيه
 المتوسط ايضا حروف الإيجاب نعم وبله ولى وأجل وجيز وإن فتم مفرقة
 لما سبقها إيجابا كان او نفيا استفهاما كان او خبرا ولذلك لو قال نعم في جواب أليست
 برئكم لكان كفا او بله مختصة بالإيجاب النفي اى يبطل النفي السابق ويجعله إيجابا كما
 في قوله تعالى أليست برئكم قالوا بلى اى ليس كذلك بل نت ربنا ولى للاثبات بعد
 الاستفهام اى غلب استعما لها بعد الاستفهام وقد يحى للتصديق ويعني نعم ايضا
 لكنه لم يتعرض لها لشد وذهابا ويلزمها القسم وأجل وجيز وان لتصديق الخبر قد
 تحي أن لتصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن الزبير بن قال لعن الله ناقة حنكثي
 اليك أن وراكها وقد تحي بعد الاستفهام ايضا كما في قول الشاعر شعري
 ليت شعري حل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء

حروف التنبيه
 حروف النداء
 حروف الإيجاب

مقالة ابن الزبير

لکنہ لم یعرض لہا لشد و ذہا حر و الزیادۃ ومعنی زیادۃ ہا نہ لا یختل اصل المعنی
 بسقوطہا لانہا کائنۃ لہا فی کلام العرب بل لہا فوائد فی کلام العرب باللفظیۃ واما
 معنویۃ اما اللفظیۃ فی تحسین اللفظ واما المعنویۃ فی التأكيد ولا تعدت عبثا
 وذلك لا یجوز فی کلام الفصحاء لا سیمما فی کلام اللہ تعالیٰ ان وان والامن والباء
 واللام فان بکسر الهمزة تراد فی ثلثۃ مواضع اشار الیہ بقولہ مع ما التانیۃ نحو ما ان
رايت زید وقلت مع ما المصدیۃ نحو انظر ما ان جلس لقاضی لما نحو ما ان قام زید
قمت وان بفتم الهمزة ایضا تراد فی المواضع الثلثۃ کما اشار الیہ بقولہ مع ما نحو
فلما ان جاء البشیر و بین کو والقسم نحو واللہ ان لو قام زید قمت وقلت مع ما
نحو کما نظیۃ تعطو الی ناضر المسلم ما مع اذا ومتی وای واین ان شرطای عنی ان شرطای
 حال من الکلمات الخمسۃ المذکورۃ مع ما وفائدہ انہما مستعمل شرط او غیر شرط و زیادۃ
 ما فیہا مختصۃ بحال شرطیۃ نحو اذا ما تخرج اخرج ومتی ما تذهب ذہب وایا ما
 تدعو افلک الاسماء الحسنۃ واینا تجلس اجلس واما ترین من البشر احد او بعض
 حر و الجرح نحو فیما رخصہ من اللہ وقلت مع المضاف نحو غضبت من غیر ما جرم لامع
 الواو بعد النفع نحو ما جاء فی زید ولا امر فان قیل قدیرا لا بعد الواو من غیر النفع
 اجیب عنہ بان النفع اعم من ان یکون لفظا او معنی فان کلمۃ غیر فہم منہ معنی النفع
 وان المصدریۃ نحو قوله تعالیٰ ما منعک ان لا تسجد اذ امرتک وقلت قبل القسم نحو
 قوله تعالیٰ لا أقسم بیوم القيمة وشد مع المصاکفی بید لا حورس و ما شعر و من
 والباء واللام تقدم ذکرہا مشتملا علی مواضع زیادۃ ہا فلا حاجۃ الی ذکرہا ثانیاً
 حرفا التفسیر ای وہی لتفسیر کل مبہم مفردا کان او جملۃ نحو جاء فی رجل النبی
 وقطع رزقہ ای مات وان وہی مختصۃ بما فی معنی القولی یفسر بہا مفعول مقدر
 لفعل فی معنی القول نحو قوله تعالیٰ ونادیۃ ان یا ابراہیم ان نادیناہ بلفظ او
 شر ہو قولنا یا ابراہیم واعلم ان ما قال المصم محمول علی لام الاغلب وقد یفسر بہا
 المفعول بالظاہر کما فی قوله تعالیٰ ما قلت لہم الا ما امرتني بہ ان اعبد واللہ

ان
 لا
 یختل
 اصل
 المعنی

ان
 لا
 یختل
 اصل
 المعنی

هذا التركيب مجزئ وفيه انرضى بضررك زيد او هو اخو او فاللائق به ما هو اقوى في
 الاستفهام وهو الهمزة دون هل ازيد عند الامم عمر يجعل الهمزة معادلة لأم التصلة
 لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل في باب الاستفهام
 وهو الهمزة دون هل وانما اذا ما قنع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على
 الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف
 الشرطان ولو واما لها هذا الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول
 الامر فان الاستقبال ان دخلت على الماضي لو عكسه وقد تستعمل لول المستقبل
 على سبيل الشذوذ فلا يخرج من قوله تعالى كَلِمَةً مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ
أَعْجَبَتْكُمْ فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق لولا انتفاء الشيء الثاني لاجل
 انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لا كرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء
 الجيء فكيف يصح عد هامن حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوع لتعليق حصول
 الامر في الماضي بمجصول اخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه
 لاحقيقة فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم فينته
 به على انتفاء اللازم كما في قول تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فانه يدل على لزوم
 الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعاً فدل على انتفاء التقدير فتقهم
 المصنفان لو لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عد هامن حروف الشرط
 الموضوع لتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لما يقصد اليه في
 مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزم المجهول
 لان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك
 لو اهانتي لا كرمته فكيف يصح عد هامن حروف الشرط اجيب عنه ان
 لو ههنا ايضاً موضوع لتعليق الاكرام بالاهانة ولا استمرار اللازم لانه لا استمرار
 الالهة الاكرام استمرار الاكرام بالطريق الاول وتلزمان الفعل لفظاً
 كما هو الظاهر وقد يرا نحو قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

١
 ٢
 ٣
 ٤

وَلَوْ أَنَّكُمْ قُلْتُمْ كُونْ يَرِدُ عَلَيْهِ لَمْ يَأْتِ أَنْ يَكُونَ أَنْتُمْ تَأْكِيذُ الْفَاعِلِ لِفَعْلٍ لِحَذْفٍ
اجْتِيبَ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَ ذَلِكَ لَانْ حَذْفُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ ابْعَدَ مِنْ حَذْفِ الْفَعْلِ وَحْدَهُ
وَمِنْ ثَمَّةٍ قِيلَ لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ لَأَنَّه فاعِلٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا
اسْمًا مَفْرُوعًا أَوْ الدَّالُّ عَلَى الْمَفْرُوعِ هِيَ إِنْ الْمَفْتُوحَةُ وَأَنْطَلَقَتْ بِالْفَعْلِ مَوْضِعَ مَنْطَلِقِ
يَكُونُ كَالْعَوَضِ عَنِ الْفَعْلِ لِحَذْفِهِ إِنْ كُنَّ لَهَا تَعَالٍ عَلَى مَعْنَى ثَبَتِ الْمَقْدَرِ عَوَضَ عَنْهُ
مِنْ جَيْثِ الْمَعْنَى وَالْفَعْلُ الْوَاقِعُ فِي مَوَاضِعِ الْخَبَرِ عَوَضَ عَنْهُ مِنْ جَيْثِ اللَّفْظِ فَيَكُونُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْعَوَضِ لَا عَيْنَهُ وَإِنْ كَانَ بِجَاهِلٍ جَازًا لَتَعَذَّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ
أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ إِذَا قُدِّمَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَ
الْمَاضِي لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِأَدَاةِ الشَّرْطِ فَيُطَابِقُ الْجَوَابُ فِي طَبَاقِ
السُّؤَالِ الْجَوَابُ فِي بَطْلَانِ عَمَلِ دَاةِ الشَّرْطِ فِيهِ كَمَا فِي الشَّرْطِ وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ
لَفْظًا لَمْ يَلْزِمَ كَوْنُ الْفَعْلِ لَوَاحِدٍ مَحْزُومًا وَغَيْرَ مَحْزُومٍ مِثْلُ اللَّهِ إِنْ أَيْتَنِي أَوْ أَلَمْ تَأْتِنِي
لَا كَرَمَتِكَ الْأَوَّلُ مِثَالُ الْمَاضِي لَفْظًا وَالثَّانِي مِثَالُ الْمَاضِي مَعْنَى وَإِنْ تَوَسَّطَ بِتَقْدِيمِ
الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِهِ جَازًا أَنْ يُعْتَبَرُ وَإِنْ بُلِغَ مَعْنَاهُ أَنْ يُعْتَبَرَ الْقِسْمُ يُلْغَى الشَّرْطُ وَيُحْمَلُ الْعَكْسُ
أَيْضًا لِأَنَّ الْقِسْمَ أَجِبَ الرِّعَايَةَ فِي الصِّدْقِ فَإِذَا فَازَ الصِّدْقُ فَاسْتَوَى الْأَمْرَانِ إِلَى الْقِسْمِ
وَالشَّرْطُ كَقَوْلِكَ أَنَا وَاللَّهُ إِنْ تَأْتَنِي أَنَّكَ هَذَا مِثَالُ لِقَدِيمِ غَيْرِ الشَّرْطِ وَجَوَازُ الْفَعْلِ
الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ فَإِنْ نَظَرْتَ
إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى تَرْتِيبِهِ إِنْ أَيْتَنِي
وَاللَّهُ لَا تَيْتَنِي هَذَا مِثَالُ لِقَدِيمِ الشَّرْطِ وَجَوَازِ اعْتِبَارِ الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى
الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِيهِ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ فِي الْأَمْرَيْنِ وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي
التَّقْدِيمِ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِثَالَ الْأَوَّلَ
بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَيْنِ نَشَرَ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى
الْأَوَّلِ نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَعَلِمُوا أَنَّ
لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ دَحْجًا تَأْخُلُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوَّلِي وَعَلَى تَقْدِيرِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ

فلا بد من تقديم المثال الثاني على الاول كما لا يخفى لكنه اخوه رعاية لاتصال المثال
بالمثل له بقدر الامكان وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدّر كاللفوظ والقسم
الملفوظ في صدر الكلام واجب الرعاية فكذلك المقدّر في صدر الكلام ايضاً واجب
الرعاية نحو لَنْ أُخْرِجُوا لِيُخْرِجُونَا اي والله لَنْ أُخْرِجُوا لِيُخْرِجُونَا فَالْأَعْيُنُ لا
للشروط ولا لكان الجزم في الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ انكم
لَتُخْرِجُونَا اي والله ان اطعتموهم اه فلا اعتبار للقسم لا للشرط ولا لكان الفاء
في الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل يرد عليه ان كلمة اما
على قسمين تفصيلية واستثنائية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلا بد
من العلامة على اما الشرطية اجميب العلامة عليها لزوم الفاء في جوابها
وسببية الاول للثاني والآخر محذوف فعلمها وعوض بينها وبين فاء الجزاء
في حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول
المحذوف ومطلقا مثل ما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير على المذهب الاول
هما يمكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثاني هما يمكن من شئ
يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اي ان لو كان ما سكو الفاء مانعا آخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سكو
الفاء مانعا فمن الثاني نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع
تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزاء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول هما يمكن من شئ فزيد منطلق فزيد
مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثاني هما يمكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع
على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد مما يذكّر على صيغة المجهول
الغائب على انه مفعول بالرفع فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة مما يذكّر
على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف وفوجه غير ظاهر لانه
يستلزم جواز ما زيد مما يذكّر وجواز اما يوم الجمعة مما يذكّر وهذا اللازم

منه

تاء التانيث الساكنة

التي

بأطلا تفاقا لم يقل به احد فاللزوم ايضا باطل فان قيل لو ذكر امثلة الجزء
المنصوب لم يذكر امثلة الجزء المرفوع اجيب عنه ان لم يذكر امثلة الجزء
المرفوع بكثرتها وظهورها حرف الرد كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا فان قيل لما كان كلا بمعنى حقا ينبغي ان يكون اسما
فلم عد من الحروف مطلقا اجيب عنه بانه لما كان كذا بمعنى حقا فالمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كان المكسوة فلا يخرجها عن الحرية تاء التانيث
الساكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقل رعاية
للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل للخفيف رعاية للتعادل
الماضي لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقة فخير فان قيل
ينبغي ان يلحق الحاق علامة المثني والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه
وجمعيته فاجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف لان
علامة المثني والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة
في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدرة فلا بد
من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر للتوئين
في الاصل مصدر ومعناه ادخال النون تويسمي نفس التوئين اشعارا بجدوثها لما
في المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة
فلا تخرج عن حد التوئين تتبع حركة الاخر فان قيل اخر الكلمة الحركة فلا حجة
الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر واما لم يقل اخر الاسم
ليشتمل توئين الترنملا لتأكيد الفعل حترز به عن النون الخفيفة فان
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون
يا رجل انطلق لانهما ايضا نون ساكنة تتبع حركة الاخر قلنا المراد بتبعيتها
حركة الاخر تطفلها لها في لوجود كطفل لعارض للمعرض وليس نون انطلق
تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو لا يمكن وهو كون الاسم غير مشابه

للفعل مشابهة مؤثرة في منع الضم والتشديد وهو ما يدل على تكثير مدخولها نحو ضمة
 أي اسكت سكوتاً ما في وقت ما وبدون التنوين اسكت سكوت الآن في وقت لا في
 والعوض وهو ما يلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاعف اليه كحينئذ ويومئذ أي حين
 إذا كان كذلك ويوم إذا كان كذلك والمقابلة وهو ما يلحق آخر الجمع المؤنث السالم في
 مقابلة نون جمع المذكر السالم فإن قيل لم لا يجوز أن يكون هذا التنوين للتمكن
 الجعينة أنه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلتين التائيت والعلمية
 فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للتشديد قلنا أنه ليس للتشديد لوجوه في العلم
 كعرفات فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للعوض قلنا أنه ليس للعوض
 لعدم مساهدة المعنى فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للترنم قلنا
 أنه ليس للترنم لوجوده في غير الأبيات والمصاريع فتعين أنه للمقابلة
 لأنها معضماناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهذا ما يلحق آخر الأبيات
 والمصاريع لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين أحدهما ما يلحق القافية
 المطلقة وهي التي كان رؤيتها متحرراً متبعا بأشباع حركة حروف الإطلاق من الواو
 والالف والياء وإنما سميت حروف الإطلاق لا إطلاق الصوت بامتدادها
 وهذه الحروف في آخر الأبيات والمصاريع يبدل بالتنوين كما في قول الشاعر
 شعر اقل اللوم عاذل والعتابين وقولي ان اصببت فقد اصابني والثاني
 ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رؤيتها ساكناً وأما مقيدة للتقييد
 الصوت بها لأنه ليس هناك حركة يحصل بأشباعها حروف الإطلاق كقول
 الشاعر شعر وقاتم الأعماق خادى مخترقين مشبهة الأعلام
 لماع الخققين فإن قيل إن تنوين الترنم والمقابلة لم يوضع المعنى
 بل لغرض من الأول للترنم ومن الثاني المقابلة فكيف يصح عددهما
 أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع أجيب عنه أن عددهما
 من أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع قليلاً باعتبار باقي الأقسام ونجده من

العلم موصوفاً بآب بن مضاًفاً إلى علم آخر لأن الابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة
 تقتضي التخفيف فحققت بحذف التنوين من العلم بحذف الهمزة من الابن وحمل
 على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا
 حمل عليه ابنة في مثل هذه هند ابنت عاصم في حذف التنوين في حذف الهمزة
 لثلاثين بنبت نونا التأكيد خفيفة ساكنة لانها مبينة والاصل في البناء
 السكون مشددة مفتوحة لثقل المشددة وخفة الفتحة مع غير الالف لثقلها
 كانت مع الالف كانت مكسوة لثقلها بهما بنون التثنية في وقوعها بعد الفزائدة
 يختص بالفعل المستقبل في الامر النهي والاستفهام والتمني العرض القسم
 لانها لتأكيد الطلب الطلب انما يتحقق في ضمن هذه الاشياء وقلت في التثنية
 عن معنى الطلب اما جوازها على قلة تشبيهها له بالنهي ولزمت في مثبت القسم لا
 القسم محرر التأكيد فلما اكده بام منفصل عنه وهو القسم فيؤكد بام متصل
 بالطريق الاولى وكثر في مثل ما تفعلون والمراد بها كل شرط اكد حرفاً لانهم لما
 اكدوا الحرف وهو غير مقصود اكدوا الفعل وهو المقصود بالطريق الاولى لئلا يكون
 المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ليدل على الواو
 المحذوفة لا لتقاء الساكنين على مذهبي من شرط في التقاء الساكنين على حذف
 ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل الواو بعد الضمة على مذهب من
 لو يشترط في التقاء الساكنين على حذف ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسول
 على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وما عدا ذلك
 مفتوح طلباً للخفة وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضر بنان في التثنية
 باثبات الالف لثلاثين بنبت نونا التأكيد خفيفة ساكنة لانها مبينة والاصل في البناء
 يحجم ثلاث نونات المتواليات ولا يدخلها الخفيفة لئلا يلزم التقاء الساكنين
 على غير حدة خلافاً لليونان فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حدة كما
 في الوقف وهما في غيرهما مع ضمير البارز كما المنفصل ان لو يكن فكما المتصل الى

يعامل معهما مع الضعير الباري مثل ما يعاملها مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
 والياء وتحريكهما ضمنا وكسرا ويعامل معهما مع غير الباري مثل ما يعاملها مع الكلمة
 المنفصلة من ردة اللات وفتحهما ومن ثمة قيل هل ترين بوز اللام وفتحها كما
 ترد اللام وتفتح في هل ترين وهل ترين بضم الواو كما تضم في لم ترد القوم
 واغزوت بوز الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزوت بوز الواو
 كما تحذف في اغزوا والقوم واغزوت بوز الواو كما تحذف في اغزوا والقوم والمخففة
 تحذف للساكنين اي لا لقاء الساكنين كما في قول الشاعر شعرا تمن الفقير
 حلاك ان ترك يوماء الدهر قد رضعه فان قيل ان اللقاء الساكنين يدفع
 بالتحريك ايضا فلم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فارقا بينها وبين التنوين
 فان قيل الفرق يحصل بالعكس ايضا اجيب عنه انما يعكس خطا الرتبة ما يدخل
 على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلا بالنسبة الى الافعال في حال الوقف
 فيرد ما حذف لاجل المخففة لئلا يزل علة الحذف وهو اللقاء الساكنين والمفتوح
 ما قبلها تغلب الفاتشيم بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تغلب الفاتشيم في
 اضربن اضربا كما تقول في ضربت باضربا

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجعی الی مغفرة ربه القوی

فهرست مضامین تحریر سنبت

مضمون	نمبر	مضمون	نمبر	مضمون	نمبر
تعريف الكلمة	۲	ترخيم النادى	۱۲۶	المبيات	۲۲۳
تعريف الكلام	۱۳	الثالثا اضمر ما له الخ	۱۴۱	المضمرات	۲۲۶
تعريف الاسم	۱۴	الرابع التحذير	۱۳۹	اسماء الاشارة	۲۳۲
خواص الاسم	۲۱	المفعول فيه	۱۳۲	الموصولات	۲۳۵
تعريف الاسم العبر	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۳۸	الاصوات	۲۴۰
غير المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	التركبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التميز	۱۶۲	الكنائيات	۲۴۲
فاعل لفعل	۶۷	المستثنى	۱۷۰	الظروف المبينة	۲۴۷
مفعول مالم يسم فاعله	۷۹	خبر كان واخواتها	۱۸۲	الحرفة والتكرار	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم ان واحواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر ان واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التي لتقف الخ	=	اسماء العلة	۲۵۲
خبر كان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا الشبهتين بغير	۱۸۸	المذكور والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا الشبهتين بغير	۱۰۰	المجذورات	=	المثنى	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۲	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحرف	۲۱۰	جمع التكسير	=
الاول السامى	۱۱۳	التاكيد	۲۱۵	جمع القلة	۲۹۳
الثانى النادى	=	البدل	۲۱۷	المصدر	=
توابع النادى	۱۲۰	عطف البيان	۲۲۱	اسم الفاعل	۳۳۵

مضمون	نمبر	مضمون	نمبر	مضمون	نمبر
اسم المفعول	٢٦٠	افعال المقابلة	٣٠١	حروف المصدر	٣٢٢
الصيغة المشبهة	٢٦٠	فعل التعجب	٣٠٣	حروف التخصيص	٣٢٢
افعال التفضيل	٢٦٠	افعال المدح والذم	٣٠٥	حرف التوقع	٣٢٢
بحث الفعل	٢٦٠	بحث الحرف	٣٠٦	حرف الاستفهام	٣٢٢
الماضي	٢٦١	حروف الجزم	٣٠٨	حروف الشرط	٣٢٣
المضارع	٢٦١	الحرف المشبهة بالفعل	٣١٢	حرف الرفع	٣٢٤
الامر	٢٦١	الحرف العاطفة	٣١٩	هاء التانيث	٣٢٤
فعل بالميم فاعله	٢٦٢	حروف التنبيه	٣٢١	النون	٣٢٤
المتعكف وغير المتعكف	٢٦٣	حروف النداء	٣٢١	نون التاكيد	٣٢٩
افعال القلوب	٢٦٣	حروف لا يجاب	٣٢٢	تمت لفهرست	
الافعال الناقصة	٢٦٤	حرف التفسير	٣٢٢		

اَمْلِكْتُ بِرَأْسِي يَدِي
 سِرِّي رُوْدُ كُوْنُهُ ٥
 ٨٢٢٢٦٢
 ٨٢٨٣٩٨